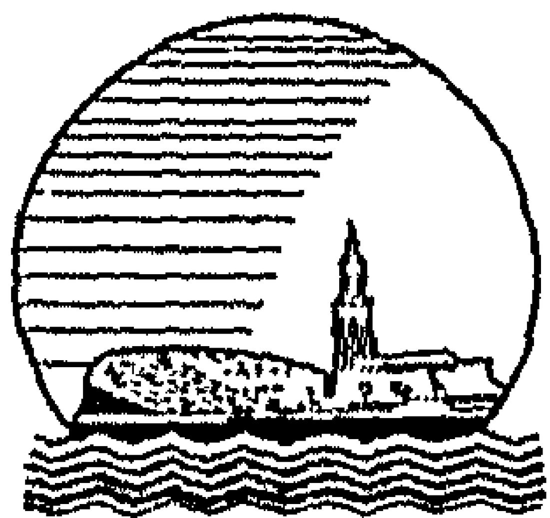
جمال أسعد

إنى أعترف

كواليس الكنيسة والأحزاب والإخوان المسلمون



كواليس الكنيسة والأحزاب
والإخوان المسلمون
الناشر: دار الخيال
الغلاف: محمد الصباغ
الطبعة الأولى



جمال أسعد: إني أعترف

كواليس الكنيسة والأحزاب

والإخوان المسلمون

جمال أسعد: إنى أعترف

كواليس الكنيسة والأحزاب والإخوان المسلمون

الطبعة: الأولى فبراير ٢٠٠١

رقم الإيداع: ١٧ ـ ٣٠/ ٢٠٠١

الترقيم الدولى: 4- 23- 5979 - 977

دار الخيّال: ٠١٢٣٢٩٠٦١٨

تصميم الغلاف: محمد الصباغ

جرافيك: محمد كامل مطاوع

خطوط الغلاف: لمعى فهيم

كمبيوتر: دار جهاد

٧٩٦٤٧٨٣



عربية للطباعة والنشر

7 & 10 شارع السلام أرض اللواء المهندسين

تليفون: 3256098 - 3251043

جمال أسعد

إني أعترف:

كواليس الكنيسة والأحزاب والإخوان المسلمون

مطبوعات دار الخيّال

إهداء

إلى أحفادى

مينا ... ماريو ... فرونيكا.

أملاً فى مستقبل أكثر إشراقاً

جمال أسعد

كواليس الكنيسة والأحزاب والإخوان المسلمون

اعتاد العلماء والسـياسيون والمفكرون والفنانون والشخصيـات العامة على تدوين مذكراتهم الشخصية وكتابة سيرتهم الذاتية. تلك المذكرات والسير التى تمثل نوعا من أنواع الآداب، ذلـك الأدب الذى يـشد قـطاعـا ضخـما مـن القـراء لما تحـملـه تلـك المذكرات من أحداث وحوادث وشـخصيات فى غالبها الأعم تكون عـامة ومعلومة، ولكن لابد لهذه المذكـرات من أن تضيف الجديد لتلك الأحداث ولهـذه الشخصيات أو تذيع أسرارا وحقائق مـذهلة تحول بعض السياسيين من عظمـاء إلى عملاء وتعيد بعض الأحداث إلى حجمها الطبيعى... تصبح هذه الأحداث فى حجم الحبة بعد أن نفخ التزييف من قبل فيها حتى أصبحت قبة.

وفى الغـالـب الأعم تكـون تلك المذكرات حـول شخصيات طـواها النسـيان ولـم يصبح لها وجود عـلى مسرح الأحداث أو لم يصبح لها بقـاء بين الأحياء. ودائما ما تكون تلك المذكرات حول حوادث مضت وانتـهت وقد أصبح الحديث عنها والكلام حولها فى خبر كان، وبالتالى يصبح تحقيقها واستنطاق أبطالها أيضا فى خبر كان.

وهنا لا أزعـم أن ما بين يديك عـزيزى القارىء مذكـرات وأيضاً لن تكـون سيرة ذاتية وذلك لأنى لـم أصل إلى ذلك المستـوى الذى يخول لىّ أو الوضع الذى أتصور فيه أن أكتب مذكرات أو أخط سيرة ذاتية.

ولكن هى تجربة متواضعة جداً عشتها وأحداث سياسية شاركت فيها وتحولات حزبية مارستها ومواقف كنسية صنعتها وتحالفات مثيرة فرضت عليّ.

ولما كانت هناك أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية كثيرة قد أحدثت تحولا خطيرا فى درجة الانتماء للوطن فقد قل الانتماء إلى الوطن وزاد الانتماء إلى المصالح الشخصية والوصول لأهداف ذاتية ضيقة على حساب كل القيم والمبادىء والأعراف وفى هذا الإطار ولأسباب مضافة لما سبق فقد ضعف انتماء المسيحيين للوطن وأصبح إعلان الانتماء لأوطان أخرى بعد حصول بعض المهاجرين على الجنسية الأمريكية بديلاً للانتماء لمصر وأصبح طريق الهجرة والانكفاء داخل الكنيسة هو طريق المسيحيين داخل مصر.

بهذا أصبح الوضع سيئا ويمثل أخطارا مستقبلية على الوطن وعلى الكنيسة.

وعلى ذلك أردت ان أطرح تلك التجربة كمواطن مصرى مسيحى نبذ الفرقة وحارب الانطواء وهاجم الهجرة وشارك فى العمل السياسى منذ شبابه الأول بدءا من منظمة الشباب والاتحاد الاشتراكى والنقابات وساهم فى الحياة الحزبية منذ بداية التجربة واعتقل فى سبتمبر عام ١٩٨١م كمعارض يسارى له موقف سياسى ووصل إلى مجلس الشعب كأول مسيحى معارض ينجح بالانتخاب المباشر منذ ثورة يوليو ٥٢ مع التحالف الإسلامى (العمل - الإخوان - الأحرار).

هادفا من ذلك أن تكون تلك التجربة حافزا للشباب المصرى الثرى والمخلص الذى يقبع بداخله تراث حضارى عظيم على مدى آلاف السنين. ذلك التراث الحضارى الذى كان بمثابة فجر الضمير كما قال «برستيد» متمنيا أن تكون تلك التجربة حافزا لإحياء الانتماء ودافعاً لمشاركة سياسية شاملة على كل المستويات الأهلية - الاجتماعية - الحزبية.

فلا حل لمشاكلنا السياسية والطائفية بغير المشاركة ولا قضاء على الفساد والانحراف بغير ممارسة لدورنا السياسى من البداية. ولا تقدم ولا انتماء إلا بعد أن تصبح مصر كلها لكل المصريين.

كما أردت أن أسجل شهاداتى تلك وتجربتى هذه حيث تناقش أحداث مازالت آثارها باقية ونتائجها لم تحسم بعد وقد تحدثت عن أشخاص مازالوا على قيد الحياة وذلك إثراء لمناقشة ثرية وجدل مطلوب وصراع يدفع للأمام للوصول للحقيقة والحقيقة وحدها.

وذلك حتى لا يكون الحديث عن أحداث أصبحت فى عداد التاريخ وعن أشخاص أصبحوا فى عداد الموتى.

عزيزى القارىء....

هذه تجربتى المتواضعة بين يديك ويشرفنى أن أكون قد شاركت بقدر الإمكان من أجل مصر. ويسعدنى إذا كنت مخطئا أو متجاوزا أن أعلم هذه الأخطاء وذلك التجاوز. وفى كل الأحوال نتمنى أن نساهم جميعا فى بناء طوبة فى صرح هذا الوطن الغالى.

جمال أسعد

القوصية/ أسيوط

ديسمبر ٢٠٠٠ م

كواليس الكنيسة والأحزاب والإخوان المسلمون

1

من المعتقل إلى القصر الجمهوري

دار الخيّال

عندما جاء شهر سبتمبر ١٩٨١.. كان الشارع المصرى يغلى، ونار الصراع بين الرئيس السادات والمعارضة تزداد اشتعالاً.. والتى امتدت من الإسكندرية شمالاً، إلى أسوان جنوباً.. فى ذلك الوقت، أدركت بحسى السياسى، أننى قاب قوسين، أو أدنى من الاعتقال، وأن أبواب المعتقل أقرب إلىّ من أى وقت مضى.. الاعتقال قادم لا محالة. وبالفعل طلبت من زوجتى تجهيز حقيبة ملابسى، استعداداً لمجىء زوار الفجر.. زبانية السادات.

وفى يوم الخميس، الثانى من سبتمبر ١٩٨١، طلبت من زوجتى أن تصطحب الأولاد هايدى وماريان وجون وكانت سنهم ست سنوات، خمس سنوات وثلاث سنوات، ليقضوا تلك الليلة خارج المنزل، حتى لا يصيبهم الرعب، والخوف.. مثلما حدث فى المرة الماضية.. عندما تم القبض علىّ الساعة الثالثة فجراً، وأدى ذلك إلى إثارة الرعب بين الأطفال. وبالفعل قامت زوجتى بقضاء الليلة مع الأولاد لدى أهلها، وظللت بمفردى فى المنزل تلك الليلة، فى انتظار لحظة إلقاء القبض علىّ.. لكنهم هذه المرة ، لم يحضروا إلى أن جاء صباح يوم الجمعة الثالث من سبتمبر، فقررت الخروج من المنزل، لأقضى اليوم كعادتى، فهو يوم الأجازة الأسبوعية، الذى أقضيه فى رؤية الأصدقاء، وفى تمام الساعة الواحدة ظهراً.. وكنت أسير فى شارع الجلاء بالقوصية.. وجدت بعض رجال الشرطة والجنود، يمسكون بى ويقتادوننى إلى مركز الشرطة.. وكنت أرتدى كعادتى يوم الأجازة جلباباً، حتى أكون متحررا

من ارتداء الملابس الرسمية التى كانت تلازمنى باقى أيام الأسبوع، بالإضافة إلى أن الجلباب يعطينى حرية الحركة، ويحتمل أى ظروف قد أتعرض لها، خاصة الاعتقال.

فى تلك اللحظات، كانت زوجتى والأولاد قد عادوا لممارسة حياتهم العادية بالمنزل.. ولم يكن قد وصل إلى علمهم أنه تم اعتقالى.. واتصلت بهم من تليفون مركز الشرطة ، ليحضروا لى حقيبة الملابس الصغيرة التى سبق وجهزتها زوجتى.. كان على الطرف الآخر، ابنتى «هايدى»، التى كانت طفلة صغيرة لا تعى ما يحدث حولها فى ذلك الوقت، سألتنى: انت رايح فين يا بابا؟.. قلت لها، وأنا أحاول أن أكون طبيعياً جداً : أنا رايح مصر.. فقالت لى بفرح شديد : انت هاتجيب لى إيه يا بابا ؟.. قلت لها : كل اللى أنت تطلبيه.. فى تلك اللحظة، كان يقف بجوارى أحد الجنود، نظرت إليه، وجدت الدموع تتساقط من عينيه، لأنه تأثر كثيراً وهو يسمع محادثتى مع ابنتى، ولأننى كنت ذاهبا فى طريق لا يعلم نهايته إلا الله وحده!!.

فى نفس اليوم، الجمعة، تم ترحيلنا إلى مدينة أسيوط، التى تبعد أكثر من أربعين كيلو مترا جنوب القوصية، وقضيت تلك الليلة، مع مجموعة من المعتقلين الأقباط.

وفى صباح يوم السبت، كان فى انتظارنا ضابط شرطة برتبة اللواء، يقود قوة ضخمة جداً من الشرطة أخذوا ينادون على المعتقلين وعندما جاء اسمى قال اللواء أهلا بزعيم الشيوعيين فى الصعيد. وقامت هذه القوة بالزج بكل المعتقلين، المسلمين والأقباط إلى سيارات نقل المساجين، واختلط الجميع مرة أخرى، بعدما تم التفريق بينهم إلى أقباط ومسلمين داخل الحجز بأسيوط.

وكانت كل فئات الشعب داخل المعتقل.. رجال دين مسيحى وإسلامى، وعلمانيين، كأن الرئيس السادات أراد اعتقال الوطن بأكمله!!..

انطلقت السيارات محملة بأكوام من اللحوم البشرية، وسارت فى طريق القاهرة ـ الصعيد الزراعى، لكننا لم نكن نعرف إلى أين نحن ذاهبون، فى هذا المشوار الطويل ، الذى بدأ من أسيوط، ولا نعلم أين سينتهى.. وفى خلال الطريق، كانت السيارات تتوقف للراحة من وقت إلى آخر، وكان يسمح لنا بشراء بعض الأطعمة من «الكافيتريات» السيئة، المنتشرة على الطريق.كنا نعطى الجنود النقود، وكانوا

يحضرون لكل منا رغيف خبز رديئا، «وقرصين» من الطعمية. كان هذا هو طعامنا الوحيد طوال الطريق.

وعندما اقتربت الساعة من الثالثة عصراً يوم السبت الثالث من سبتمبر، وجدنا السيارات، التى تم شحننا بها كالحيوانات، تتوقف، وفتحت أبواب السيارات وأمرنا بالنزول، لنخرج مرة أخرى إلى الهواء النقى، خارج السيارات المليئة بالهواء الفاسد، والروائح الكريهة، وكتل اللحم البشرى!!. كان ذلك أمام سجن الاستقبال فى طرة. لنكون بذلك أول دفعة تدخل هذا السجن.

وبالطبع.. لم ينس الجنود، وضباط السجن، القيام بواجب الترحيب الحار، وزفة الدخول إلى المعتقل المتعارف عليها داخل السجون والمعتقلات المصرية.

عندما وصلت إلى سجن الاستقبال فى طرة، كنت أرتدى جلباباً صعيدياً، لأننى أعلم من خبرات الاعتقال السابق، مدى قسوة التعامل والحياة داخل المعتقل، وأنه لن يتحمل القذارة التى سوف نعيش فيها داخل المعتقل سوى ارتداء الملابس الفضفاضة. وأثناء دخولى إلى سجن الاستقبال، قام أحد الضباط بتوجيه ضربة قوية، بقبضة يده ، إلى صدرى. وقال لى بنظرات كلها غباء وقسوة: «ادخل.. بلاش تترسم علينا».. والحقيقة، تعجبت، كيف «أترسم» عليه، وأنا أرتدى هذا الجلباب البسيط، وسط هذا التكتل البشرى الذى فقد آدميته وإنسانيته، محشوراً فى سيارة نقل المساجين!!

بعدما تم دخولنا جميعاً إلى سجن الاستقبال، واكتمل العدد. جاءت المرحلة التالية من مراحل الترحيب، وكانت تلك المرحلة، من أقسى أنواع التعذيب النفسى والإهانة وإهدار الكرامة، كان ذلك من خلال عملية التفتيش الذاتى، حيث تم تجريدنا من كل ما نرتدى من ملابس، حتى أصبحنا عرايا كما ولدتنا أمهاتنا. كانت هذه آخر مراحل الترحيب بنا قبل توزيعنا على الزنازين.

رغم انتهاء كافة مراحل الترحيب بالنسبة لجميع المعتقلين، كان فى انتظارى ترحيب خاص جداً.. لم أكن أتوقعه، ولم أعرف له سببا، لقد تم إيداعى فى إحدى زنازين الدور الأرضى، فى الحبس الانفرادى!!.. وكنت الوحيد الذى يتم إيداعه الحبس الانفرادى من بين المجموعة القادمة من الصعيد، مسلمين وأقباطا؟ وكان هذا

التصرف من قبـل إدارة المعتقل غير مبرر بالنسبة لى، ولم أجد تفسيرا منطقيا لذلك حتى هذه اللحظة. لأن الحبس الانفرادى لا يدخله سوى المشاغبين داخل المعتقل، أو الخطرين سياسياً. وأنا لم أكن لا هذا، ولا ذاك. كانت هذه البداية السيئة تثير الشجن والانقباض داخل قلبى.. ولكنها أيضا لم تكن نهاية الألم النفسى داخل المعتقل.

ولأن المصائب لا تأتى فرادى، إنما أحياناً تكون بالجملة، كان هناك مصير آخر يواجهنا داخل المعتقل، أخطر بكثير من الحبس الانفرادى، إنه وباء الكوليرا، الذى كان منتشراً فى ذلك الوقت فى عدد من المحافظات، مما دعا الدولة للقيام بحملات تطعيم وقائية، وكان ذلك قبل دخولنا إلى المعتقل. تصادف مع ذلك أيضاً الظروف المعيشية والصحية داخل المعتقل، فكان جو الزنزانة مؤهلاً تماماً لانتشار أى وباء، وكنت أقيم فى زنزانة، لا يتعدى طولها المترين وعرضها مترا واحدا فقط، تشبه دورة المياه القذرة، لا تدخلها الشمس على الإطلاق.، ومحتوياتها لا تتعدى «مرتبة» من الإسفنج منتهية الصلاحية، سمكها لا يتعدى اثنين سنتيمتر فقط، بالإضافة إلى «جردل» صغير، متعدد الاستخدامات.. وبالمثل كان الحال فى باقى الزنازين فى المعتقل. أدى ذلك إلى انتشار حالات الإسهال بين عدد كبير من النزلاء، فانقلب المعتقل، فجأة، إلى حالة من الرعب والذعر، بعدما اعتقد الجميع أن هناك من وضع ميكروب الكوليرا، بشكل متعمد، فى الطعام الذى يقدم لنا، حتى يتم التخلص منا جميعاً بطريقة تبدو طبيعية، فى ظل ظروف انتشار الوباء فى بعض محافظات مصر فى تلك الفترة.. ولقد كان السبب الأساسى للذعر، يرجع إلى عدم قدرة تحمل مثل هذا الوضع، أو تخيل العودة إلى ذوينا جثثاً فى توابيت.. فى ظل هذا الوضع.. قامت الاضطرابات والاحتجاجات من قبل أعضاء الجماعات الإسلامية، فى الأدوار العليا من السجن، ولم تهدأ الأمور، إلا بعد حضور مأمور السجن بنفسه، ومقابلته لمندوبين عن الجماعات الإسلامية والتفاهم معهم!!.

فى وسط كل هذه الأحداث، كنت القبطى الوحيد داخل المعتقل، المملوء بأعضاء الجماعات الإسلامية بمختلف أنواعها، وتياراتها، منهم أسماء لامعة ومعروفة مثل: الشيخ كشك، الذى كنت أحاول، دائماً، أن أراه من خلال «نظارة» الزنزانة، لأننى كنت أسمع عنه فقط، ولم يكن لى سابق معرفة مباشرة به.. وظللت وحيداً، بلا أنيس أو صديق، إلى أن اكتشفت بالصدفة، أن الزنزانة المجاورة لى يوجد بها معتقل

من غير أعضاء الجماعات الإسلامية، وكان هذا الشخص هو القطب الناصرى، أمين الاتحاد الاشتراكى السابق بالجيزة فريد عبد الكريم.. صاحب الخبرة الطويلة داخل المعتقل، قضى عشر سنوات كاملة داخله، منذ انقلاب السادات فى مايو ١٩٧١.. وخرج لمدة عشرة شهور فقط، ليعود مرة أخرى فى أحداث سبتمبر ١٩٨١، وبالفعل أصبح داخل المعتقل كصاحب البيت!!، معروف لكل ضباط وجنود المعتقل، له مكانة خاصة، يرتدى عباءة ظريفة ونظيفة، يسير شديد التألق والثقة بالنفس.. وسرعان ما لمحته ذات مرة يمر أمام باب زنزانتى، ناديت عليه.. سألنى: من أين أنت؟.. قلت له: من أسيوط.. فجاوبنى بلسان سجين متمرس: أحسن ناس.. قلت له.. صراحة أنا أعانى من الإسهال، ولا أعرف ماذا أفعل؟.. قام بطمأنتى.. وتركنى عدة دقائق، وعاد بعد ذلك وفى يده «شريط» أقراص دواء خاص بالإسهال، وكانت هذه الأقراص بمثابة النجدة والمنقذ لى، فى مواقف حرجة كثيرة، واستمرت هذه الأقراص فى جيبى لا تفارقنى، حتى بعد انتقالى إلى سجن أبو زعبل فيما بعد.

قضيت داخل زنزانة الحبس الانفرادى، ثلاثة أيام متتالية، من السبت إلى الأحد.. وكانت أيامى الأولى بالمعتقل.. أسوأ ثلاثة أيام يمكن أن يقضيها إنسان داخل أى معتقل، مقيداً داخل حجرة ضيقة ورطبة، تشعرك أن العالم كله، تضاءل جداً وضاق من حولك، ليصبح نقطة سوداء، كئيبة!!.. لم أحتمل هذا الوضع، ليس فقط بسبب الحبس الانفرادى، ولكن أيضاً بسبب وجود الجماعات الإسلامية، التى لم تكف عن الهتافات، وسب وقذف المسيحيين بشكل مؤلم للغاية، وخاصة أنها المرة الأولى التى أسمع فيها هذه الهتافات بشكل مباشر، ولم أكن معتاداً على سماعها.. فزادت من مرارة الحبس الانفرادى وحالة الانقباض الداخلى التى كانت تجتاحنى فى هذه الفترة.

كان لابد، أن أفعل شيئاً، للخروج من الجو الكئيب داخل هذا المعتقل، وطلبت مقابلة مأمور السجن، وبالفعل تمت المقابلة، وكان سؤالى الوحيد.. أننى أحمل صفتين.. الأولى: سياسى معارض، والثانية: مسيحى.. وعليه أن يأخذنى إلى حيث يوجد السياسيون أو المسيحيون.. لأننى لن أستطيع الاستمرار فى مكان ممتلىء بأعضاء الجماعات الإسلامية.

عندما طلبت مقابلة مأمور السجن، لم يكن يخطر ببالى على الإطلاق، أنه ستتم

مقابلته بسهولة، ولم أكن متفائلاً بقبوله لطلبى، ويتم نقلى إلى سجن آخر، وإنما كان كل ما فعلته، من قبيل القيام بكل ما يمكن أن أفعله، حتى لا أشعر بأننى قصرت فى حق نفسى.. لعلى أستطيع التأقلم مع الوضع فى ظل الأمر الواقع، وأنه لا مفر من هذا.. لكن كانت المفاجأة، إذ طلب المأمور إعطاءه مهلة، لمناقشة وبحث الموضوع.. وقد كان بالفعل، إذ أخبرنى فى المقابلة التالية، أن سجن مزرعة طرة، حيث يوجد السياسيون، كامل العدد!!.. وليس أمامى سوى الذهاب إلى سجن أبو زعبل، حيث يوجد المعتقلون المسيحيون.. قلت له: أذهب إلى أى مكان، بعيداً عن هنا، لأنه سيكون بمثابة الجنة، بالمقارنة بما أنا فيه الآن!!.

وهنا قال مأمور السجن: إذن استعد للترحيل. إلى أين؟ لا أعلم.

بدأت رحلة عذاب جديدة وكان هذا يوم الثلاثاء، تم إدخالى داخل سيارة ضخمة لنقل المساجين، وكنت السجين الوحيد بداخلها، يداى مقيدتان بالقيود الحديدية، أمسك بحقيبة ملابسى، لم يكن معى أحد أستطيع أن أستند إليه، كما كان يحدث فى الأحوال العادية، إذ يساعد المساجين أنفسهم، بالاقتراب من بعضهم البعض، للاحتفاظ بالتوازن داخل هذا النوع من السيارات الضخمة.. فى هذه الحالة، كان علىّ أن أتشبث بأى شىء لأحفظ توازنى.. كنت أستخدم يدى الاثنتين لأمسك بقضبان نوافذ السيارة، وظللت على هذه الحال، إلى أن وصلت إلى أحد السجون فى أبو زعبل.

ودخلت مكتب أحد قيادات السجون هناك الذى تعامل معى بشكل لايمت للتعامل الإنسانى بصلة لدرجة أنه كان يشرب كوبا من الشاى، وفى تلك اللحظة أحسست برغبة شديدة لطلب كوب من الشاى لأننى لم أر الشاى منذ اعتقالى وكنت أتصور أنه سيتجاوب معى من منطلق إنسانى لكن فوجئت برفضه الطلب.

ثم أكملت الشقاء حتى بدأت مراسم الترحيب الحار، بما فى ذلك التفتيش الذاتى، ثم أودعت فى الزنزانة رقم (١٤)، التى علمت فيما بعد، أن شعراوى جمعة، وزير الداخلية الأسبق، كان نزيلاً بها، بعد انقلاب مايو ١٩٧١ الذى قام به السادات ضد القوى الناصرية.. هذه الزنزانة التى كان يشغلها شخص واحد، كنا نقيم فيها خمسة أشخاص، رغم أنها نفس مساحة الحبس الانفرادى التى كنت أقيم

بها فى سجن الاستقبال فى طرة.. لذلك لم نكن نستطيع النوم جميعاً، دفعة واحدة، بل كنا نتبادل المواقع، بين النوم فى الوضع واقفاً، إلى النوم العادى على الأرض.

كانت فى سجن أبو زعبل، طقوس خاصة جداً، فى معاملة النزلاء.. لم نكن نخرج من الزنزانة إلا خمس دقائق، كل أربع وعشرين ساعة، نذهب خلالها إلى دورة المياه لقضاء الحاجة ، ونتبادل الحديث مع باقى النزلاء.. وأحياناً تصل مدة الحبس إلى ثلاثين ساعة متواصلة، دون أية مراعاة للظروف الصحية، أو الإنسانية، كنا نحلم بالخمس دقائق التالية، قبل أن تنتهى الخمس دقائق التى نقضيها!!.. أما وجبات الطعام.. فكانت عبارة عن كمية صغيرة من العدس، أو الفول، مع رغيف خبز ، يتم توزيعها مرتين يومياً وبشكل غير منتظم ، لدرجة أنه فى إحدى المرات، تم اعطاؤنا الوجبة الثانية، بعد مرور خمس وعشرين ساعة متواصلة، من تناول الوجبة الأولى.

وكان سجن التجربة فى أبو زعبل.. عبارة عن أربع عشرة زنزانة على اليمين ومثلها على اليسار ولكل أربع عشرة زنزانة باب خاص.. مع وجود باب ثالث يتحكم فى البابين من الخارج. وكان متوسط عدد النزلاء فى كل زنزانة ما بين خمسة إلى ستة أفراد، فى الوقت الذى لم تكن تسع فيه أكثر من نزيلين. وكان الأقباط يشغلون أربع عشرة زنزانة منهم، وكنت السياسى الوحيد بينهم، إذ كان معظمهم من رجال الدين، والعلمانيين ذوى الصلة الوثيقة بالنشاط داخل الكنائس.. كان هذا الوضع يسبب لى بعض المعاناة، لأنهم كانوا يعتقدون أنه من المفترض أن يكون لدى علم بكل شىء يحدث، بصفتى سياسياً ؟!.. وكانت زنزانتى بجوار دورة المياه، وكل شخص يذهب إلى دورة المياه، كان عليه واجب مقدس، وهو أن يسألنى ، ماذا سنفعل، ومتى سنخرج.. يحدث هذا بشكل يومى ومتكرر أيضاً ؟!.

تصادف فى نفس الوقت، الذى تم نقلى فيه، من الحبس الانفرادى، بسجن طرة، إلى سجن التجربة بأبو زعبل، أنه تم أيضاً نقل بعض الموجودين، فى مزرعة طرة، إلى سجن التجربة بأبى زعبل، والذين حضروا مكبلين بالأغلال.. كان من بينهم، أبو العز الحريرى، والمرحوم قبارى عبدالله عضوا حزب التجمع، وأيضاً عبد العظيم مناف الناصرى المعروف.. وكنا أنا وأبو العز والمرحوم قبارى عبد الله زملاء فى حزب التجمع، كنت أنتهز أى فرصة، أثناء الفسحة، الخمس دقائق التى نأخذها

يومياً ، وأهرب من الحرس من أجل الحديث مع أبو العز وقبارى من خلال الطرقة الموصلة لزنازينهم وكانت تلك الزنازين آخر الأربع عشرة زنزانة الأخرى التى يوجد بها السياسيون والتى تقابل الأربع عشرة ، حيث يوجد المسيحيون.

لم يمض على وجودى داخل سجن التجربة، فى أبو زعبل، سوى بضعة أيام، وأحسست خلال هذه الأيام القليلة بالانفراج والراحة، بعد وجودى داخل زنزانة واحدة مع بعض الرفقاء، بعيداً عن الحبس الانفرادى، رغم ضيق الزنزانة الشديد، وساعد على هذه الانفراجة لقائى مع زملائى فى حزب التجمع، من خلال السلك الشائك.

لكن.. كان من الواضح بعد ذلك، أن كل هذه الراحة النفسية النسبية، لن تدوم!.. وتسلل اليأس الشديد إلى قلبى مرة أخرى..

اعتدت وأنا داخل الزنزانة، أن أقف على «الجردل» الموجود بها، لكى أستطيع الوصول إلى مستوى الشباك الصغير والوحيد الموجود بالزنزانة.. كل هذا من أجل أن أسترق السمع على راديو ترانزستور صغير، موجود مع ضباط السجن، الذين كانوا يجلسون دائماً، أسفل شباك الزنزانة على الجانب الآخر.. وكان الراديو الترانزستور الوسيلة الوحيدة لمعرفة ما يجرى خارج المعتقل، وعلى الرغم من أنه كان من المفروض أن يكون سبباً لراحتى النفسية، والشعور بعدم الغياب الكامل عن المجتمع والحياة خارج المعتقل، إلا أنه تحول إلى وسيلة ذعر واضطراب وقلق!!.. فقد سمعت فى إحدى المرات، ما جعلنى أرى أنه لا نهاية لما نحن فيه، كان ذلك تعليقاً إذاعياً على خطاب السادات الشهير، الذى ألقاه، يوم الخامس من سبتمبر ١٩٨١.. من ذلك التعليق الذى تضمن فقرات من خطاب السادات ومن لهجة الخطاب وكلام السادات تبينت أنه استطاع بالفعل الإطاحة بكل القوى السياسية ، وأصبح هائجاً، وطائحاً بكل شيء، وليس هناك من يوقفه.

بالطبع لم يكن هذا فقط مصدر القلق والانزعاج.. فهناك عوامل أخرى كثيرة، كانت كفيلة بأن تبعث الاضطراب فى نفوسنا جميعاً داخل المعتقل.

كان التعذيب النفسى، داخل سجن التجربة فى أبو زعبل، له طقوس خاصة، وكان ضباط السجن، موهوبين فى ابتكار الطرق المتجددة والمختلفة، للتعذيب

النفسى!!.. فهم مثلاً يقومون بفتح أبواب الزنازين، فى ساعات متأخرة من الليل، وبشكل غامض ومثير.. ثم يقومون بإجراءات التفتيش الذاتى، وكنا فى هذه الحالة، نقوم بخلع ملابسنا، كما ولدتنا أمهاتنا. وغالباً ما يتم إجراء هذا التفتيش أكثر من مرة فى الليلة الواحدة، على الرغم من أن إدارة السجن تعلم تماماً ، أننا لا نمتلك أى شىء يستحق هذا التفتيش الذاتى ، كما أنه لا توجد أى وسيلة اتصال نستطيع بها الوصول لأى أحد خارج المعتقل أو يصل بها إلينا أى شىء من الخارج ولا حتى الرسائل البريدية، ناهيك عن منع الزيارة أصلاً.. ولكن ضباط السجن كانوا يمارسون علينا هذا النوع من التفتيش، من أجل الإذلال النفسى، وبالفعل كانوا يتركوننا بعد ذلك لنواصل النوم، لكننا لم يكن باستطاعتنا استكمال النوم، لأنهم تركونا ونحن فى أسوأ حالة من الاضطراب والاشمئزاز النفسى، وكثيراً ما كنا نفضل التعذيب الجسدى والضرب بدلاً من هذا الإذلال النفسى القاسى، الذى يجعلنا نشعر بفقدان آدميتنا ورجولتنا أيضاً!!.

كنت دائماً، أعزى نفسى وأخفف من هول الشعور بالسجن خلف القضبان، بأننى لم أعد مسجوناً فى الحبس الانفرادى، ومن ثم أصبح لى رفقاء وأصدقاء، يجعلون الأيام تمر بشكل أو بآخر، مادام مصيرنا واحدا.. إما أن نعيش سوياً أو نموت سوياً، لأن الاطمئنان يدخل إلى قلب الإنسان مادام يشعر أن مصيره هو نفس مصير من حوله، ومن ثم يترك الأمور، غالباً، فى مثل هذه الأحوال للأقدار.. وخاصة أننا من خلال تلاحمنا الشخصى والإنسانى مع بعضنا البعض كنا نحاول، تناسى الشعور بوجود جدران وحوائط صماء تحيط بنا من كل جانب وتمنعنا من استنشاق نسمات الحرية، حتى لو كانت ملوثة بهواء المدن المزدحمة بالبشر، والمختنقة بعادم السيارات ومخلفات المصانع.. لكنه هواء حر.. لا يخضع لسيطرة سجان، يجعلك تتنفس وقتما شاء. وتنام وتأكل أينما يريد..!!

لكن فى بعض الليالى الحالكة السواد.. لن يجدى الالتصاق، ولن يمنع إغماض العيون، من الشعور بجدران الزنزانة، ولن يجدى هواء الكون كله ، فى التخلص من حالة الانقباض ، والاكتئاب، التى تتهدد القلب بل والحياة كلها بالتوقف داخل هذا الكيان الجسمانى ، الذى سئم وضاق بقيود السجن ، القيود النفسية، قبل القيود الحديدية!!.. لقد كانت أسوأ وأحلك الليالى فى حياتى.. تلك الليلة المشئومة ، ليلة

التاسع عشر من سبتمبر ١٩٨١، وبالتحديد الساعة الثانية بعد منتصف الليل.. الأبواب الحديدية تصرخ فى سكون الليل، بشكل كئيب، تعلن عن قدوم أحد هؤلاء الضباط معدومى الضمير، قساة القلوب!!.. وفى مثل هذه الحالات كنا نستيقظ جميعاً والفزع يملأ قلوبنا ، ونحاول التغلب على هذا الشعور البغيض، ونلتصق بشكل تلقائى بعضنا ببعض.. ونحن لا نعلم ماذا هناك.. هل هو تفتيش ذاتى، أم تعذيب جسدى، وقد يكون اغتيالا أو تصفية جسدية، لا يوجد شىء مستبعد على نظام السادات ، كل هذه الأفكار تجرى وبسرعة وفى اتجاهات مختلفة، داخل العقل، وفى لحظة واحدة، مما يهدد بفقدان الشخص منا صوابه، أو على الأقل انهياره عصبياً!!.

لحظات السكون القاتلة تخيم على كل الزنازين، لا يقطعها سوى صوت الأقدام الرتيبة والمملة بالنسبة لدقات قلوبنا التى تتسارع أكثر فأكثر كلما اقتربت هذه الأقدام من باب الزنزانة ، حتى ليكاد يخيل إلينا أن الزنزانة قد تنفجر من جراء هذه الدقات المتسارعة لقلوبنا المضطربة؛ وبالفعل ، فى هذه الليلة ، ازداد صوت هذه الأقدام اقتراباً من باب الزنزانة ، حتى توقفت أمام الباب تماماً ، لحظات قصيرة جداً ، لكنها مرت كالدهر الطويل ، وبعد ذلك سمعنا أصوات فتح الباب.. هنا ازداد التصاق الكتلة البشرية الموجودة داخل الزنزانة ، حتى كادت أجسامنا تذوب فى بعضها البعض من هول الخوف والذعر الذى اجتاحنا نحن الخمسة ، نزلاء الزنزانة ، شعرنا أن هناك شيئا خطيراً يحدث ، وقد يسقط أحدنا ضحية هذه الليلة ، ما لم نكن نحن الخمسة. لم يمهلنا الوقت طويلاً لهذه الأفكار.. إذ دخل علينا ضابط يدعى مجدى.. كان هذا الضابط أسوأ أنواع البشر ممن يمكن أن يقابلهم الإنسان فى مسيرة حياته ، معدوم الأخلاق والمشاعر ، لا يعرف قلبه مكاناً للقيم الإنسانية ، على الإطلاق ، كان دائم الابتكار فى وسائل التعذيب ، بشتى الطرق اللاإنسانية.. نظر إلينا بازدراء وغباء شديدين ، ثم نادى على اسمى.. أجبت.. فقال لى: اخرج بسرعة.. سألته: لماذا؟!.. فقال: حبس منفرد!!.. ثم اقتادنى بعنف إلى زنزانة منعزلة على الجانب الآخر من السجن ، حيث تقع زنزانة أبو العز الحريرى ، وعبد العظيم مناف ، وقبارى عبد الله.. وعندما دخلت الزنزانة سألت الضابط مجدى ، عن سبب هذا الحبس الانفرادى المفاجىء.. قال.. «أنت متهم فى قضية التفاحة!!».. قلت له:

ماذا تكون قضية التفاحة هذه ؟!!.. أجابني بكل حنق:.. تجسس لصالح الاتحاد السوفيتي».. ثم أدخلني الزنزانة، وأغلق الباب.. وكنت أعلم أن هناك قضية ملفقة ، خاصة بتنظيم اسمه التفاحة ، وكان هذا التنظيم الشيوعي متهما بالتجسس لصالح الاتحاد السوفيتي ، الذي لم يكن قد انهار بعد. كانت تلك الليلة أسوأ ليلة عشتها في حياتي ، ولم أكن قد خرجت لأي تحقيقات بعد ، وكنت أخشى أن يتم توجيه تهمة إثارة الفتنة الطائفية إليّ.. لأن هذا شيء لا يشرفني ، كسياسي ، لكن يشرفني كثيراً أن أتهم في قضية سياسية.. لكنني في تلك الليلة صُعقت ، وكدت أفقد عقلي وصوابي ، بعد أن أخبرني هذا الضابط الملعون ، أنني متهم في قضية تجسس لصالح دولة أجنبية ، هنا لم أشعر أن حياتي قد انتهت فقط ، بل انتهت بشكل حقير ومخز ، لأنه وضع في منتهى البشاعة أن يتم اتهامي بالتجسس وخيانة وطني!!.. وفي هذه الليلة لم يقترب النوم من جفني على الإطلاق ، وكانت اللحظة تمر عليَّ مرور الدهر، لدرجة أنني لم أشعر بمثل هذا الإحساس الكئيب من قبل ، حتى في أقسى اللحظات ، وأكثرها ظلاماً.. وتمنيت في تلك الليلة أن يباغتني الموت ، قبل سماع قرار الاتهام البشع ، بأنني جاسوس!!.

تسللت الخيوط الأولى من ضوء الصباح ، وكأنها تعاونت هي الأخرى مع هذا القدر السيىء.. فكانت أبطأ ما يكون.. ولكنها في ذات الوقت ، كانت بمثابة طوق النجاة لغريق تلاطمته الأمواج طوال الليل ، لا يعرف أين يجد الشاطيء!!.. هنا.. بدأت أستوعب الأمر ، وأستعيد تماسكي شيئاً فشيئاً إلى أن وصلت الساعة إلى الثامنة صباحاً.. وجدت من يفتح باب الزنزانة ، والحلاق في انتظاري ، لأول مرة منذ دخولي المعتقل ، ولكن الخوف والاضطراب عادا إليّ أكثر مرة أخرى.. لقد كان مدير مصلحة السجون ، موجودا بنفسه ، يشرف على عملية حلاقة ذقني!!.. شعرت أن هذه الإجراءات تتم في إطار ما أخبرني به ليلة أمس ، هذا الضابط الكئيب مجدي ، ولابد أنني بالفعل متهم في قضية التفاحة!!

أثناء الحلاقة.. نظر إليّ مدير مصلحة السجون متعجباً ، وقال لي متسائلاً: «هل أنت خطير إلى هذه الدرجة؟.. أنت أول شخص يخرج من هنا للتحقيق معه؟!!».. بعد سماعي لهذا الكلام.. ازداد اضطرابي وتمنيت أن أكون ذاهباً للموت فهو خير من الذهاب للتحقيق معي في تهمة التجسس والخيانة لوطني؟!

خرج الموكب من السجن بأبى زعبل.. وكانت يداى مكبلتين بالقيود الحديدية ، وتحت حراسة مشددة ، أقف وحيداً فى سيارة مغلقة من كل الجوانب ، تسبقها سيارة شرطة ، وتليها سيارة مماثلة!!.. حتى وصلت إلى مقر المدعى العام الاشتراكى بالقاهرة.. وهنا كانت المفاجأة.. لقد كان التحقيق معى بتهمة ، أننى كنت أنوى إفشال تعديل الدستور الذى جرى فى سنة ١٩٧٨؟!! بالإضافة إلى أننى كتبت مقالات ضد النظام والسادات.. فى تلك اللحظات ، عادت إلىّ نسمات الحياة مرة أخرى ، بعدما شعرت من قبل بضيق الحياة أمامى لدرجة أنها أصبحت مثل النقطة السوداء الصغيرة التى تكاد تذيبنى وتبتلعنى داخلها ، ويتم تشويه صورتى باتهامى بالتجسس.. ولكننى أدركت أن التحقيق معى ، على أساس أننى سياسى ولست جاسوساً ، ولم يتم أيضا توجيه تهمة إثارة الفتنة الطائفية على الإطلاق.

عدت إلى الزنزانة مرة أخرى ، بعد رحلة شاقة وتحقيق استمر لعدة ساعات ، ولكن عندما قابلت زملائى الأربعة داخل الزنزانة ، كنت أشعر بأنه قد تم الإفراج عنى ، وأننى عدت إلى أسرتى.. لأن كونى متهما بمناهضة السادات وكامب ديفيد ، فهذا شرف لى أعتز به كسياسى مصرى معارض.

على الرغم من تأقلمنا التدريجى ، بعد ذلك ، على ما نحن فيه داخل المعتقل ، لكن ، كان هناك هاجس دائم ، يجثم على صدورنا ويؤرق مضاجعنا ، ألا وهو القلق الشديد على ذوينا خارج أسوار المعتقل ، لا نعلم ماذا فعل بهم النظام ، وكيف يعيشون بدوننا وخاصة أن كلاً منا تقريباً ، هو العائل الوحيد لأسرته ، من الناحية المادية ، ناهيك عن القلق النفسى على أطفالنا.

لم يكن مسموحاً لنا بأية زيارات ، ونحن فى سجن أبو زعبل.. مما جعل الأيام تمر كئيبة ، يملؤها العذاب النفسى والإحباط ، وكأن الأزمة لن تنتهى.. حتى اقترب موعد عيد الأضحى المبارك فى عام ١٩٨١ .. وبدأت بوادر الانفراج تظهر فى الأفق.. وسمعنا أنه سيتم السماح بالزيارات بمناسبة العيد ، وكانت هذه الأنباء كفيلة برفع الغم والهم عن كواهلنا ، بل ونكاد نطير من الفرحة ، ونلمس السحاب.. كل منا بات الليل ، لم يقترب النوم من جفنيه ، ولكن هذه المرة ، لم يكن مرعوباً أو مفزوعاً، وإنما كنا نحلم جميعاً برؤية أهلنا وذوينا.

وجاء عيد الأضحى.. الذى كنا نعد اللحظات السابقة لمجيئه ، وأعتقد أن قبطياً منا، لم يكن ينتظر عيد الأضحى المبارك بهذه اللهفة ، قط ، طوال حياته!!.. ولكن سرعان ما تبددت الأحلام ، وخلع الحزن قناع الفرحة الذهبى الذى كان يضعه على وجهه.. لقد جاء العيد وذهب أيضاً ، فى سرعة لم نتوقعها.. ولكن لم نر أهلينا أو أحدا من ذوينا.. قالوا لنا: لقد تم منع الزيارة.. قلنا: لماذا ؟!!.. لكنهم لم يجيبونا بشىء!!.. فليس من حقنا أن نعرف أسباب أى شىء يحدث لنا.. وعلينا أن نسير كالثور الذى يدير الساقية ، لا نرى ولا نسمع ولا نتكلم ، ولا نحتج أيضاً أو نعترض!!.

على الرغم من عدم إبداء إدارة السجن لأسباب منع الزيارة.. إلا أننى حاولت تفسير الموقف من وجهة نظرى الخاصة.. ووجدت أن ما حدث ، كان شيئاً طبيعياً.. لأن السادات معروف عنه إصدار القرارات العشوائية والمتضاربة ، وأحياناً تكون قرارات ارتجالية هوجاء.. ولقد جاء قرار السماح بالزيارات ارتجالياً ، وبالتالى لا مانع على الإطلاق ، أن يرتجل السادات قراراً آخر بمنعها مرة أخرى.. فهذه السمة الأساسية فى شخصية الرئيس السادات..

وفى الواقع.. لم يكن هذا التفسير صحيحاً.. لقد كان هناك سبب آخر.. لم أكن أتوقعه على الإطلاق!!.

على الجانب الآخر.. أثار هذا القرار كل المعتقلين ، الأقباط.. الذين توافدوا على زنزانتى واحدا تلو الآخر.. يطرحون نفس السؤال.. لماذا تم منع الزيارة ؟!.. وكانوا يستغلون الدقائق المعدودة والمخصصة للذهاب إلى دورة المياه ، المجاورة لزنزانتى.. فى توجيه هذا السؤال.. وكنت أجاوبهم بنفس التحليل الخاص.. الذى توصلت إليه.. لكن ، لم يخطر على بالى ، أن يوم منع الزيارة ، كان يوم مقتل السادات أثناء العرض العسكرى ، على يد الجماعات الإسلامية ، التى تربت ونشأت فى أحضانه ، وأحضان رجاله ، أمثال محمد عثمان إسماعيل ، محافظ أسيوط فى ذلك الوقت!!

فى ذلك اليوم.. السادس من أكتوبر ١٩٨١.. دخلنا الزنزانة ولم نخرج مرة أخرى.. وجاء المساء ، ونحن لا نعلم أى شىء عما يحدث خارج الأسوار.. ولكن على الرغم من كل ذلك ، كان هناك إحساس نفسى غريب ودفين ، يشعرنا بالاكتئاب جميعاً ، وأن ثمة شيئا يحدث خارج الأسوار ، ونحن لا نعلم عنه شيئا ،

ولم يـكن قرار منـع الزيارة هو الـسبب في ذلـك.. لقد كان الجـو كئيبـاً بشكل غـير متصور.

قبل مقتل السادات بليلة واحدة ، جاءنى أحد رجال التعليم.. وهو من سوهاج.. وقص علىّ حلما غريبا رآه.. لقد رأى السادات يـركـب سيارته المكشوفة ، التى تعود علـى ركوبها فـى مواكبه المـعتادة ، وكان المـوكـب يسيـر فى أحد شوارع سـوهاج ، وبالتـحديد أسفـل منزل هذا الشـخص.. ثم خرجت مـن الأرض وبشكل مـفاجىء «خوازيق» حـادة، أثناء قيـام السادات بتـحية الجمـاهير، وسرعـان ما اخترقـت هذه «الخوازيق» جسم السادات، ليموت فى الحال!!.

لكن مثل هذه الأحلام لـم نكن نتعامل معها بشكل جاد، واعتبرنا هذا الحلم، أحد أنواع رد الفـعل، لأننا نـكره السادات الـذى ألقى بنا فـى هذا المعتـقل.. وفى عقـلنا الباطن نتمنى موته ونهايته.

فى اليوم التالى.. السابع من أكتوبر ١٩٨١.. كنت أمارس هوايتى المفضلة داخل الزنزانة ، وقفت على «الجردل» لأقترب من شبـاك الزنزانة الصغير ، من أجل استراق السمع ، لجهـاز الراديو الترانزستور، الموجـود مع طاقم الحراسة أسفل شـباك الزنزانة على الجانب الآخر.. لكن هذه المرة، بدأت أنصت لحديث الضباط ، وسمعت منهـم، ما معناه أن السادات قد مات مقتولاً.. فى هذه اللـحظة.. انتابنى إحساسان متناقضان تماماً.. كنت فرحاً جداً، لأن السادات اغتيل، وانزاح عن كاهل الوطن دكتاتور دموى لا يعرف وسيلة للتفاهم سوى العنف والاعتقال ، كما أنه قادنا إلى هذا المصير الذى نحن فيـه وراء أسوار معتقل، لا نـعرف متى سنخـرج منه.. وفى نفس الـوقت كنت حزيـناً جداً ومـرعوباً.. لأنـنى لم أعرف ، مـن هم الذيـن قتلـوا السادات.. ومـا هو مصيـرنا ؟؟.. هل ستتم تـصفيتنـا جسدياً ؟!.. وهل الـذين اغتالوا السـادات، قاموا بالاستيلاء على الحـكم أم لا ؟؟.. وماذا سيفعلون بنا..؟؟.. وهل هم تـنظيم يسارى أم شيوعى أم الجماعات الإسلامية، وهـل للأحزاب المعارضة دور فى ذلك؟؟.. كل هذه التساؤلات انتـابتنى متتابعة وفى لحـظة واحدة.. حتى أصبح عقلى مـتوقفاً تماماً عن التفكيـر فى أى شىء آخر.. واستمرت هذه التساؤلات بلا إجـابة، لمدة ثلاثة أيام كاملة، ولم نعرف حقيقة ما جرى إلا من المسـاجين العاديين، فى الناحية الأخرى من

السجـن ، لأنهم كانـوا يتمتـعون بالحرية الـكاملة، يـشاهدون التـليفزيـون، يقرأون الجرائد، ويلعبون كرة القدم..!!

كان مقتل السادات، فرصة لتخفيف القيود المفروضة علينا، وتم التصريح لنا، فى ذلك الـوقت، بفسحة، وكانـت الفسـحة، عبـارة عن الخروج إلى مـكان مكـشوف مساحته عشرة أمتار طولاً وعشرة أمتار عـرضاً محاط بالأسلاك الشائكة، وذلك لكى نتعرض لأشعة الشمس التى حُرمنا منـها لأيام كثيرة.. وكان فى الناحية الأخرى من هذه الأسلاك مساحة مماثلة، يخرج فيها أبو العز الحريرى وعبد العظيم مناف وقبارى عبدالـله.. وكنا نتـمشى متجـاورين يفصلنـى هذا السلك الـشائك عنهـم.. وسألت «قبارى» عن حقيقة ما حدث، فأكد لى ما سمعته من ضباط الحراسة، لأنه سمع نفس الكلام من ضباط الحراسة لديهم أيضاً.

لكن هـذا الهدوء النـسبى الذى جـاء عقب مقـتل السادات، لـم يستمـر طويلاً، وسرعان مـا تغير الـوضع.. وفى أحد الأيام وكـان يوم الأحد.. فوجـئنا، بحـالة من الضرب والتعذيب الشديدين، فى ساحة السجن.. أخذت أتطلع من «نظارة الزنزانة» المـوجودة بـالـباب، لأرى مـاذا يـحدث.. وجـدت عشـرة مـن شبـاب الجـماعـات الإسلاميـة، يقوم حرس الـسجن بضـربهم بشـراسة لم أرها فـى حياتى، وكـان كل حارس يـمسـك فى يـده فرع شـجرة غـليـظا، وهـذه الأفرع.. تـخرج مـنهـا زوائد وبروزات فى أماكن مختلفة، من أجل الوصول إلى أقصى تعذيب ممكن.. أما عملية الضـرب نفسهـا.. فكانـت تتم بـوحشية غـير عاديـة.. الشبـاب، أعضاء الجمـاعات الإسلاميـة، ملقى بهم عـلى الأرض.. والضربات تـسقط عليـهم متعاقبـة، بلا أدنى تميـيز، وكل جزء مـن أجسامهـم معرض للـضرب بما فى ذلـك الأماكن الحسـاسة.. لدرجة أنـهم جميعـاً كانوا يسـتغيثون ، ويـطلبون القـتل ، أو الضرب بـالرصاص.. خاصة أن أحدهم كان مصاباً بالفعل بـطلق نارى فى ساقه.. كان هؤلاء قد جاء به ، النبـوى إسماعيل وزيـر الداخلية فـى ذاك الوقت ، من أسـيوط، بعدما أشـرف على عملية إحـضارهم شخصياً.. وكانـوا ضمن المتهمين، فـى العمليات التى قـامت بها الجماعات الإسـلامية هناك، بعد مـقتل السادات، فقـد قاموا بالاعتداء علـى مديرية الأمن بأسيوط، وقتلوا قوات الأمن الموجودة أمام مكتب تموين أسيوط أيضاً.

كانت هذه الأحـــداث بدايـة لمرحلـة جديدة داخـل معـتقل سجن التجـربة، فـى

أبو زعبل.. وسرعان ما اكتظت الزنازين بأعضاء الجماعات الإسلامية وقد أحضروا والد خالد الإسلامبولى قاتل السادات معهم فى الزنازين ؟؟. وأودع فى آخر زنزانة مع المسيحيين منفرداً .

وفى الرابع والعشرين من أكتوبر ١٩٨١ ، تم ترحيلنا من سجن التجربة، ولكن لم نكن نعلم إلى أين نحن ذاهبون هذه المرة ، وما هو مصيرنا.. ولا توجد أية إجابة على أية أسئلة نطرحها.. وكان هذا نوعاً من أنواع عمليات التعذيب النفسى المعتادة، والتى تعودنا عليها بالفعل.. وتوقفنا عن التساؤل رغم طول الرحلة ومشقتها.. حتى وجدنا أنفسنا قد وصلنا إلى معتقل وادى النطرون، الذى أصبح بوصولنا يضم كل المسيحيين، سواء الأساقفة والقساوسة الذين كانوا فى معتقل المرج، أو نحن الذين كنا فى سجن التجربة، بأبى زعبل.

وكان معتقل وادى النطرون، يختلف بعض الشىء عن باقى المعتقلات التى سبق ودخلناها خلال الفترة السابقة، فهو عبارة عن عنبرين كبيرين، وليس زنازين كما كان الوضع فى المعتقلات السابقة، سواء أبو زعبل، أو طرة، ولأول مرة كنا نبيت على «أسرة من دورين».. بدلاً من المراتب الإسفنجية السيئة التى كنا نستخدمها فى الزنازين الضيقة والعفنة!!.. الأكثر أهمية من كل هذا أننا كنا نستطيع الاطلاع على الجرائد القومية الثلاثة وبعض المجلات، فى نفس الوقت كانت الكنيسة تأتى لنا بالزيارة، يومى السبت والأربعاء من كل أسبوع، وكان يأتى أحد مندوبى أسقفية الخدمات، والتى كان يترأسها الأنبا صموئيل، والذى كان بين ضحايا حادث المنصة.. كان هذا المندوب يحضر لنا الطعام والملابس سواء تلك التى ترسلها عائلات وأسر المعتقلين أو التى ترسلها الكنيسة.. لذلك كانت هذه الفترة من أكثر الفترات انفراجة، خلال فترة الاعتقال..!

لكن لم تكن الأمور تسير بشكل جيد فى كل الأحوال.. كان الأنبا ويصا.. أسقف البلينا، بين المعتقلين معنا.. وكان يتحرك بشكل عشوائى ، دون أى حسابات أو محاذير.. وفى نفس الوقت كان هناك شخص على صلة معرفة وصداقة بالأنبا ويصا.. وهو فى نفس الوقت من البلينا أسقفية الأنبا ويصا لكنه موجود فى العنبر الثانى.. وليس مع الأنبا ويصا.. وكان مدير السجن يقوم بدس بعض السجناء العاديين بيننا كجواسيس.. بحجة أنهم يقدمون لنا الخدمات، وكان من بين هذه

الخدمات التى يقومون بها.. عملية نقل الرسائل من عنبر إلى آخر.. لكن الأنبا ويصا لم يدرك الأمر ، وكتب رسالة إلى صديقه المعتقل فى العنبر الآخر، وأعطاها لأحد هؤلاء السجناء ، ليقوم بتوصيلها، لكن هذا المسجون قام بإعطاء هذه الرسالة لمأمور السجن.. والذى كان إنساناً قذراً وشرساً للغاية، وسليط اللسان أيضاً.. تصادف، فى ذلك الوقت، أن قام المأمور باستدعائى لأنه كان مطلوباً منى عمل توكيل لأسرتى من أجل قيامهم بصرف راتبى، وتزامن مع تواجدى بفناء المعتقل، وجود الأنبا ويصا.. وأخذ المأمور يكيل الشتائم والسباب للأنبا ويصا.. ويقول له.. «إيه ده يا ويصا.. أنت عامل فيها زعيم.. يا ويصا ؟!.. ماذا كنت تقصد من رسالتك من عنبر إلى آخر؟!».. ثم أخذ المأمور يهدد ويتوعد بكافة الألفاظ الوقحة والبذيئة.. مما أدى إلى استفزازى من تلك المعاملة السيئة والقاسية، وتدخلت فى الحوار مع المأمور من أجل أن يغير من أسلوبه فى التعامل لأنه لا يليق التعامل مع رجل دين بهذا الشكل، ولا مع أى معتقل، فنحن لسنا مجرمين.. ثم بدأت فى تهدئة الموقف، وأوضحت للمأمور أن الخطاب به كلام عادى ، يسأل عن أحد معارفه فى العنبر الآخر.. وكنت أتوقع.. رد فعل قبيحا من هذا الشخص البذىء، أو على الأقل أتلقى نوعاً من الإهانة وقلة الأدب المتوافرة لديه.. لكن الموضوع انتهى، وإن كان هذا الموقف من الأنبا ويصا يدل على عدم الدراية أو الحنكة فى التعامل داخل المعتقل.

ولأننا ننتقل بين معتقلات مصر ، على طريقة البدو الرُحل.. لم نستمر طويلاً فى معتقل وادى النطرون ، إذ تم ترحيلنا إلى معتقل آخر.. كان هذه المرة معتقل المرج.. وكان ذلك فى السابع عشر من نوفمبر ١٩٨١.. وكان هذا المعتقل عبارة عن عنبرين متقابلين ، وكنا نخرج صباحاً فى مكان مغلق بلا سقف، ونتعرض لأشعة الشمس، وخاصة أن الشتاء بدأ يشتد، وحالة الصقيع الشديد تكاد تفتك بنا ليلاً.

فى هذه الفترة، بدأت تظهر مشكلة جديدة ، كنت الوحيد، تقريباً، الذى يعانى منها.. فقد كان الجو شديد الصقيع، وشتاء المعتقلات لا يرحم!!.. وكنت الوحيد الذى لم تصل إليه أى ملابس تصلح للاستخدام فى مثل هذه الظروف القاسية، شديدة الصقيع.. ولم تسأل عنى أى جهة.. لا حزب التجمع، الذى كنت أنتمى إليه، سأل عنى، بل لم يكن يعلم عنى أى شىء ولم يكلف نفسه بالسؤال.. مجرد السؤال!!.. والحقيقة ، هكذا كان عهدى بحزب التجمع، ولا تزال هذه هى الصفة

الأساسية لحزب التجمع ، الذى لا يهتم سوى بالقيادات البارزة.. وكنت فى ذلك الوقت، مازلت عضواً صغيراً باللجنة المركزية للحزب، ولم أكن قد وصلت بعد إلى الموقع القيادى البارز ، الذى وصلت إليه فيما بعد.. فى نفس الوقت كان الحزب يولى كل الرعاية والاهتمام لقياداته الكبيرة الموجودة فى سجن مزرعة طرة ، مع كبار السياسيين المعتقلين، على الجانب الآخر، لم تكن أسرتى تعلم عنى أى شىء، ولم يستطيعوا التصرف ، أو الوصول إلىّ ، ولم يعرفوا.. هل أنا مع السياسيين أم مع الأقباط وقيادات الكنيسة ، وفشلوا فى التوصل إلىّ أو الحصول على موافقة بالزيارة،.. والكنيسة من جانبها كانت تأتى بالملابس وباقى احتياجات المعتقلين من قياداتها والمحسوبين عليها.. وأنا لم أكن منهم أيضاً. لذلك رفضت رفضاً قاطعاً أن آخذ أى ملابس من أى شخص ، على الرغم من المحاولات المتكررة من قبل رفقائى داخل المعتقل من أجل إعطائى بعض من الملابس التى جاءت لهم من قبل الكنيسة أو أسرهم.. وظللت أعانى من صقيع الشتاء طوال ليالى الاعتقال.. فى انتظار وصول ملابس من قبل أسرتى.. واستمر هذا الوضع حتى مساء الثلاثاء، الرابع والعشرين من نوفمبر ١٩٨١.. وأنا مازلت موجوداً فى معتقل المرج.. فى ذلك اليوم جاءتنى ملابس، أرسلتها لى أسرتى عن طريق الكنيسة، وكانت عبارة عن بيجاماتين وجاكت، للوقاية من برد الشتاء.

كعادة كل يوم فى معتقل المرج ، خرجنا للفسحة صباح يوم الأربعاء ، الخامس والعشرين من نوفمبر،.. وكان الحلاق موجوداً فى هذا اليوم ، وكان هناك طبيب يدعى نبيل عطا الله ، جالساً أمام الحلاق ، وقد بدأ الحلاقة بالفعل ، وفى تلك اللحظة وجدت نفسى أقوم بتصرف لا إرادى غريب؛ إذ قمت ، بشكل مفاجىء ، بإزاحة هذا الطبيب ، لأقوم بالحلاقة بدلاً منه ، والذى حاول جاهداً أن يجعلنى أنتظر حتى يكمل الحلاقة ، لكنى قابلت كل ذلك بشكل عنيف ، وبالفعل جلست للحلاقة بدلاً منه ، وطلبت من الحلاق أن يبدأ بحلاقة ذقنى التى كانت قد أصبحت طويلة بشكل غير مقبول ، لأننى اعتدت على حلاقتها يومياً ، ولم أكن أحتمل أن أتركها يوماً واحداً بدون حلاقة ، على الإطلاق..!!،.. فى اللحظات الأخيرة للحلاقة ، جاء من يطلبنى من قبل إدارة السجن ، من أجل التحقيق!!.. هنا انزعجت جداً ، وانزعج الجميع أيضاً؛ لقد سبق أن خرجت للتحقيق ثلاث مرات من قبل.. وبذلك

يكون هذا هو الطلب الرابع للتحقيق وكانت كل التحقيقات التى تستمر عدة ساعات فى كل مرة عبارة عن اتهامات متكررة وفضفاضة مثل مناهضة نظام الحكم ومعارضة اتفاقية كامب ديفيد.. ويبدو أن الأمر كان بمثابة التعذيب المعنوى أكثر من كونه اتهاما موجها لى... وهذا له معنى خطير ، وخاصة أن الأمور بدأت تهدأ ، بعد اغتيال السادات ، وتولى الرئيس مبارك مقاليد الحكم.. فلماذا يتم طلبى للتحقيق مرة أخرى والآن بالتحديد؟! لابد أن يكون هناك اتهام آخر جديد ، بعدما قلت كل شىء فى المرات الثلاثة السابقة.. هنا تبادرت إلى ذهنى قضية خاصة بتنظيم شيوعى جديد ، وتصورت أنه من الممكن أن أكون أحد المتهمين فى هذه القضية ، وهذا ليس مستبعدا على نظام وسيلته الأساسية التلفيق!!.. خاصة وأنا عضو فى حزب التجمع، الذى كان يطلق على كل من فيه صفة الشيوعى!!.. على عكس ما هو واقعى.. لأن الحزب كان يضم كل قوى اليسار سواء شيوعيين ، أو ناصريين ، أو غيرهم من الاشتراكيين.. والقوميين.

مرت لحظات ، من الصمت والوجوم.. حاولت خلالها استيعاب ما يحدث.. وبدأ الحاضرون معى فى الفسحة يدعون لى بالتوفيق ، وفى نفس الوقت وجدت فى عيونهم نظرات الشفقة والحزن لأجلى.. لقد كنت أول من يخرج للتحقيق معه ، من بينهم ، على الإطلاق ، ثم سجلت الرقم القياسى بينهم أيضاً ، فى عدد مرات الخروج للتحقيق.. ولكن هذه المرة كان الأمر مختلفاً ويدعو للخوف ، خاصة أن هذا التحقيق ، جاء فى الوقت الذى كنا نظن فيه أن الأمور قد قاربت على الانفراج ، بعدما انزاح عن كاهلنا وكاهل كل الشعب المصرى ، السادات.. هذا الديكتاتور الدموى ، الذى أراد أن يلقى بمصر كلها داخل معتقلاته ، فشاء القدر أن يجد نفسه ملقى فى قبر لا تتعدى مساحته أصغر زنزانة نعيش فيها داخل هذه المعتقلات.. وفى هذه اللحظات ، التى كانت تراودنى فيها هذه الأفكار ، وجدت من يحضر لى بعضاً من ملابسه لتليق بالتحقيق المقبل عليه ، لأنهم لم يكونوا قد علموا بعد ، بوصول ملابس لى من قبل أسرتى.. شكرتهم على شعورهم الإنسانى العميق ، وقمت بارتداء الجاكت الذى أرسلته لى أسرتى ، بعدما كان من الممكن أن أذهب للتحقيق مرتديا البيجاما ، لو لم تكن أسرتى قد أرسلت لى هذه الملابس فى الوقت المناسب قبل طلبى للتحقيق بأقل من أربع وعشرين ساعة..!!.

عندما خرجت من المعتقل ، وأنا مكبل اليدين بالقيود الحديدية ، وجدتهم يدخلونني إحدى سيارات الشرطة ، الموجود بداخلها بالفعل ، ثلاثة من المتهمين في قضية التنظيم الشيوعي.. هنا تأكدت أنه قد تم تلفيق تهمة لي ضمن هذا التنظيم.. الطريف في هذا الموقف أن هؤلاء المتهمين تجنبوا الحديث معي على الإطلاق.. ليس هذا فقط ، بل قاموا بالابتعاد عن موضع جلوسي. وجلست منعزلاً وحيداً في أحد أركان السيارة ، حتى وصلنا إلى أحد ميادين القاهرة.. وبشكل مفاجيء ، توقفت السيارة ، والموكب المرافق لنا من طاقم الحراسة.. نظرت من داخل السيارات ، ووجدت أن الميدان امتلأ بعدد كبير من الناس الذين جاءوا ليشاهدوا من اعتقلهم السادات قبل أن يقتل!!.. وعلى غير المتوقع ، تقدم أحد الحراس بإخراجي بمفردي دون الثلاثة الآخرين،.. ثم قام بفك القيود الحديدية من معصمي.. ليتقدم بعد ذلك شخص يرتدي الملابس المدنية ، ويقتادني بشكل محترم ، لم أعتد عليه من قبل ، منذ دخولي إلى المعتقل؟!.. وأدخلني داخل إحدى السيارات «الفولكس فاجن» الصغيرة، لأجلس بجواره في السيارة دون أي حراسة.. في تلك اللحظات.. اختلط عليّ الأمر ، ولم أعرف حقيقة ما يحدث ، فلم يكن هذا معتاداً عند خروجي في المرات السابقة للتحقيق ، حاولت أن أعرف أي شيء من هذا الشخص ، لكنه لم ينطق بأي شيء ، وظل صامتاً حتى وصلنا إلى مبنى المدعي العام الاشتراكي.. توقفت السيارة ، ونزل منها هذا الرجل الغامض ، الصامت ، وتركني بمفردي.. دون أي حراسة!!.. وأصبحت بلا قيود ، أرتدي ملابس مدنية ، وبلا أي حراسة ، بعدما صعد هذا الرجل إلى مبنى المدعي العام الاشتراكي واختفى ، فكرت أنه من الممكن أن أخرج من السيارة وأهرب ، لكن ، وجدت أنه قد يكون هذا اختبارا لي ، أو قد تكون حيلة ماكرة للإيقاع بي وأنا أحاول الهروب وتتم تصفيتي جسدياً؛ بالإضافة إلى أنني سجين سياسي وهذا يشرفني ، فلماذا أهرب!!.. كل هذا دار بخاطري في لحظات.. وحاولت أن أجد تفسيراً لما يحدث.. لكن لم أستطع.. ولم يستمر الوضع طويلاً؛ سرعان ما عاد الرجل وبصحبته المناضل الراحل د. حلمي مراد ، وزير التعليم الأسبق ، والقيادي البارز بحزب العمل الاشتراكي.. تعجبت أكثر.. لكنني هدأت ولم أعد خائفاً من فكرة التصفية الجسدية ، أو تهمة الانتماء إلى تنظيم شيوعي سري ، بعدما رافقني د. حلمي مراد داخل السيارة ، وقمت بتحية

د. حلمى مراد ، الذى لم يكن لى شرف مقابلته شخصياً من قبل ، وإن كنا أصبحنا أصدقاء فيما بعد ، عندما انضممت إلى حزب العمل بعد ذلك بسنوات.. أثناء رحلتنا المجهولة ، داخل هذه السيارة الصغيرة ، التى يقودها هذا الرجل الغامض ، عرفت أن هذا الشخص ، ما هو إلا ضابط شرطة ، وأنه كان أحد تلاميذ د. حلمى مراد ، الذى كان يدرس بكلية الشرطة فى يوم من الأيام.. واخترقت السيارة منطقة الأزهر ، ثم العباسية واتجهت بنا إلى مصر الجديدة.. هنا قال د. حلمى مراد.. موجهاً الكلام إلى.. نحن الآن ذاهبون إلى قصر العروبة.. ولكن لم أكن أعرف ما هو قصر العروبة ، الذى كان فى ذلك الوقت مقراً لنائب رئيس الجمهورية ، حسنى مبارك ، الذى علمت وأنا داخل المعتقل أنه أصبح رئيساً للجمهورية خلفاً للسادات.. ولم يكن معلوماً لدىّ أن رئيس الجمهورية يقيم فى قصر العروبة ، لأن مثل هذه الأشياء . لم تكن تهمنى أو تشغل بالى.. ولم أسأل د. حلمى مراد.. عن قصر العروبة ، وماذا يعنى أننا فى طريقنا لقصر العروبة ، والتزمت الصمت ، حتى دخلنا القصر ، ووجدت أحد الحرس الموجودين يحمل على كتفيه رتباً كبيرة ، لم أدقق فيها ، ولم أدقق فى نوع الملابس التى كان يرتديها ، لقد كان أحد ضباط الحرس الجمهورى.. تقدم نحونا وهو ممسك بورقة فى إحدى يديه ، وانحنى ، وقال.. د. حلمى مراد.. تفضل يا افندم.. ثم أضاف.. أستاذ جمال أسعد.. تفضل يا افندم..!!.. وانقلبت الأمور فى ساعات قلائل.. لقد كانت القيود الحديدية تقيد يدى ، داخل سيارة السجن التى كنا نطلق عليها سيارة الكلاب من فرط قذارتها!!.. والآن فى أحد القصور لا أعلم ما هو.. وأمامى ضابط كبير يقول لى أستاذ جمال أسعد !!.. هذا شيء غريب.. ولم أستوعب الموقف فى هذه اللحظات.. ولم أدر بنفسى إلا وأنا داخل أحد صالونات هذا القصر ، ووجدت حشدا كبيرا من السياسيين ، منهم محمد حسنين هيكل ، محمد فائق وزير الإعلام الأسبق ، والمرحوم أحمد فرغلى ، د. ميلاد حنا ، والراحل فؤاد سراج الدين وغيرهم.. وعلى الرغم من دهشتى الكبيرة ، التى أوقفت تفكيرى تماماً ، إلا أننى كنت سعيداً جداً ، لأنه مادمنا مجموعة سوياً ، لنذهب إلى أى مكان حتى لو تمت تصفيتنا جسدياً.. بدأت أحيى الجميع بالأحضان ، ولم يستمر ذلك سوى لحظات قصيرة.. وكنت أنا ود. حلمى مراد آخر اثنين دخلا إلى القاعة.. ثم وجدت فى مواجهتى حسنى مبارك ، رئيس الجمهورية ،

ولم أستوعب الموقف على الإطلاق ، بعدما تلاحقت الأحداث خلال لحظات متتالية ، توافق معها توقف عقلى عن التفكير تماماً.. لأن كل ذلك جاء بدون أى مقدمات ، وبشكل مفاجىء غير متوقع.

وقفنا جميعاً ، على هيئة طابور ، وقام الرئيس بمصافحتنا فرداً ، فرداً.. وجلسنا معه ، وكان برفقته فؤاد محيى الدين رئيس مجلس الوزراء فى ذلك الوقت.. وبعد انتهاء عملية المصافحة ، أمر الرئيس المصورين بالخروج ، بعدما أخذوا اللقطات التذكارية.. ثم دار حوار صريح ، فى اجتماع مغلق استمر أكثر من ساعة ، كان الرئيس مبارك خلاله صريحاً جداً.. أخذ يحكى لنا عن مقدمات عمليات الاعتقال التى حدثت ، وموقف السادات المشجع للتيارات الإسلامية ، لكى يقضى على الناصريين واليساريين ، وكيف انقلبت هذه الجماعات الإسلامية ، وكانت نتيجة ذلك أنها قتلت من قام بتربيتها.. ثم اعتذر الرئيس لنا وقال.. إنه يعتبرنا زعماء وأساتذة ، يستفيد من خبراتهم.. وتطرق بعد ذلك إلى الحديث عن مشكلة سيناء ، وأنه سوف يتم استردادها فى الخامس والعشرين من أبريل ١٩٨٢.. لذلك لن يستطيع عمل أى شىء أو يجرى أى تغييرات ، حتى يسترد الأرض.. وكانت المناقشة مع الرئيس صريحة للغاية ، وأحسسنا أنه كان يحدثنا من قلبه.. ثم اعتذر عما حدث لنا من ظروف الاعتقال.. وتحدثنا نحن بدورنا عما عانيناه فى المعتقل.. وبعد انتهاء الاجتماع خرجنا جميعاً من القصر الجمهورى ، كل إلى منزله.

لكن يبدو أننى كنت محبوباً جداً من قبل المعتقل.. ولم يشأ أن يتركنى بسهولة لأعود لأسرتى هكذا.. وكان لى موقفى الفريد والخاص!!

لقد تم وضع بعض الضباط والسيارات تحت تصرفنا ، لكى نذهب إلى أى مكان نريده.. وقام كل الحاضرين بطلب الذهاب إلى سجن مزرعة طرة من أجل أخذ متعلقاتهم الموجودة هناك.. وكنت الوحيد الذى طلب الذهاب إلى سجن المرج.. ليس من أجل إحضار متعلقاتى.. لكن من أجل إحضار نقود وهى أماناتى النقدية فى المعتقل ، لأنه لم يكن معى أى نقود ، وكنت أحتاجها لكى أعود بها إلى أسيوط.. ولكن عند عودتى إلى المعتقل فوجئت أن مأمور المعتقل ، لا يزال يعتقد أننى كنت فى تحقيق ، ومن ثم ، يجب أن أعود إلى الزنزانة مرة أخرى !!.. حاولت أن أوضح له أننى كنت فى رئاسة الجمهورية ، وقابلت الرئيس.. إلا أنه قال أنه لا

يعلم أى شىء ، والذى يعرفه أننى معتقل فى هذا السجن ، خرجت للتحقيق ولابد من عودتى إلى الزنزانة ، ولم تصل له أوامر بغير ذلك.. وعندما لم أجد فائدة من الحوار معه ، قلت له أنه من المستحيل أن أكون عائداً من رئاسة الجمهورية وبعد مقابلة رئيس الجمهورية ، لتقول لى أنه يجب أن أعود إلى الزنزانة ، ولن أدخل ، لأن الثلاثة شهور الماضية شىء ، وأن أدخل إلى الزنزانة الآن ، ولو لمدة ثانية واحدة ، شىء آخر.. وهذا مستحيل حدوثه. قام الضابط بالاتصال بمدير مصلحة السجون فى منزله.. وتوقعت حدوث انفراجة ، لكن خاب ظنى.. لأن مدير مصلحة السجون كان لا يعلم أى شىء عما يحدث!!.. ويجب إدخالى إلى الزنزانة ، هنا.. تحدث الضابط الذى حضر معى من رئاسة الجمهورية ، وحاول أن يقنع مأمور السجن بحقيقة الأمر.. لكن المأمور لم يتحرك عن رأيه وكان مصراً على دخولى الزنزانة ، هنا ازداد غضبى ونشبت مشادة عنيفة بينى وبين مأمور السجن.. وقلت له إنه لن يستطيع إدخالى إلى الزنزانة ، بعدما صدر قرار الإفراج من قبل رئيس الجمهورية.. وكان هذا سبب ارتباك مأمور السجن، لكنه لم يكن يعرف كيف يتصرف حيال هذا الوضع الغريب ، وعلى الرغم من شعوره بخطورة الأمر إلا أنه وجد أن فى تطبيقه اللوائح والتعليمات الطريق الأسهل والأكثر أماناً له.. وفى وسط كل هذه المواقف الغريبة ، جاء الحل ، بمحض الصدفة ، إذ أن مدير مصلحة السجون ، قام بفتح جهاز التليفزيون فى منزله ، وشاهد بمحض الصدفة مقابلة الرئيس لنا وقرار الإفراج عنا ، لأن التليفزيون كان يعيد عرض هذا اللقاء من وقت لآخر طوال هذا اليوم.. هنا أدرك الموقف ، وقام بالاتصال على الفور بإدارة سجن المرج.. وطلب من المأمور الإفراج عنى فوراً.. هنا قال لى المأمور ، إننى أستطيع الآن الخروج.. وأنه كان فقط يطبق اللوائح والتعليمات!!.. هنا تذكرت لماذا عدت إلى المعتقل مرة أخرى ، وطلبت أموالى الموجودة فى الأمانات.. لكن الوقت كان قد مضى على موعد صرف الأموال ، لقد تعدت الساعة الثانية ظهراً ، وانصرف الضابط المختص.. فقلت للمأمور باشمئزاز.. لا أريد أى شىء منكم.. وتركت المبلغ الصغير الذى كان موجوداً بالأمانات ، ولم أفكر يوماً فى العودة لاسترداده ، ليظل لديهم على سبيل الذكرى.

وصلت إلى الجيزة ، وبالتحديد موقف سيارات الصعيد بالمنيب ، بعدما قام

الضابط الذى اصطحبنى من القصر الجمهورى بإيقاف سيارة تاكسى لتوصيلى إلى هناك.. وفى موقف السيارات حاولت أن أجد أى سائق أعرفه ، أو شخص من القوصية يتصادف سفره إلى أسيوط.. لكن لم أجد أحداً على الإطلاق.. وقمت بركوب سيارة أجرة كانت متجهة إلى أسيوط ، وأخبرت السائق بأننى كنت أحد المعتقلين ، وأنه ليس فى جيبى أى أموال ، هنا وجدت ترحيباً شديداً من كل الموجودين ، وكانت مشاعرهم غير عادية ، وقاموا بتوفير كل شىء أحتاجه ، حتى أن سائق السيارة الأجرة ، قام بإعطائى جنيهاً لأسدد قيمة الأجرة لسائق التاكسى.. وكان ركاب السيارة والسائق ، يحاولون تقديم كل عون لى طوال رحلة السيارة حتى وصلنا إلى القوصية ، ووصولى إلى منزلى ، ولم يقبل سائق السيارة أن يأخذ الأجرة إلا بعد جهد كبير.

فى ذلك اليوم ، وكان يوم الأربعاء الخامس والعشرين من نوفمبر.. كانت أمى وزوجتى ، قد سافرتا إلى القاهرة لزيارتى فى المعتقل ، لكن عندما وصلتا إلى هناك ، تم إبلاغهما أن الزيارة أُجلت إلى يوم الاثنين التالى.. ولم تجدا مفراً سوى العودة مرة أخرى إلى القوصية ، ثم العودة بعد ذلك لزيارتى فى الموعد الجديد.. وبالفعل وصلتا إلى القوصية ، ولم تكونا على علم بعد بخروجى ، بينما مدينة القوصية كلها كانت قد علمت بعودتى سواء من خلال التليفزيون أو بعد عودتى ورؤية الناس لى.. وأثناء سير والدتى وزوجتى فى الشارع عائدتين إلى المنزل.. كان الناس يقدمون لهما التهنئة ، إلا أنهما ظنتا أن هذا من قبيل المداعبة ولم تصدقا ما حدث.. لكنهما فوجئتا بوجودى فى المنزل عند عودتهما.. على الرغم من أنهما تركتانى فى المعتقل ، ليعودا لزيارتى يوم الاثنين المقبل ، حسبما أخبرتهما إدارة السجن!!.

ولقد كانت فترة الاعتقال ، وخروجى من المعتقل واستقبال الرئيس لى مع قيادات المعارضة المصرية ، بداية جديدة ، لمرحلة أخرى جديدة وهامة فى حياتى السياسية ، ومثلت لى نقطة انطلاق قوية ، نحو العمل الحزبى والسياسى ، بشكل مختلف،.. لأنتقل من موقف المتأثر بالحياة السياسية ، إلى موقف المؤثر فى الحياة السياسية.

كواليس الكنيسة والأحزاب والإخوان المسلمون

2

قصتي مع البابا

من البداية إلى النهاية

دار الخيّال

لم تكن علاقتى مع قـداسة البابا شنودة الثالث.. وليدة لحظة أو لـقاء لكنها تكاد تمتد طوال عـمرى ، منذ لحظات الطـفولة المتأخرة.. وبـداية مرحلة الشبـاب.. عندما كان قداسته لايزال أسقفاً للتعليم.. وذلك قبل أن يتولى الكرسى البابوى ، بعد نياحة البابا كـيرلس السادس.. فى ذلك الوقـت وكان أحد القمامصـة وهو أب روحى لى فى مـدينتى بـالصعيـد ، (القوصـية).. كان هذا الـرجل العـلامة فى علـوم الكنيـسة واللاهوت هو القمص ميخائيل متى الذى انتقل إلى الأمجاد السماوية فى الثالث من أكتـوبر ١٩٩٩.. والذى شـغل موقـع أستاذ جـغرافيـة الكتـاب المقدس فـى الكلـية الإكليريـكية وكلية الـلاهوت بالقاهرة.. واسـتمر بهذا العـمل لمدة خمسة وعـشرين عاماً.. وظل حتـى وفاته يمارس مهنة التـدريس بعد أن ترك كلية اللاهـوت بالقاهرة وذلك فى الكلية الاكليريكية بالدير المحرق القريب من مدينة القوصية.. وكان موقعه كأستاذ فى كلية اللاهوت بالقاهرة ، وكأحد عـلماء الكنيسة المعاصرين ، سبباً فى أن يتخرج عـلى يديه عدد كبير مـن رجال الدين الذين تولـوا فيما بعد المناصـب العامة والقـيادية فى الـكنيـسة.. وكان مـن بين هؤلاء قـداسة البـابا شنـودة الثالث والأنـبا غريغـوريوس أسقف البـحث العلمى.. والـراحل الأنبا باسـيليوس أسقـف القدس السابـق ، والأنبا أثناسـيوس أسقف بنـى سويف والأنبا صـموئيل أسقـف الخدمات السابق ، والذى راح ضحية حادث المنصة الشهير.. الذى اغتيل فيه الرئيس السادات فى أكتـوبر ١٩٨١.. بالإضافـة إلى العديد مـن قيادات الكـنيسة فى مـواقع مختـلفة

تخرجت على يد هذا العلامة الكبير القمص ميخائيل متى ، والذى كانت علاقتى به قوية جداً ، وأستطيع أن أقول أنه كان له عظيم الأثر فى تربيتى ونشأتى الدينية والاجتماعية.. وظللت مرتبطاً به منذ نعومة أظافرى وحتى وفاته.

لقد كان القمص ميخائيل متى أستاذاً لجغرافية الكتاب المقدس بالكلية الإكليريكية بالقاهرة ، التى كان بها قسماً ليلياً يدرس فيه خريجو الجامعات المصرية، من أمثال نظير جيد الذى صار فيما بعد قداسة البابا شنودة الثالث.. وآخرين كثيرين.. وكانت هذه البداية الحقيقية لتغيير التركيبة التعليمية للرهبنة المصرية حيث كان الرهبان أغلبهم من غير المتعلمين أو الذين يجيدون فقط القراءة والكتابة.. فكان الإحساس بأن كل من يلتحق بسلك الرهبنة هو هارب من مشكلة عاطفية أو مالية.. ولكن بعد دخول خريجى الجامعات إلى سلك الرهبنة.. أخذت الرهبنة منعطفاً آخر فأصبح فى الأديرة رهبان من جميع التخصصات ، أطباء ، مهندسين ، محامين إلخ.. مما جعل هؤلاء يقومون بأعمال فى تخصصاتهم داخل الأديرة ، التى شهدت نهضة عمرانية واقتصادية وتنموية.

وكان نظير جيد (البابا شنودة الثالث) أحد هؤلاء الذين تتلمذوا على يد القمص ميخائيل متى ، وكانت تربطه بهم علاقة وطيدة يسودها احترام التلميذ لأستاذه ، مما جعلهم بعدما أصبحوا أساقفة فى الكنيسة القبطية الأرثوذكسية ، عندما يلتقون بالقمص ميخائيل متى يقابلونه بالترحاب والود الشديدين.. حتى أن القمص ميخائيل متى عندما كان يزور الكاتدرائية بالعباسية كنا نذهب معه من أجل مقابلة هؤلاء الأساقفة الذين أصبحوا نجوماً فى سماء الكنيسة ، منهم الأنبا شنودة أسقف التعليم ، الأنبا غريغوريوس أسقف البحث العلمى وغيرهم.. وذات مرة ذهبت مجموعة من شباب القوصية مع القمص ميخائيل فاستقبلهم الأنبا شنودة أسقف التعليم ، وكان يقدم لهم الفاكهة بنفسه ويذيب السكر فى الشاى بيده حين كان يتصف فى تلك المرحلة بالشخصية المتواضعة جدا والتى تمارس التقشف إلى أبعد الحدود ، حتى أنه عندما كان يصوم كان لا يأكل الفول المدمس حيث إنه يحب الفول وكان يعتبر الفول الذى يحبه عندما يأكله فإن يمارس إحدى شهوات النفس ، رغم أن الفول يعتبر من الأكل الصائم لأنه نباتى.. ولكنه كان لا يأكله كنوع من التقشف، كما أن الشيء بالشيء يذكر فإن البابا شنودة فى تلك الفترة لم يكن يحب ولا يقبل

أن يقبل أحد يده وهى عادة يفعلها أغلب الأقباط كنوع من التكريم للكهنة من وجهة نظرهم ، فكان هو لا يقبل تلك العادات وكان يسحب يده سريعا من يد أى شخص يريد تقبيل يده.

فكان الأنبا شنودة.. فى ذلك الوقت ، غاية فى التواضع والروحانية.. شديد التقشف مملوءا بالمحبة الخالصة المستعدة للبذل من أجل الآخرين.. وكان بذلك النموذج المفضل للشباب ، حتى أنهم كانوا يلتفون حوله ويعشقونه ، ويظهر هذا بشدة فى لقائه الأسبوعى الذى كان يعقده كل يوم جمعة داخل البطريركية بالعباسية.. وكان يقبل على هذا الاجتماع أعداد غفيرة من الشباب.. حتى أن البعض كانوا يطلقون على محطة الأتوبيس القريبة من البطريركية بالعباسية اسم محطة الأنبا شنودة (!!).

ولم يكن يخطر ببال أحد أن كل هذه التصرفات من قبل الأنبا شنودة كان يخفى وراءها مقاصد أخرى (!!).

لقد اتضح فيما بعد .. أن ما كان يقوم به الأنبا شنودة وهو أسقف للتعليم ، ما هو إلا مخطط سياسى ذكى وتكتيك بارع جداً ، يقوم به رجل لديه الكثير من الخبرة والحنكة السياسية ، من أجل الاستحواذ على عقول الشباب وقلوبهم ، واستطاع أن يخترق وجدان هؤلاء الشباب بشكل قوى ، رغم وجود شخصية أخرى ، هى شخصية البابا كيرلس السادس ، صاحب الروحانية والقداسة والشفافية ، التى جعلته حتى الآن يتربع على قلوب الأقباط الأرثوذكس وغير الأرثوذكس ، والذى أصبح يمثل هاجساً وعقدة خطيرة فى حياة البابا شنودة الآن (!!) لتنقلب الأمور. لأنه بعدما كان البابا شنودة يستحوذ على قلوب الشباب عندما كان أسقفاً للتعليم فى عهد البابا كيرلس السادس.. فإن البابا كيرلس السادس الآن يستحوذ على قلوب كل الأقباط بلا استثناء رغم أنه رحل عن دنيانا منذ مطلع السبعينيات (!!).

وعلى الرغم من مقابلتى للبابا شنودة أكثر من مرة عندما كان أسقفاً للتعليم.. إلا أنه لم تنشأ بينى وبينه أى علاقة شخصية ، بل فى الواقع لم تكن هناك علاقة فعلية معه.. واستمر هذا الوضع إلى أن جاء عام ١٩٨١ ، عندما اشتد الخلاف بين البابا شنودة والسادات والذى أدى إلى اعتكاف البابا فى دير الأنبا بيشوى فى وادى

النطرون.. وقد ذهبت إليه موفداً من قبل حزب التجمع من أجل تحديد موعد لمقابلة وفد من الحزب.. إلا أن هذه المقابلة بين وفد الحزب والبابا شنودة لم تتم بسبب تصاعد الأمور بين البابا والسادات.

وكانت الزيارة الثانية التى قمت بها للبابا فى عام ١٩٨٣.. حيث كان فى منفاه فى دير الأنبا بيشوى، بعدما قام السادات بعزله.. فى ذلك الوقت استطعت الحصول على تصريح خاص بالزيارة من حسن أبو باشا وزير الداخلية حينئذ.. وقد توسط لى من أجل الحصول على هذا التصريح، صديقى المرحوم أحمد عبدالرحيم عضو مجلس الشعب عن دائرة القوصية فى ذلك الوقت.. وكنت أول سياسى يسمح له بزيارة البابا وهو قيد التحفظ بالدير.

عند حصولى على التصريح من وزير الداخلية.. كان أحد أصدقائى بالقوصية قد اشترى سيارة جديدة، ولم يكن قد تعلم قيادة السيارات بعد.. فقمنا باستقلال هذه السيارة بعد أن اصطحبنا أحد أصدقائنا الآخرين من أجل قيادتها.. وانطلقنا نحن الثلاثة من القوصية إلى القاهرة.. حيث قضينا ليلة بالقاهرة للراحة من عناء الطريق الطويل.. وفى صباح اليوم التالى انطلقنا بالسيارة صوب طريق القاهرة ـ الإسكندرية الصحراوى قاصدين صحراء وادى النطرون.. وكان يملؤنا إحساس بالزهو والفخر والسعادة بأننا سنقابل قداسة البابا شنودة، رئيس الكنيسة والزعيم السياسى فى نظر أقباط مصر بكل طوائفهم.. حيث إن هذه الزيارة وفى تلك الفترة كانت تمثل حدثاً فريداً، لأنه عندما تتم سيكون لنا نظرة تقدير واحترام من أبناء الكنيسة.. ناهيك عن العائد الأدبى والمعنوى.. لأن البابا فى ذلك الوقت كان يمثل رمزاً لكل الأقباط على مستوى العالم.. وكان العالم الخارجى ينظر إليه على أنه المدافع الأول عن المسيحية فى مصر مقابل سطوة وبطش الجماعات الإسلامية والسادات.

بهذه المشاعر الجياشة والأحاسيس النفسية والعاطفية الخاصة.. دخلنا بداية الطريق الصحراوى، الذى لم يكن فى استقبالنا بنفس المشاعر، لأن الحالة الجوية لم تكن تسمح بالمرور فيه إذ أنه مغلق لوجود عاصفة رملية طمست معالم الطريق، وجعلت مجرد الرؤية والمرور مستحيلا.. وكانت هذه الظروف الجوية بمثابة الصدمة

لنـا.. لأن الزيارة كانـت محددة بموعـد.. ولكن لـم نفقد الأمـل.. وبالفعـل شاءت الظروف أن يكـون مساعد مدير مرور الجيـزة الموجود بنقطة المرور فـى أول الطريق الصحراوى ، وكان يحمـل فى ذلك الوقت رتبة عميد.. هو فى نـفس الوقت قريب زوجة أحد المرافـقين (سائق السـيارة).. وقد حكينا لـه عن سبب الزيارة.. وبـالطبع تعاطف معنا ، على الأقل بصفته مسيحـياً ، فلم يكن هناك مسيحى واحد لايتعاطف مع البابا أثـناء وجوده قيد التحفـظ بالدير ، وبالفعل قـررنا مواصلة الرحلة بـحماسة شديدة الإفـراط فلم نحـسب أية حسـابات فى مواجـهة هذه العـاصفة.. إذ أنه بـعد توغلنا على الطريق الصحراوى ، فوجئنا أن أغلب الطريق مغلق أو بمعنى أدق مغطى بالرمال مـن الجانبين لتضييع تماماً معالم الطـريق.. ولم نعد نرى للطـريق أثراً.. ولم تتوقف الرياح عن حمل الرمال من كل أطراف الصحراء لتقذفنا بها.. وكنا رغم كل هذا على نفـس الوتيرة من الحماس الغريـب.. ومن حين إلى آخر نترك مـقاعدنا فى السيارة لكى نزيح الـرمال ونستكشف الطريق.. وكانت هذه التجـربة جديدة علينا ، فلم يكن لنا سابق خبرة بمثل هذه الحالات. لأننـا فى الصعيد نعتمد بشكل دائم على الطرق الزراعية.. ولـم يـكن بعد قد تـم إنشاء طريقين صحـراوى شرق وغرب النيل كما هو الحال مؤخراً.. لـذلك فإننا بعد عناء مضن وتعـب شاق وجدنا أن الرمال قد اخترقت زجاج السيارة الأمامى وكذلك مصابيح الإضاءة الأمامية وتركت فيها ثقوباً كثيرة.. لكن كل هذا لم يمنعنا من مواصلة الرحلة إلى الدير.

كان علينـا أن نولى ظهورنـا للطريق الصحـراوى من أجل التوغل فـى الصحراء نفسـها صوب وادى النـطرون.. وقد فعـلنا هذا.. وقـبل الوصول إلـى الدير بمسـافة خمسـة كيلومتـرات تقريباً.. كـانت المفاجأة التـى جعلت اليـأس يدب فينا ويـجعل عزيمتنـا تخور لأول مرة.. لقد غطت الرمـال الطريق بارتفاع ثلاثة أمـتار.. مما جعل اليأس يتملـكنا.. وتسرب الخوف إلى قلوبنـا حتى أننا وقفنا ننظـر إلى الطريق الذى أصبح صحراء مـهجورة ، ولـم نعد نعرف حـتى طريق العودة أو إكمال الـرحلة إلى الديـر.. فأصبحـنا فى متـاهة وسط الصـحراء فى تـلك اللحـظات الثقـيلة المرعـبة.. ترجـلت من الـسيـارة أبحث عـن أى عمران.. وقـبل الوصـول إلى الـدير بحـوالى كيلومترين وجدت نقطة شرطة.. فقدمت نـفسى للضابط وعرفته بسبب حضورى.. فقام بالاتصـال عن طريق جهاز اللاسلكـى الموجود مع نقطة الشـرطة داخل الدير..

وبالفعل.. وصل إلينا «لودر» عملاق قام بإزالة الرمال من علـى الطريق.. وكان بين الحيـن والآخر يقوم بـسحب الـسيارة الخاصـة بنا وراءه.. حـتى وصلـنا إلى البـوابة الأولى للـدير ، بعد المـرور على نقطـة شرطة كانـت موضوعة كحـراسة على الـبابا وليس من أجل حماية الدير ولقد كان وصولنا سالمين إلى الدير بمثابة المعجزة فى ظل الظروف الجوية السيئة.

لقد استـغرقت هذه الرحلة وقـتاً طويلاً.. فلقد وصـلنا وقت الظهيـرة ، رغم أننا انطلقنا مـن القاهرة فى وقت مبكر جداً.. وكـان لقاؤنا مع قداسة البابا شـنودة عندما تم تقديـم وجبة الغـداء لنا ، حيـث تناولنـا هذه الوجبـة سوياً.. وكان ذلـك فى أيام الصوم ، فـأكلنا طعـاما عبارة عن فـول وطعميـة وما إلى ذلك من الأطـعمة النبـاتية الخاصة بـالصوم.. لكن كان أهـم مايميز المائـدة ، هو وجود الفاكهـة ذات الأصناف الراقية التى قد تدعو للاستفزاز (!!).. ولقد بدأت حواراً مع قداسة البابا منذ الساعة الثالثة عـصراً.. ونحن نتناول طعامـنا واستمر الحوار بلا انقطـاع.. رغـم أن هذا اليوم العاصف كان شـديد الظلام بسبب انقطاع الـتيار الكهربائى.. ثم جلـست مع قداسة البابا أمام المقر البابوى الموجود بالدير.. وكان يوجد أكثر من خمسة كلاب من سلاله راقية. يقوم علـى تربيتها البابا ، وكنت أجـلس بجواره.. بينما كان قداسـته يستخدم أحد الكلاب القابعة بجواره للاتكاء عليه.. واستمر الحوار حتى جاء موعد العشاء ، ولـم ينقطع حتى الواحدة بعد منتصف الليل.

كان الحـوار مع قداسة الـبابا يدور حـول الوضع الـسياسى ، ومـا قام به الرئـيس السادات من حـركة اعتقالات ، وردود الأفعـال التى جاءت بعد هـذه الاعتقالات.. وحادث المـنصة الـذى اغتيـل فيه الـسادات نفسه.. وكـان الحديث بمـثابة الـتحليـل السياسى لكل الأحـداث الجارية فى تلك الآونة.. وتناولنا أثناء الحـديث علاقة البابا بالسادات وظـروف حل الأزمة فى ظل وجود الرئيـس مبارك ، لكى تتم عـودة البابا إلى منـصبه.. وقد أخـذنا الحديث إلى كـافة الأحداث منذ وصـول البابا شـنودة إلى كرسـى البابـوية ، وحتـى لحظة الـتحفظ عـليه داخـل دير الأنبـا بيشـوى ، فى وادى النطرون الـذى كنا موجودين بـه فى تلك اللحـظة.. وأتذكر أننى خـلال هذا الحوار أوحيت للبابا بفـكرة لايزال يستخدمها حتى الآن.. وقلت له: أنـه عندما يتحدث فى السياسـة يقولون عنه أنه سياسى يتدخل فى الـسياسة رغم أنه رجل ديـن.. وعندما

يمتنع ويصمت يقولون أنه امتنع وهذا موقف سياسى.. وقد فوجئت أن البابا بعد خروجه من الدير عام ١٩٨٥ ، قد بدأ يستعمل هذا الكلام فى تصريحات وأحاديث صحفية كثيرة ، ولا يزال يقول نفس الكلام حتى هذه اللحظة(!!).

لم يتوقف الحديث بيننا إلا فى الساعة الواحدة بعد منتصف الليل.. لتنتهى هذه الجلسة الممتدة.. لنقوم بعد ذلك بالذهاب على ضوء «كلوب» بسبب انقطاع التيار الكهربائى ، لكى نشاهد «نسناس» قدمه أحد البلاد الأفريقية هدية للبابا.. وكان هذا «القرد» موضوعاً فى قفص ويقف بجوار القفص ، أحد الرهبان ، الذى يحمل كرتونة تفاح أمريكانى مستورد (!!).. ويقوم البابا بمداعبة القرد ويلقى له بالتفاح.. وقمت بالنظر فى قاع القفص ، فوجدت أن هناك أكثر من عشرة كيلوجرامات من هذا التفاح ملقاة فى القاع (!!) لأن الكميات التى كانت تقدم لهذا القرد أكبر بكثير من أن يلتهمها.. وفى تلك اللحظة نظرت إلى الساعة فوجدت أنها تعدت الواحدة والنصف بعد منتصف الليل.

هذه الجلسة الممتدة من الثالثة عصراً وحتى الواحدة بعد منتصف الليل.. عملت على توطيد العلاقة بينى وبين قداسة البابا شنودة.. وقد ساعد على ذلك ظروف الجو السياسى فى ذاك الوقت الذى كان يتعاطف فيه الجميع مع البابا شنودة وأيضاً كان الجو الخاص بالمكان داخل الدير فى وادى النطرون خاصاً جداً، جعل العلاقة مع البابا تزداد حميمية.. كل ذلك فى ظل قرار السادات بالتحفظ على البابا شنودة داخل الدير.. وقد أدى هذا كله إلى وجود نوع من التقارب الإنسانى والذهنى أيضاً بيننا.. هذا بالتأكيد يضاف إليه أن البابا هو أب روحى ورئيس للكنيسة ، كما أنه يمتلك من القدرات الروحية والثقافية والفكرية الكثير جداً.. فهو إنسان متعدد المواهب ومتعدد الجوانب أيضاً.. لايتوقف عن إطلاق الدعابة والسخرية الظريفة ، ويستطيع التعامل مع مختلف أنواع البشر ، ولديه قدرة عالية على الاحتواء. وتكون مهمته الأولى عندما يجلس مع أى شخص لأول مرة ، هى أن يحتويه.. ثم بعد ذلك يبدأ الحديث فى أى شىء (!!).. وهذا يرجع بشكل أساسى إلى كارزمته وذاتيته أيضاً (!!).. يريد إقناع من حوله بأنه صاحب الرأى الصائب فى كل شىء.. وإذا فشل فى الإقناع.. فإنه كأب روحى ، خاصة لدى المسيحيين ، لايمكن أن تتصدى له.. ولكن مثل هذه الأمور لم أكن مدركاً لها فى هذا اللقاء.. بل على العكس كنت

مبهوراً به أثناء اللقاء ، مثل أى شاب مسيحى ، وخاصة أن قضاء يوم كامل مع البابا شنودة فى الدير.. كان شيئاً غير عادى.. بل مدعاة للفخر والافتخار.

شهدت فترة الثمانينيات.. تعاطفاً شديداً من جانبى تجاه قداسة البابا شنودة ، للدرجة التى أصبحت فيها أعتبره بطلاً قومياً.. خاصة أن هناك بعض القواسم المشتركة التى كانت تجمع بيننا فى تلك الفترة.. أهمها أننا كنا فى لحظة من اللحظات شركاء مصير واحد.. كنت أنا رهن الاعتقال بقرار من السادات ضمن أحداث سبتمبر ١٩٨١ ، وكان قداسته رهن التحفظ داخل دير الأنبا بيشوى فى وادى النطرون بقرار من السادات أيضاً.. وكان هذا أحد أهم الأسباب التى جعلت تعاطفا شديدا يبدر منى نحو قداسة البابا شنودة .. وفى الحقيقة فإنى فى ذاك الوقت لم أكن قد توصلت بعد إلى تحليل موضوعى للعلاقة بين السادات والبابا شنودة.. فقط.. كنت أعتبر أن السادات شخص سيىء جداً ومغرض ، ومخطئ فى قراره ، وبالفعل كان هذا صحيحاً من جانب السادات.. ولكن أيضاً لم أتعامل مع تصرفات البابا بنفس القدر من الموضوعية لأصل إلى تحليل أكثر عمقاً للعلاقة بين الاثنين.

أعود لما دار فى اللقاء مع قداسة البابا فى وادى النطرون.

كانت القضية الأساسية التى شغلت مساحة كبيرة من حوارنا هى عملية الاعتقالات التى تمت فى سبتمبر ١٩٨١ ، وكذلك الحديث عن تطور علاقة قداسة البابا بالسادات مروراً بأحداث الخانكة وإصدار قانون الردة ، وتجميد مشروع قانون الأحوال الشخصية للمسيحيين إذ قام الدكتور صوفى أبو طالب رئيس مجلس الشعب فى ذلك الوقت بوضعه داخل أدراج مكتبه ولم يعرض على المجلس.

أيضا تناولنا بالحديث ، ما كان يجرى فى أسيوط وبالتحديد فى الجامعة ، حيث كان يقوم طلبة الجماعات المتطرفة بالاعتداء على الطلبة المسيحيين وطردهم فى منتصف الليل من غرفهم بالمدينة الجامعية فى ليالى الامتحانات.

. وكان البابا طول حديثه يؤكد على أنه لم يخطئ فى حق السادات.. بل إن السادات عندما كان يلتقى به كان يعطيه وعوداً وردية وجميلة.. ويتحدث كلاماً معسولاً .. ولكنه - أى السادات - بعد انتهاء اللقاء يعود إلى سياساته القديمة.

هذا الكلام يؤكد مدى توتر العلاقة بينهما ، وإن كلا منهما كان يريد من خلال

هذه اللقـاءات أن يظهر بشكـل إعلامى جيد.. ومن ثـم كان يشوب هذه العـلاقة ما يمـكن وصفـه بالضـرب تحت الحزام ، ومحـاولة كل مـنهمـا وضع الآخر فـى ركن الحلبة.. لـقد كان صراعاً حقـيقياً.. فهو خلاف بـين خطين مستـقيمين لن يـتقابلا.. فكان الـبابا ينـظر إلى نفسه بصفـته المدافع الأول عـن الأقباط والمطـالب بحقـوقهم والمتبنى لقضاياهم.. أما السادات فكان يعتبر نفـســه بصفتـه رئيـساً لكـل المصريين ، لابـد أن لا تكون هناك أى زعامة أخرى غيره.

لقد كان كل منهما تتملكه روح الزعـامة شديدة الذاتية.. ومن ثم لدى كل منهما ما يبرر مواقفه على الأقل بينه وبين نفسه.

الطريف فى أثناء هذا الحـديث أن البابا كان يجيد تقليد الســادات بشكل متميز ، عندما يتحدث بكلام صدر على لسان الســادات نفسه.. فيصبح صوته قريباً جداً من صوت السادات ، بل يؤدى نـفس حركات وانفعالات السادات فى شـكل كوميدى تهكمى.

قال قداسة البابا أيضاً فى نفس اللقاء.. أنه رغم نجاحه لأول مرة أن يجعل رؤساء كافـة الطوائـف المسيحـية فى مـصر يوقـعون علـى مشروع قانـون موحد لـلأحوال الشخصية.. إلا أن الحكـومة قابلت هذا بسلبية شديدة. منـذ خرج المشروع كاملاً فى عام ١٩٧٩ ، رغم إرساله إلى مـجلس الشعب ، حيث تمت لقاءات بيـن قداسة البابا والدكتور صوفـى أبو طالب رئيس المجلس فـى ذلك الوقت.. وكانت تجرى بيـنهما مناقشة هـذا المشروع مناقشة فقـهية وسياسية علـى المستويين المسيـحى والإسلامى.. ولكن لـم يظهر هذا القانون إلى النور حتى هذه اللحظة.

ولقد اعتـبر البابا شنودة أن صـوفى أبو طالب لديه مـيول تعصبية إســلامية ، وأنه كان متمسك بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية تطبيقاً حرفياً جائراً على الأقباط.

وقد يؤكد هذا الإحساس الذى انتاب البابا ما قاله صوفى أبو طالب أثناء حديث له فى إحدى قنـوات شبكة «art» الفضائية مع الإذاعـية د. هالة سرحان ، إذ أكد أن الخلاف بيـن البابا والسادات لـم يكن خلافاً عـلى زعامة ولكـن البابا تقدم بمـطالب للأقبـاط ، لو تم تطبيقـها ، كان ستقســم مصر إلى وطنـين ، أى أنها كانت مـطالب طائفـية تشبه الـتقسيم الـطائفى فى لبـنان ، وأنه ، أى صوفى أبـو طالب ، قام بتـأييد السادات فى هذا الصدد.

المؤسف فى كل هذه المواقف أن لكل طرف وجهة نظره الخاصة تماماً.. ولكن ما يدعو للحيرة والتساؤل هو موقف الدكتور صوفى أبو طالب.. خاصة وأن الكنيسة لم تعلن أى رد رسمى على ما قاله.. ومن ثم هناك سؤال يطرح نفسه وهو هل الاقتراحات التى تتم فى الخفاء عند مناقشة الأمور الطائفية ومعالجتها للمواقف.. تكون بشكل طائفى على خلاف ما يتم الإعلان عنه؟.

أيضاً.. هل اعتبر صوفى أبو طالب أن تقديم مشروع قانون للأحوال الشخصية للمسيحيين هو نوع من المطالب الطائفية التى تؤدى إلى تقسيم الوطن؟.. أم أن هناك مطالب طائفية حقيقية قد تقدم بها البابا للسادات.. وإذا كان الأمر كذلك لماذا لم يعلن صوفى أبو طالب عن هذه المطالب فى هذا البرنامج التليفزيونى بل ولماذا لم يعلن السادات بنفسه عن هذه المطالب ، عندما قام بشن هجومه الخطير فى ١٥ مايو١٩٨٠؟.

انتقلنا بعد ذلك إلى ما يعرف بقانون الردة.. فهو قانون كان موجهاً بشكل واضح تجاه المسيحيين.. ولو كان هذا القانون قد صدر لأصبح سيفاً مصلتاً على رقاب المسيحيين.. لأنه لو تم الإعلان عن إشهار إسلام أحد المسيحيين بالطرق غير المشروعة أو عن طريق القسر والإجبار ، وليس عن طريق الإقناع.. وأراد هذا الشخص العودة إلى المسيحية.. فإنه سوف تطبق عليه مواد هذا القانون وهو حد الردة ، ومن ثم قد تكون النهاية هى إعدامه.. فلم تكن هناك أية ضوابط قانونية حقيقية عند تطبيق مثل هذا القانون ، الذى كان من الممكن استخدامه بشكل مجحف وخاصة أنه لن يطبق سوى على المسيحيين.

فى نفس هذا اللقاء مع قداسة البابا والذى امتد لساعات.. كان واضحاً مدى شعور البابا بشكل واضح جداً ، بالمرارة الشديد بسبب قبول بعض الأساقفة لأن يكونوا أعضاء فى اللجنة البابوية ، التى تقوم بإدارة الكنيسة بعد التحفظ على البابا فى دير الأنبا بيشوى بوادى النطرون.. فلقد أخذ البابا أثناء الحديث معه يفند موقف كل عضو باللجنة تفنيداً تفصيلياً واصفاً إياهم بصفة الخيانة ، كما أخذ يسرد بعض الوقائع التى تمت أثناء وجوده بالدير من قبل هذه اللجنة ، ليثبت من خلال هذه التصرفات التى قامت بها اللجنة فشلها فى إدارة الكنيسة ، وكان من بين هذه

التصرفات التى انتقدها البابا ، قيام اللجنة البابوية بإعادة بعض الكهنة الموقفين عن طريق البابا ، وأيضاً قيامهم بإلغاء بعض قراراته التى سبق أن أصدرها قبل قيام السادات بالتحفظ عليه. وقام البابا أيضا بشن هجوم عنيف وحاد على الأنبا ميخائيل مطران أسيوط لأنه أعلن تأييده لقرارات التحفظ التى أصدرها السادات.. اعتبر البابا أن هذه خيانة أيضاً.

ومن المواقف الطريفة خلال هذه الزيارة.. كان موقفاً جعلنى أشعر بفزع شديد.. فلقد كنا جالسين ، بعد فترة راحة ، وذلك حوالى الساعة السادسة مساء.. وكان هذا أمام المقر البابوى داخل الدير.. حيث التقيت بقداسة البابا مرة أخرى ، وفوجئت بمجموعة من الكلاب الضخمة جداً ، تهجم علينا.. فتملكنى الرعب والفزع ، خاصة أن أحد هذه الكلاب قام بالقفز برجليه على كتفى.. وعندئذ صاح البابا فى هذا الكلب قائلاً: ارجع يا ولد.. فتراجعت الكلاب وسارت خلف البابا وظلت مصاحبة لنا خلال هذه الجلسة التى استمرت لعدة ساعات ، حيث ذهبنا بعد ذلك لتناول وجبة العشاء.. وكان البابا يستخدم أحد هذه الكلاب كوسادة يتكئ عليها.

وخلال تواجدنا داخل الدير ، كان مصاحباً لنا الأنبا بسنتى أسقف حلوان والمعصرة حالياً ، وقد كان يشغل فى ذلك الوقت موقع سكرتير البابا.. وقام معنا بجولة داخل الدير بعد وجبة الغداء شاهدنا من خلالها «قلالى» الرهبان ، والمبانى الحديثة التى قام البابا بإنشائها ، وأيضاً مزرعة للأسماك.. وكان ذلك من خلال سيارة البابا الخاصة حيث إن مساحة الدير شاسعة ولايمكن التجول فيها بدون سيارة.

كان هناك لقاء آخر مع قداسة البابا شنودة ، وذلك بعد خروجه من دير الأنبا بيشوى ورجوعه إلى المقر البابوى بالقاهرة ، وبالتحديد كان اللقاء فى صلاة عيد الميلاد المجيد فى السادس من يناير عام ١٩٨٥.. كان ذلك من خلال وجودى ضمن وفد حزب العمل ، الذى ذهب للتهنئة بالعيد ، وكنت موجوداً مع إبراهيم شكرى والدكتور حلمى مراد ـ رحمه الله ـ وجلسنا قبل بدء مراسم القداس إذ دار عدد من الأحاديث والحوارات مع الأساقفة ، وكان معنا أيضاً الشاعر الراحل صلاح جاهين والمخرج توفيق صالح ودار بيننا جميعاً حوار ودى باسم.. وجاء البابا ليجلس معنا وقتا قصيرا قبل بدء صلاة القداس.

ولكن على الرغم من كل هذه اللقاءات والمواقف ، لم تكن العلاقة قد وصلت بعد إلى مستوى العلاقة الشخصية والحميمية.. حتى حدثت واقعة فى وقت لاحق.. كانت السبب المباشر فى العلاقة الشخصية مع قداسة البابا شنودة الثالث.

كانت بداية الواقعة.. مع الأنبا غريغوريوس أسقف البحث العلمى.. والذى كان قبل أن يصبح أسقفاً ، أحد الرهبان بالدير المحرق المجاور لمدينة القوصية ، حيث أقيم أنا وأسرتى ، وذلك فى فترة الستينيات ، وكنت أنا أحد شباب مدارس الأحد بالكنيسة فى القوصية.. أذهب إليه مع زملائى من الشباب ونجلس ونتحاور معه لفترة طويلة.. فى ذلك الوقت أجريت حواراً مع الأنبا غريغوريوس وهو لايزال بعد راهباً بالدير المحرق ، وقمت بنشر هذا الحوار فى مجلة الحائط بالكنيسة.. وبعد مرور ما يقرب من ربع قرن ، فكرت فى أن أجرى حواراً آخر مع الأنبا غريغوريوس ولكن هذه المرة من أجل النشر فى جريدة الشعب التى يصدرها حزب العمل الذى أنتمى إليه وكان ذلك بمناسبة عيد الميلاد ، وكان اختيارى الأنبا غريغوريوس لأنه صاحب رأى وفكر متجدد ومميز.. وكنت فى ذلك الوقت عضواً فى اللجنة التنفيذية العليا فى حزب العمل الاشتراكى.. وبالفعل تم الحوار الذى كان شاملاً ، عبارة عن حديث حول السياسة والكنيسة بل والعقيدة المسيحية أيضاً حتى أن وكالات الأنباء تناقلته ، وتناوله بعض الكتاب الصحفيين السياسيين بالتعليق فى مقالاتهم.

فى ذلك الوقت كانت معنا باللجنة التنفيذية عضوة تدعى بهجة الراهب «وهى كانت من أبرز المهتمات بعمل المرأة العام ولقد توفيت منذ ثلاثة أعوام تقريباً.. وكانت فى السنوات الأخيرة على خلاف مع البابا» والتى كانت أيضاً من أتباع البابا شنودة بشكل معلن ومنحاز له تماماً بلا أدنى تفكير.. بل أستطيع أن أقول أنها كانت إحدى أدوات البابا التى يحركها كيفما يشاء وكما يريد (؟!).. وقد اكتشفت هذا فيما بعد إذ فوجئت بهذه السيدة تدخل إلى مكتب حامد زيدان رئيس تحرير جريدة الشعب فى ذلك الوقت ، وكانت ثائرة وهائجة جداً وقالت لى بكل عنف: «كيف تقوم بعمل حديث صحفى مع الأنبا غريغوريوس .. لقد أغضبت البابا شنودة بهذا التصرف» (؟!).. هنا نظرت إليها وأنا فى غاية الدهشة تساءلت مع نفسى ، لماذا يغضب البابا من حديث قمت بإجرائه مع الأنبا غريغوريوس (؟!).. وقلت لها: إذا كان هناك شىء فى كلام الأنبا غريغوريوس لم يعجب البابا فليقم قداسته بالرد ..

لكنها تحدثت بشكل غير لائق وقالت: أن البابا غاضب جداً منك بسبب هذا الحديث الصحفى؟! وكان هذا التصرف المثير للدهشة والشفقة على هذه السيدة ، خاصة أنه كان وسط كل الموجودين فى مكتب رئيس التحرير حامد زيدان أمراً مستفزاً للغاية ، لأن هذا التصرف غير لائق منها على الإطلاق.. بل كان يظهرنا كما لو كنا أدوات يحركها البابا شنودة ، وهذا غير صحيح على الأقل بالنسبة لى ، لكن الشىء الغريب أن هذه السيدة التى تدعى بهجة الراهب من المفترض أن تكون سياسية متمرسة فهى عضوة فى اللجنة التنفيذية لحزب معارض ، لكنها لم تستح من أن تقوم بمثل هذا التصرف المشين.. وكان الأجدر بها أن تنتحى بى جانباً وتهمس بمثل هذا الكلام ، وقد يكون من الممكن أن أتقبل منها هذا الكلام.. لكنها بهذا التصرف أدت إلى استفزازى ، فقلت لها: ياسيدتى نحن لا نعمل لدى البابا وليس من حقه أن يتدخل بالمنع أو التصريح بإجراء حديث صحفى مع هذا أو ذاك.. رغم ذلك إذا كان لدى قداسة البابا تعليق على ما تم نشره ، عليه أن يرسل هذا التعليق وسوف ننشره.. ثم تركتها داخل مكتب حامد زيدان وانصرفت.. لكنها عادت بعد ذلك وأخبرتنى أن البابا يريد مقابلتى.. فقلت لها : «إذا كانت المقابلة ستكون من خلال طريقتك هذه فى التعامل فإننى لن أقابل البابا». بعد كلامى هذا وجدتها بدأت تتحدث فى هدوء وتودد قائلة: «أنت ابن البابا ، ولقد تم بالفعل تحديد موعد مع قداسته» وبالفعل تم اللقاء فى إحدى ليالى شتاء عام ١٩٨٥.

ذهبت للقاء البابا ولدى انطباع وصورة واضحة وجيدة عنه.. لكن هذه الصورة أصابها شرخ كبير بعد نهاية هذا اللقاء!!

دخلت إلى البابا فى مكتبه الساعة العاشرة مساء ووجدته ممسكاً بملف به مجموعة من الأوراق التى اكتشفت أنها أوراق الحديث الصحفى الذى سبق وأجريته مع الأنبا غريغوريوس والذى كان سبباً فى غضبه الشديد (؟!).. وفوجئت بالبابا يناقش الحديث الذى أجريته مع الأنبا غريغوريوس ، كلمة.. كلمة.. ويرد على كل ما جاء بهذا الحديث.. ليس من أجل تفنيد ما جاء به أو الرد عليه ، ولكن كانت دهشتى بل صدمتى.. أن هذا من أجل تسفيه كل ما قاله الأنبا غريغوريوس.. ولم يترك شيئاً فى الحديث إلا وقام بنقده والحط من قدره.. لدرجة أن الأنبا غريغوريوس قد قال فى معرض حديثه معى أنه يجيد التحدث بخمس لغات..

فوجدت أن البابا شنودة يقول: «ماذا فى هذا.. أنا أتحدث سبع لغات حية»' !! هنا أحسست أن هناك صراعا غير عادى لايليق بهذه القيادات الدينية ، بل ولا يليق إطلاقاً أو يتفق مع أبسط مبادئ المسيحية وقوانين وأعراف الكنيسة ، خاصة فى ظل الوضع الروحى والخاص لهذه القيادات لدى النفوس.. وفى تلك اللحظات شعرت بالاكتئاب والتعب النفسى الحقيقى.. لقد سبب لى البابا شنودة بهذا التصرف الذى لايليق به كقيادة روحية ، صدمة كبيرة جداً.. لأننى كنت أتصور أن هذه القيادات الروحية أكبر بكثير جداً عن مثل هذه التصرفات وأنها تترفع عن هذه الأفعال التى تتعارض مع الكتاب المقدس ومع ما تطالبنا به هذه القيادات نفسها والذين لا يكفون عن الحديث عن المحبة والتسامح والعفو... إلخ.. فى كل عظة يلقونها وكل كتاب يصدرونه ولكن من الواضح أنهم يكتبون هذا لعامة الناس أما هم فيعتبرون أنفسهم فوق كل شىء حتى أبسط قواعد الدين!

استمر اللقاء مع قداسة البابا شنودة من الساعة العاشرة مساء وحتى الثانية والنصف من فجر اليوم التالى.

وبعد انتهاء اللقاء وأثناء وجودنا أمام باب المقر البابوى قال لى البابا: كيف تجرى حواراً مع الأنبا غريغوريوس ، وهو شخص خائن وافق على أن يكون أحد أعضاء اللجنة التى قام بتشكيلها السادات ، عندما قام بعزلى ووضعى تحت التحفظ».. وكان واضحاً من خلال كلام البابا ، أنه يريد أن أجرى معه حواراً مماثلاً لذلك الذى أجريته مع الأنبا غريغوريوس.. وبالفعل طلبت منه إجراء حديث معه من أجل أن أقوم بنشره فى جريدة الشعب ، وتم تحديد موعد لإجراء هذا الحوار لينشر فى جريدة الشعب أيضا.. وخلال هذا الحوار الصحفى لم أمارس دور الصحفى كما كان من المفروض أن أقوم به ، ولكن من خلال علاقة الأبوية والروحية مع البابا بصفته بابا الكنيسة ورئيسها الروحى.. جلست معه بعد تفريغ الحديث الذى تم إجراؤه فى هذا اليوم من شريط الكاسيت ، حيث قام البابا بتخصيص يوم كامل ، جلسنا فى مكتبه سوياً ليراجع بنفسه الحديث.. وقد وافقت على ذلك من خلال علاقتى الخاصة بقداسته.. وكان فى نفس الوقت بالخارج يجلس سفراء وضيوف ينتظرون لقاءه.. لكنه قام بإلغاء كل المواعيد (؟!).. ليتفرغ تماماً ، ليس فقط لمراجعة الحديث ، لكنه قام بإعداد الحديث بيده كما لو كنت أنا الذى أعده.. ولم أخرج من

مكـتـب البـابا إلا السـاعة الرابـعة عصراً.. وتم بـالفعـل نشر هـذا الحوار فى جـريدة الشعب.

منـذ تلك الـلحظـة.. أصبـحت علاقـتى بالـبابا شـنودة الثـالـث ، قـوية وبشـكل شخصى، كنت أدخل إليه فى أى لحظة ودون سـابق موعد وأظل معه فى مكتبه لأى فترة زمنية.

توطدت علاقتى مع البـابا فى تلك الفترة ، وارتبطت به بشكـل وثيق وانبهرت به وشعرت بعظـمة شخصيته التى تـبهر أى إنسان وفى تلك الفـترة وجدت أنه واجب علىّ تجـاه البابا والـكنيسـة بل وتجاه دورى السـياسى الذى أقـوم به ومعه ، فـى ظل المشاكل الـتى كانت بين البـابا والآخرين سواء كانوا علـمانيين أو أكليـروس ، منها على سبيل المثال خصامه للأنبا غريغوريوس والأب متى المسكين والدكتور ميلاد حنا والصحفى مـاجد عطية وغيرهم كثيـرون.. لذلك قمت بالتحدث مع الـبابا ، وقلت لقداسـته ، لماذا لانضع حـداً لهذه المشكـلات ، حتى يكـون الجميع حول قـداستك ، ويكون ذلك من خلال جلسة وفاق تضم الجميع واقترحت أن تكون بعد ذلك جلسة شهرية تناقـش وتبحث القضايا العامة ، وكيـف تنفتح الكنيسة علـى المجتمع ، حتى نكسر الحواجز المحـيطة بالكنيسة ، حتى لايكـون انفتاح الكنيسة مقصـوراً على البابا وحده.. لكن من خـلال جميع الأقباط.. لكن المفاجأة ، أن البابا كان يتـجاوب معى نظرياً ، لكنه لايتخذ أى قرار عملى على الإطلاق(!!).

وفى عام ١٩٨٧ ، وفقت فى دخول مجلس الشعب من خلال قائمة التحالف فى أسيوط.. أصبحـت بذلك عضواً فى مجلـس الشعب وأدى ذلك إلى توثيـق العلاقة أكثر وأكثر مع البابا ، لأننى كنت أحضر كـثيراً إلى القاهرة لحضور جلسات مجلس الشعب.. ومن ثـم ازدادت اللقاءات بيننا ، وعنـدما كان يحضر البابـا افتتاح الدورة البرلمانية ، كنت أستـقبله بعد انفضاض الجلسة وأقوم بتوصيـله إلى سيارته.. وظلت العلاقة وثيقة بيننا.. لدرجة أنه فى بعـض المشاكل الخاصة ، كان يستدعينى من خلال الاتصال بى تليفونياً فى منزلى بالقوصـية مساء.. فأكون فى المقر البابوى بالقاهرة فى صباح اليوم الـتالى.. وكان من هذه المواقف ، أن البـابا يريد سيامة أسقـفين أحدهما لمركز القوصية والآخر لمركز دير مواس.. إلا أن الـوضع فى مدينة دير مواس الواقعة

شمال مدينة ديروط ببضعة كيلومترات ، كان سيئاً بسبب المناخ الطائفى فى تلك الفترة.. وكانت بداية المشكلة ، إذ قامت الكنيسة بشراء إحدى الفيللات لتكون مقراً للأسقف الجديد.. لكن الجماعات الإسلامية رفضت هذا الوضع ، وقامت بالاستيلاء على الفيللا ونهبت محتوياتها.. الغريب فى ذلك الوقت أن جريدة الشعب الناطقة بلسان حزب العمل تناولت الحادثة بشكل طائفى ، وقامت بتبرير سلوكيات الجماعات الإسلامية فى الاستيلاء على الفيللا ، وأدى هذا التناول للموضوع من قبل جريدة الشعب ، إلى استياء الأقباط والبابا.. وقام البابا بالاتصال بى فى القوصية مساء، وذهبت إليه صباح اليوم التالى ، وأبلغنى قداسته باستيائه الشديد ، وبعد ذلك ذهبت لمقابلة عادل حسين الذى كان رئيساً لتحرير جريدة الشعب فى ذلك الوقت ، وتناقشت معه حول هذا الموضوع ، وقد أبدى تفهماً شديداً ، بل وقام بكتابة مقال آخر فى العدد التالى للمقابلة ، واعتذر من خلال هذا المقال ، الذى جاء فيه أن الفيللا ليست كنيسة وإنما هى مقر للأسقف ، وحتى لو كانت الفيللا كنيسة ، فإن الدين الإسلامى لايمنع بناء الكنائس ولم يأمر المسلمين بهدمها.. والأكثر من ذلك أن عادل حسين قام بوضع صورة للبابا شنودة مع صورة لى داخل نفس المقال.. وكانت هذه الواقعة بداية نوع جديد من التعاون بينى وبين عادل حسين ، فى مواجهة ما يسمى بالفكر الطائفى.. وهذا الموقف يحسب لصالح عادل حسين.

لم تتوقف قضية الفيللا عند هذا الحد.

لقد كان هناك طرف ثالث.. لم يكن هذا الطرف هو الجماعات الإسلامية ، بل كان وزارة الداخلية نفسها .. وكان هذا هو الغريب والعجيب فى القضية.. إذ قامت الشرطة بتخليص الفيللا من يد الجماعات الإسلامية.. لكنها لم تقم بتسليمها للكنيسة بل قامت بالاستيلاء عليها لنفسها ليقيم فيها الضباط والجنود، وكان هذا الموقف غير مقبول على الإطلاق وليس هناك ما يبرره ، ومن أجل إنهاء هذا الموقف السيئ ، الذى تحولت فيها الشرطة لتقوم بنفس دور الجماعات الإسلامية.. لذلك تدخلت لدى وزير الداخلية لكى يتم إجلاء قوات الشرطة عن الفيللا وتسليمها للكنيسة ، وهذا ما حدث بالفعل بعد مقابلة مدير مباحث أمن الدولة فى مكتب الوزير زكى بدر فى ذلك الوقت.

فى تلك الفترة أيضا ، كانت كنائس القوصية تريد سيامة أسقف لها وذهبت مع مجموعة من شعب كنيسة القوصية إلى قداسة البابا شنودة فى القاهرة لهذا الغرض.. وبعد مقابلة البابا وافق قداسته على سيامة أسقف للقوصية.. وفى نفس الوقت كان شعب كنائس دير مواس يطلبون سيامة أسقف لهم أيضاً.. لكن هذا الطلب المقدم منهم قوبل بالرفض.. وقمت من جانبى بالتدخل لدى قداسة البابا شنودة لكى يوافق على سيامة الأسقفين معاً.. أحدهما لمركز القوصية والآخر لمركز ديرمواس.. وذلك لأننى كنت أرى أن مركز دير مواس فى حاجة شديدة إلى أسقف فى ظل الظروف السيئة التى يمر بها المركز ويعيشها شعب كنائس المركز خاصة بعد ما تم الاستيلاء على الفيللا التى تم شراؤها من جانب شعب هذه الكنائس لتكون مقراً لائقاً بأسقفهم المنتظر.. ودخلت فى نقاش مع قداسة البابا ، والذى وافق بعد لقائى معه على سيامة الأسقفين معاً.. وطلب أن أخبر شعب كنائس دير مواس أن يحضروا إلى المقر البابوى فى القاهرة صباح اليوم التالى.. وبالفعل تمت سيامة الأسقفين معاً ، وحضر صلاة السيامة أكثر من ثلاثين أسقفاً من بين أعضاء المجمع المقدس ، وكنت الشخص العلمانى الوحيد الذى كان موجوداً داخل المقر البابوى مع البابا والأساقفة الذين حضروا السيامة.

لقد كانت علاقتى مع قداسة البابا شنودة فى ذلك الوقت ، علاقة قوية وشخصية، وكنت أعتز وأفخر بهذه العلاقة.. لأنه ليس هناك أدنى شك أن يعتز أى مسيحى بأن تكون له علاقة خاصة بقداسة البابا بصفته رئيس الكنيسة وأبا روحيا للأقباط.. لكن هذه العلاقة لم تستمر طويلاً.. وخاصة أن لى تكوينى الفكرى والسياسى المستقل.. بل وأيضاً تكوينى الدينى الذى نشأت وتربيت عليه فى الكنيسة والتى عاملتنى بشكل متفتح وهذا الذى جعلنى مؤهلاً ، فيما بعد ، أن أنطلق خارج الكنيسة إلى المجتمع والحياة العامة والسياسية.. وكنت داخل مجتمع الكنيسة بالقوصية أختلف كثيراً مع راعى الكنيسة القمص ميخائيل متى حول إدارته للكنيسة، وكان هذا الخلاف حول سياسة الإدارة ، ولم يكن خلافاً عقائدياً بالطبع ، وكان القمص ميخائيل متى يتقبل هذا بصدر رحب ، لذلك فإننى بعدما أصبح لى دور سياسى عام ، وفى ظل وجود علاقة خاصة مع قداسة البابا ، شعرت بأنه لابد أن يكون هناك دور للعلمانيين داخل الكنيسة.. وقد تكون لدى وجهة نظر محددة

وواضحة ، من خلال نظرى للأوضاع داخل الكنيسة بشكل موضوعى ومن أجل صالح الكنيسة. وخاصة أننى وجدت أن قداسة البابا شنودة محاط بعدد من المجاملين والمنافقين الذين يخشون طرح القضايا والآراء بشكلها الحقيقى أمام البابا ، خوفاً من الخلاف معه؛ بل الأكثر من ذلك ، فإن هذه الحاشية كانت تتمادى فى جرعة النفاق ، ويوافقون البابا على كل ما يقوله سواء كان على الصواب أو الخطأ ، ولم يضعوا نصب عيونهم مصلحة الكنيسة.. ولقد اعتبرت أن هذا الوضع السيئ ليس فى صالح الكنيسة أو البابا نفسه. لأن مصلحة قداسته هى صلاح حال الكنيسة أولاً وقبل أى شىء ، وإذا تعارضت مصلحة البابا فى لحظة من اللحظات مع مصلحة الكنيسة ، فإن الأولوية تكون لمصلحة الكنيسة وليس العكس كما يحدث الآن (!!).. ومن هنا بدأت أطبق فى علاقتى مع قداسة البابا مبدأ صديقك من صدقك القول.. وبالفعل قمت بطرح بعض الأفكار على قداسته من أجل حل المشاكل المتراكمة والمتزايدة بين البابا والكثيرين من الشخصيات المسيحية ، سواء كانوا من بين رجال الدين أو العلمانيين.. وكان قداسته يتقبل ما أقوله، لكن فى نفس الوقت كان يبتعد أو بمعنى آخر يهرب من اتخاذ القرار أو أى خطوة إيجابية حقيقية تؤدى إلى حل هذه المشاكل ، وهذا الموقف من قبل قداسة البابا جعلنى أشعر أن الكلام والمناقشة معه لن يفيدا فى شىء ولن تكون هناك أى جدوى.

لم تكن هذه فى القضية الوحيدة التى تشغلنى فى ذاك الوقت.

كانت هناك قضية أخرى.. لم تكن بعيدة عما يجرى داخل أروقة الكنيسة كانت هذه القضية هى المناخ الطائفى المشتعل ، الذى تحول إلى سلوك طائفى ، وقد يتحول إلى فتنة طائفية لا يعلم مداها وخطرها إلا الله وحده ، ما لم نأخذ بيد بعضنا البعض لكى نسيطر على هذا المناخ وهذا السلوك الطائفى ، الذى أصبح بمثابة القنبلة الموقوتة، ولابد من إبطال مفعولها بأسرع ما يمكن ، حتى لاتنهار خيمة الوطن ويتمزق نسيج الوطن الواحد.

بالطبع.. لم أكن بعيداً عن هذه القضية الخطيرة.

لقد قمت بدراسة الظاهرة وكونت رأياً فكرياً حول تلك القضية ، وتأكدت أن سلوكيات البابا شنودة ، خاصة قيامه بتشجيع الأقباط على التقوقع داخل الكنيسة ، وإعطاء الكنيسة دوراً أكبر من دورها الروحى ، وهذا ليس فى صالح الكنيسة أو

الأقباط ، بنظرة وطنية أوسع نجده ليس في صالح مصر الوطن الذى نحيا على ترابه ونرتوى من نيله جميعاً كمصريين ، وبدأت أتناول هذه القضية وأطرح ما أعتقد به من آراء من خلال مقالاتى التى تنشر بالصحف والمجلات.. وكنت بذلك أول قبطى يتجرأ ، ويتناول مشاكل الكنيسة فى الصحافة العامة ، وأقصد هنا بمشاكل الكنيسة تلك التى لها علاقة مباشرة وواضحة بالمجتمع وليست تلك المتعلقة بالعقائد الدينية ، فهذا أمر متروك لرجال وعلماء الدين داخل الكنيسة.. وكانت لموقفى هذا أسباب عديدة.. وكنت بصفتى السياسية أقوم بطرح أفكارى ووجهة نظرى فى بعض ممارسات الحكومة ، وأنتقد هذه الممارسات من أجل الإصلاح ، وجدت أنه من الواجب علىّ أن أفعل نفس الشىء تجاه القيادة الدينية ، إذا كان الأمر يتعلق بأمن مصر وأمن الكنيسة ، وأمن كل منهما لاينفصل عن الآخر ، لأن الأقباط هم مصريون أولاً وقبل أى شىء.

وأيضاً لأن البابا عندما يأخذ دوراً سياسياً فإنه بذلك يسىء إلى دوره الروحى ، باعتباره قيادة روحية وليس قيادة دنيوية ، والمفروض أنه يسعى إلى ماهو خارج الماديات ، وبقيامه بهذا الدور السياسى فإنه يضع نفسه موضع النقد من الآخرين ، لأنه هكذا تكون السياسة ، من يدخلها لابد أن يتعرض للنقد ، وليس هناك أحد فوق النقد وإبداء الرأى.. يضاف إلى ذلك أن البابا نفسه كان أول المتحدثين عن قضايا الكنيسة الداخلية من خلال الأحاديث والحوارات الصحفية ، التى تناول فيها قضايا الرهبنة ومحاكمات الكهنة ، وعلاقته بكل من الأنبا غريغوريوس أسقف البحث العلمى ، والأب متى المسكين رئيس دير أبو مقار.. لذلك فإنه بعد نشر هذا الكلام فى صحف عامة ، فإنه يصبح ملكاً للجميع ، خاضعاً للنقد والرد والتعليق سواء فى الاتفاق أو الاختلاف معه ، ومن خلال صفحات الصحف أيضاً؛ وبذلك كان من حقى الطبيعى أن أبدى وجهة نظرى وأعلق على ما يقوله البابا من كلام فى الصحف والمجلات ، فى أمور تخص الكنيسة ، بل وتدخل فى الإطار السياسى أيضاً.. ولكن رغم كل شىء ، فإننى لم أكتب حتى هذه اللحظة كلمة واحدة بها أى مساس بالعقيدة أو أى أمور كنسية على الإطلاق ، لقد كتبت عن أمور وقضايا كان من حقى أن أختلف فيها وأبدى الرأى ، وخاصة أن الكنيسة القبطية الأرثوذكسية صاحبة التاريخ والتراث المصرى العظيم تؤمن بالديمقراطية الحقيقية ، ولا تؤمن بما

يسمى العصمة من الخطأ.. فلا توجد عصمة لأحـد حتى البابا.. بالتالى فإننا كلنا فى الميزان وقابلين للخطأ لأننا جميعاً بشر لنا قدراتنا المحدودة مهما كبرت وزادت وهذه سنة الله فى خلقـه.. وهذا ما يؤكد عليه الكتاب المقدس الملئ بالـنصوص التى تشير بكـل وضوح إلى ضـعفنـا البشرى ، لـدرجة أن الكـتاب المقـدس يقول أن الإنـسان يخطئ حتـى لو كان عمره يوماً واحداً ، ويـقصد الكتاب هنا أن خـطأ الإنسان شىء طبيعى جداً.. ومن هـذا المنطلق كان اختلافى حول ممارسات سـياسية ، وإن كنت لا أنكر عـلى الإطلاق الدور الوطنـى للكنيسـة ، صاحبة المواقـف الوطنية فى مـواجهة الحملة الـفرنسية وفيلـق الجنرال الخائن يعقـوب وموقفها ضد الاحتـلال الإنجليزى ، ولها أيـضاً مواقف إنـسانية فـى مواجهة الـكوارث مثل الـسيول والزلازل ، وهـناك مواقفـها فى مواجهـة الاحتلال الإسرائيـلى للأرض العربـية ، وهو موقف تـاريخى يتسـق مع وطنيـة الكنيسـة ، ونجد أن موقف الـبابا ومنعـه الأقباط من زيـارة القدس مادامت تحت نير الاحتـلال الإسرائيلى موقف وطنى لاشك فيه ، عـلى الرغم من أنه إذا نظرنا إليه مـن وجهة النظر الدينية ، فإنـه لايستطيع أحد أن يمنع قـبطياً من زيارة القدس لكنه موقف سياسى وطنى ومشرف للكـنيسة القبطية.. وهذه مواقف سياسية ووطنية عامة.. لكن أن تتعدى القيادة الكنـسية حدود دورها الطبيعى إلى ما هو أبعد من ذلك فـإنها بالتـأكيد تكون قـد أوقعت نفسـها فى خطأ كـبير وخطيـر يؤدى إلى عواقب وخيـمة.. وعلى سبيل المثـال.. تتدخل الكنيـسة فى انتخابات النـقابات وفى الممارسات السياسية الـيومية ، ومنها مثلا قيام البابا بعقد اجـتماع للأطباء الأقباط فى مقره الـبابوى بالكـاتدرائية ، وفى هذا الاجـتماع قام قداسـته ، بكل أسف ، بـطلب وقوف الأطـباء الأقباط خـلف مرشـح معين فـى مقابل مـرشح آخر لمـنصب نقـيب الأطباء ، ورغم ذلـك أسفرت الانتخابات عـن فوز المرشح الآخر د. حمـدى السيد وسقوط المرشح الذى وقف خلفه الأطباء الأقبـاط سقوطاً ذريعاً.. وهنا لـم يسقط هو فقط ، بل وكل مـن كانوا يقفون خلفه خـاصة الكنيسة.. وهنا عـدة تساؤلات تطرح نفسها.. عن موقف البابا وموقف الكنيسة حيال هذا الوضع.. وقد كنت مع البابا فى ذلك الوقت ، وحاولت قـدر جهدى أن أوضح له خطورة ما يفعـله وأن هذا الموقف خاطئ خطير سوف يزج بالكنيسة فى معـارك ليست بمعاركها ولا يليق بها أن تدخل فيها ، وأن المرشـح المنافس إذا نجح سوف يأخذ مـوقفاً من الكنيسـة ، وهذا ما حدث

للأسف الشديد ، ورغم ذلك لم يتعظ البابا من هذه التجربة المريرة.. ونجد البابا يقوم بتصرف لايقل خطورة عن هذا التصرف ، وذلك فى الاستفتاء على رئاسة الجمهورية ، إذ قام البابا بكتابة مقال نشر فى جريدة الأهرام أثناء الدورة الثالثة لرئاسة الجمهورية يقول فيه.. باسمى واسم الأقباط فى مصر أوافق على ترشيح حسنى مبارك رئيساً للجمهورية».. !!.. وللأسف وقع البابا فى مخالفة كنسية ودستورية وسياسية لايمكن أن يتغاضى عنها أحد.. فليس من حق البابا أن يتحدث بلسان أقباط مصر سياسياً ، لأنه بذلك يصادر آراء كافة الأقباط ، وفى قضية سياسية من حق كل شخص أن يقول رأيه فيها كمصرى أولاً وقبل أى شىء ، هذا ما يكفله الدستور ، لكن البابا قام باختزال ملايين الأقباط فى شخصه فقط، وهذا سلب لحق المواطنة الذى كفله الدستور لكل الأقباط بلا تفرقة ، كما أنه يعمل بذلك على تحجيم الدور السياسى للأقباط ، ويعود بعد كل هذه التصرفات ويتباكى على ضياع حقوق الأقباط السياسية. وأنا لا أريد أن أنزع عن البابا حقه فى أن يعبر عن رأيه السياسى لكن أدافع عن حقى كمصرى له حرية التعبير عن رأيه السياسى بحرية تامة وليس هناك أحد وصى علىّ فى ذلك ، وإذا أراد البابا أن يتحدث فإما أن يتحدث بصفته الشخصية أو باسم المجمع المقدس ، فى حالة اجتماع المجمع المقدس واتخاذه قراراً ما فى قضية بعينها ، وفى هذه الحالة فإنه يتحدث باسمه واسم المجمع المقدس الذى يترأسه ، لكن لايملك الحديث باسم كل الأقباط فى أى موضوع سياسى هام وخطير أو حتى تافه وبسيط ، لأن الأقباط مواطنون مصريون يتمتعون بكافة الحقوق السياسية ، ومن ثم فإنهم ينتمون إلى تيارات وأحزاب سياسية مختلفة ولهم الحق فى التعبير عن آرائهم بكل حرية ، وإذا نظرنا على المستوى الإسلامى فإننا لم نسمع يوماً أن شيخ الأزهر قام بالحديث فى قضية سياسية باسم المسلمين ، فكيف يعطى البابا نفسه هذا الحق(؟!!).. وإذا كان البابا يريد «مجاملة» الرئيس أو الحكومة فهذا شىء آخر ، لكن لابد ألا تكون هذه المجاملة على حساب المبادئ وحقوق الأقباط لأن هذه المواقف غير المسئولة من قبل البابا تساهم فى تأصيل فكرة أن الأقباط أقلية وجالية يرأسها البابا وهو الذى يتحدث باسمهم.. وبذلك تضيع إمكانية المشاركة السياسية ، ويتم تكريس السلوك الطائفى.

لم يحتمل البابا ما أطرحه من أفكار ، وبدأت علاقتى به تزداد سوءا يوماً بعد

الآخر وذلك بعدما أصبحت أعبر عن هذه الأفكار فى مقالات تنشر فى الصحف حتى وصلت إلى درجة الانقطاع النهائى ، بعدما صدر لى كتاب بعنوان «من يمثل الأقباط ، الدولة أم البابا؟» ، وهذا الكتاب لم أتحدث فيه عن البابا بصفته الشخصية أو الدينية ، ولكن كنت أتحدث عن العلاقة الإسلامية المسيحية ونشأتها والظروف التى تطورت من خلالها ، وأسباب السلوك الطائفى ، والتى كان من ضمنها تصرفات القيادة الكنسية ، من خلال استقطاب الأقباط داخل الكنيسة ، وقيام البابا بدور سياسى ليس من حقه.. وبذلك أخذ البابا موقفاً من هذا الكتاب ومنى أنا بشكل شخصى لتنقطع علاقتى الشخصية به تماماً.

فى تلك الأونة ، كنت مبتعداً عن المشاركة الحزبية ، خاصة بعد تجربتى مع حزب العمل ثم الانشقاق عنه مع أحمد مجاهد رحمه الله ، فى مقابل التيار الإسلامى الذى قاده عادل حسين داخل حزب العمل.. وظللت على هذا الوضع إلى أن جاء مطلع عام ١٩٩١ وتقابلت مع خالد محيى الدين رئيس حزب التجمع ، والذى كان عضواً فى مجلس الشعب فى تلك الفترة ، وكنت أنا فى زيارة للمجلس؛ وفى هذه المقابلة طلب خالد محيى الدين أن أعود مرة أخرى إلى صفوف حزب التجمع.. وبالفعل تمت العودة ، وفى أول اجتماع للأمانة العامة للحزب كعضو للأمانة العامة لمدة عام كامل.

لكن ليس دائماً يظل الوضع مستقراً فى الحياة السياسية.

كان هناك مناخ جديد ، بدأ يظهر على السطح بقوة ، تمثل ذلك فى بدايات الإرهاب وتصاعد أعمال العنف إلى الحد الذى وصلت فيه عمليات العنف إلى ارتكاب مذابح جماعية ، كانت أشهرها مذبحة «صنبو» الشهيرة فى عام ١٩٩٢ ، وقد أثرت هذه الأحداث فىّ كثيراً ، خاصة أن منطقة «صنبو» لا تبعد عن القوصية حيث أقيم ، سوى مسافة سبعة كيلومترات فقط ، وبذلك كنت أعيش هذا المناخ الطائفى ، المتوتر والمشتعل لدرجة الاحتراق ، وأصبح الجميع لايتقبلون بعضهم البعض ، الكل مستفز من خلال النظرات ، الحركة والتعامل.. كل شىء أصبح مستفزاً والوضع أضحى أكثر اشتعالاً ، والأمور تشير إلى الاقتراب من ظلام هوة عميقة وجحيم لن يهدأ مالم يتم السيطرة على كل تلك الحوادث ، وقبل هذا ،

البحث عن تفسير منطقى لكل ما يحدث ومانعيش فيه من سلوك طائفى غبى وبغيض .

كان لابد علىّ أن أفعل شيئاً.

فكرت فى هذه الأزمة بشكل موضوعى ، وأعدت دراستها بشكل مختلف ، ووجدت أنه لا أحد يفكر فى طريقة للحل، لكن الكل يبحث عن وسيلة لتكريس الطائفية وإشعال نار الفتنة؛ المسيحى يتصور أنه مظلوم ومضطهد ، والمسلم عندما تناقشه ، يعتبر أن الأمور مستقرة وأن كل إنسان يحصل على كافة حقوقه وإذا كان هناك ظلم ، فالظلم واقع على كل المصريين بلا استثناء.. وهنا لا أحد من الطرفين يؤمن بأن هناك خطأ قد يكون مباشرا أو غير مباشر لكنه موجود.. لأنه لايمكن أن يكون هناك خطأ مطلق .. ولا يوجد شيء صحيح مطلق أيضاً.. لذلك فإن وجهة نظر الأقباط ليست صحيحة مائة بالمائة وكذلك فإنه وجهة نظر المسلمين ليست صحيحة مائة بالمائة أيضاً .. وفى مثل هذه الأمور ، لابد من إعادة قراءة التاريخ مرة أخرى.. لكن بطريقة جديدة ، بعيداً عن القراءة التقليدية ، لأننا نقرأ التاريخ بشكل طائفى ، وبفكر طائفى ، ونحمل الأحداث فوق ما تحتمل حتى تتلاءم مع ما نعتقد به ، وننسى الوجه الحقيقى للتاريخ متعدد الأبعاد والظروف وأنه لابد من الصدق والموضوعية عند قراءته..

نتيجة لكل هذه الأفكار الجديدة ، والآليات التى وجدت أنها الأصلح فى التعامل مع هذه المشكلة الخطيرة ، وجدت أننا جميعاً مسئولون مسئولية كاملة ، سواء كنا مسلمين أم مسيحيين.. قد تكون مسئولية المسلم أكبر أو على الأقل ليست مثل مسئولية المسيحى ، لأن الإرهاب الموجه ضد الأقباط يمثل فعلا طائفيا متطرفا حقيقيا على أرض الواقع الملموس.. لكن على الجانب الآخر أيضاً فإن المسيحيين بينهم المتعصبون وكذلك السلبيون المتقوقعون داخل أسوار الكنيسة وداخل عباءتهم القبطية ، الذين وجدوا أنها بديل عن العباءة الوطنية الأوسع التى تجمع كل المصريين على حد سواء ، وهذا واقع حقيقى ، مع شديد الأسف.. ويتجلى الأمر بشكل قوى ملموس فى الفعل من الجانب الإسلامى الذى يقابله رد فعل على الجانب المسيحى ، رغم أن هذا الفعل المنعكس يكون على المستوى السلبى ، الذى يتمثل فى الانحسار والهروب إلى الكنيسة ، بل وأحياناً العمل على زيادة أسوار الكنيسة ارتفاعاً ،

لحجب الرؤية عن المجتمع الخارجى ، لإرضاء الإحساس العميق المترسب فى اللاشعور ، بالرغبة فى الاستقلال عن الآخر وعدم الحاجة إليه ، مادام هذا الآخر يتعامل بهذا الشكل المتطرف والفعل العنيف الذى يصل إلى درجة الإرهاب والقتل.. وهذا ليس مجرد نظريات لاترقى إلى الواقع أو افتراضات قد تقبل الخطأ والصواب ولكنه وللأسف الشديد.. هذا هو الواقع المرير الذى نعيشه والذى يجب أن ننظر إليه بشكل جاد حتى ندرك مدى خطورة الوضع الذى نعيش فيه ، فنحن نشبه النائم على قنبلة موقوتة وهو لا يدرى أو لنقل لا يريد أن يكلف نفسه عناء البحث ، حتى يجد نفسه يوماً ما وقد تحول إلى أشلاء متناثرة.. ساعتها لن يجدى البكاء على اللبن المسكوب.. وستدور عجلة الدمار والانهيار بشكل قد يستحيل معه إيقافها (!!).. لذلك فإننى أؤكد.. أن هناك مسئولية مشتركة بين الطرفين وإن كانت نسبة المسئولية تختلف من طرف إلى آخر.

هنا.. لابد أن يكون الحل على نفس أرض الواقع التى سبق وتحدثت عنها.. لأنه كما أن المسئولية مشتركة.. لابد أن يكون الحل مشتركاً.. هذا مطلب منطقى ومحتوم، وإلا ستظل المشكلة معلقة إلى ما لا نهاية ، بل ستزداد تفاقماً ، مالم تتفجر وتطيح بالجميع وتأتى على الأخضر واليابس.. لن تترك إلا حطام وطن.. كان يوماً ما يجمعنا بين ذراعيه.. وفى هذه الحالة لن يجدى أى شيء أو فعل يصدر من الطرفين ، لأن كل خيوط التواصل تكون قد انقطعت.. وهذا ما لا نتمناه على الإطلاق.. وإن كنا نخشى حدوثه لا قدر الله.. لذلك لن يجدى أن يجلس المسيحى ويطلب من المسلم أن يحل المشكلة أو يطالب الحكومة بالحل. رغم أن الواقع والأحداث تشير بأصبع الاتهام إلى الحكومة أيضاً وتحملها مسئولية ما يحدث.. لذلك فإن الحقيقة والواقع يقولان أن كلا من الحكومة والمسلمين والأقباط.. مسئولون عما نحن فيه من مناخ طائفى رغم اختلاف مدى مسئولية كل طرف منهم.. وعلى هذا لابد من وجود طرح فكرى جديد يحمل آليات جديدة وجادة بعيدة عن المجاملات والمظاهرات التليفزيونية السطحية السخيفة ، حتى نستطيع تقريب المسافات وإزالة الحواجز النفسية ومن ثم نستطيع أن نخلق حيزا مشتركا بين جميع الأطراف.. بعد تحقيق كل هذا سيكون هناك مشوار طويل على طريق الحل الموضوعى والحقيقى من أجل إزالة ألغام الطائفية والأشواك التى زرعت على مدار

السنين الماضية.. لكن ما يحدث الآن من شعارات.. أصابنا بالسأم والقنوط.. مثل ما يحدث على شاكلة شعارات الوحدة الوطنية ، وعنصرى الأمة أو اللقاءات التليفزيونية التى تناقش الأمور بسطحية بعيداً عن الواقع ، ونراها ترسم صوراً وردية من الأوهام وتبنى قصوراً شاهقة على الرمال لاتستند إلى أى أساس من الواقع.. وهناك أيضاً ، الحفلات التنكرية التى يحضرها المشايخ والقساوسة ، الذين يتبادلون الأحضان والقبلات أمام عدسات التليفزيون والصحافة فى حفلات نفاق تنكرية وفى نفس الوقت نجد أن قلوبهم ونفوسهم يملؤها الحقد والضغينة.. بالطبع ، ليس هذا هو طريق الحل ، بل هو طريق التهريج والتسطيح ، والتعامل مع القضية بغباء أعمى ، ومن ثم القذف بالوطن فى أحضان نار فتنة لاتنتهى.. ولايعلم عاقبتها إلا الله سبحانه وتعالى.

هذه كانت مواقفى وآرائى ، ولاتزال حتى الآن.. أدعو فيها إلى حل المشكلة على الأرضية الوطنية الخالصة ، من خلال طرح الوقائع بموضوعية علمية شديدة الصراحة ؟ بمعنى أن هناك مشاكل وهناك مسئوليات أيضاً ، يجب أن نوضح حجم كل منها.. وكيفية التعامل معها للوصول إلى حل حقيقى ودائم يزيل غمة الجو المشحون بالضباب وانعدام الرؤية. وبالفعل طرحت هذه الأفكار من خلال بعض المقالات التى كنت أكتبها فى جريدة الأهالى.. لسان حال حزب التجمع.. وفى إحدى هذه المقالات تناولت مقالاً كان قد كتبه عادل حسين فى جريدة الشعب ، وجدت فيه كلاماً جيداً يستحق المناقشة ، وخاصة أنه قام بكتابته رداً على ما سبق وكتبته فى جريدة الأهالى.. واعتبرت أن هذه هى إحدى طرق المناقشة للمشاكل الطائفية والمناخ الطائفى الذى نعيش فيه ، حيث إن عادل حسين كان يمثل التيار الإسلامى المتشدد فى مواجهة الأقباط ، فى ذاك الوقت ، من خلال ما يكتبه فى جريدة الشعب ، لدرجة أنه فى إحدى المرات كان العنوان الرئيسى فى جريدة الشعب يقول: «الأقباط يثيرون الفتنة الطائفية».. وعندما قرأت هذا العنوان ، وكنت فى القوصية ، ارتعبت جداً ، لدرجة أننى قمت بشكل لا إرادى بإخفاء الجريدة عن عيون من حولى تماماً ، خوفاً من أن يراها أحد ، فى ظل المناخ الطائفى المشتعل فى الصعيد فى ذلك الوقت والذى كان أفظع مظاهره مذبحة «صنبو» ، مما يجعل لمثل هذه الأمور خطورة شديدة لايعلم عواقبها إلا الله وحده سبحانه وتعالى.. وكان هذا

سبباً فى زيادة قناعتى الذاتية بحتمية إدارة الحوار مع التيار الإسلامى وبالتحديد مع عادل حسين لكى نصل إلى حل يحمى مصر من الاحتراق.. وبالفعل قمت بلقاء عادل حسين وتناقشت معه حول ما جاء فى جريدة الشعب ، وقلت له إن الجريدة بهذه الطريقة لاتقدر المسئولية ، وقد تؤدى إلى احتراق الشارع أكثر وأكثر.. وإن مثل هذه الأمور لا يمكن أن تحدث ، لأنها بالفعل تسبب انهيار الوحدة الوطنية وتبعث على زيادة اشتعال الفتنة الطائفية.. وكان عادل حسين متقبلاً تماماً للحوار ، وبدأت علامات التغيير فى توجهاته تجاه الأقباط ، حتى أنه كتب فى إحدى المرات واصفاً إياى.. الصديق العزيز جمال أسعد.. بما يفيد بتغير هذه التوجهات.. إلا أن التغير لم يكن قد اكتمل بعد ، فقد كتب فى نفس العدد من الجريدة ، عن الدكتور يونان لبيب رزق واصفاً إياه «بالوقح»!!.. مما اضطرنى للحديث معه مرة أخرى وقلت له لايمكن أن يكون الأمر بهذا الوضع ، فكيف تصف رجلا مثل يونان لبيب رزق وهو بهذا المستوى العلمى والوطنى بلفظ «وقح».. وبالفعل تجاوب عادل حسين هذه المرة أيضاً وقام فى العدد التالى بنشر اعتذار للدكتور يونان لبيب رزق.. وتعدى الأمر هذه المرحلة بكثير بعد ذلك ، عندما طلبت منه أن يكتب مقالاً فى جريدة وطنى ، لأنه عندما يكتب فى جريدة الشعب ، فهذا أمر طبيعى لأنها جريدة ذات توجهات إسلامية ولها قراء لهم نفس التوجهات تقريباً.. وأيضا فإنه شىء طبيعى أن يكتب المسيحيون فى جريدة وطنى المقربة من الكنيسة.. لكن الجديد أن يكتب عادل حسين، صاحب التوجهات الإسلامية ، فى جريدة وطنى وبالفعل تجاوب عادل حسين مع الطلب ، وأرسل مقالة إلى وطنى التى نشرتها فور وصولها.. لتكون هذه المقالة سابقة نادرة من نوعها ، جاءت فى وقت لم يكن يتصور أحد أن يحدث فيه مثل هذا التقارب.

جاءت مرحلة أخرى أعمق بكثير مما مضى.. لقد دامت العلاقة بينى وبين عادل حسين ، حتى أصبحنا أقرب شخصين إلى بعضنا البعض على المستوى الإنسانى لدرجة أن عادل حسين ، فيما بعد ، كان ولايزال باستطاعته قراءة أفكارى وما يدور بذهنى ، ويعرف ما إذا كنت أجتاز أزمة ما أو ظروفا خاصة ، فى الوقت الذى يكون فيه هذا الأمر غير معروف لكثير من أقاربى.. وبالفعل فإن علاقتى مع عادل حسين ، كانت أيضاً سبباً فى تغيير الكثير من الأفكار لديه ، خاصة فى تعامله مع القضايا

الخاصة بالعلاقة الإسلامية المسيحية ، ولم تتعرض جريدة الشعب فيما بعد لكتابة أى كلمة تؤدى إلى إثارة طائفية ، ولم تكتب أى شىء موجه ضد الأقباط واستمرت على هذا النهج حتى إغلاقها المؤقت فى مايو ٢٠٠٠. وهذا يعطى دلالات واضحة وقوية على أن الحوار الموضوعى يقضى على الكثير من المشاكل ويقرب المواقف كثيراً وبشكل فعال لأنه وإن كانت الخلافات أو الاختلافات بين البشر سواء حول المعتقدات أو الأفكار ، لابد من وجود شىء مشترك يجمع بينهم ، وهو موجود بالفعل وإن كان غير ظاهر أو غير واضح، وهذا ما جعلنى أصبح قريباً جداً من عادل حسين إذ بدأنا سوياً نبحث عن المساحة المشتركة بيننا ، ونتفق على ما نجده صالحا لتشكيل أرض مشتركة نقف عليها سوياً. هذا أدى إلى تقريب وجهات النظر والتقليل من الخلافات وتضييق مساحة الاختلاف.. ولاشك أن هذه التجربة التى عايشتها مع الصديق عادل حسين تستحق الوقوف أمامها والتعمق فيها ، كنموذج للحوار بين طرفين كل منهما كان يقف موقف النقيض تماماً من الطرف الآخر فى الأفكار والمعتقدات.. وأعتقد أن هذا النموذج لابد أن يكون مثالاً ومنهجاً للعلاقة الإسلامية المسيحية فى إطار الوطنية المصرية التى تجمعنا جميعاً بلا استثناء.



نعود مرة أخرى إلى ما سبق وتحدثت عنه عن رؤيتى الخاصة لأسباب المناخ الطائفى المشتعل ، والتى بدأت أطرحها بشكل علنى من خلال مقالاتى التى كنت أكتبها فى جريدة الأهالى.. وتعرضت من خلال هذه المقالات للعديد من التفسيرات والاجتهادات الشخصية لما يحدث الآن من خلال إعادة قراءة التاريخ وأيضاً النظرة المنطقية المجردة والمحايدة للواقع؟ بعيداً عن الشعارات لذلك ، عندما عدت لقراءة التاريخ ، وجدت أنه يتم تفسيره بطريقة طائفية (!!).. ونجد أن هناك أحداثا تخص الأقباط وأخرى تخص المسلمين ، يتم تفسيرها فى إطار طائفى أحادى النظرة ، بل بنظرة بها الكثير من التشويه للواقع والعمل على لىّ عنق الحقائق التاريخية بشكل يخدم مصالح طائفية تشعل وتذكى نار الفتنة وهناك أمثلة كثيرة على التفسير الطائفى للتاريخ.. نجد مثلاً شخصية أثارت الخلاف والجدل ولاتزال.. وهى شخصية الجنرال يعقوب الذى قام بتشكيل فيلق مسلح من الأقباط وتضامن مع نابليون أثناء الحملة الفرنسية على مصر.. ومن المؤكد أن هذا موقف لايقوم به إلا شخص خائن

لوطنه ولشعبه.. لكن عندما يقرأه المواطن المصرى المسلم، ينظر إليه بشكل طائفى، ويكون تفسيره لهذه الواقعة الفردية، أن الأقباط الذين يدينون بالديانة المسيحية التى يدين بها الفرنسيون أيضاً، ومن ثم فإنهم - أى الأقباط - يتعاونون مع هؤلاء الغزاة ضد وطنهم، بل ومع أى مستعمر أجنبى آخر جاء إلى مصر خلال العصر الحديث أيضاً (!!).

هذا ما أقصد به التفسير الطائفى لأحداث التاريخ، حيث يتم إغفال الجانب الآخر للأحداث والوقائع التاريخية.. لأنه، على سبيل المثال، نجد أن الجانب الآخر لهذه الواقعة التاريخية الخاصة بالجنرال يعقوب، فإن الكنيسة والأقباط جميعاً رفضوا موقف الجنرال يعقوب، بل إنهم قاموا بطرده من بينهم، حتى أنه قام بعد ذلك بالتعامل مع الكنيسة بنفس غطرسة نابليون، ودخل إلى ساحة الكنيسة على ظهر جواده، تشبهاً بما فعل نابليون بونابرت عندما دخل إلى الأزهر الشريف.. لذلك فإنه فى مثل هذه الوقائع لابد من ذكر الحقيقة كاملة حتى تكتمل الصورة. ولجد على الجانب الآخر، فى بعض العصور الإسلامية أن اضطهاداً شديداً جداً كان يقع على الأقباط، والبعض عندما يقرأ عن هذه الأحداث، تتكون لديه قناعة بأن الإسلام والمسلمين يضطهدون الأقباط، رغم أن هناك مواقف وأحداثا تاريخية أخرى كان الحاكم المسلم يقوم فيها باضطهاد وظلم الشعب المصرى بأكمله مسلمين وأقباطا.. مع العلم أن الدين الإسلامى قد جعل خصوصية للأقباط وأقول الأقباط وأقصد بهم المسيحيين المصريين خاصة وعن باقى المسيحيين وذلك من خلال نصوص قرآنية لا تحتمل الجدل أو الرفض، بل هى نصوص ملزمة لكل مسلم.. فنجد الآية التى تقول: ﴿وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُم مَّوَدَّةً لِّلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَىٰ ذَٰلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾.

والرهبان هنا كانوا موجودين فقط فى مصر فى تلك الفترة حيث إن الرهبنة القبطية المصرية هى أول رهبنة فى العالم كما أن التقارب الجغرافى والتعامل الإنسانى فى المنطقة جعل كلمة الرهبان الواردة فى النص القرآنى تخص أقباط مصر يضاف إلى ذلك تلك الأحاديث النبوية التى تؤكد على حسن معاملة الأقباط تحديدا مثل: أوصيكم بأقباط مصر لأن منهم صهراً ونسباً وأنهم خير أجناد الأرض.

ما ذكرته هو مجرد بعض أمثلة التفسير الطائفى لأحداث التاريخ وللأسف الشديد التاريخ المصرى يشوبه الكثير جداً من صفحات المغالطات والتفسيرات الناقصة التى لاتعبر إلا عن وجهة نظر طائفية ضيقة الأفق.

لكن القضية لم تتوقف عند هذا الحد وهذا التصور.

لم تكن هذه هى الأسباب الوحيدة لاشتعال الفتنة الطائفية.. لقد كان هناك أيضاً الدور الطائفى للحكومة ، التى تعتبر شريكة فى إذكاء وإشعال المناخ الطائفى من خلال بعض الممارسات السياسية الطائفية الخاطئة.. منها على سبيل المثال ، إهمال الشخصية القبطية فى الأعمال الدرامية بشكل خاص والإعلام الرسمى المصرى بشكل عام.. ولانجد الشخصية القبطية إلا فى بعض الأعمال الدرامية القليلة ومنها ما يكتبه الكاتب الدرامى أسامة أنور عكاشة وعمل درامى كتبه وحيد حامد مؤخراً.. وبالطبع فإن غياب الشخصية القبطية من الأعمال الدرامية المصرية يولد لدى المشاهد نظرة أحادية للمجتمع المصرى ، كما لو لم يكن هناك مسيحيون لهم مشاكلهم الاجتماعية التى يمكن مناقشتها على شاشة التليفزيون المصرى بصفتهم مواطنين مصريين أولاً وأخيراً.. ولكن هذه النظرة الأحادية تؤدى إلى مخاطر التشويه الفكرى لدى الطفل المسلم يصعب إصلاحه فيما بعد ، لأن الطفل المسلم لايجد أى وسيلة يتعرف فيها على الآخر أى على المسيحى وكل ما يراه دائماً يرتبط بالحياة الاجتماعية الإسلامية.. ومن ثم يشب على ذلك ونجده غير متقبل لفكرة وجود الآخر بشكل عام، وبشكل خاص لايقبل وجود المسيحى الذى يشعر بأنه غريب عن المجتمع الذى يعرفه والذى نشأ عليه من خلال وسائل الإعلام.. وعلى الجانب الآخر نجد أن القبطى يشعر بنظرة دونية خاصة الأطفال الذين لايجدون أنفسهم على شاشات وسائل الإعلام الرسمية ، وبالتالى تترسخ قيم الانعزال والطائفية لدى هؤلاء الأطفال منذ الحداثة.. وبالطبع ليست هذه فقط كل التصرفات الطائفية للحكومة ، بل هناك كوارث أخرى تحدث فى السياسات التعليمية.. حيث نجد أن مناهج التعليم تتغاضى تماماً عن سلوكيات وآداب مسيحية من الممكن أن تشكل قيماً مشتركة للتلميذ المسلم والمسيحى على حد سواء.. رغم أن التلميذ المسيحى يدرس القرآن ويحفظ آيات قرآنية وليس هناك اعتراض على ذلك ، باعتبار أن التراث الإسلامى والحضارة الإسلامية يشكلان جزءاً هاماً من ثقافتنا كمسيحيين عرب وليس هناك أية

مشكلة فى هذا.. لكن يجب أيضاً أن تكتمل الصورة.. لأن هناك تاريخا وحقبة قبطية يتم تجاهلها، ويتم الانتقال فى مناهج التاريخ من العصر الفرعونى إلى الرومانى ثم الفتح الإسلامى دون أى ذكر حقيقى ملموس عن التاريخ القبطى.. كما لو لم يكن هناك أقباط موجودون بالفعل على أرض هذا الوطن ولهم جذورهم التاريخية (!!) حتى أن معظم الشباب المسلم لايعرف جذور الأقباط ولاحقيقة وجودهم وأحياناً يعتبرهم دخلاء وخونة (؟!!).. يضاف إلى ذلك شعور شباب الأقباط بفقدان الأمل فى الوصول إلى أى من المراكز المرموقة خاصة الكليات العسكرية ، التى ساد عملية الدخول إليها مناخ طائفى كسر كل القواعد والقوانين وتعدى على الدستور الذى جعل جميع المواطنين متساوين فى الحقوق والواجبات ، إلا أننا نجد أن المقبولين من الأقباط بهذه الكليات ضعيف جداً ويخضع لأهواء وظروف طائفية خاصة (!!) رغم أن حل مثل هذه المشكلة لن يسبب أية مشاكل طائفية بالمرة.. بل إن الوضع امتد إلى الكليات المدنية فى تعيين المعيدين بالجامعة والتى شهدت تجاوزات كثيرة من أجل إقصاء الطلاب الأقباط بعيداً عن هذه المواقع.. كل هذا ناتج عن سياسات طائفية قامت بها الحكومة دون مبرر منطقى(!!) بل إن الجامعات المدنية المصرية.. أصبحت فى فترة من الفترات مرتعاً لجماعات العنف الدينى المعروفة باسم الجماعات الإسلامية والتى احتضنتها الحكومة من خلال دعم بعض رؤساء وأساتذة الجامعات المصرية (!!!) لتنفيذ أهداف سياسية ضيقة لا تراعى على الإطلاق الخطورة الشديدة التى سيتعرض لها الوطن من جراء هذه السياسات الطائفية غير المسئولة.

بالطبع.. سوف يتبادر إلى ذهن القارئ سؤال بعد هذا الحديث الطويل عن أسباب الفتنة الطائفية ومدى علاقته بالخلاف مع البابا شنودة؟!.. والحقيقة أن ما سبق وذكرته من آراء لم يكن سبباً فى سوء علاقتى مع البابا.. لكن هناك آراء أخرى طرحتها حول نفس القضية ، وأسباب المناخ الطائفى ، أغضبت البابا ، واعتبر أن هذا كلام موجه إليه شخصياً ، رغم أننى لم ولن أفعل أى شىء بدافع شخصى على الإطلاق.. وكان هذا الرأى الذى أثار البابا ، يتلخص فى أنه إذا كانت كل الأطراف السابقة مسئولة مسئولية مباشرة عن إذكاء الفتنة الطائفية.. فإن الكنيسة أيضاً ، كان لها دور سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.. وبالفعل قمت بطرح هذه الآراء من

خلال مقالات فى الصحافة.. وكانت إضافاتى الجديدة أن ممارسة القيادة الكنسية ، باعتبارها زعامة كاريزمية (البابا شنودة) وسيطرتها الكاملة على الأقباط من خلال استقطاب الكنيسة لهم وهجرتهم إليها ، جعلها بديلاً كاملاً عن المجتمع.. وهذا أشبع غرور البابا شنودة وجعله يشعر بأنه زعيم سياسى لايمثل الأقباط فقط دينياً بل وسياسياً أيضاً.. وبالتالى اكتفى الأقباط بالتقوقع داخل أسوار الكنيسة واستغنوا عن المجتمع ، مما تسبب فى إصابتهم بداء السلبية الخطير ، وأصبح الأقباط سلبيين تجاه المجتمع المصرى وهذا أدى إلى زيادة المناخ الطائفى اشتعالاً.. وكان هذا الرأى ، وجهة نظر جديدة تذكر لأول مرة مما جعل البابا يتخذ موقفاً منى فى ظل وجود علاقة خاصة بين البابا وحزب التجمع عن طريق الدكتور رفعت السعيد أمين عام الحزب ، وهذه العلاقة كنت أرى أنها غير طبيعية وغير صادقة.. لأن د. رفعت السعيد وحزب التجمع اعتبرا أنفسهما حاميى حمى الأقباط فى مصر والمدافعين الأولين عنهم ، بل إنهما أحياناً كانا يعتبران المتحدث الرسمى باسم الأقباط ، وهذا لايخلو من مصلحة ، تداخلت فيها الانتهازية السياسية مع الدين. وكنت أعلم ذلك تماماً.. خاصة أن هذه العلاقة المشبوهة كانت فى شكل تبرعات و«شيكات» مالية تأتى لجريدة الأهالى ولحزب التجمع ولشخصيات بارزة أيضا من قبل أقباط المهجر، الذين كانوا يدعون كل أقباط العالم لقراءة جريدة الأهالى باعتبارها جريدة المسيحيين فى مصر وليست جريدة حزب من المفترض فيه أنه اشتراكى تقدمى ، ولم ينزعج حزب التجمع من هذا الوضع لكنه كان مستريحاً تماماً وراضياً لأنه كان المستفيد مادياً من وراء كل ذلك ، خاصة مع تصور البعض داخل الحزب أن هذا يجعل الأقباط يعطون أصواتهم لحزب التجمع فى الانتخابات البرلمانية رغم أن الواقع كان يثبت غير ذلك بسبب عدم إقبال الأقباط على الممارسة السياسية وتقوقعهم داخل أسوار الكنيسة وأحياناً كانوا إذا خرجوا خارج هذه الأسوار يعطون أصواتهم للحزب الوطنى.. رغم أن أغلبهم لم يكن يذهب أصلاً للتصويت فى الانتخابات.

كان هذا سبباً فى بدء المغازلة المتبادلة بين البابا شنودة ود. رفعت السعيد.. الذى تحدث معى بشكل صريح عندما كنت فى ذلك الوقت عضوا بالأمانة العامة لحزب التجمع.. وقال لى أنه لايوافق على ما أكتبه والحزب لن يستطيع أن ينشر مقالاتى..

هنا سألته.. كيف تطلبون هذا من عضو فى الأمانة العامة وأحد القيادات المؤسسة للحزب.. وإذا تم إغلاق أبواب صحيفة الحزب أمام إحدى قياداته فماذا يحدث مع من هم أقل فى المستوى التنظيمى للحزب؟!.. وأين كل الديمقراطية والتقدمية التى يتحدث عنها الحزب ويتشدق بها ليل نهار؟!!.

وكانت هذه المواقف من قبل حزب التجمع ورفعت السعيد بشكل خاص ، بداية النهاية فى علاقتى مع الحزب الذى بدأت فيه حياتى الحزبية كأحد المؤسسين له.. وجاءت الموقعة الفاصلة بعد ذلك.. وكان سبب الخلاف فيها البابا شنودة.. كنت فى ذلك الوقت عضواً بالأمانة العامة للحزب ووكيلاً للجنة الشئون الدينية التى كان يترأسها الشيخ مصطفى عاصى.. فى هذه الآونة كان المناخ الطائفى مشتعلاً والإرهاب ضد الأقباط قد بلغ الذروة ، وتم الاتفاق داخل الحزب وبالتحديد فى الأمانة العامة على عقد مؤتمر للوحدة الوطنية فى الإسكندرية يحضره خالد محيى الدين ، وكان هناك حرص شديد من قبل الحزب على أن أحضر هذا المؤتمر بصفتى رمزا قبطيا.. وبالفعل قمنا بترتيب الموعد على أن يتناسب مع ظروفى أنا وخالد محيى الدين ، وتم الإعلان عن هذا المؤتمر فى جريدة الأهالى وذلك فى آخر نوفمبر ١٩٩٢ ، وامتلأت شوارع الإسكندرية باللافتات الخاصة بالدعوة لحضور المؤتمر ، الذى عقد فى مقر الجمعية الإسلامية الخاصة بالشيخ زين السماك عضو الأمانة العامة بالحزب.. وبالفعل سافرت من أسيوط إلى الإسكندرية وتجمعنا قبل بدء المؤتمر فى مقر الجمعية الإسلامية وهى خاصة بإحدى الطرق الصوفية التى يترأسها الشيخ زين السماك..

المفاجأة الأولى لى فى هذا المؤتمر.. أننى اكتشفت أن خالد محيى الدين أحد مريدى هذه الطريقة الصوفية التى كان يترأسها من قبل والد زين السماك ، ثم وجدت زميلى عضو الأمانة العامة فى حزب التجمع زين السماك فى هذا المقر الذى دخلته لأول مرة فى حياتى.. وهو جالس يتوسط صالونا ضخما مهيبا مفروشا بالسجاد الفاخر وكان الكرسى الخاص بالشيخ زين السماك ، ضخما ذكرنى بكرسى البابا ، وكان بذلك يتميز عن باقى الحاضرين حتى خالد محيى الدين نفسه!! وكانت المفاجأة الأخرى أن الذين يقومون بالخدمة فى هذا الصالون قضاة

ومستشارون ومحامون وأطباء ، وغيرهم ممن بلغـوا مستويات علمية وثقافية ومراكز أدبية عالية..!! فهم يقومون بإحضار الطعام والشراب!

علمـت بعد ذلك أن هـذه العادة لدى الـطرق الصوفـية وهذه عقـيدتهم ، حـيث يكون هناك نوع من الـزهد والتقشف من أجل خدمة الآخرين ومنهـم رئيس الطريقة أو كما يسمونه شيخ الطريقة.

توافـدنا عـلى المقـر لدرجـة أن نصف أعـضاء الأمانـة العـامة كانـوا موجـودين بالإسكندرية لحضـور المؤتمر.. وكان أهم الحاضرين أبو العز الحريـرى عضو مجلس الشعب وعضو الأمانة وكذلك الشيخ مصطفى عاصى ، ثم جاء أحد أعضاء المجلس الملى للكنيسة القبطية الأرثوذكسية عن الإسكندرية ومعه أحد القساوسة.

وكانت المفاجأة الثانية فى هذا المؤتمر.. أننى وجدت أن هذا القسيس يقول أن لديه تعليـمات واضحة وصريحة مـن قبل البابا شنـودة بأنه إذا حضر جمال أسـعد ، فإنه يجب أن ينسحب من المؤتمر!.. وكان هذا الموقـف مفاجأة وصدمة لى ، بصفتى أحد قيادات الحزب ، بل وصاحب الدعوة باعتبارى وكيلاً للجنة الشئون الدينية ، يضاف إلى ذلك أننـى أحد المتحدثيـن فى الندوة ، كما أن هذا الـقسيس ضيف عـلى الندوة وعلى الحـزب ولايحق له أن يقـول هذا الكلام.. لكـن رغم كل هذا حاولـت معه ، وقلت لـه: هذا الكلام شـىء لايليق ، وأن الـبابا شنـودة أب وصديق والخلاف مـعه شىء والمؤتمر شىء آخر ، ولكـل مقام مقال ، لكن هذا القسيس كـان مثل الأسطوانة المسجلة لايعرف شيـئا سوى جملة واحدة أخذ يكررها بشكل آلـى وفشلت معه كل الطرق والمحاولات من أجل أن يتراجع عن هذا الموقف.

فى هذا الموقف كـان خالد محيى الدين مـوجوداً ، وشعر بإحراج شديد بـاعتباره رئيسـاً للحزب وبصفـتى عضواً فى الأمـانة العامة ولـيس من حق هذا القـسيس ولا البابا شنـودة نفسه أن يشترط على الحزب أن يـمنع شخصا ما من التـحدث فى مؤتمر خاص بالحزب.. وعندما وجد أنه لاجدوى مع هذا الـقسيس قام بمغادرة القاعة التى كانت تـوجد فى الدور الثـانى من المقر ونزل إلـى الدور الأرضى ، ولم يبـق مع هذا الكاهـن سوى اثنين فـقط أنا وأبو العـز الحريرى بالإضافـة إلى عضو المجلـس الملى وقلت لـهذا القسيس أنـنى سأظل فى المؤتمر ولن أغادره ولن أنصـرف إلا إذا طلب

ذلك خالد محيى الدين وأعضاء الأمانة العامة الموجودون وبعد ذلك سوف أحاسبهم حزبياً عندما نعود إلى القاهرة.. لكن مادام هذا لم يحدث فأنتم ضيوف لدى ، أعجبك هذا أهلاً وسهلاً ، وإذا لم يعجبك اذهب مع السلامة ، وأطلب منك أن تقول للبابا شنودة أنه هو الذى بدأ الصراع وعليه أن يتحمل العواقب (؟!) ثم تركت القاعة ونزلت وجلست على المنصة.

بعد قليل وجدت أبو العز الحريرى قد حضر ومعه القسيس ، ثم اكتشفت بعد الندوة أن أبو العز قد اتفق مع الكاهن أن يتحدث قبل أن أتحدث أنا ثم يعتذر للجمهور بأنه مرتبط بميعاد آخر وعليه أن يترك المؤتمر ، ومن ثم لايكون موجوداً عندما أتحدث أنا.. على أساس أن هذا حل وسط.. وقد حدث.

كانت هذه واقعة تاريخية تثبت تدخل البابا فى شئون حزب التجمع وتخاذل قيادات حزب التجمع تجاه هذا التدخل ونظرتهم للأمور بشكل برجماتى وصولى.

فى هذا المؤتمر ، تحدثت وكان حديثى مفاجأة لأعضاء حزب التجمع ولعضو المجلس الملى الذى استمر فى المؤتمر رغم انصراف القسيس ، لأنهم كانوا يتصورون أننى سوف أقف لأسب وأهاجم البابا شنودة ، فى ظل التصرف السيىء من قبل البابا ممثلاً فى هذا القسيس المتشنج ، لكن لم أشأ أن أنظر للأمور بهذه النظرة الضيقة والمتخلفة بل قمت بطرح أفكارى عن أسباب الفتنة والمناخ الطائفى كما سبق وذكرت ، لدرجة أنه بعد أن تركت المنصة قابلنى الأقباط الحاضرون بالأحضان وكان من ضمنهم عضو المجلس الملى الذى قدم لى الاعتذار الشديد عن موقف القسيس.

بعد المؤتمر قضينا يومين بالإسكندرية فى فيللا بالعجمى ملك زين السماك شيخ الطريقة وكان يقوم على خدمتنا أيضا أعضاء الطريقة أصحاب المناصب العامة ثم عدنا إلى مقر حزب التجمع بالقاهرة وبالتحديد جلست فى مكتب خالد محيى الدين ، وكان حاضراً د. رفعت السعيد ، وزين السماك والشيخ مصطفى عاصى.. وتحدثت عن ماحدث وأكد كلامى خالد محيى الدين.. هنا قال د. رفعت السعيد: أن البابا شنودة هو الوحيد المستفيد من المناخ الطائفى فى مصر ، لأنه يريد أن يكون زعيماً للأقباط ، وذلك بسبب هجرة الأقباط من المجتمع والحياة العامة إلى الكنيسة ، لكن عندما يكون المناخ طبيعيا فإن ارتباط الناس بالكنيسة يكون ضعيفاً لأنهم

سيكونون أكثر ارتباطاً واندماجاً بالمجتمع. ولكن يبدو أن رفعت السعيد كان لايزال مصراً على ازدواجيته التى تنم عن مصالح شخصية بحتة لأنه رفض أن أكتب مقالاً عما حدث فى الإسكندرية وأنشره فى جريدة الأهالى (؟!).. وهذا كان عهدى برفعت السعيد خلال هذه الفترة لأنه كان هناك تناقض بين قناعاته السياسية وموقفه المعلن بحكم المصالح الشخصية والانتهازية الحزبية والرغبة فى توطيد العلاقة الخاصة بالكنيسة بشكل عام والبابا بشكل خاص ، وهذا جعله يفقد مصداقيته كأمين عام لحزب يصف نفسه بالتقدمى ، ثم يرفض نشر مقال لأحد قيادات الحزب ، فى حادثة تسئ إلى الحزب ، خاصة أن المقال كان سيكون دفاعاً عن الحزب واستقلاله.

لم أجد مفراً مع هذه القيود المتخلفة التى فرضتها المصالح الانتهازية للحزب ، سوى أن أنشر هذا المقال فى جريدة الشعب ، وقد كان ، لكن يبدو أن مرض الانتهازية السياسية كان قد أصاب أبو العز الحريرى لأنه كان عضواً بمجلس الشعب عن دائرة غيط العنب بالإسكندرية ، وهى نفس الدائرة التى ينتمى إليها القسيس ولا يريد أن يخسر الأصوات الانتخابية للأقباط فى هذه الدائرة ، ولم يجد وسيلة لذلك سوى الادعاء كذباً بأن الواقعة لم تحدث وقام بنفى كل ما نشرته فى جريدة الشعب من خلال جريدة الأهالى (؟!) ، وكانت هذه فرصة ذهبية لكشف انتهازية هذا السياسى الذى يبحث عن مصالحه الشخصية ونشرت مقالاً آخر للرد عليه كشفت فيه مدى كذبه وأنه يجامل على حساب مبادئه وعلى حساب الحقيقة التى كان أحد أطرافها ليس هو فقط ، بل رئيس الحزب أيضاً بالإضافة إلى عدد كبير من أعضاء الأمانة العامة.

كانت هذه الواقعة سبباً فى تفاقم المشكلة بينى وبين أبو العز الحريرى ، وتم تحويلى إلى لجنة نظام حزبى للتحقيق معى ، وتواكب مع ذلك انعقاد اللجنة المركزية للحزب ووقفت وأعلنت فى اللجنة أن سلوكيات رفعت السعيد فى الدفاع عن الأقباط سلوكيات طائفية لاتختلف عن سلوكيات جريدة الشعب ضد الأقباط لأن كليهما طائفى لايختلفان عن جريدة وطنى المقربة من البابا والتى تعبر عن الفكر الطائفى المسيحى ، رغم أن جريدة الأهالى يفترض فيها أنها تقدمية ، وهذه المواقف التى يتخذها رفعت السعيد تزيد الأمر تعقيداً. وبالفعل حصلت على تأييد عدد كبير من أعضاء حزب التجمع ، والأكثر من هذا أن خالد محيى الدين نفسه أيد هذا

الكلام أثناء وجودى فى مكتبه وفى مواجهة رفعت السعيد الذى كان موجوداً معنا ، ثم أضاف أنه يؤيد موقفى مما حدث بالإسكندرية وبرر موقف أبو العز الحريرى بأن هناك ظروفا خاصة دفعته لاتخاذ هذا الموقف وتكذيب ماحدث ، لكن كانت هناك مفاجأة فى كلام خالد محيى الدين الذى طلب منى أن أعتذر لأبو العز الحريرى ، نظرت إليه فى دهشة ورفضت الاعتذار لأننى لم أخطئ فى حقه بل هو الذى أخطأ وكذب وأنكر الواقعة.

وجاء موعد التحقيق معى فى لجنة النظام ، والتى استمرت لمدة أربع ساعات متواصلة ، قلت فيها كل ما عندى لدرجة أن المحقق قال أن هذه واقعة مخزية فى حق أبو العز الحريرى لكنه لايستطيع اتخاذ قرار فى هذا الشأن ، ومن الأفضل أن تتم المصالحة بيننا؟!!.

بعد انتهاء التحقيق ، شعرت أن علاقتى بحزب التجمع وصلت إلى صفحتها الأخيرة التى يجب أن يتم طيها بأسرع ما يمكن بعدما فقد الحزب مصداقيته ، وفقد رفعت السعيد الاحترام ، ذلك الذى كنت أتعلم منه يوماً ما ، وتحول حزب التجمع إلى حزب هش هامشى مثل باقى الأحزاب ، لامبدأ له إلا المصلحة والمنفعة ، والدليل أنه يأخذ هذا الموقف ضدى مجاملة للكنيسة ، رغم اتفاقهم معى فى الرأى لكنها المصلحة الانتهازية التى تعدت كل حدود.

لم يبق فى صفحة العلاقة مع حزب التجمع سوى سطور قلائل. فى ذلك الوقت كنت قد بدأت فى مشروع كتاب «من يمثل الأقباط الدولة أم البابا ؟! وطرحت من خلال هذا الكتاب وجهة نظرى حول المناخ الطائفى ومفاتيح الحل ، وعلم البابا بهذا الكتاب وتحدث إلى بعض الأساقفة وقام الأنبا بسنتى أسقف حلوان والمعصرة بالتدخل وطلب من الدكتور ميلاد حنا ورفعت السعيد أن يتدخلا لمنع طبع الكتاب ، وأن أقابل البابا ، بشرط ألا أتحدث معه ، لكن فقط أسمع ما يقوله مهما كان ماسيقوله، وأن أنتظر سماع أى شيء من البابا ، وبعد هذه الجلسة التى يجب ألا أتحدث فيها يتم تحديد موعد آخر مع البابا قد يوافق عليه البابا أو لايوافق ؟!!.. وبالفعل قام كل من ميلاد حنا ورفعت السعيد بإخبارى بهذا الكلام وهذه الشروط التى تعبر عن ديكتاتورية غير أبوية من قبل البابا ، وقمت برفض كل هذا الكلام

وقلت لميلاد حنا.. إننى عندما تحدثت عن البابا كان حديثى حول قضايا عامة، وهو شخصية عامة ليست فوق المساءلة، وكان من الواجب عليه بدافع الأبوة والعلاقة الأبوية معه أن يتحمل هذا النقد وأن يدير معى حواراً موضوعياً، وإذا كان هناك خطأ من جانبى سوف أعتذر عنه، وإذا كان ما أقوله منطقياً فليكن موضع حوار، لكن أن يتم الحوار بهذا الشكل الديكتاتورى المتخلف الذى يطلبه البابا فهذا شىء غير مقبول ولا يتناسب مع روح العصر، بل يعود بنا إلى ما كان فى العصور الوسطى فى الكنيسة الغربية.

رغم كل هذا كان هناك صراع حقيقى يدور داخلى قبل أن أتمم مشروع الكتاب وسبب ذلك أننى كنت أمام خيارين، إما أن أحافظ على علاقتى الشخصية بالبابا ولا أصدر هذا الكتاب أو أفعل ما يمليه علىّ ضميرى وواجبى أمام الله وأمام الكنيسة والوطن وأصدر هذا الكتاب وأتحمل عقاب البابا، وبالفعل فضلت الوقوف بجانب مصلحة الكنيسة والوطن بدلاً من المصالح الشخصية وقمت بإصدارالكتاب.

وفى محاولة أخيرة، قام رفعت السعيد بالاتصال بى تليفونياً فى منزلى بالقوصية وطلب مقابلتى، وبالفعل سافرت إلى القاهرة وجلسنا سوياً أكثر من ثلاث ساعات فى مكتبه بمقر الحزب وحاول أن يقنعنى أن كل ما أقوله صحيح وأن كل ممارسات البابا خاطئة، لكن هناك مواءمة سياسية تفرض أن يتم تأجيل صدور الكتاب حتى لا نعطى فرصة لتيار الإسلام السياسى، لكننى قلت له: إن مثل هذه الموضوعات السياسية شديدة الإلحاح لأنها سبب فيما يحدث من طائفية ساخنة على الساحة وهذا خطأ والسكوت عليه خطيئة وجريمة.. وخرجت من مكتب رفعت السعيد مقرراً أن أطوى الصفحة الأخيرة فى علاقتى بحزب التجمع الذى انهار بفعل البحث عن المصالح الشخصية.

بعد إصدارى للكتاب، بدأت فى كتابة مقالاتى المعروفة فى جريدة الشعب، التى أنتقد فيها سلوكيات البابا السياسية ولم أتدخل على الإطلاق يوماً ما فى شىء يخص الجانب العقائدى أو الكنسى، وكان كل ماكتبته دفاعاً عن الكنيسة والوطن.

وقد خسرت علاقتى الشخصية بالبابا لكن لم أخسر احترامى لنفسى ولم أخالف ضميرى فى الدفاع عن مصالح الكنيسة والوطن وهذا ما سيذكره التاريخ ولن

يستطيع أحد المزايدة عليه ، وستبقى الحقائق مجردة بعيداً عن أى مصالح شخصية ولقد سرت على مبدأ المسيح القائل.. ماذا يفيد الإنسان لو ربح العالم كله وخسر نفسه.. وهذا ما فعلته.. ولم أخسر نفسى أو أنافق أحدا على حساب المصالح العامة والوطنية.

قد يبدو للبعض الآن أننى معارض للكنيسة.. بل إنه فى مرحلة من المراحل قام البعض بلصق هذه الصفة بى ، لذلك أجد أنه من حقى أن أوضح أننى غير معارض للكنيسة بالمفهوم الدينى لأن مفهومى للمعارضة الكنسية ، هو معارضة الكنيسة بالمفهوم العقائدى والطقسى ، لأن الكنيسة هى جماعة المؤمنين حسب التعبير والمفهوم المسيحى لها ، أى أن الكنيسة القبطية الأرثوذكسية هى جماعة الذين يعتنقون المذهب الأرثوذكسى بمن فيهم قداسة البابا الذى يرأس الكنيسة ، كذلك فإن الكنيسة ـ أى كنيسة ـ يكون مرجعها الكتاب المقدس وأقوال آباء الكنيسة الأولين وقانون الكنيسة (الديسقولية).. وبهذا التعريف وعلى ضوئه فأنا لست معارضاً للكنيسة ، لأننى لست معارضاً للعقيدة والطقوس أو لجماعة المؤمنين ولست معارضاً بالطبع للمرجعية الدينية بكل مصادرها.

ولكن يبقى سؤال هام.. وهو عن طبيعة موقفى الآن وما هو الدور الذى أقوم به؟

لقد جاء دورى وموقفى من خلال علاقتى بقداسة البابا ومعرفتى بالكثير من القرارات الشخصية التى يتخذها البابا والخاصة بطريقة إدارته وعلى رأسها المواقف السياسية ، والتى يعلنها فى جميع وسائل الإعلام.. وكان من الطبيعى ، بل ومن حقى مثل أى مواطن أن يكون لى رأى سياسى ، قد اقتنعت به وأدعو إليه دائماً.. وكانت قناعاتى ولاتزال أن المسيحيين المصريين هم جزء أصيل من مجموع الشعب المصرى ، بل وجزء أساسى من نسيج الوطن الواحد.. ولكن هذا الجزء من خلال علاقاته الخاصة بالكنيسة وأيضاً من خلال منظوره الخاص للعلاقة مع المجتمع ، فرض عليه مواقف وعلاقات خاصة ، بل ومناخا شديد الخصوصية وهذا المناخ له حساسيات خاصة تحرك هذا الجزء من أبناء الوطن وهم الأقباط.. وكان رجال الدين وما يعلنونه من أفكار وما يأتون به من تصرفات وسلوكيات ، يؤثرون بشكل مباشر فى فكر وسلوك مجموع الأقباط ، وهذا بدوره ينسحب ويؤثر على الوطن بشكل عام.

من هذا المنطلق كان واجباً علىّ أن أناقش وأحلل هذه الأفكار والسلوكيات التى تؤثر سلبياً فى الأقباط ، وهم جزء من نسيج الشعب المصرى.. وعلى هذا الأساس فإن أى قضية أناقشها خاصة تلك التى تؤثر فى السياسة العامة للوطن ، وتنسحب بالطبع على العلاقات الإسلامية المسيحية فى مصر.. وهذا لايؤثر فى التقدير والاحترام الواجب علىّ تجاه قداسة البابا كرئيس للكنيسة.. وإن كان هذا التقدير والاحترام لايجهض حقى كمواطن مصرى وابن للكنيسة فى أن أعلن رأيى فى سياسات الكنيسة.. وهذا يوضح تماماً الفرق بين ما أقوم به ، وما يصدر عن معارضة الكنيسة التى يقوم بها أشخاص وخدام بالكنيسة ، وهم يحتلون مواقع داخل الكنيسة مثل أن يكونوا قساوسة أو رهباناً أو خدام مدارس الأحد.. لأن هؤلاء اختلفوا مع القيادة الدينية انطلاقاً من مواقعهم الدينية التى يحتلونها.. وهذا الخلاف جعل القيادة الكنسية تدخل معهم فى إطار المحاسبة وإصدار القرارات الكنسية التأديبية ضدهم والتى قد نتفق أو نختلف حولها.. لكنها تظل معارضة نابعة من قضايا كنسية محضة وتدور حول قضايا دينية معينة.

ويأتى اختلافى عن تلك المعارضة الكنسية ، أننى قد أتفق أيضاً مع البابا حول قضايا ومواقف سياسية أخرى ، بل وأثنى على قداسته عندما يتخذها ، مثل موقف قداسته من زيارة القدس وتحريم قيام الأقباط بزيارة الأراضى المقدسة طالما كانت ترزخ تحت نير الاحتلال الصهيونى ، بل إننى أتفق تماماً مع موقف قداسة البابا من القضية الفلسطينية بشكل عام.. لكن مع ذلك هناك قضايا أخرى أختلف فيها مع قداسة البابا مثل تلك المتعلقة بحقوق الإنسان.. فعلى سبيل المثال قام قداسة البابا بمنع الصلاة على جثمان القس الراحل إبراهيم عبدالسيد بعد وفاته ، إذ أصدر قداسته قراراً بهذا الشأن وهو فى أمريكا فى أول سبتمبر ١٩٩٩ ، وهو الشىء الذى جعل أهله ومحبيه ينتقلون من كنيسة إلى أخرى طوال أربع وعشرين ساعة متواصلة من أجل الصلاة على جثمان القس الراحل.. حتى أن الكنيسة الإنجيلية بادرت من جانبها بالترحيب بالصلاة على جثمان القس إبراهيم عبدالسيد ، وذلك فى أكبر كنائس طائفة الأقباط الإنجيليين (كنيسة قصر الدوبارة بالقاهرة).. وهو الأمر الذى جعل الراهب الأب أغاثون المقارى يقوم بالصلاة على جثمان القس الراحل فى كنيسة صغيرة توجد بمقابر أرض الجولف فى مصر الجديدة ، وذلك حفظاً لكرامة

القس وخوفاً على تاريخ الكنيسة من أن يتحول إلى عصر تكفير وتهديد لكل من يبدى مجرد الرأى حول طريقة إدارة الكنيسة.. وكان هذا يبدو واضحاً من تصريحات سكرتير المجمع المقدس الأنبا بيشوى الذى قال لمجلة المصور أن الكنيسة تصر على عدم الصلاة على جثمان القس إبراهيم عبدالسيد ، بل ستقوم بمحاكمة الذين قاموا بالصلاة وستنظر فى أمر العلمانيين المتعاطفين مع القس الراحل (؟!).. وقام البابا شنودة من جانبه بنشر مقال بمجلة الكرازة لسان حال البطريركية ، يوضح فيه الموقف الذى جعلنا شديدى الاندهاش والذهول ، وهو أن قداسة البابا يعتبر أن القس إبراهيم عبدالسيد قد قام بالكتابة معارضاً إياه فى الجرائد وقام بتأليف كتاب الإرهاب الكنسى - على حد تعبير البابا - وبالطبع عندما يضرب البابا مثلاً بهذا الكتاب ، فإنه يؤكد أن القس إبراهيم عبدالسيد كان يختلف مع البابا فى المواقف الشخصية ، لكن قداسة البابا اعتبر أن هذا خطأ من جانب القس الراحل ليس ضده هو ولكن ضد الله (؟!).. ومن ثم فإن الخطيئة ضد الله تحتاج إلى كفارة علنية وقوية، وأن القس لم يفعل ذلك ، وظل القس خاطئاً ومات خاطئاً ولم يقدم توبة توجب الصلاة على جثمانه.

وأقول من جانبى ، أنه مع احترامنا وتقديرنا لشخص وثقافة قداسة البابا ، لكنه لم يحالفه الصواب فى هذه القضية ، لأنه بهذا القرار عمل على استفزاز الرأى العام المصرى والقبطى ، بل الأساقفة والكهنة والخدام ، الذين يؤيدون البابا فى كل قراراته كانوا فى هذا القرار ظهورهم إلى الحائط ولا يملكون الدفاع عنه ، لأنه بمنطق الأبوة المسيحية ، وبالعقيدة المسيحية ، التى تحض على الحب والتسامح ، كان يجب أن يسامح البابا هذا القس لأنه لم يخطئ إلى الله تعالى ، بل اختلف فى الرأى مع قداسة البابا ، الذى كان باستطاعته أن يظهر أبوته المسيحية الحقيقية ، التى طالما نادى بها ويقوم بإرسال مندوب عنه للصلاة على جثمان القس الراحل ، وبذلك تكون القيادة الكنسية قد ضربت المثل الحقيقى للأب المسيحى المحب والمتسامح على مثال المسيح.. وعندئذ كنت أنا شخصياً سوف أعلن اعتذارى لقداسة البابا عن كتابات انتقدت فيها مواقفه الشخصية ، لأن موقف البابا فى هذه الحالة كان سيمحو كل سلبياته.. ولكن البابا تشبث بشكل مؤسف بهذا القرار مبرراً إياه بهذا التبرير ، الذى

هو فى واقع الأمر إدانة للبابا وليس تبرئة له ، والسبب أن القس إبراهيم عبدالسيد قد تمت محاكمته ، وكان قرار المحاكمة هو الإيقاف عن الخدمة فى الكنيسة التى يرعاها، ولكن لم تنزع عنه الرتبة الكهنوتية ، ولم يتم قطعه من الكنيسة ، بل ظل قسيساً حتى الموت ، وقانون الكنيسة يوجب الصلاة عليه مثل أى قسيس آخر ، وليس كعلمانى ، وأى تصريحات بخلاف ذلك تصب فى الجانب الإيجابى لصالح القس إبراهيم عبدالسيد وليس فى صالح البابا ، وتؤكد ما سبق وكتبه هذا القس الراحل عن الإرهاب الكنسى؛ لأن القس لو كان ارتد أو ترك الإيمان أو حتى أصبح خطراً على الإيمان الأرثوذكسى ، كان يجب على الكنيسة أن تسحب منه درجة الكهنوت وهو على قيد الحياة بدلاً من الاكتفاء بإيقافه ولكن طالما أن هذا لم يحدث، بل إن القس إبراهيم عبدالسيد كان صديقاً لقداسة البابا وقد اختاره البابا طالباً فى القسم المسائى بالكلية الإكليريكية وكان أيضاً أميناً لخدمة مدارس الأحد ، بل كان يستكتبه فى مجلة الكرازة ، ثم اختاره قسيساً ، رغم أن البابا يعلم النص الذى يقول للأساقفة عن رسامة القساوسة «لاتضع يدك على أحد بالعجلة».. وبناء على هذا فإن الخلاف بين البابا والقس ، هو مجرد خلاف شخصى ، ومن غير الجائز مسيحياً أن تصل خلافاتنا الشخصية إلى معاقبة الآخر حتى بعد الممات ، لأنه عند الموت تسقط كل دعاوى الخصومة ، لأن الميت يكون بين يدى الله ولايستوجب الدينونة من قبل الأحياء.. ومن هنا أعلن رغم رفضى لتلك الممارسات من قبل البابا ، فأنا شديد الحزن على قداسته بهذا الموقف غير المدروس والذى لا يتسق مع أبسط مبادئ المسيحية وهذا بالطبع سيوضع فى الجانب السلبى من تاريخه لقيادة الكنيسة..

وإذا تطرقنا إلى الجانب السياسى ، فهل يتصور أحد ونحن قد دخلنا الألفية الثالثة، التى نقول عنها ألفية الديمقراطية وحقوق الإنسان ، بمثل هذا القرار الذى يسحق كل مبادئ حقوق الإنسان وأى حق للإنسان فى أن يحاكم إنساناً آخر ميتاً ، وكيف ندافع عما يسمى بحقوق الأقباط فى حياة كريمة ؟.. بينما يرفض قداسة البابا أن يموت القبطى ميتة كريمة ، رغم أنه لم تصدر ضد هذا القس أى قرارات تدينه بالهرطقة أو الارتداد.. وما حدث هو بالتأكيد ضد الديمقراطية وحقوق الإنسان ،

واستقبالٌ غيـر مشرف للألفية الثالثة وتنـاقض شديد مع قيم الكنيسـة المصرية ، التى كان البـابا شنودة يدافع عـنها عندما كـان أسقفاً للـتعليم فى مـواجهة البابا كـيرلس السادس ، مما جعل الجميع يلتفون حول أسقـف التعليم.. فهل يتسق هذا الموقف مع القيم التى كان ينادى بها البابا شنودة قبل اعتلائه كرسى البابوية ـ والتى كان يختلف فيها مع القيادة الكنسية فى الستينيات ولـم يحدث أن قام البابا كيرلس بتكفير أو عزل البابا شنودة بسببها (!!) أم هناك تغيير قد طرأ على المبادئ والأشخاص؟

أردت ـ بهذا الكـلام السابق أن أوضح بعض النـقاط الهامة فى معـنى الاختلاف والاتفاق مع البابا أو غيـره من القيادات الكنسية بعد أن تطرقـت إلى العلاقة الخاصة التى ربطتنى مع قداسة البابا شنودة الثالث.

3

مع الإخوان المسلمين

بعد مكرم عبيد
أول قبطي معارض منتخب
تحت قبة البرلمان

دار الخيّال

بعد اغتيال السادات وتولى الرئيس مبارك مقاليد الحكم عادت الحركة الحزبية إلى نشاطها الطبيعى خاصة بعد خروج القيادات السياسية والحزبية من المعتقل بعدما تم اعتقالها فى أحداث سبتمبر ١٩٨١ على يد السادات.

وجاءت انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٤ ، التى كانت هذه المرة بنظام القوائم الحزبية ، وكان من المفترض أن يخوض حزب التجمع هذه الانتخابات بأكثر من قائمة على أن تكون هناك قائمة خاصة بالحزب فى أسيوط. وقام خالد محيى الدين بطرح اسمى لأكون على رأس القائمة الخاصة بالحزب فى أسيوط ، وبرر ذلك بعدة اعتبارات منها أننى قبطى والدائرة يوجد بها أكثر من ثلاثين بالمائة أقباطا ، بالإضافة إلى تواجدى الجماهيرى الفعلى داخل المحافظة وبين جماهيرها. لكن حزب التجمع بأسيوط كان له رأى آخر ، لأننى كنت على خلاف مع أعضاء الحزب فى أسيوط ، وشهدت الفترة السابقة للانتخابات عدة معارك ومشاحنات معهم كان السبب فى ذلك أنهم كانوا يعتقدون أننى ماركسى ، ولا أعلم كيف اعتقدوا هذا(؟!) ، لكنهم اكتشفوا أننى ناصرى. وكانت هذه بداية الحرب علىّ ، وقاموا بطرح قائمة الحزب فى أسيوط وكان ترتيبى فيها السابع (!!).

من جانبى ، قمت بالاتصال تليفونياً بخالد محيى الدين ، الذى كان له موقف حازم وقاطع أن أكون على رأس القائمة. ثم توصلنا إلى حل وسط وهو أن أكون الثانى فى قائمة حزب التجمع بعد صلاح فراج أمين الحزب فى أسيوط وهو مرشح

فئات بينما أنا مرشح على مقعد العمال ، وبالتالى فإن الحزب إذا حصل على مقعد واحد فقط سيكون من نصيبى بصفتى مرشح العمال. وقد وافقت بالفعل على هذا الاقتراح ، لكن أعضاء الحزب فى أسيوط رفضوا ذلك رغم محاولات خالد محيى الدين الوصول إلى صيغة مرضية لجميع الأطراف ، لكنه فشل واتصل بى تليفونياً فى القوصية وقال: إن اعضاء الحزب فى أسيوط يحاولون ليّ ذراعه وهذا لن يحدث ، ولن يستطيع أحد أن يفعل ذلك معه ، وكان من المفروض طبقا لهذا النظام الانتخابى باستطاعة الحزب إكمال قائمة أسيوط بأشخاص آخرين أعضاء فى الحزب من خارج المحافظة لأن حزب التجمع فى أسيوط ليس لديه العدد الكافى لإكمال القائمة. وكان خالد محيى الدين قد وعد بإمداد أسيوط بعدد من المرشحين الذين هم فى الواقع أعضاء فى لجنة الحزب بالقاهرة. لكن عندما وجد خالد محيى الدين هذا الموقف من قبل أعضاء الحزب فى أسيوط رفض إمدادهم بأى مرشحين ولم تكتمل القائمة الخاصة بأسيوط.

كل هذه الأحداث أصابتنى بإحباط شديد ، وخاصة أننى فوجئت أن هؤلاء الماركسيين الذين تعلمت منهم الكثير فى السياسة ، يتعاملون بانتهازية تختلف تماماً مع مبادئهم التى لا يكفون عن المناداة بها ليل نهار. وكانت هذه الأحداث بمثابة المحك العملى الذى كشف الصراع الماركسى فى مواجهة باقى المنابع السياسية اليسارية الأخرى داخل حزب التجمع ، بعدما هاجمونى لا لشىء سوى أننى ناصرى ، وكان فى ذلك الوقت يوجد تكتل ماركسى داخل حزب التجمع فى أسيوط. وقد أدت هذه الأخداث إلى رفضى الترشيح معهم وقررت عدم خوض التجربة الانتخابية وأنا مصاب بحزن شديد.

وكان القدر يخبىء شيئاً آخر لم أكن أتوقعه. لقد جاءنى المرحوم أحمد فرغلى ، عضو مجلس الشعب فى ذلك الوقت عن حزب العمل ، وطلب أن أخوض الانتخابات معه على قائمة حزب العمل ، وكان أحمد فرغلى قد سبق وتم فصله من مجلس الشعب بتدبير من السادات بعدما تحدث فى المؤتمر الصحفى الخاص بأحزاب المعارضة وقال أن هناك محاولة لاغتيال خالد محيى الدين فى القوصية عندما كان فى زيارة لى بمنزلى بالقوصية عقد خلالها اجتماع حزبى. وكان كلام أحمد فرغلى معى على أساس أن يكون هو على رأس القائمة مرشحاً عن الفئات

وأن أكون أنا فى الموقع الثانى بالقائمة مرشحاً عن مقعد العمال وهذا يعنى أن حزب العمل فى أسيوط إذا حصل على مقعد واحد سأكون أنا صاحب هذا المقعد. طلبت منه أن ينتظر حصولى على موافقة حزب التجمع الذى أنتمى إليه وألتزم به حزبياً. واتصلت تليفونياً بخالد محيى الدين وحصلت على موافقته للترشيح على قائمة حزب العمل ، وبالفعل تم ترشيحى فى اللحظات الأخيرة قبل إغلاق باب الترشيحات. وفى نفس الوقت لم يستطع حزب التجمع بأسيوط خوض هذه الانتخابات وفشل فى تكوين قائمة خاصة به. وكان شعارى الانتخابى فى هذه الدورة «ناصرى يرشح نفسه على قائمة حزب العمل الاشتراكى».

جاءت مرحلة التمهيد للانتخابات ، ولم يكن لى سابق خبرة فى إدارة الحملات الانتخابية ، لقد كنت شابا مسيحيا يخوض الانتخابات البرلمانية للمرة الأولى فى حياته دون أية تجارب سابقة على الإطلاق ، وعلى الرغم من ذلك كانت الحملة الانتخابية الخاصة بانتخابات ١٩٨٤ لها شكلها الخاص ، كانت لها الصفة الدينية المسيحية. فلم أكن أملك العصبية القبلية والعائلية كما هو الحال فى معظم دوائر الصعيد ولا أيضاً الدعم المادى. لدرجة أن والدى رفض وتصدى لدخولى هذه الانتخابات وقال لى: كيف ندخل انتخابات ونحن ضعفاء لا نملك المال ولا القوة العائلية ، ومن الذى سيحمى اللافتات الانتخابية وإذا فشلت فى الانتخابات سوف يأتى الخصوم ويهدمون المنزل علينا ؟!.. وكانت هذه مخاوف لها أساس من الصحة، لقد كان فى تلك الفترة عندما يسقط مرشح فى الانتخابات يأتى الآخرون ويهجمون على منزله ، وكان والدى رجلا مسالماً ويعتبر أن مجرد تفكيرى فى الترشيح يمثل مخاطرة كبيرة لا قبل لنا بها.. لكن كنت مقتنعا تماماً بما أفعل واستطعت إقناع والدى بقبول الترشيح ، ودخلت الانتخابات بالفعل.

بالعودة مرة أخرى إلى الحملة الانتخابية نفسها ، التى أدارها مجموعة من الشباب الكنسى عديمى الدراية بالسياسة لم يكن لديهم أية خبرة سابقة فى إدارة الانتخابات ، لكن رغم كل هذا خرجت معركة انتخابية تستحق التسجيل تاريخياً حيث تمت إدارتهم بشكل علمى منظم ، كل شاب تم تكليفه بمهمة معينة يعلم جيداً كيف سينفذها ، وكانت الدعاية نفسها مرتبة ومنظمة تماما ، رغم أن الدائرة الانتخابية شديدة الاتساع ، والتى تشمل أربعة مراكز كبرى ، أى نصف محافظة

أسيوط ، وتبدأ من مدينة أسيوط جنوباً مروراً بمراكز أسيوط ومنفلوط والقوصية وحتى مدينة ديروط وتوابعها شمالاً. وتحولت مجموعة العمل إلى خلية نحل لا تكف عن النشاط المتواصل ، وكانت تتم متابعة اللجان بالسيارات نظراً للمسافات البعيدة التى تفصل بينهما ، وفى كل لجنة كان هناك شاب مندوب لمراقبة العملية الانتخابية. وبالفعل نجحت التجربة بشكل لم يكن متوقعا ، لأن الشباب كان مؤمنا بالفكرة متحمسا للهدف. وقد حصلت على أكثر من خمسة آلاف صوت من مركز القوصية فقط ، وعلى أربعة عشر ألفاً فى باقى الدائرة ، وتم الإعلان عن فوزى بالمقعد ودخولى مجلس الشعب ، وتقبلنا التهانى فى منزلى. لكن جاءت المفاجأة ، ولم يحصل حزب العمل على نسبة الـ ٨٪ من مجموع الأصوات على مستوى الجمهورية ، وفى هذه الحالة يتم تحويل الأصوات التى حصل عليها الحزب بالكامل إلى حزب الأغلبية وهو الحزب الوطنى (!!) ومن ثم فقد حصل مرشح الحزب الوطنى فى دائرتى على المقعد الخاص بى. لأكون قد نجحت وحصلت على المقعد من الناحية النظرية ولم أدخل مجلس الشعب من الناحية العملية.

رغم كل هذا كانت هذه التجربة لها وضع خاص فى حياتى السياسية. كانت تجربة ثرية جداً ، وشجعت بعد ذلك الكثير من الشباب فى القوصية على خوض الانتخابات رغم أنهم لا يتمتعون بالثقل العائلى أو المالى. وكانت تجربتى الانتخابية سبباً فى إنهاء احتكار عائلتين أو ثلاث للانتخابات لتصبح مفتوحة أمام الجميع. ولم يعد للعصبية العائلية نفس الحجم السابق كما هو الحال فى باقى دوائر الصعيد وأستطيع أن أقول إن الناخب العادى هو من يقف وراء نجاح أو سقوط أى مرشح فى القوصية الآن إلى حد كبير.

فى هذه الفترة ، وبعد انتهاء الانتخابات. لم أكن قد تركت حزب التجمع بعد. وعدت إلى اجتماعات الحزب لأننى كنت عضواً فى اللجنة المركزية. وكان لتجربة الانتخابات رد فعل إيجابى على موقف الحزب. وقد قال خالد محيى الدين فى أول اجتماع للأمانة العامة بعد الانتخابات ، أثناء تقييمه لها.. لم يفز فى حزب التجمع سوى عضو واحد هو خالد محيى الدين والذى فقد مقعده لعدم حصول الحزب على نسبة الـ ٨٪ وأضاف.. لقد سبق وطلبت أن يخوض جمال أسعد الانتخابات على رأس قائمة الحزب فى أسيوط. ولو كان حدث هذا لدخلت مجلس الشعب

لأنه الوحيد غيرى الذى اجتاز الانتخابات بنجاح. ولو كان معنا فى الحزب لحصلنا على نسبة الـ ٨٪ من الأصوات. وكان خالد محيى الدين يشير بذلك إلى الموقف المتعنت من قبل أعضاء الحزب فى أسيوط ، الذين وقفوا ضد ترشيحى على رأس القائمة أو حتى لأكون المرشح الثانى. لكن يبدو أنهم رغم كل هذا أصروا حتى بعد انتهاء الانتخابات على اتخاذ موقف عدائى تجاهى ، مدفوعين بنوع من الحقد ، وتكتل الماركسيون فى أسيوط ضدى وسحبوا منى موقع مراسل جريدة الأهالى بالمحافظة والتى كانت توفر لى نوعا من الحركة السياسية والجماهيرية بين مواطنى أسيوط ، لأننى كنت من خلال هذا الموقع أتبنى القضايا الشعبية الخاصة بالمحافظة. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد ، بل إنهم فى اجتماع اللجنة المركزية للحزب بالقاهرة ، وجدت أن أعضاء الحزب بأسيوط يحاصروننى بشكل مستفز كما لو كنت مرتدا مارقا أو كافرا ؟! وأيقنت فى هذا الاجتماع بشكل لا يدع مجالاً للشك أن هذا السلوك يدل على أن الحزب لا هو تقدمى ولا أى شىء آخر ولا يتفق مع أى مبادئ حزبية ينادى ويتشدق بها. وتأكدت من استحالة الاستمرار داخل الحزب فى ظل هذا الوضع المتدنى. ووضعت الأمر كله أمام خالد محيى الدين بصفته رئيس الحزب ، وكان ذلك فى أثناء لقائى معه فى مكتبه وقت انعقاد اللجنة المركزية عام ١٩٨٤ . وقلت له إننى أرى استحالة الاستمرار فى ظل هذه الأوضاع. وبالفعل تفهم الوضع تماماً واتفق معى فى الرأى وقال لى.. من الواضح تماماً أنهم (يقصد مجموعة الحزب فى أسيوط) لا يريدون التعاون. اعتبرت هذا الكلام تصريحا من خالد محيى الدين أن أترك الحزب. وقمت بتقديم استقالتى من الحزب. وكانت هذه المرة الأولى التى أترك فيها حزب التجمع الذى نشأت وتربيت فيه.

عندما تركت حزب التجمع لم يكن فى ذهنى أى قرار مسبق بدخول أى حزب آخر.. إلى أن وصل إلى يدى برنامج حزب العمل الذى كان لا يزال يسمى حزب العمل الاشتراكى. وقرأت برنامج الحزب. ووجدت أنه على الأقل لا يتناقض مع مبادئى وعقائدى السياسية برغم أنه لم يكن يشبع كل أفكارى السياسية. ولم أجد أى مانع من دخولى الحزب. وفى سبيل ذلك جلست مع المهندس إبراهيم شكرى رئيس الحزب عدة جلسات طويلة أناقش معه البرنامج والحزب وحركة الحزب حتى اقتنعت تماماً ودخلت الحزب رسمياً.

كان دخولى حزب العمل له شكل خاص ، لأنه بعد تقدمى لطلب العضوية ، كان هناك المؤتمر العام للحزب وكلفنى الحزب أن أرشح نفسى فى الانتخابات الخاصة بعضوية اللجنة التنفيذية للحزب ، وقد حدث أن رشحت نفسى وتم انتخابى عضواً باللجنة التنفيذية. وبذلك أكون قد بدأت نشاطى الحزبى وأنا عضو بأعلى هيئة داخل الحزب. وكانت اللجنة التنفيذية تضم فى ذلك الوقت العديد من الرموز الاشتراكية بالحزب مثل أحمد فرغلى ، حامد زيدان ، عبد الحميد غازى الذى كان أميناً للفلاحين بالاتحاد الاشتراكى السابق أيام الرئيس عبد الناصر وأبو الفضل الجيزاوى المحامى وغيرهم ، وهم مجموعة من السياسيين أصحاب الوضع السياسى الخاص. وكان هذا ينعكس على المناقشات داخل الحزب ، ومن ثم الحركة الإيجابية للحزب فى الشارع السياسى. واستطعت إثبات وجودى داخل الحزب ، لأننى تربيت ككادر حزبى داخل حزب التجمع فكنت على وعى سياسى وتنظيمى عاليين. وكان هذا واضحاً فى مناقشاتى ومواقفى داخل حزب العمل. وأدى هذا النشاط السياسى الذى أقوم به إلى حدوث تقارب شديد بينى وبين إبراهيم شكرى.

لم يستمر مجلس الشعب فى تلك الفترة حتى نهاية المدة القانونية. لقد تم الطعن بعدم دستورية القوائم المطلقة للانتخابات ليتم حل المجلس فى أوائل عام ١٩٨٧. وكانت هذه بداية لحملة انتخابية جديدة. وقامت أحزاب المعارضة بعقد موتمر فى شهر فبراير ١٩٨٧ يعتبر من أهم المؤتمرات الحزبية فى حياة المعارضة الحزبية فى مرحلة ما بعد ثورة ٢٣ يوليو ، حيث ظهرت المعارضة بشكل متماسك وتقدمت المعارضة بعدة مطالب لرئيس الجمهورية تركزت حول ضمانات نزاهة الانتخابات وإلغاء نسبة الـ ٨٪ التى تسببت فى خروج أحزاب المعارضة جميعاً ما عدا حزب الوفد الذى دخل الانتخابات متحالفاً مع الإخوان المسلمين.

فى نفس الوقت كان هناك نشاط دائم داخل حزب العمل من أجل الإعداد للانتخابات والإصرار الكامل على دخول مجلس الشعب ، وبدأت لجان المؤتمر العام واللجنة التنفيذية فى الحزب تعقد اجتماعاتها لمناقشة كيفية دخول انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٧ ، والسؤال الذى كان يفرض نفسه كيف يتم تجاوز عقبة الـ ٨٪ ، وكيف سيكون شكل التحالف مع القوى والأحزاب السياسية الأخرى. وكان موقفى

واضحا بالنسبة للتحالف وهو أن يكون التحالف كاملاً مع أحزاب المعارضة ، بمعنى أن يكون التحالف مع أحزاب التجمع والأحرار والناصريين كتيار سياسى قوى لأنهم لم يكونوا قد حصلوا على الشرعية الحزبية بعد. وكنت فى تلك الفترة قد تم انتخابى لموقع الأمين العام المساعد لحزب العمل الاشتراكى وكان ترتيب قيادات الحزب.. إبراهيم شكرى رئيساً للحزب ، والدكتور حلمى مراد الأمين العام وكنت أنا أحد الأمناء المساعدين الثلاثة على مستوى الجمهورية.. وكان هذا خلال انتخابات جرت داخل الحزب فاز فيها التيار الاشتراكى باكتساح تام ، وكان أحمد مجاهد ترتيبه الأول وأنا التالى له ، بينما كان ترتيب قيادات الحزب الحالية فى مواقع متأخرة نسبياً على سبيل المثال ، كان عادل حسين يشغل الترتيب الثامن وهناك آخرون كانوا فى الترتيب الخامس عشر إلخ.. أى أن الموازين داخل الحزب كانت لصالح الاشتراكيين فى مواجهة الآخرين ، وكان هذا مناخ سياسى مناسب لأن أصل من خلاله إلى موقع الأمين العام المساعد للحزب بينما احتل أحمد مجاهد ـ رحمه الله ـ موقع نائب رئيس الحزب.

فى تلك الفترة كان حامد زيدان رئيس تحرير جريدة الشعب والقيادة البارزة بالحزب قد سافر للعمل فى أبو ظبى وتولى عادل حسين رئاسة التحرير بدلاً منه ومن ثم أصبح عضواً فى اللجنة التنفيذية لكونه رئيس التحرير. وكان عادل حسين مهتما فى تلك الفترة بإجراء حوار مع الإخوان المسلمين ، ثم حدث بشكل مفاجىء تحديد موعد للحوار معهم من أجل التحالف وذلك فى مكتب إبراهيم شكرى ، رغم أن الذى كان مطروحاً أن يكون هناك تحالف مع أحزاب التجمع والأحرار والقوى الناصرية والإخوان المسلمين ، وكان أطراف الحوار مع الإخوان المسلمين خمسة أفراد من حزب العمل الاشتراكى هم إبراهيم شكرى ، عادل حسين ، أحمد مجاهد ، ممدوح قناوى وكنت أنا العضو الخامس. بينما كان يمثل الإخوان المسلمين مصطفى مشهور ومأمون الهضيبى. وكانت المفاجأة الثانية التى اكتشفتها من خلال الحوار أنه تم الاتفاق على تحالف بعيد عن التجمع والناصريين وهذا جعلنى أشعر بالحزن الشديد ، لأننى بلا شك متعاطف مع تشكيلة التحالف التى تضم الناصريين والتجمع باعتبارهم يمثلون نفس الاتجاه السياسى الحقيقى الذى أنتمى إليه ، بالإضافة إلى أنه كان من المؤكد سيصبح تحالفاً قوياً وأكثر عمقاً من الناحية

السياسية. لكن لـلأسف وجدت أن هناك «تربيطاً» قد تم مسبقاً أن يـتم التحالف بين العـمل والأحرار والإخوان المـسلمين على أن يكـون لحزب العمـل أربعون بالمـائة وأربعون أخرى للإخوان المسلمين وعشرون بالمائة لحزب الأحرار..

لكن يـبدو أن الأمر لن يـتوقف عنـد حد التحالـف الانتخابـى فقط.. كمـا سبق وحدث بين الوفد والإخوان فى انتخابات ١٩٨٤ .

وكانت هناك مفاجأة ثالثة ، بعدما نشرت جريدة الشعب لسان حال حزب العمل بأن هذا تحالـف إسلامى وتم وضع برنامج مـوحد يشمل عشر نـقاط ، هذا أدى إلى تحويل التحالف من الصـيغة الانتخابية المؤقتة إلى برنامج سيـاسى وانتخابى فى نفس الوقت يجمع أقطـاباً ثلاثة هم الإخوان والأحرار والعمل.. وهذا كان لـه تأثير سلبى على موقفى الانتخابى داخل الشارع القبطى.

بالطبع من السذاجة أن يتم تصوير هـذه التغيرات التى حدثت فى توجهات حزب العمل بأنها قد جـاءت وليدة الصدفة لأنه بالفعل تم التمهيـد لها مسبقاً ، وكان وراء كل هـذا عادل حـسين الـذى لعب دوراً أسـاسيـاً فى كل مـا حدث. وبـدأت دلائل التغييـر فى المؤتمر العام لحزب العـمل الذى سبق انتخابـات ١٩٨٧ ، حيث تـم طرح برنامج له توجهـات إسلامية وتم إقرار البرنامج من قبل المـؤتمر العام ، وكان فى هذا البرنامج تعبير ما يسمى «بالإسلام الحضارى» الذى وضع مكاناً محدداً للأقباط تحت قاعدة: «لهم ما لنا وعـليهم ما علينا ، وكان البرنامج مفـصلاً فى هذا الصدد ، حيث تعرض لموقف الأقـباط فى كل شىء مثل حق المـواطنة وغيرها. ومن جانـبى أخبرت البابا شنودة الذى كانت تربطنى به علاقة قوية فى تلك الفترة بذلك الأمر.

لكن رغـم علاقتى الوطيـدة بالبابا فـى ذلك الوقت ، لم تـشفع لى فى انتـخابات ١٩٨٧ بعـد ما رفع الـتحـالف شعـار «الإسلام هو الحـل» ، والذى اسـتغلـه الحزب الوطنى من أجل توجيه الضربات المتتالية لى شخصياً داخل دائرتى ، منها على سبيل المثال إطلاق شائعات حول التحالف وأنه مـوجه بشكل أساسى ضد الأقباط وعندما يكون جـمال أسعد مـرشح هذا التـحالف فإنـه بالتأكـيد يخون الأقـباط (!!) ، لأنه بانتـخاب جمال أسـعد يكون هـناك أيضاً انـتخاب للإخـوان المسلمـين بطريـق غير مباشر(؟!).

لم يسبب التحالف المشاكل لى فقط ، بل أدى إلى استقالة بعض القيادات والرموز البارزة بالحزب. وكانت كل المعارك حول رئاسة القوائم إذ تصارع الإخوان على رئاسة معظم القوائم ، وكان أبرز المستقيلين أبو الفضل الجيزاوى ، ممدوح قناوى وإبراهيم العزازى وهم قيادات بارزة فى حزب العمل وأعضاء سابقون فى مجلس الشعب.. لكن الإخوان المسلمين استطاعوا إزاحة هؤلاء من رؤوس القوائم مما دفعهم إلى الاستقالة.

وجاء دور الصراع على قائمة أسيوط.

رفض الإخوان أن أكون على رأس القائمة ، باعتبار أن هناك الدكتور محمد السيد حبيب الأستاذ بكلية العلوم بجامعة أسيوط وأحد القيادات البارزة فى مجلس الإرشاد لجماعة الإخوان المسلمين على مستوى الجمهورية ، وكان رأيهم كيف يكون جمال أسعد المسيحى على رأس القائمة بينما الدكتور محمد السيد حبيب يكون ترتيبه الثانى ، أدى هذا إلى صراع شديد ومرير بين حزب العمل ممثلاً فى إبراهيم شكرى وعادل حسين من جانب والإخوان المسلمين من جانب آخر. واستمر الوضع مشتعلاً لمدة عشرة أيام متواصلة يستمر النقاش فيها حتى الساعات الأولى من الصباح. وحاول إبراهيم شكرى إقناع الإخوان المسلمين أن وجودى على رأس قائمة التحالف سيكون فى صالحهم من الناحية التاريخية وهذا له دلالات سياسية وتاريخية يمكن أن يستغلها الإخوان المسلمين فيما بعد. لكن الإخوان المسلمين كانوا متمسكين أن يكون السيد حبيب على رأس القائمة. ومن جانبه أصر إبراهيم شكرى على أن أكون على رأس القائمة وإلا فإن التحالف قد يتعرض للانهيار. ومنعاً للصدام كان الحل فى النظام الانتخابى الجديد الذى يسمح بوجود مقعد فردى فى كل دائرة ، وبالفعل تم الاتفاق أن يتم ترشيح الدكتور حبيب على المقعد الفردى وأن يتم ترك القائمة لى والتى أصبحت خاصة بى لا يوجد بها أى أحد من التحالف. وقبل إعداد القائمة اتصل أمين التنظيم بحزب العمل عبد الحميد بركات ، وقال لى إن هناك أحد المشايخ الأزهريين من مدينة أسيوط وهو مرشح حزب الأحرار سيكون ترتيبه الثانى فى القائمة. وبالفعل قمت بالاتصال بهذا الشيخ الأزهرى لكى نتقابل فى مقر حزب العمل بمدينة أسيوط ، وجاء الشيخ الأزهرى وسأل عن ترتيبه فى القائمة وقلت له الثانى ، وبادرنى بالسؤال ومن سيكون الأول؟

قلت له: سوف أكون أنا ، وسألني مرة أخرى.. ومن تكون أنت؟.. قلت: أنا جمال أسعد.. ، لكنه نظر إليّ ساخراً وقال: جمال أسعد عبد الملاك النصراني يكون رقم واحد وأنا الثاني (؟!) قلت له: يا فضيلة الشيخ قيادة الحزب في القاهرة متفقة على ذلك.. فقال لي: أنا لا أقبل أن يسبقني نصراني في الترتيب (!!) وقام تاركاً القائمة وانسحب. وهنا أصبحت قائمة التحالف في أسيوط خالية تماماً من أي عضو من أعضاء التحالف لا يوجد بها أي من أعضاء الإخوان المسلمين أو حزب الأحرار ، مما جعل العبء ثقيلاً عليّ. لأن الأقباط لن يقفوا بجواري لأنني عضو في التحالف. والإخوان لن يعطوني أصواتهم على اعتبار أنني أخذت موقع القيادي الإخواني البارز محمد السيد حبيب ، كما أنه لا يوجد أي منهم بالقائمة.

في نفس الوقت كان الحزب الوطني في أسيوط يسعى بكل الطرق من أجل حرمان حزب العمل من الحصول على أي مقعد عن دوائر أسيوط. وبالفعل قاموا بعمل تكتل انتخابي مضاد لي من خلال استقطاب مرشحي الوفد الذين سبق لهم الفوز في انتخابات مجلس الشعب السابقة عام ١٩٨٤ ، حيث تم ضمهم إلى قائمة الحزب الوطني في أسيوط لدرجة أن عدد المرشحين الذين خرجوا من «القوصية» ودخلوا في قائمة الحزب الوطني بلغ سبعة مرشحين من مجموع اثنى عشر مرشحا موزعين على خمس دوائر انتخابية. كل هذا بهدف إسقاطي ، ومن أجل ضمان تحقيق هذا الهدف ، تم اختيار مرشح مسيحي من دائرة القوصية إلى قائمة الحزب الوطني رغم أن ترتيبه جاء في المركز الثاني عشر والأخير (!!).. كل هذا من أجل استنفار الأقباط ليعطوا أصواتهم للحزب الوطني.. ولم يكتف الحزب الوطني بهذا بل قام بإطلاق الشائعات حول ما سيفعله الإخوان المسلمون إذا وصلوا إلى الحكم ، وأنني متحالف وضليع معهم في ذلك (!!) ومن ثم أصبحت مرتداً عن المسيحية من وجهة نظر الأقباط. واستغل الحزب الوطني هذه الشائعات ليحشد كل القوى ضدي.. إلى الدرجة التي جعلت بعض الكنائس تمنع دخولي إليها من أجل الدعاية الانتخابية.. ولم أكن أصر على الدخول تجنباً للمشاكل التي قد تحدث والتي كانت عواقبها وخيمة.. وبسبب كل هذه الظروف.. كانت هذه الانتخابات أسوأ انتخابات من الممكن أن أمر بها في حياتي البرلمانية!!.

لم يكتف الحزب الوطني بذلك.. بل قام بحركة انتهازية.. بعمل ما يسمى

«الضرب تحت الحزام».. وتم اختيار الكنيسة التى أنتمى إليها فى القوصية (كنيسة مار يوحنا) ، لتكون المكان الذى سيتم توجيه الضربة إلىَّ من خلاله.. (!!).. حيث إن هذه الكنيسة كانت تحتاج إلى دورة للمياه وهذا طبقاً لقانون الخط الهمايونى ممنوع وتحتاج إلى قرار جمهورى.. ولكن من أجل استقطاب أصوات المسيحيين تم إعطاء تصريح ببناء دورة المياه ، ليس هذا فقط.. بل وإعطاء تصريح بكل شىء ممكن أن تحتاج إليه الكنيسة.. وبالفعل.. حصلوا على ما كانوا يريدونه.. فكان الناس بسبب بساطتهم وضعف إدراكهم السياسى يعتقدون ، بعد هذا التصرف ، أن الحزب الوطنى أعطاهم هذا التصريح ومن ثم يستحق أصواتهم فى الانتخابات.. أما جمال أسعد فليذهب إلى الجحيم لأنه تحالف مع الإخوان المسلمين وارتد عن المسيحية(!!).

فى هذه الانتخابات ، لم أحصل فى دائرة القوصية ، مسقط رأسى وعقر دارى ، سوى على ألف وخمسمائة وثلاثة أصوات فقط.. أعتبر الصوت منهم يساوى ألف صوت.. لأنهم هم الذين كانوا يؤمنون بجمال أسعد إيماناً حقيقياً ، ويتمتعون بفكر ووعى سياسى عاليين.. ولكن على الرغم من هذا الموقف داخل دائرة القوصية.. كان معى مجموعة من الشباب الذين آمنوا بالهدف رغم أنهم لم تكن لهم أية تجارب سابقة.. لأن الشباب المسيحى الذين وقفوا معى فى تجربة انتخابات ١٩٨٤.. انفضوا بعيداً عنى فى انتخابات ١٩٨٧.. بعد الإعلان عن التحالف.. ولم يتبق سوى أصدق أصدقائى الذين أداروا معى معركة ١٩٨٤ من قبل.. وعلى الرغم من كل هذا استطعت أن أدير المعركة الانتخابية بشكل مختلف.. وكتب لى الله النجاح وحصلت على مقعد تحت قبة مجلس الشعب.

يتبقى بعد ذلك.. أن أذكر بعض المواقف الخاصة باللحظات الأخيرة للانتخابات.

كان الإخوان المسلمون فى أسيوط يرفضون التعاون معى.. ليس هذا فقط.. بل إنهم قرروا عدم إعطاء قائمة أسيوط أى صوت ، لأنه لم يكن يوجد بها أحد من أفراد التحالف بشكل عام.. والإخوان المسلمين بشكل خاص.. يضاف إلى ذلك المعركة التى دارت بينى وبين الدكتور محمد السيد حبيب القيادى الإخوانى البارز فى أسيوط.. وفى ذلك الوقت كان المرحوم حامد أبو النصر يشغل موقع المرشد العام

للإخوان المسلمين.. وكان مسقط رأسه.. مدينة منفلوط.. إحدى مدن الدائرة التى أرشح نفسى فيها.. وكان بها عدد كبير من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين ، ولكن تدخل فى الأمر عادل حسين قبيل ليلة الانتخابات بساعات وتحدث مع المرشد العام.. حامد أبو النصر ، من أجل قيام الإخوان المسلمين فى أسيوط بمناصرتى.. وبالفعل أصدر المرشد العام للإخوان المسلمين بياناً يدعو فيه أعضاء الجماعة فى أسيوط من أجل الوقوف بجانبى وانتخابى ، على أساس أن هذا نوع من التقارب الإسلامى المسيحى.. وقد كان.. وحصلت على نسبة كبيرة من الأصوات من مدينة منفلوط ، وأيضاً مدينة أسيوط نفسها.. بينما خذلنى مركز القوصية ، مسقط رأسى ، وكان هذا يرجع إلى سببين.. الأول أن الأصوات انقسمت بين سبعة مرشحين يتنافسون على أصوات المركز.. والثانى انفضاض الأقباط من حولى.. وبالفعل كان موقف عادل حسين والإخوان المسلمين موقفاً تاريخياً.

أخيراً.. هناك عامل نفسى ، لا أستطيع أن أتجاهله ، حتى تكتمل الصورة الخاصة بهذه التجربة.

عندما بدأت العمل السياسى واستقر بى الوضع فى منبر اليسار ، ومن ثم ، بعد ذلك فى حزب التجمع ، ثم الاعتقال فى أحداث سبتمبر ١٩٨١ .. رغم كل هذا ، لم أكن أحلم بأن أكون عضواً فى مجلس الشعب ، أجلس على مقعد تحت القبة ، لأن كل المقاييس السياسية والمعطيات الواقعية لا تجعلنى أحلم مجرد الحلم بمقعد تحت القبة (!!).. أولاً.. لأن الأطروحات الموجودة على الساحة طائفية ، وهنا يجد المسيحى صعوبة كبيرة جداً فى إمكانية النجاح.. ولن يستطيع أحد النجاح بأصوات المسيحيين فقط.. وبالتالى فإنه على الجانب الإسلامى وفى ظل وجود العصبيات القبلية والعائلية ، فإن كان بينهم من هو مقتنع بى ، لن يعطينى صوته.. وهذا يؤكد عدم إمكانية نجاحى أو وصولى إلى مقعد مجلس الشعب عن طريق صناديق الانتخابات.. لكن النجاح أصبح ممكناً فى ظل وجود القوائم النسبية بالإضافة إلى الدفعة الكبيرة التى حصلت عليها فى انتخابات ١٩٨٤ ، إذ نجحت فى الحصول على المقعد بينما فشل حزب العمل فى الحصول على نسبة الثمانية بالمائة ومن ثم ضاع المقعد ولم أدخل المجلس.

وبحصولى علـى مقعد مجلس الشـعب فى انتخابات ١٩٨٧ ، أصبـحت العضو القبطى المعارض الوحـيد الذى يتم انتخابه بعد مكرم عبيـد فى البرلمان المصرى وهذا للتاريخ.

وكان مجلس الشعـب الذى تم انتخابه عام ١٩٨٧.. لا يحظى بشرعـية قانونية ، وكان انتخابه على أساس قانون القوائم النسبـية غير دستورى.. لقد تنبأ كثيرون بهذا وتوقـعوا حل هذا المجـلس.. ولـم يكـتف البعـض بالتنبؤ.. بل طعـن فى دستوريـته بالفعـل.. ونجح المحامى كمال خالد ، رحـمه الله ، فى الحصول على حكـم بهذا فى عام ١٩٩٠. وكانت نتـيجة هذا الحكم أن عاد قانـون انتخاب مجلس الشـعب بنظام المقاعد الفردية.

لم أكن بعيداً عن هذا.

كنت فـى مجلس الشعـب حين نوقش قـانون الانتخابـات الجديد بنظام المـقاعد الفرديـة. ولقد أكدت فى هـذه المناقشات أن الانـتخابات بـنظام القائـمة النسبـية هو النظام الأمثل لتمثيل الطوائف الدينيـة والحزبية.. لأنه بالفعل لولا هذا النظام لما كنت أنا جمال أسعد المسيحى عضواً بمجلس الشعب.. وهذا الكلام حقيقى وواقعى ، ولا شك فيه على الإطلاق.. حـيث إن النظام الفردى يشترط حصول المـرشح على نسبة خمـسين بـالمائـة زائد صوت واحـد من مجـموع أصوات الـناخـبين.. وهـذا شىء مستحيل بالـنسبة للأقليات الحزبية والديـنية فى ظل مناخ تسود فيه الأفكـار الطائفية والسلوك الطائفـى الحالى.. يضاف إلى كل ذلك وجود ظاهرة جديـدة وخطيرة على السـاحة السـياسيـة والتى صـاحبت الانـفتاح الاقـتصادى. فـلقد اسـتطاع الأثـرياء الاستحواذ على أصوات الفقراء مستخدمـين قدراتهم المالية.. بل وصلت الأمور إلى أبعد حد ممكن.. حيث يـقوم بعض هؤلاء بإعطاء الناخـب ورقة ماليـة من فئة العشرة جنيهات ـ على سبيل المثال ـ على مرحلتين.. نصف الورقة يحصل عليه الناخب قبل إعطاء صوتـه ، ثم النصف الثانى بـعد التصويت بعـدما يتم التأكد أنه أعـطى صوته لـلمـرشح المـطلـوب (؟!).. وكل هـذا يتـم جهـاراً نهـاراً.. فى ظـل غيـاب سريـة التصويت، واسـتخدام البلطجة فى الانتـخابات من قبل الحكومة قبـل المعارضة ، مما أفسد الـعملية الانتـخابية.. ولم يـعد هناك من يـستخدم «الستـارة» أو أى شىء آخر يضمن للناخب حق الإدلاء بصوته فى سرية تامة (؟!).

فى ظل هذه الأوضاع السيئة أصبح من المستحيل على المرشح المسيحى أن ينجح فى الحصول على مقعد ودخول مجلس الشعب.. وإذا افترضنا أنه استطاع الفوز فى الجولة الأولى ودخوله جولة الإعادة.. فإن الأمر فى هذه الحالة سيكون معقداً جداً.. لأن الإعادة ستكون بين مرشحين أحدهما مسيحى والآخر مسلم.. وفى ظل المناخ الطائفى المشتعل.. وعدم وجود عدد من الأقباط فى أى دائرة على مستوى الجمهورية بنسبة أكثر من خمسين بالمائة.. فإن نجاح أى مرشح قبطى وحصوله على نسبة الخمسين بالمائة زائد صوت واحد، أصبح شيئا مستحيلا تحقيقه.. ويعزز هذا الأمر التقوقع السياسى من جانب الأقباط وإحجامهم عن الذهاب للإدلاء بأصواتهم فى لجان الانتخابات.. وخاصة أن هناك جهلا سياسيا وسلبية بين الشعب المصرى بشكل عام.. ومن بينهم الأقباط بالطبع.

ولقد صدقت توقعاتى.. التى حدث وحذرت منها أثناء مناقشة القانون الخاص بالانتخابات بنظام المقعد الفردى.. ولم ينجح فى انتخابات ١٩٩٠ سوى قبطى واحد فقط بإحدى دوائر الإسكندرية.. وكان هذا المرشح عضواً بالحزب الوطنى.. والشىء الذى لا يمكن إنكاره أن الحزب الوطنى قام بالتزوير لصالح هذا المرشح القبطى لكى يحصل على مقعد تحت قبة مجلس الشعب.

ولأننى كنت أعلم بشكل مؤكد ما سيحدث للأقباط المرشحين فى انتخابات ١٩٩٠.. قررت عدم خوض هذه الانتخابات.. حرصاً على تاريخى السياسى وحتى لا أكون بمثابة من يصارع طواحين الهواء (!!).

وظللت خارج مجلس الشعب حتى جاءت انتخابات عام ١٩٩٥.

عندما جاء موعد الترشيح للانتخابات التشريعية الجديدة عام ١٩٩٥.. كانت قد عادت علاقاتى مع حزب العمل مرة أخرى.. بعد خلافى مع حزب التجمع الذى سبق وذكرته من قبل.. ولم يكن هناك أى تغيير قد طرأ على المناخ السياسى السائد ولا على نظام الانتخابات.. لقد كانت هى نفس الظروف السياسية والطائفية ونفس نظام الانتخابات من خلال المقاعد الفردية.. وفى هذه الأثناء بدأ حزب العمل يجرى معى حوارات ومناقشات لكى أخوض الانتخابات.

كنت أعلم تماماً أن ترشيحى لخوض هذه الانتخابات محكوم عليه بالفشل.. ولن

أستطيع الحصول على مقعد تحت قبة مجلس الشعب.. لأن الظروف والأسباب التى منعتنى من خوض انتخابات ١٩٩٠ لازالت موجودة.. لذلك فإن المناقشات مع حزب العمل كانت حول الهدف من هذه الانتخابات ، مادمت لن أحصل فيها على مقعد بالبرلمان.. وبعد عدة جلسات توصلنا إلى هدف سياسى محدد ، وهو أن أقوم بخوض انتخابات مجلس الشعب هذه المرة ، ليس بهدف دخول المجلس ولكن من أجل القيام بمعركة سياسية وجماهيرية من خلال التحرك بين الجماهير.. كل هذا بغض النظر عن الحصول على المقعد داخل مجلس الشعب من عدمه.. وكان الهدف من هذه المعركة السياسية.. تثبيت موقف سياسى مشرف لحزب العمل وتكوين قواعد سياسية وفكرية بين المواطنين فى الشارع السياسى.

لكن الدوائر الانتخابية فى الصعيد لها وضع خاص.. يجعل المعارك السياسية والانتخابية أمراً شبه مستحيل.. فهناك المناخ الطائفى المشتعل بشدة وأيضاً العصبيات القبلية والعائلية.. ناهيك عن النظام الفردى فى الانتخابات.. يضاف إلى كل هذا أمر آخر.. وهو أسلوب إدارة الانتخابات.. لأنه لا توجد أى مؤتمرات انتخابية والدعاية معتمدة على قيام المرشح بزيارة العائلات الكبرى وكذلك منازل المواطنين أنفسهم(!!) وبعض الأماكن العامة التى توجد بها تكتلات شعبية مثل الكنائس والنوادى ومراكز الشباب.. كل هذه الزيارات لابد أن يقوم بها المرشح بنفسه.. لذلك فإن الانتخابات تكون معتمدة على العلاقات الشخصية «والتربيطات» العائلية والقبلية.. ومن هنا فإنه يستحيل علىّ أن أدير معركة انتخابية سياسية فى دائرتى بالقوصية ، أو حتى فى مدينة أسيوط نفسها التى يوجد بها عدد ضخم من الأقباط يصل إلى نسبة الثلاثين بالمائة من سكان المدينة (؟!).

لا أستطيع الإنكار.. أننى كنت ولازلت مبهوراً بطريقة الدعاية الانتخابية فى القاهرة.. أحببت المؤتمرات الانتخابية الجماهيرية والشوادر التى يقيمها المرشحون ، والحوارات السياسية المباشرة بين المرشحين والجماهير.. هذه الصورة المحببة إلى نفسى والتى لا تتوافر لى بالصعيد جعلتنى أوافق على خوض الانتخابات فى إحدى دوائر القاهرة مرشحاً عن حزب العمل.. ولقد وجد الحزب أن أنسب الدوائر لى ، تلك الخاصة بعضو الحزب ورئيس تحرير جريدة الشعب.. الصحفى مجدى أحمد حسين.. وكانت دائرته هى دائرة المعهد الفنى فى حى شبرا ، والتى

كان يمثلـها بمقعد داخـل مجـلس الشعب بعد نجاحـه فى الانتخابات بنظـام القوائم الحزبية عام ١٩٨٧.

فى ذلـك الوقت كـانت جمـاعة الإخوان المـسلميـن تعانـى من قبـضة الحكـومة الشديـدة عليها.. وكـان التحالف لا يزال قـائماً بين الجـماعة وحزب العـمل.. ولو بشكل نظرى (!!).. هنا كان لابد لى أن تكون هنـاك وقفة ومراجعة فكرية وتاريخية لمشوارى السياسى.. وكنت أتساءل بينى وبين نفسى، كيف أختلف مع حزب العمل الذى كان اتجاهـه إسلاميا، ثم أقوم بتشكيل حزب آخـر مع المرحوم أحمد مـجاهد وأكون نائـباً لرئيـس الحزب المنشق، ثـم أعود إلى حزب العـمل وأرشح نفـسى مع التـحالف الإسلامـى مرة أخرى؟!!.. هذا أدى بـدوره إلى سؤال آخر.. وهـو.. هل يـمكن أن تـكـون هـنـاك أرض ومسـاحـة مـشـتـركة بـيـنـى وبـين تيـار الإسـلام السيـاسى..(؟؟).. مع الأخذ فـى الاعتبار مـنطلق واحـد هام جداً، هو أطـروحات الإسلام الحضارى أو الطرح الحضارى للإسلام السياسى.. الذى يعنى أنه بالنسبة لنا كمسيحيين شرقيين ومصريين، نختلف عن أى مسيحى فى العالم لأن مسيحيتنا بها بصمة وصـفة مصرية وإسلامـية.. وفى نفس الوقـت فإن الإسلام المصرى فيـه نفس البصـمة المصرية والمسيحية الـتاريخية، وهذا هـو تأثير الحضـارة المصرية التـى تمتد جذورها إلى أكثر من سبعة آلاف سنة، ولها تـأثير على واقعنا الحاضر.. وبذلك تجد أن الشـخصية المـصرية مـكوناتهـا الرئيـسية لـيست الحضـارة الفرعـونية فقـط، بل واليونانية والرومانية وأيضاً الحضارتان القبطية والإسلامية.. لأن الشخصية الحضارية المصرية عبارة عن مجموعة من الرقائق الحضـارية الممتزجة مع بعضها البعض.. لكن قد نجـد أن الحضارة القـبطية تـكون أكبـر لدى شخص، والإسـلامية لدى شـخص آخر.. أو أن يكون هناك من يتعصب للحضارة الفرعونية والآخر للحضارة العربية.. لكن فى النهايـة فإن الإنسان المصرى هو نتاج هذه الحضارات.. لـذلك فإن المسيحى المصـرى، يتعامـل مع الإسلام عـلى أساس أنه حـضارة وثقـافة وتاريخ وجـزء من تكوينـه وعاداته اليومية وتقـاليده.. وبالمثل فإن المسـلم المصرى لديه جزء من تـكوينه عبارة عن عادات وتقاليد قبطية وفرعونـية.. وعلى أساس هذا، يمكن أن يكون بيننا قاسم مشترك، فلا جدال أن الحضارة والتاريخ الإسلامـيين يمثلان جزءاً من تكويننا المشترك.. بينما نجد على الجانب الآخر، أن المسيحى الغربى ينظر للإسلام والحضارة

الإسلامية على أنها عدو ومنافس بينما يمثل الإسلام بالنسبة للمسيحى الشرقى والعربى.. الحضارة والتراث والتاريخ المشترك.

بعد تفكيرى فى كل هذه الأمور تولدت لدى قناعة بأن هذه الأرضية المشتركة فى الجوانب السياسية والاجتماعية والتاريخية تصلح للقضاء على المناخ الطائفى بشكل واقعى وفعلى ، ومن ثم ولادة مناخ جديد نقى وصحى.

فى هذه الفترة ، وقبيل انتخابات ١٩٩٥ كانت الحكومة تفرض حصاراً سياسياً وأمنياً شديدين على جماعة الإخوان المسلمين وكان النظام يستعد لتوجيه ضربة قوية للجماعة.. وجاء ذلك من خلال قضايا قيادات الإخوان المسلمين والتى تم بموجبها تحويل هذه القيادات إلى المحاكم العسكرية ، قبيل الانتخابات مباشرة (!!).. وكان هذا التصرف يهدف إلى إجهاض طموحات جماعة الإخوان المسلمين من خلال الضربات الأمنية المتتالية ، وبذلك تفشل الجماعة وتجد صعوبة شديدة ، بل واستحالة فى دخول انتخابات مجلس الشعب والحقيقة كانت هذه التصرفات من قبل النظام ترجع إلى قناعة الحكومة بالتواجد السياسى القوى والحقيقى لجماعة الإخوان المسلمين فى الشارع وذلك لأنهم سبق لهم الحصول على عدد كبير من المقاعد تحت قبة مجلس الشعب سواء بالتنسيق مع حزب الوفد فى انتخابات ١٩٨٤ أو بالتحالف مع حزب العمل فى انتخابات ١٩٨٧.. والتى حصلوا فيها على نصيب الأسد من بين مقاعد المعارضة والتحالف الذى كان يضم الإخوان والعمل والأحرار.. لذلك كان لابد من قيام الحكومة بتوجيه هذه الضربة الأمنية وتحويل قيادات الإخوان للمحاكمة أمام المحاكم العسكرية ، بحجة أنهم تنظيم غير شرعى ، بعدما شعرت بالتواجد القوى والحقيقى للجماعة فى الشارع السياسى.. مع العلم أن التحالف الإسلامى ـ العمل الإخوان ـ قد امتنع عن المشاركة فى انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٩٠.

فى ظل هذه الظروف وجدت أنه من الممكن أن أقوم بموقف ، وأخوض تجربة رائعة وتاريخية من خلال التلاحم والتنسيق الانتخابى مع جماعة الإخوان المسلمين.. وبالطبع كان حاضراً فى ذهنى التجربة السابقة مع الجماعة فى انتخابات ١٩٨٧.. وكيف أن أعضاء الجماعة كانوا رافضين لترشيحى على رأس القائمة الخاصة بالتحالف فى أسيوط.. لولا تدخل إبراهيم شكرى ، بل إن قائمتى لم تشمل

أيا من الإخوان على الإطلاق ولم يقوموا بالتعاون معى إلا فى اللحظات الأخيرة فى الليلة السابقة للانتخابات ، بعد تدخل عادل حسين وإصدار المرشد العام السابق للجماعة المرحوم حامد أبو النصر بيانه الشهير الذى طالب فيه أعضاء الجماعة بالوقوف بجانبى والتصويت لصالحى.. ولكن فى انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٩٥.. ومن خلال حزب العمل اقترحت أن أخوض الانتخابات كشريك مع الإخوان المسلمين بصفتى عضوا فى حزب العمل المتحالف مع الجماعة ، وإن كان الوضع هذه المرة مختلفاً فى ظل نظام الانتخاب على طريقة المقاعد الفردية الذى لا يوجد به أية حساسيات من مرشح تجاه الآخر ، فأنا أرشح نفسى فى مقعد العمال ، وسيكون مرشح الإخوان المسلمين يتنافس على مقعد الفئات.. وبذلك سيكون الوضع أكثر حرية ولن يحدث أى تداخل أو تضارب فى المصالح الانتخابية.

ذهبت وصديقى جورج إسحق لمقابلة المستشار مأمون الهضيبى فى مقر التوفيقية بوسط القاهرة ، حيث المقر السابق لمجلة الدعوة ، المقر شبه الرسمى لجماعة الإخوان المسلمين فى ذلك الوقت.. وعرضت على الهضيبى أن أخوض الانتخابات متضامناً معه فى دائرته بمنطقة الدقى ، على أساس أن هذا مكسب له ، وهو محاصر بل «ومضروب» سياسياً وأمنياً من قبل السلطة التى تشدد الحصار على الجماعة ، ووجودى ، بصفتى قبطيا معه فى نفس الدائرة سوف يعطى شكلاً تقدمياً ، وحضارياً لجماعة الإخوان المسلمين المحاصرة ، ويظهر مدى تطور الفكر السياسى لجماعة الإخوان المسلمين. لكن كانت المفاجأة (!!) من قبل مأمون الهضيبى الذى قال لى.. لا مانع.. الدائرة أمامك وادرسها ، وكما تشاء ، إذا كنت تريد أن تخوض الانتخابات فى هذه الدائرة ، افعل ما تريد ، هذا حقك.. وفهمت من كلامه معنى واحدا ، إنه لا يريد أن يتحمل المسئولية بأن نخوض الانتخابات متضامنين سوياً ، وبدا من إجابته أننى قد حضرت إليه لكى أستأذنه حتى أخوض الانتخابات فى الدائرة ، وهذا لم يكن مقصدى ، لأنه ليس من حقه هو أو أى شخص آخر أن يمنع ترشيحى فى الدائرة ، ولكنى كنت أطلب أن نتعاون سوياً غير أنى وجدته غير متحمس للتعاون معى.

قلت له بصراحة: أريد أن نكون حليفين معاً فئات وعمال فى نفس الدائرة. فقال أنه شخصياً لا يستطيع اتخاذ القرار فى ذلك.. واستمر الحوار إلى أن قال لى

بصراحة ما معناه أنه لو خاض الانتخابات متحالفاً معي سوف يخسر أصوات التيارات والجماعات الإسلامية الأخرى الموجودة بالدائرة.

إنه كلام واضح وخطير.. كانت نظرة الهضيبي ذاتية وتبدو فيها المصلحة الخاصة جلية.. وبالتالي رفض أن نتحالف معاً في دائرته ، ولقد سجلت هذا الموقف بشكل علني ، لأنه في غير صالح الإخوان المسلمين وتأكيد على ما سبق وفعلوه معي في انتخابات ١٩٨٧ ، حيث رفضوا أن يكونوا في قائمة انتخابية على رأسها جمال أسعد المسيحي (!!).

إنهم لا يتغيرون.

لم يمنعني رفض الهضيبي أن نتحالف معاً من أن أخوض الانتخابات.. ورشحت نفسي في دائرة المعهد الفني في شبرا.. إنها الدائرة التي يعتقد حزب العمل أن بها عددا كبيرا من أصوات الأقباط. ولقد أوضحت لحزب العمل قبل أن أوافق على ترشيحي في الانتخابات بأنني ليست لي أية قاعدة في هذه الدائرة ، فهي ليست دائرتي بالصعيد وليس معنى أن بها أقباطا أنني سأفوز فهي دائرة الجماهير فيها لا تعرفني ولم يسبق لي خوض الانتخابات فيها أو حتى في أي دائرة من دوائر القاهرة.. لذلك طلبت منهم ضرورة توفير الدعاية الكافية ، وخاصة أنني سأدخل الانتخابات بشكل حزبي.. ولا سيما أنني خضت تجربتين انتخابيتين في القوصية بأسيوط وأعلم ما هي المعركة الانتخابية وما هي الدعاية الانتخابية.

وحدث ما كنت أتوقعه من حزب العمل.

فوجئت بأنه لا يوجد معي أية كوادر من رجال حزب العمل بهذه الدائرة ولا توجد معي أي إمكانيات ومع هذا فقد وجدت د. نجلاء القليوبي زوجة الصحفي مجدي أحمد حسين ، تجد كافة ملامح التأييد من قبل التيار الإسلامي في نفس الدائرة التي من المفروض أننا نخوض فيها الانتخابات سوياً كعضوين في حزب العمل ، هي عن مقعد الفئات وأنا عن مقعد العمال.. لكن لم أجد حتى لافتة واحدة من القماش تم تعليقها لي (!!).. بينما الدعاية الخاصة بنجلاء القليوبي تملأ كل شوارع الدائرة.

وكأنني كنت معتقلا أنا الآخر ، ورغم أنني أتجول في شوارع الدائرة إلا أنني كنت بعيداً ومعزولاً عن الذين رشحوني.

الأكثر من ذلك.. كنت قد اتفقت مع الحزب على عدم استخدام شعار «الإسلام هو الحل».. لأننى بذلك سوف أخسر أصوات الأقباط الذين سيظنون أننى أخونهم ولن يتعاطفوا معى وهم عدد كبير فى منطقة شبرا حيث تقع الدائرة الانتخابية.. لذلك كان من المفروض أن تكون هناك دعاية سياسية حقيقية بعيد عن الانتهازية الانتخابية توجه للتواجد القبطى بالدائرة.

لكن فى غياب الدعاية الخاصة بى تماماً، وتجاهل الحزب لى.. فى الوقت الذى كانت د. نجلاء القليوبى تجد كل مساندة ودعاية من قبل التيار الإسلامى.. وكذلك وجود شعار «الإسلام هو الحل»، قررت أن أنسحب من المعركة، التى إذا استمررت فيها لن تكون مشرفة لى على الإطلاق.. وقد كان.. وتنازلت قبل ساعات من إغلاق الباب أمام التنازلات الانتخابية وذلك من أجل تسجيل موقف آخر للتاريخ فى هذه الانتخابات.

أعود مرة أخرى إلى انتخابات عام ١٩٨٧ التى حققت فيها النجاح والحصول على مقعد تحت قبة مجلس الشعب.

عندما دخلت إلى مجلس الشعب.. كانت لدى هيبة ورهبة شديدة من الجلوس تحت هذه القبة التى يحلم بها كل من يعمل بالحقل السياسى.. وكانت لدىّ فكرة مسبقة عن الدكتور رفعت المحجوب ـ رحمه الله ـ هذه الفكرة صورته ناظراً لمدرسة تلاميذها هم أعضاء مجلس الشعب أنفسهم.. كان هذا سبباً فى أن أكون مستفزاً منذ الوهلة الأولى من الدكتور رفعت المحجوب.. وخاصة أننى عضو معارض.. وبالتالى لم يكن عندى أى استعداد للتعاون معه.. وقد ظهر موقفى هذا منذ الجلسة الأولى.. فقد حدث احتكاك معه.. إذ كنت أريد أن آخذ الإذن لأتكلم.. لكنه تجاهلنى بشكل جعلنى أنسحب من الجلسة معلناً اعتراضى على طريقة إدارة الدكتور رفعت المحجوب للجلسة.. وبالفعل تم تسجيل هذا الانسحاب فى مضبطة مجلس الشعب.. وهذا يمثل إهانة لرئيس المجلس.. وخاصة أن الانسحاب جاء بسبب الاعتراض على طريقة إدارته للجلسة.

فى الحقيقة.. لقد قمت بهذا التصرف والانسحاب من الجلسة دون أن أدرك الخطورة التاريخية لما فعلته.. وكانت هذه الواقعة بداية جديدة لعلاقتى مع الدكتور

رفعت المحجوب.. ومنذ تلك اللحظة حدث نوع من التقارب بيننا.. فقد ذهبت إليه فى مكتبه مع إبراهيم شكرى الذى قدمنى إليه.. وكانت المفاجأة أن الدكتور المحجوب قال لى ملاحظة لم أكن ألتفت إليها من قبل.. وهى أننى أول قبطى معارض منتخب يدخل البرلمان المصرى بعد مكرم عبيد.. ولم أتوقع فى هذا اللقاء الأول أن تكون البداية بيننا هكذا.. فأنا نفسى لم تكن فى ذهنى مثل تلك المعلومة.

هذا انطباع عام عن المجلس.. وجدت أنه لابد أن أتحدث عنه قبل الخوض فى أى شىء آخر.. خاصة عن علاقتى بأعضاء التحالف الإسلامى بشكل عام والإخوان المسلمين بشكل خاص أثناء الأداء البرلمانى تحت قبة مجلس الشعب.

وكانت البداية.. ترجع إلى ما قبل الجلسة الأولى من جلسات مجلس الشعب.. كان لابد أن يحدث عقد اجتماع لأعضاء التحالف الإسلامى.. لأن الهيئة البرلمانية لحزب العمل الاشتراكى فى ذاك الوقت كانت تعنى أعضاء مجلس الشعب من الإخوان المسلمين وحزب العمل وحزب الأحرار.. لقد كان هذا التحالف يضم ثلاثة أعضاء من حزب الأحرار واثنين وعشرين من حزب العمل وسبعة وثلاثين عضواً من جماعة الإخوان المسلمين.. كل هؤلاء هم أعضاء التحالف الإسلامى داخل مجلس الشعب.. ومن ثم فإن هذه المجموعة البرلمانية بها حوالى سبعين عضواً.. وكان يرأس المجموعة إبراهيم شكرى.

فى الليلة السابقة لعقد الجلسة الأولى لمجلس الشعب ذهبت إلى مقر حزب العمل.. وذلك بصفتى الأمين العام المساعد لحزب العمل الاشتراكى.. وهناك قابلت الدكتور حلمى مراد فقام باصطحابى معه إلى مقر الإخوان المسلمين فى التوفيقية وسط القاهرة.. حيث كان أيضاً مقر جريدة الدعوة لسان حال جماعة الإخوان المسلمين.. وكنت شديد الحرج.. ولم أتقبل دعوة الدكتور حلمى مراد ـ رحمه الله ـ ببساطة ، لأنه لم يسبق لى أن تعاملت مع جماعة الإخوان المسلمين من قبل.. كذلك لا أستطيع أن أنكر أنه كانت بداخلى الكثير من الحواجز النفسية والذهنية والفكرية أيضاً وذلك لأننى قبطى لم يسبق لى التعامل مع قيادات إخوانية بهذا اللون.. باستثناء أحد قيادات الإخوان فى القوصية كانت تجمعنى به علاقة من خلال جلسات سياسية كانت تعقد فى منزل أحد السياسيين هناك.. وهى فى الواقع ندوة

أو صالون سياسى ليلى.. وقد تعلمت من هذه الجلسات كثيراً وأن أزيل الحواجز مع هذه القيادة الإخوانية بالقوصية.. لكن عندما كنت فى طريقى إلى مقر جماعة الإخوان المسلمين بالقاهرة.. كان الأمر مختلفاً تماماً.. فهناك سوف أجد كبار قيادات الإخوان مثل مصطفى مشهور ومأمون الهضيبى وسيف الإسلام حسن البنا وغيرهم.. ومن ثم فإنه كانت بداخلى فى تلك اللحظات مشاعر مختلطة وتوتر شديد.. والذى اكتشفت أنه انتابهم هم أيضاً لحظة وصولى إلى المقر ومشاهدتهم لى.

عندما دخلت مع الدكتور حلمى مراد فى دهاليز مقر الإخوان المسلمين بالتوفيقية.. شعرت بنوع من القلق وعدم الارتياح وتوتر شديد.. كان مصدره ليس الخوف فقط بسبب ما كنت أسمعه من قصص حول هذا المقر وما يدور بداخله ، ولا أيضاً ما كان يدور فى عقلى من أفكار مقلقة.. ولكن لأننى كنت أشعر أيضاً أن هذا المكان ليس مكانى.. خاصة بعد المعركة التى خضتها مع الإخوان المسلمين بشكل عام وبالتحديد مع الدكتور محمد السيد حبيب حول القائمة الانتخابية فى محافظة أسيوط.. لذلك كان لدى شعور قوى بأننى مرفوض من قبل أعضاء الجماعة الموجودين داخل المقر.. فلقد سبق وأعلنوا رفضهم لى بشكل واضح وسافر خلال معركة تاريخية على رئاسة قائمة التحالف فى أسيوط.. وبالفعل عندما دخلت إحدى قاعات المقر وجدت أن جميع الحاضرين قد فوجئوا بحضورى.. وظهر هذا بوضوح على وجوههم.. فازداد وتأكد شعورى السابق كما تأكد لى مدى رفضهم الشديد لى ، وكانت عيونهم وكافة تعبيرات وجوههم تنطق وتقول : ما الذى أتى بجمال أسعد إلى هنا؟ !.. ومن ثم ازداد توترى أكثر وأكثر.. خاصة فى ظل معلوماتى وقناعاتى وإحساسى الداخلى بأن هذا المقر هو مكان مقصور فقط على أعضاء جماعة الإخوان المسلمين.. ولا يجوز لى أن أدخله.. ليس فقط لأننى لست عضوا بجماعة الإخوان المسلمين ، بل ولأننى أيضاً مسيحى لا يجوز له مطلقا دخول هذا المكان . وقد دار فى ذهنى العديد من الأسئلة للبحث عن إجابات ومبررات لما قام به الدكتور حلمى مراد واصطحابه لى إلى هذا المقر.. ولماذا كان إصراره الغريب والشديد لكى أحضر معه إلى هذا المكان؟.. والآن وبعد مرور كل هذه السنوات وحتى وفاته لم أسأل الدكتور حلمى مراد عن السبب.. ولكنه قد

يكـون أراد بهذه الخـطوة أن يزيل حـاجزاً قويـاً قد نشـأ بينى وبـين جماعـة الإخوان المسلمين.. ربما..؟!.

أعود إلى ما تم أثناء دخولى إلى مقر جماعة الإخوان المسلمين.. لقد لفت نظرى شىء هام جداً.. وجدت هـناك محاضرة ليتعلـم أعضاء مجلس الشعـب من جماعة الإخوان المسلمين كيـف يستطيعون أن يقوموا بأداء ممارسة برلمانـية بشكل صحيح.. وتعريفهم الفرق بين الاستجـواب والسؤال وطلب الإحاطة.. وما إلى ذلك من أمور متعلقة بالأداء داخل المجلس.. بمعنى آخر فإنهم كانوا يقومون بإعداد أعضاء الجماعة ليصبحـوا نواباً فاعلين ومؤثرين داخـل المجلس.. ولقد أعجبت جداً بـهذه الفكرة.. وأدركت فى تلك اللحظة كيف أن جماعة الإخوان المـسلمين تقوم بممارسة السياسة بشكل علمى مدروس.. وأعتقد أن هذا هو أحد المتغيرات السياسية التى طرأت على فكر جماعـة الإخوان المسلمين فى الفـترة الأخيرة ، فأصبحوا يفـكرون ويديرون دفة الأمور بشـكل سياسى.. فـهم يدركون تمامـاً أنه ليس شرطـاً أن تكون قيادة إخـوانية كبيرة من الناحيـة التنظيمية لكى تمارس دوراً سياسياً وبرلمـانياً بارزاً.. لأن هذا يحتاج إلى إعداد جيد ومدروس وهذا ما كانوا يفعلونه.

لم تطل بنا الجلسة التى كانت داخل مقـر جماعة الإخوان المسلمين.. فأنا لم يكن بداخلـى رغبة للإطـالة أو لفتـح باب الحديث ، وكـذلك كان أيضـاً أعضاء جمـاعة الإخوان المسلمين ، الذين لم يظهر عليـهم ما يدل على الترحيب بوجودى.. ومن ثم قضـينا فتـرة وجيزة تحدثـنا خلالهـا عن الجلسـة الافتتاحـية لمجلس الـشعب وأهمـية الممارسة البرلمانية القوية.. وسرعان ما خرجت بصحبة الدكتور حلمى مراد.

قضيت بقية الليل منفعلاً بما قـد يحدث فى صباح اليوم التالى.. فهى المرة الأولى التى أجلس فيها تحـت قبة مجلس الشعب.. وفى صباح اليوم الـتالى.. كانت الجلسة الافتتاحيـة.. وبعدها كان هناك اجتـماع للهيئة البـرلمانية فى مقر حزب الـعمل داخل مجلس الـشعب.. وكان جو التوتـر لا يزال يؤثر على تـعاملى مع أعضاء الـتحالف الإسلامى خـاصة جماعة الإخوان المـسلمين.. وكان الـشيخ يوسف البـدرى عضوا بالتحالف عن حزب الأحرار... لأول مرة كنت أسمعه يتحدث ، فوجدته يسخر من كـلمـة «اشتـراكى».. ويـعلـن بصـراحـة أنه لا يـوجد شـىء اسمـه حزب الـعمـل الاشتراكـى.. وقد زاد هذا الكلام مـن توترى النفـسى بصفة انـتمائى لحزب الـعمل

الاشتراكى.. ولكن لم يصدر منى أى رد فعل مباشر أو صريح.. فقط كنت أراقب ما يجرى وأدرس الوضع بشكل متأن ، حتى أستطيع أن أتعامل مع أعضاء التحالف.. وخاصة أن ما كان يقوله يوسّف البدرى هو مجرد رأى شخصى له ، وهو لم يكن يوما ما عضوا فى حزب العمل الاشتراكى.. لأنه حتى ذلك الوقت لم تكن كلمة «الاشتراكى» قد حذفت من اسم حزب العمل.

بالطبع لم تكن هذه الجلسة هى الاجتماع الأخير للهيئة البرلمانية.. فقد كانت الهيئة تعقد اجتماعاتها قبل مناقشة مشروعات القوانين أو الاتفاقيات.. وكانت كل هذه الاجتماعات تدور داخل مقر حزب العمل الاشتراكى فى مجلس الشعب.. وفى الجلسات الأولى لمجلس الشعب.. كانت هناك اتفاقية خاصة بمنحة مقدمة من بعض الدول الأجنبية.. وكنا نناقش بنود هذه الاتفاقية فى حضور إبراهيم شكرى ومأمون الهضيبى وباقى أعضاء التحالف.. ووجدت يوسف البدرى يعلن رفضه هذه الاتفاقية ويطالب أن نعلن باسم التحالف الإسلامى رفضها أيضاً!!

فقلت له: لماذا نرفضها يا شيخ يوسف؟!

فقال: إنها أموال حرام وأموال ربا؟!

فقلت له: يا شيخ يوسف المنح المقدمة من الدول الأجنبية لا تناقش بهذا الأسلوب.. لأن أبسط رد سيقال لك فى هذه الحالة أنه إذا كانت هذه الأموال حراما، فعليك بالأموال الحلال بديلاً لأموال هذه المنحة.

لكنه لم يقتنع ، ووقف أثناء جلسة المجلس وأعلن رفضه لهذه المنحة لأن أموالها حرام (!!).. فكان رد المنصة هو نفس الرد الذى سبق وقلته له أثناء مناقشاتنا قبل الجلسة.. إذ قال له الدكتور رفعت المحجوب.. عليك بتوفير الأموال الحلال بديلاً لهذه المنحة ، ولم ينطق الشيخ يوسف البدرى بحرف واحد!

وفى الحقيقة ، أنا لم أكن أقصد تعجيز يوسف البدرى أو غيره.. لكن كنت أقصد من كلامى أثناء المناقشة ، أن أعطى لمناقشات الهيئة البرلمانية للتحالف صبغة سياسية، لأنهم فى مثل هذه المواقف كانوا ينظرون للأمور نظرة محدودة وشديدة الضيق من خلال رؤيتهم للجانب العقيدى الإسلامى كما يرونه هم.. متجاهلين المناخ الدولى والنظم والأعراف والقوانين الدولية التى تحكم الكثير من هذه القضايا.. وأن الكثير

من دول العالم ليس لها علاقة بالشريعة الإسلامية ، فهناك قانون دولى يحكم العلاقات بين الدول. وكنت أرغب أيضاً من خلال هذا النوع من المناقشات ، أن أقوم ببناء نوع من العلاقة بين أعضاء التحالف بصفتهم أعضاء هيئة برلمانية واحدة ، لكن الواقع كان على العكس تماماً.. لأن جماعة الإخوان المسلمين كانوا يريدون دائماً أن يكونوا مميزين ولهم صفة سياسية خاصة بهم ومن ثم طرح سياسى مختلف عن باقى أعضاء التحالف.. وعن حزب العمل بشكل خاص.. كل هذا رغم أن الشكل الظاهرى لم يكن ينم عن هذا الخلاف.. لأن أعضاء التحالف كانوا عند التصويت يظهرون بموقف واحد داخل المجلس.. لكنهم أثناء المناقشات التفصيلية كانوا بلا شك يتحدثون بخطاب سياسى يختلف عن خطاب حزب العمل.. وكان هذا الخلاف يتكرر بشكل دائم أثناء مناقشة أى قضية عامة. وكان هذا الخلاف واضحاً وبارزاً بشكل لا يقبل الجدال معى أنا بالتحديد ، لعدة أسباب ، لعل أهمها أننى أنتمى فكرياً لليسار المصرى وبالتحديد الاتجاه الناصرى ، بالإضافة إلى كونى قبطيا.. فكانت لنا وجهات نظر مختلفة حول معظم القضايا.

ولعل أبرز هذه المواقف التى اختلفت فيها مع جماعة الإخوان المسلمين ، كانت عند طرح مشروع قانون توظيف الأموال.. وكنت فى ذلك الوقت عضوا باللجنة الاقتصادية فى مجلس الشعب.. وكان رئيس هذه اللجنة المرحوم فتح الله رفعت رئيس بنك التنمية والائتمان الزراعى فى ذاك الوقت والذى أعمل به أيضاً.. فقد حدث شىء غريب جداً عند مناقشة هذا المشروع.. لقد كنا تسعة أعضاء من اللجنة الاقتصادية بالإضافة إلى عشرة وزراء.. وذلك لأهمية مشروع هذا القانون فى نظر الحكومة.. ومن ثم كانت مناقشة هذا القانون وطريقة الموافقة عليه تتم بشكل غير طبيعى ، لم ولن يحدث فى تاريخ أى برلمان فى العالم كله؟!

لقد كان مجلس الوزراء مجتمعاً فى مقره الكائن أمام مجلس الشعب.. وكنا نحن كأعضاء لجنة اقتصادية مجتمعين داخل مجلس الشعب.. وكانت كل مادة ينتهى مجلس الوزراء من إقرارها ترسل باليد إلى لجنة الشئون الاقتصادية بمجلس الشعب لمناقشتها (؟!).. لقد كانت مهزلة كبرى؟!.. الأسوأ من كل هذا ، أن الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد فى ذلك الوقت والذى كان حاضراً معنا فى اللجنة الاقتصادية بصفته المنوط به مناقشة مشروع القانون مع أعضاء اللجنة لم يتفوه

بكلمة ولم يتدخل بالحديث أو المناقشة على الإطلاق ، بل ظل صامتاً طوال الجلسة ، كأن المشروع لا يعنيه على الإطلاق! بينما كان الذى يشارك بجدية وبشكل غير عادى هو الدكتور عادل عز وزير البحث العلمى فى ذلك الوقت (؟!).. وهنا تساءلت عن سر هذا التصرف غير الطبيعى ، وعن علاقة وزير البحث العلمى بمشروع قانون اقتصادى؟!.. فعلمت أن الدكتور عادل عز متخصص فى الاقتصاد وليس له أى علاقة بالبحث العلمى أصلاً ؟!.. وهذا بالطبع إن دل على شىء ، فإنما يدل على كيفية اختيار الوزراء فى مصر.. فقد يصبح رجل الاقتصاد وزيراً للبحث العلمى.. كما هو الحال أيضاً مع الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى والبحث العلمى رغم أنه أستاذ للقانون؟.. بينما نجد وزير الاقتصاد د. يسرى مصطفى لا يستطيع مناقشة أخطر القوانين الاقتصادية التى تمس الشعب المصرى.. ولا يزال الناس يعانون من هذا القانون حتى الآن.. وهناك الآلاف من ضحايا شركات توظيف الأموال نتيجة لهذا القانون المسلوق!

أردت فقط من خلال ما ذكرته عما يجرى داخل اللجنة الاقتصادية.. أن أسجل شهادة للتاريخ عن كيفية إدارة الأمور الحيوية التى تمس رجل الشارع العادى وتؤثر على مستقبله بطريقة تفتقر إلى أبسط قواعد الموضوعية والدقة.

نعود معاً إلى الحديث عن الخلاف الذى نشأ بينى وبين الإخوان المسلمين حول مشروع هذا القانون الخاص بشركات توظيف الأموال.. لقد كان موقف جماعة الإخوان المسلمين ، بكل تأكيد ، منحازاً لصالح شركات توظيف الأموال.. ولقد وجدت أثناء مناقشات الهيئة البرلمانية للتحالف ، أنه لم يكن أمامنا سوى الانصياع لرأى الإخوان المسلمين والموافقة على وجهة نظرهم،.. ولقد كانوا يصرون بشدة على عدم التعرض بأى شىء ضد شركات توظيف الأموال أثناء مناقشة مشروع القانون (؟!).. وكنت الوحيد داخل التحالف الإسلامى ، أو حسب المسمى الصحيح والدقيق ، داخل الهيئة البرلمانية لحزب العمل الاشتراكى.. الذى اتفق كثيراً مع مشروع القانون وعارض شركات توظيف الأموال.. بل قمت بالتحدث داخل المجلس بشكل تفصيلى عن هذه الشركات ، التى قامت بنهب أموال الشعب المصرى ، الذى كان ضحية لإعلانات شاركت فيها الحكومة ورئيس الوزراء شخصياً !!

لقد كان هذا الموقف.. أحد المواقف الكثيرة والمتعددة ، التى توضح مدى الاختلاف الفكرى والسياسى مع الإخوان المسلمين.. لأنه نادراً ما اتفقنا فى بعض القضايا العامة.. فلم نتفق سوى فى قضايا الحرية والديمقراطية.. لكن فيما عدا ذلك كان الخلاف قائماً خاصة عندما يتطرق الحديث إلى إنجازات ثورة ٢٣ يوليو المجيدة .

نعود مرة أخرى إلى مناقشات مشروع قانون توظيف الأموال.. فى أثناء هذه المناقشات ، وقف مأمون الهضيبى كممثل لفكر جماعة الإخوان المسلمين ، وليس ممثلاً عن الهيئة البرلمانية لحزب العمل.. وقف يتحدث ويدافع دفاعاً مستميتاً عن شركات توظيف الأموال بشكل تعجبت له.. لأن هذا الكلام لا يمكن أن يقال إزاء مشكلة جماهيرية خطيرة.. قام فيها بعض الأشخاص بالاستيلاء على أموال الناس تحت عباءة الدين ، ولم يستطيعوا ردها.. لكن الهضيبى طالب الحكومة أن تترك الأمر لأصحاب هذه الشركات لكى تسدد الأموال بطريقتها الخاصة.. لأن الحكومة. إذا استولت على أموال هذه الشركات فلن تستطيع سداد أموال المودعين ؟!

لم يعجبنى هذا الرأى.. فطلبت الكلمة.. وقمت وتحدثت رافضاً هذا الكلام تماما.. حيث إن أصحاب شركات توظيف الأموال قاموا بالاستيلاء من خلال النصب والاحتيال على أموال المواطنين بحجة أن الفائدة سوف تصل إلى أكثر من ٣٥٪.. رغم أنه بالمنطق الاقتصادى والعلمى لا يوجد أى بنك أو أى جدوى اقتصادية لأى مشروع استثمارى مهما كان هذا المشروع يمكن أن يعطى عائداً نسبته ٣٥٪ للمساهم.. بالإضافة للعائد الذى من المفروض أن يعود على صاحب المشروع سواء كان شركة أو بنكا.. بالإضافة إلى أنه ثبت فى ذلك الوقت أن هؤلاء الأشخاص الذين يحرمون البنوك ويصفون أرباحها بالربا ، قد قاموا بالمضاربة بأموال المودعين فى البورصات العالمية ، حتى أنهم خسروا ملايين الدولارات فى لحظة واحدة. هذا بالإضافة إلى السلوكيات الشخصية لأصحاب شركات توظيف الأموال ، التى كانت موضع انتقاد من الرأى العام.. لأنهم كانوا يعيشون حياة الترف والبذخ على حساب أموال المودعين.. فكيف يحق لأحد بعد كل هذا أن يقف تحت قبة مجلس الشعب أو أى مكان آخر ويدافع عن مثل هذه المشروعات.. وقلت إذا كان هناك من يتشدق بشركات الشريف على أساس أنها أكثر الشركات اتزاناً.. فأنا

لا أعترض على ذلك ولا أنكر أنها كانت متزنة.. لكن أتحدث عن المبدأ العام ، فإنه لا يوجد مشروع استثمارى فى العالم يعطى فائدة قدرها ٣٥٪ أو ٤٠٪ بالإضافة إلى ما كان يسمى بكشوف البركة التى استخدمتها هذه الشركات للسيطرة على المسئولين.. وهذه قضية يعلمها الرأى العام المصرى وتمثل وصمة عار فى تاريخ الممارسة الاقتصادية والسياسية والحكومة شريكة فى كل هذا ؟!.

لم تكن هذه هى القضية البارزة فى الخلاف مع أعضاء جماعة الإخوان المسلمين داخل مجلس الشعب.. لقد كانت أكبر المفارقات بينى وين أعضاء جماعة الإخوان المسلمين حول تطبيق الشريعة الإسلامية.. لقد كان أعضاء الجماعة ينادون بتطبيق الشريعة الإسلامية وبشكل جاء مواكباً لطرح هذه الفكرة على المستويين الفكرى والفقهى داخل الشارع المصرى بشكل عام.. فقمت فى إحدى الجلسات وسألت عن موقف الأقباط وما هو موقعهم عند تطبيق الشريعة الإسلامية. وقلت: نحن نعلم أن الكثير من المنابع الفكرية الإسلامية موجودة على الساحة الآن. فهناك فكر المودودى، وابن تيمية ، وسيد قطب الخ.. هناك من يبدأ بتحريم سير القبطى فى الشارع بجوار المسلم ، يفرض عليه السير على جانب الطريق لأنه ليس من حقه ولا يملك أن يدخل فى مكان قبل المسلم.. وهناك أفكار تقول أن الأقباط متساوون مع المسلمين طبقاً لقاعدة لهم ما لنا وعليهم ما علينا.. ثم تساءلت.. إذا كان هذا هو المطروح فى الفكر الإسلامى الآن.. كيف يتم الاتفاق بين هؤلاء المتفارقين لكى يكون هناك فكر إسلامى متفق عليه من الجميع أو على الأقل متفق عليه من قبل الأغلبية.. ويتم فيه تحديد وضع المسيحيين بالنسبة للمسلمين فى ظل تطبيق الشريعة الإسلامية.. وكيف يأمن المسيحى الآن فى ظل وجود جماعات إسلامية تقتل المسيحيين وتستحل أموالهم ودماءهم وتكفرهم وتعتدى على ممتلكاتهم وتسرق ما لديهم باعتبار أن هذا حلال وجهاد فى سبيل الله؟!!.. وهم فى نفس الوقت يعملون على تطبيق الشريعة الإسلامية والوصول إلى الحكم.. فما هو موقف الأقباط من تلك الممارسات؟!.

ثم أكملت كلامى قائلاً: إنها قضية مناخ طائفى لابد أن تتم تهيئته أولاً.. وهذا لن يستطيع أن يفعله وزير الداخلية زكى بدر - وكان زكى بدر جالساً على مقعده بالمجلس - لا هو ولا مائة زكى بدر آخر يستطيعون ذلك ، مادامت التربية السياسية والتربية الأسرية داخل المنزل على ما هى عليه الآن.. لأن الطفل أول شيء يفعله..

هو أن يسأل عن أى شخص يقابله.. هل هو مسلم أم مسيحى؟!.. وهذه هى الخطورة ، لذلك فإن العلاج يبدأ من المنزل والمدرسة ووسائل الإعلام خاصة الإذاعة والتليفزيون.. ويجب أن نربى أطفالنا على المصرية والوطنية وليس على الأرضية الطائفية والفرز الطائفى.

لم يقم أحد من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين بالرد على ما قلته فى نفس الجلسة.. لكن فى اليوم التالى.. فوجئت بالدكتور محمد السيد حبيب القطب الإخوانى المعروف ، وصاحب المعركة المشهورة معى فى أسيوط ، والذى رفض أن يرشح نفسه على القائمة التى أنا على رأسها لأننى مسيحى؟!.. والذى هو فى نفس الوقت أصبح عضوا بالهيئة البرلمانية للتحالف.. لقد فوجئت به يقوم بالرد على ما قلته عن تطبيق الشريعة الإسلامية بقوله: نحن نؤمن أن الإخوة المسيحيين لهم ما لنا وعليهم ما علينا ولهم كل حقوق المواطنة.. بل إن الحاكم غير المسلم العادل خير من الحاكم المسلم الظالم؟!.. وبالطبع كان هذا الرد ينطوى على رد فعل سياسى لما سبق وقلته.. بغض النظر عن الواقع الذى من الممكن أن يكون إذا وصل الإخوان المسلمون أو غيرهم من التيارات الإسلامية الأخرى إلى الحكم.. وقد تم تسجيل كلام الدكتور السيد حبيب فى مضبطة مجلس الشعب للتاريخ ليس إلا.. لأن هذا الكلام الذى قاله كان يتناقض تماماً مع تصرفه منذ شهور قبل أن يتحدث عندما رفض الترشيح على قائمة التحالف لأن على رأسها جمال أسعد القبطى!

واختلفت أيضاً مع جماعة الإخوان المسلمين حول قضية خصخصة التعليم ، والتعليم الخاص.. فلقد هاجمت خصخصة التعليم من منطلق خطورة ذلك ، لأنه يمثل منحنى خطيرا يجعل مصر قسمين ، مما يكرس المناخ الطائفى ، المتأجج والمشتعل بالفعل.. حيث أصبح فى مصر نوعان من التعليم فى مرحلة ما قبل الجامعة.. أحدهما مسيحى فى جانب والآخر إسلامى فى جانب آخر.. وبالتالى هذه المدارس ستخرج أبناء مصر.. المسلمين كما هم والأقباط كما هم أيضاً.. لا يربط بينهما أى رباط وطنى مصرى حقيقى.. وهذا كله سيصب فى مستنقع تكريس الطائفية.. وقد أعلنت فى مجلس الشعب بكل وضوح أننى ضد التعليم المصبوغ بصبغة دينية طائفية.. لأن التعليم هو البوتقة والمصنع الحقيقى الذى ينصهر فيه

المسلمون والمسيحيون ليخرج منه المواطن المصرى الحقيقى الذى لا يعرف التعصب وإنما يقبل الآخر ويتعايش معه.

وكان لى موقف آخر مع الإخوان المسلمين حول قضية أهمية الفنون والإبداع الفنى.. فعندما جاء حفل افتتاح مهرجان القاهرة السينمائى الدولى الذى كان يرأسه الراحل سعد الدين وهبة ، كانت هناك بعض الأخطاء فى ترتيبات حفل الافتتاح.. مما فتح سيلاً من الأسئلة وطلبات الإحاطة عن المهرجان وكلها موجهة لوزير الثقافة.. فاستغل الإخوان المسلمون هذا الموقف وبدأوا يركزون الهجوم بشكل غير عادى على المهرجان نفسه.. ثم تطور الأمر للهجوم على الأفلام المعروضة به ، ومن ثم انطلقوا بقوة للهجوم على فن السينما.. وكانوا يقصدون من وراء ذلك عمل مذبحة ليس للمهرجان فقط ولكن لصناعة السينما المصرية بشكل عام.. واتهموا أفلام المهرجان بأنها مليئة بالجنس والعرى والإباحية وما إلى ذلك من اتهامات سابقة التجهيز.

فى ذلك الوقت ، كنت قد تقدمت بالفعل بطلب إحاطة حول حفل الافتتاح.. لكن بعد هذا الهجوم من قبل جماعة الإخوان المسلمين ، شعرت أنه يجب علىّ أن أتحدث عن فن السينما بعد ما كان من المفترض أن أهاجم وزير الثقافة فاروق حسنى بسبب أخطاء حفل الافتتاح.. فوجدت نفسى بعدما قمت بذكر أخطاء حفل الافتتاح أنبرى بقوة لأدافع عن فن السينما ، وكيف أن لهذا الفن العظيم دورا أساسياً فى تشكيل الوجدان الثقافى لأى إنسان.. وضربت مثالاً بنفسى.. حيث إن دار السينما التى أنشئت عام ١٩٥٠ فى مدينة القوصية ، حيث أعيش ، كان لها الدور الأساسى فى التنوير والتثقيف لشعب القوصية ، الذى يتميز بثقافة عالية ، وفكر سياسى يجعله يقود معارك سياسية غير مسبوقة على مستوى الجمهورية أو على الأقل فى الصعيد حيث لا يتأثر بالعصبيات والقبليات الجامدة ، التى تعتبر حجر عثرة أمام الحركة السياسية والفكرية فى الصعيد بشكل خاص والريف المصرى بشكل عام.. وقلت إن دار السينما بالقوصية قد قامت بالدور التنويرى والتثقيفى فى إحدى مدن صعيد مصر ، فى الوقت الذى لم تكن موجودة فيه وسائل إعلام متقدمة مثل التليفزيون ، والشبكات الإذاعية المتعددة كما هو الآن.. لقد كان دفاعى فى هذه

الجلسة عن السينما-هذا الفن الراقى الذى يسمو بالفكر والوجدان البشرى بمثابة الضربة القاضية لباقى أعضاء التحالف من الإخوان المسلمين!

لقد كانت هذه المواقف السابقة ، هى أبرز القضايا التى اختلفت فيها مع جماعة الإخوان المسلمين على المستوى الفكرى والسياسى.. وبالطبع كان هناك العديد من الممارسات السياسية الكثيرة ، التى اختلفنا فيها ، وكان من المستحيل أن تتطابق وجهات النظر فيما بيننا حول هذه القضايا.. لكن مما لا شك فيه أن علاقتى بجماعة الإخوان المسلمين التى كان فيها من الحرص الشديد والتوتر فى معظم الأحيان من خلال إيمان كل منا بما يحمل من أفكار ومعتقدات ، مختلفة تماماً عما يؤمن به الآخر.. ورغم ذلك إذا نظرنا للتجربة بشكل موضوعى سنجد أن العلاقة مع الإخوان المسلمين داخل مجلس الشعب ولمدة ثلاث سنوات ونصف ، لها أيضاً إيجابيات.. فهى تسببت فى كسر الحواجز النفسية فى التعامل مع الآخر سواء كان ذلك من جانبى أم من جانبهم.. فقد بدأت تنشأ بيننا علاقات على المستوى الإنسانى وهذا شيء هام وخطير للغاية ، بل وله أيضاً تأثير قوى جداً على التقارب المتبادل بيننا والذى كان يجب أن يتم تعميقه بشكل أقوى.. لأن التعامل الإنسانى يتغلب بدون شك.. على الاختلاف الفكرى ، بل ويسمو عليه أيضاً.. ولقد كان التقارب يزداد من خلال الجلسات المشتركة والاحتفالات والمناسبات المختلفة.

ولقد ظهر هذا الأمر بشكل واضح عندما وقع حريق فى الدير المحرق ـ بالقوصية ـ وذلك أثناء احتفالات مولد السيدة العذراء ، وقد أدى الحريق إلى مقتل أكثر من خمسين شخصاً.. وحضرت من القاهرة إلى القوصية وكان معى كل من إبراهيم شكرى ومصطفى مشهور الذى كان نائباً للمرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين فى ذلك الوقت.. والتقينا نحن الثلاثة برئيس الدير الأنبا ساويرس لتقديم واجب العزاء فى الضحايا ، وكان هذا نوعاً من المشاركة الإنسانية وقفزة جديدة فى العلاقة بين الإخوان المسلمين والأقباط.. إذ قام نائب المرشد العام للجماعة بالحضور من القاهرة إلى أسيوط من أجل تقديم واجب العزاء.. وقد قام كل من إبراهيم شكرى ومصطفى مشهور بزيارتى فى المنزل وتناولنا الشاى معاً مما عمق التعامل الإنسانى بشكل واضح وأزال الكثير من التوتر مع وجود الخلاف الفكرى قائماً كما هو.

كان هذا المنطق هو ما أخذت على عاتقى أن أصل به إلى الشارع السياسى فى

المراحل التالية ، وذلك فى طريقى للبحث عن مساحة مشتركة للعلاقات الإسلامية المسيحية.. وأنه لابد أن تكون هناك علاقات على المستوى الإنسانى من أجل التخلص من التوتر الشديد وأيضاً كسر الحواجز النفسية والقضاء على روح التعصب.. ولنختلف فى الرأى.. لكن الخلاف لا يجب مطلقاً أن يفسد الود والعلاقات الإنسانية بين أبناء الوطن الواحد بغض النظر عن الدين والانتماء الفكرى أو العقائدى.. ومن ثم لن نجد أكبر من مساحة العلاقات الإنسانية التى يشترك فيها أبناء الشعب الواحد من خلال عادات وتقاليد وقيم إنسانية مشتركة ومتوارثة عبر الأجيال.

فى هذا السياق أعتقد أننى قد أثرت بالفعل فى فكر جماعة الإخوان المسلمين بشكل ما.. لأنه بعد أن تم القضاء على الحاجز النفسى بيننا.. أصبحوا يسألون عنى ويتبادلون معى بطاقات التهنئة فى الأعياد والمناسبات المختلفة.. وهذا شيء إنسانى ، بالإضافة إلى اختفاء الحدة فى الحوار ، الذى كان حاداً جداً فى بدايات التعامل معهم.. ليس فقط خلال المناقشات الفكرية أو السياسية ، بل أيضاً خلال الحوار العادى.. وكأننا أعداء.. فهم لم يكونوا متقبلين لفكرة الحوار أصلاً !.. لكن بعد ذلك اختلفت الأطروحات السياسية لجماعة الإخوان المسلمين ، وإن كان الاختلاف قليلاً.. فلقد قام الإخوان المسلمون بطرح ورقة حول موقفهم من الأقباط ومعاملتهم ومكانتهم وحق المواطنة.. وكذلك تضمنت الورقة الحديث عن المرأة ومكانتها ووصولا بها كحاكم وقاض.. أى أن جماعة الإخوان المسلمين بدأت تطرح أفكاراً سياسية جديدة.. وهذا يمثل نضوجا على مستوى الفكر السياسى من أجل أن يواكبوا حركة المجتمع السياسى الآن.. فهم يريدون الوصول إلى الحكم وهذا هدفهم الذى لا مواربة فيه.

وهناك ولا شك هذا القدر المتاح من الممارسة الديمقراطية والذى أعطى الإخوان الفرصة للمشاركة فى الحياة السياسية المصرية كما أن الخبرة العملية لتنظيم الإخوان فى إمكانية حشد الجماهير وتعبئتها فى اتجاه محدد ، ذلك من خلال المنهج الإخوانى الذى يعتمد على مبدأ الطاعة ، كل هذا قد جعل الإخوان يستطيعون السيطرة على مجالس أهم النقابات المهنية فى مصر مثل نقابات المحامين والمهندسين والأطباء.

وإذا كانت القدرة الحركية والتنظيمية للإخوان هى التى جعلتهم يسيطرون على تلك النقابات أقول فى المقابل هناك الخواء الذى يسيطر على الحياة الحزبية فى مصر وعلى رأسها حزب الأغلبية الذى لا يملك أى عمل سياسى تنظيمى حقيقى يمكن من خلاله حشد أى جماهير اللهم إلا مبدأ الترغيب والترهيب ، ذلك المبدأ الذى إذا كان يصلح للانتخابات الجماهيرية العامة مثل مجلس الشعب فإنه لا يصلح لانتخابات المثقفين فى النقابات. ذلك الواقع الذى جعل الحكومة تقوم بهجمة أخرى ضد الإخوان قبل انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠٠٠ وتقديم قيادات إخوانية للمحاكم العسكرية بتهمة الحشد والتنظيم من أجل دخول الانتخابات العامة والنقابية ولا أعلم أى تهمة تلك التى توجه ضد من يعمل فى العمل العام المعلن وكيف بعد ذلك نتهم الجماهير بالسلبية فالأغلبية لا تتحرك ولا تتطور والإخوان فى تطور مستمر.

أخيراً يتبقى بعد ذلك أن أشير لمعركة أخرى أو بالأحرى موقف آخر كان لى مع جماعة الإخوان المسلمين بالتحديد مع المرشد العام الحالى مصطفى مشهور.. فقد جاء فى عدد الأهرام ويكلى الصادر باللغة الانجليزية بتاريخ ٣/ ٤/ ١٩٩٧ حديث أجرى مع مصطفى مشهور بصفته مرشداً لجماعة الإخوان ، وفى رده على سؤال حول تطبيق الشريعة الإسلامية على الأقباط وشرعية دفع الجزية.. قال إن الجزية جزء من الشريعة الإسلامية ، وهذا معناه إبعاد المسيحيين عن التجنيد بالقوات المسلحة لأنهم ينتمون لدين غير الإسلام ، وباعتبار أن الجيش هو حجر الأساس فى الدفاع عن الدولة الإسلامية فلابد لأفراد هذا الجيش أن يكونوا مسلمين لأن غير المسلم سيكون ولاؤه لجيش العدو الذى يواجه جيش المسلمين.. بل أضاف مشهور ، أن الجزية هى ضريبة دفاع عن المسيحيين حيث إنهم لا يحق لهم أن يدافعوا عن أنفسهم..

قمت بالرد على هذا الكلام فى مقال نشر بجريدة العربى الناصرية بتاريخ ١٤/ ٤/ ١٩٩٧ ، فندت فيه هذا الكلام الخطير وقلت أن كتب التراث تقول عن الجزية أنها فرضت فى آخر العام التاسع الهجرى ، أى بعد غزوة« تبوك» وهى فى مقابل عدم مشاركة المسيحيين فى الجهاد مع المسلمين ، أى فى مقابل حمايتهم وشرطها الحرية والذكورة والتكليف ، أى تؤخذ من القادرين ولا تؤخذ من الضعفاء

ولا النساء ولا الأطفال.. وقد كان المسلمون يردون الجزية لأهلها عندما عجزوا عن حمايتهم ، فقد ردت الجزية لأهل «حمص» عندما عجز المسلمون عن حمايتهم ، ولم يأخذها عمر ابن الخطاب من نصارى تغلب.. وعلى ذلك فالجزية بدل إعفاء رمزى بسيط ، وتسمى ضريبة ولاء ، ولا تجوز الآن حيث يسمح القانون للمسيحيين أن يشاركوا فى الدفاع عن الوطن.. مع العلم أن هناك إجماعاً من كثير من الشخصيات الإسلامية يؤكدون أن تجنيد المسيحيين ومشاركتهم فى الدفاع عن الوطن حق لهم ، كما أن تلك المشاركة تلغى دفع الجزية.

بالإضافة إلى كل هذا ، فإن منهج دفع الجزية كانت له ظروفه التاريخية الخاصة ، حيث كان جيش المسلمين ، فى صدر الإسلام ، يجاهد ضد جيوش غير المسلمين ، ومن أجل الدعوة الإسلامية فى بدايتها يمكن أن يكون مبرراً مقبولاً.. ولكن نحن الآن كمصريين مسيحيين نعتبر أن الحضارة الإسلامية جزء من تكوين شخصيتنا المصرية ، مضافاً إلى ذلك أن الحروب الآن لا تقوم على أساس حرب بين جيش إسلامى فى مواجهة جيش غير إسلامى ودفاعاً عن الدين الإسلامى ، إنما الحروب الآن مصالح اقتصادية وسياسية وعلمية.. إلخ.. وهنا أذكر فضيلتك ـ أقصد مصطفى مشهور ـ بحرب العراق مع الكويت ، فقد كانت السعودية ودول الخليج الإسلامية مع أمريكا ودول التحالف ، التى هى فى نظرك مسيحية ، مع العلم أنه لا توجد الآن دولة مسيحية ، وكانت فى المقابل هناك دول ضد التحالف.. وهل وجود قوات أمريكية فى السعودية ، تحمى النظام السعودى وتسيطر على البترول العربى ، هل يعتبر هذا فى إطار الجهاد الإسلامى.

هنا نؤكد كمسيحيين مصريين أن مصر وطننا الذى نعتز به وندافع عنه بدمائنا والتاريخ خير شاهد على ذلك ، فلقد كان موقف الأقباط دائماً مجمعاً على الدفاع عن الوطن فى مواجهة الاستعمار الأجنبى الذى يدين بالمسيحية. يضاف إلى ذلك.. هل إذا حكم الإخوان المسلمون مصر ستكون هناك حروب إسلامية فى مواجهة دول غير إسلامية ، من أجل العقيدة ، وهل يمكن الآن ونحن ندخل القرن الحادى والعشرين أن تكون هناك حروب على هذا الأساس. ولو حدث يا سيادة المرشد العام فنحن كأقباط مع مصر فى مواجهة أى قوة استعمارية تريد النيل من مصر ،

كما أن ما أزعجنا فى تلك التصريحات أننا كنا نعتقد أن الإخوان المسلمين قد أصبح فكرهم السياسى يقبل الآخر ، وقد ظهر هذا فى بعض الأوراق التى أرسلت لى بالبريد حول بعض القضايا مثل الأقباط والمرأة ، وبذلك.. فهل هناك تناقض بين الأوراق الصادرة عن الجماعة وبين هذه التصريحات. وإذا كان التجنيد والدفاع عن الوطن هو شرف وطنى ودليل مواطنة ، فهل المطلوب هو حرمان الأقباط من هذا الشرف ، وهل يعنى هذا أن يصبح القبطى مواطنا درجة ثانية.. لا يحق له الدفاع عن وطنه الذى يعيش فيه وعلى أرضه وليس من حقه أن يجند ولا أن يدافع عن الوطن. وإذا كان هذا هو تطبيق الشريعة الإسلامية فى رأى المرشد العام.. فهل من حق الأقباط مناقشة هذه القضايا التى تمس حقهم فى المواطنة التى كفلها لهم الدستور؟

واختتمت مقالى بقولى.. ما هو الرأى اليقين فى مثل هذه القضايا خاصة أن بعض الشخصيات الإسلامية ، وبعض الاتجاهات الإسلامية المستنيرة تقول غير ذلك، مثل الكاتب الكبير فهمى هويدى والصديق العزيز عادل حسين ، وما رأى سيادة المرشد فى رأى الدكتور عبدالصبور مرزوق فى قضية دفع الأقباط للجزية والمنشور بجريدة «العربى» الأسبوع الماضى إذ يقول: «إن الذين يطالبون الأقباط بدفع الجزية هم أناس لا يفقهون الإسلام ويسيئون له أبلغ إساءة ، فهم ليسوا جهلة فقط وإنما مخترقون من جهات لا تحب الإسلام ولا المسيحية وتريد دمار مصر جميعا». وفق الله مصر وحماها شر الفتنة وجعلها وطناً لجميع المصريين.

وجاء رد مصطفى مشهور فى العدد التالى بتاريخ ٢١/ ٤/ ١٩٩٧ قال فيه: «اطلعت على ما جاء فى مقال الأستاذ جمال أسعد تحت عنوان «الأقباط والجزية والإخوان».. ونرجو أن نؤكد على هذه الحقائق: إن الإخوان لهم أدبياتهم المستندة إلى كتاب الله وسنة رسوله (ﷺ) والتى تؤكد موقف الإخوان المسلمين من الإخوة أقباط مصر منذ نشأة الجماعة عام ١٩٢٨ وحتى اليوم ، دون لبس أو تغيير أو تبديل لأنه موقف مبدئى ينهض على أساس واضح ثابت وهو أن لهم مالنا وعليهم ما علينا.

إننا قد أرسلنا إلى «الأهرام ويكلى» رداً على ما نشر وما فيه من تشويش وتشويه

تصحيحاً يؤكد على موقفنا المبدئى ، وقد نشر فى عدد من الصحف الصادرة يوم السبت ١٢ أبريل وقبل ذلك يوم الجمعة السابق له والموافق ١١ أبريل ١٩٩٧م.

كما أرسلنا لنيافة البابا شنودة الثالث رسالة تحوى هذا التصحيح وتؤكد على ثبات موقفنا من هذا الأمر وهو كما قلنا موقف مبدئى يلتزم ما جاء فى الكتاب والسنة. ونحسب أن كافة المنصفين المتجردين للحق يعرفون هذا الموقف المبدئى الذى تؤكده العلاقات الوثيقة والطيبة بين الإخوان المسلمين وبين الإخوة الأقباط المصريين ، ونبعث لكم بصورة من الرسالة التى أرسلناها لـ «الأهرام ويكلى» راجين نشرها فى جريدتكم الموقرة فى نفس المكان والمساحة للتصحيح ولبيان المعالم والأصول.

كواليس الكنيسة والأحزاب والإخوان المسلمون

4

كيف يباع الوطن؟

معارك تحت القبة
بعيداً عن الإخوان

دار الخيّال

سبق ورويت عابراً من قبل كيف كان مجلس الشعب المنتخب بنظام القوائم النسبية سنة ١٩٨٧ بمثابة بوابة العبور إلى معترك الحياة السياسية النيابية، إذ أننى رغم فوزى فى الانتخابات التى جرت عام ١٩٨٤ إلا أننى لم أدخل المجلس وذهب مقعدى إلى أحد مرشحى الحزب الوطنى بصفته الحزب الحائز على أعلى نسبة أصوات.. وذلك لأن حزب العمل فى هذه الانتخابات لم يستطع الحصول على نسبة الثمانية بالمائة، ولكن مع قيام التحالف الإسلامى استطاع الحزب فى انتخابات ١٩٨٧ اجتياز نسبة الثمانية بالمائة، واستطعت أنا تحقيق النجاح عن دائرتى بأسيوط، ومن ثم أصبحت عضواً بمجلس الشعب لأمارس دورى البرلمانى بشكل حقيقى.

وقبل بدء الدورة البرلمانية، كان الموقف مهيباً لى، فلم أكن أعرف حقيقة ما يدور داخل المجلس ، وكنت أخشى التجربة لأنى لم تكن لى سابق خبرة بالعمل النيابى داخل المجلس.. ولكن اتضح لى بعد ذلك أن ممارساتى السياسية السابقة على دخولى المجلس ، وتربيتى السياسية داخل التيار اليسارى، وما تعلمته من تجربتى الحزبية المتواضعة ، كل هذا جعلنى مؤهلاً لأن أكون أحد الأعضاء النشطاء داخل المجلس.. وخاصة أننى كنت حريصاً على هذا، من خلالى اطلاعى على الاتفاقيات وتقديمى للأسئلة وطلبات الإحاطة.. هذا جعل نجمى كعضو فى المجلس يبرز تحت القبة.

ولكن خبرتى القليلة بالأداء البرلمانى، وموقفى المسبق من الدكتور رفعت

المحجوب رئيس مجلس الشعب فى ذلك الوقت، أدت إلى انسحابى فى الجلسة الأولى، بعد مشادة مع الدكتور رفعت المحجوب إذ أننى طلبت الكلمة لكن لم يعطنى إياها.. فقمت بالانسحاب.. ولم أدرك خطورة ما فعلته إلا بعد ذلك، لأن الانسحاب من أى جلسة إنما يكون فى حالات خاصة جداً ولإثبات مواقف سياسية بعينها.. إلا أن الحاجز النفسى مع الدكتور رفعت المحجوب استطعت أن أجتازه بعد اندماجى فى العمل النيابى تحت القبة.. بل وتحولت علاقتى به إلى علاقة وطيدة بل وشديدة الحميمية والخصوصية.. وشعرت أنه بالفعل أستاذ.. حتى أننى أعدت التفكير فى موقفى منه ، واعتبرته ناظر مدرسة ونحن تلاميذه فى هذه المدرسة، وكنت متقبلاً لذلك بالفعل؛ لأننى فى كل جلسة كنت أتعلم منه الكثير، وكنت أحرص على عدم التغيب عن جلسات المجلس طوال فترة عضويتى به، حتى أننى لم أتغيب سوى جلستين فقط، وذلك بسبب ظروف المواصلات والأحوال الجوية ، التى حالت دون وصولى من أسيوط إلى القاهرة.

ونظراً لعلاقتى التى أصبحت وطيدة مع الدكتور رفعت المحجوب بشكل غير عادى ، كنت أتردد عليه يومياً فى مكتبه قبل وبعد الجلسة، لأننى أعتبره ليس ناظراً فقط، بل مدرسة أو جامعة أتعلم فيها ومنها سواء فى حواراته أو مواقفه.. وكان هناك رابط آخر أدى إلى توثيق علاقتى به، وهو انتماء كل منا إلى اتجاه سياسى واحد وهو الاتجاه الناصرى ، رغم أنه كان عضواً بالحزب الوطنى، وكنت أنا عضواً بحزب العمل. وعمق كل هذا طريقة رفعت المحجوب فى إدارة جلسات مجلس الشعب. فهو كان رجل النظام والانضباط داخل المجلس.. وهذا أمر لا يختلف عليه اثنان سواء من الأغلبية أو المعارضة.. ولكن كان له أيضاً توجهاته السياسية الخاصة به، التى لم يكن يستطيع إخفاءها فى اللحظات الحرجة التى تحتاج إلى حسم.. فعندما كان المجلس يتحدث عن الجامعات الخاصة، وكانت هناك مؤشرات تمهد لها فى تلك الفترة، وهذا بالطبع قبل أن تتم الموافقة عليها كما هو الآن، وكانت فى نفس الوقت تجرى مناقشات تحت قبة المجلس حول الخصخصة وبيع القطاع العام، وإن لم تكن بمثل تلك الصورة الفجة التى تحدث الآن.. وفى وسط كل هذه المناقشات كان رفعت المحجوب يناضل نضال الجبابرة والمقاتلين ، فى مواجهة خصخصة التعليم أو إنشاء جامعات خاصة ، بل كان يقف ضد الخصخصة بشكل عام ، وكان شديد الدفاع عن القطاع العام.

وعندما كانت تبدأ المناقشات حول هذه القضايا، كان يترك المنصة وينزل بين صفوف الأعضاء لكى يتحدث ويدلى برأيه، ويدافع عن مجانية التعليم، ويرفض بشدة الجامعات الخاصة، لأنها ستقضى على مبدأ تكافؤ الفرص وستقضى على مجانية التعليم فى مصر، بل وعلى كل ما تبقى من إنجازات ثورة ٢٣ يوليو التى جاءت فى صالح الشعب، وبالتحديد فى صالح الطبقات البسيطة والفقيرة. وعندما كان يدافع عن القطاع العام، كان دفاعه موضوعياً.. إذ أنه كان يبين كيف قام هذا القطاع بدور عظيم طوال فترة الستينيات والسبعينيات، مثل استيعابه للعمالة ومساندته للجيش ليخوض معركة نصر أكتوبر ١٩٧٣ لأنه كان يعطى لخزانة الدولة الفائض المالى الذى كان يصرف فى خدمات الشعب.. ولكن الدكتور المحجوب أيضاً لم يكن يدافع عن القطاع العام الذى يحقق الخسائر والذى يعانى من المخزون الراكد بما لايمكن حصره، وذلك نتيجة لفساد رؤساء مجالس هذه الشركات.

فى ضوء هذا، هناك موقف يجب أن يسجل لصالح الدكتور رفعت المحجوب.. ذلك أنه أثناء مناقشة مشروع قانون الاستثمار الموحد ، حيث كانت بعض ملامح الخصخصة بدأت تتضح فى الأفق.. وكانت بعض مواد هذا القانون تعطى الحق للقطاع الخاص فى التنقيب عن البترول، بل وتعطيه أيضاً الحق فى بناء المساكن الشعبية (؟!).. وكنت فى مكتبه قبل الجلسة المسائية التى ستتم فيها مناقشة مشروع هذا القانون، وكان متواجدا فى مكتب المحجوب الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء فى ذاك الوقت، وأيضاً زعيم الأغلبية فى المجلس كمال الشاذلى.. وعندما كنت فى مكتب الدكتور المحجوب، وقبل بدء الجلسة بدقائق.. أراد المحجوب أن أتحدث فى بعض مواد هذا القانون.. لكن وجود عاطف صدقى وكمال الشاذلى منعه من الحديث مباشرة معى.. فأدار ظهره لعاطف صدقى وكمال الشاذلى ممسكاً بأوراق مشروع القانون.. وإذ به يشير لى بأصبعه على مادة بعينها.. ففهمت دون أن يتحدث صراحة، أنه يريد منى أن أطلب الكلمة فى المجلس لمناقشة هذه المادة على وجه التحديد.. وبالفعل ونحن فى طريقنا لقاعة المجلس خرج أمامنا الدكتور عاطف صدقى برفقة كمال الشاذلى، وكنت أسير أنا مع الدكتور رفعت المحجوب خلفهما.. فقلت له : هل تريد منى أن أتحدث فى هذه المادة.. فأجاب.. نعم ، لأنها مادة خطيرة.. ثم أضاف طالما نحن أقلية فى هذا المجلس سنأخذ بالجزمة (؟!)..

وكان يقصد بكلمة أقلية ، هؤلاء الذين يدافعون عن مصالح فقراء الشعب ويحاولون الحفاظ على إنجازات ثورة يوليو.. وكناصريين أيضاً.. وهذا كان يقربنى من الدكتور رفعت المحجوب، حتى أنه كان يعطينى الكلمة دون أن أطلب.. فكنت أتحدث فى بعض الجلسات أكثر من مرة.

وأثناء فترة عضويتى بمجلس الشعب حدث الانشقاق الشهير فى حزب العمل، حيث كنت مع الفصيل المنشق الذى قاده أحمد مجاهد ضد مجموعة إبراهيم شكرى وعادل حسين وبعد حدوث الانشقاق كان الدكتور رفعت المحجوب يعطينى الكلمة دائماً على أساس أننى رئيس الهيئة البرلمانية للأعضاء المنشقين.. فوقف صلاح الطاروطى عضو المجلس فى إحدى الجلسات وقال موجهاً كلامه للدكتور المحجوب: «لماذا تعطى الكلمة لجمال أسعد دائماً.. أليس هناك أحد آخر فى المجلس غيره ؟!.. وهنا تضايقت وانفعلت داخلياً.. على أساس أن هذا الكلام الذى قاله الطاروطى يمثل نوعاً من الإحراج الشديد لرفعت المحجوب، على اعتبار أننى عضو معارض، وهو بذلك يجامل المعارضة. فما كان من المحجوب إلا أن صاح بأعلى صوته ، وتحدث واثقاً من نفسه قائلاً: نعم أعطى الكلمة لجمال أسعد لأنه يمثل اتجاها سياسيا داخل المجلس.. ولم يكن هذا الأسلوب فى الرد جديداً على الدكتور المحجوب ، الذى كان يتمتع بأسلوب خاص فى الرد جعل رئاسته للمجلس ذات طابع خاص أيضاً.

ولأن الدكتور المحجوب كان له أسلوبه الخاص فى الرد على من يحاولون وضعه فى موقف حرج أو الذين يحاولون الخروج على النظام داخل المجلس.. فقد استطاع أن يسجل العديد من المواقف السياسية التى تؤكد جدارته فى إدارة المجلس الذى كان من أهم المجالس النيابية بعد الثورة، إذ أنه كان يحوى أعلى نسبة من أعضاء المعارضة فى تلك الفترة، ولم يحدث بعد ذلك أن ضم المجلس هذا العدد من أعضاء المعارضة فيما بعد، بل إن هذا المجلس كان يضم كبار السياسيين الذين حفروا أسماءهم فى قائمة أبرز البرلمانيين فى تاريخ مصر السياسى بعد الثورة.

من أهم تلك المواقف فى آخر بيان للحكومة فى هذه الدورة البرلمانية، التى كنت عضواً بالمجلس أثناءها.. إذ أن العرف البرلمانى يعطى لكل رئيس هيئة برلمانية نصف ساعة للرد على بيان الحكومة، وعشر دقائق للعضو.. وكان إبراهيم شكرى رئيساً

للهيئة البرلمانية للتحالف الإسلامى، الذى يضم حزب العمل وجماعة الإخوان المسلمين وحزب الأحرار.. وبالتالى فإن من حق إبراهيم شكرى الحديث لمدة نصف ساعة، بينما أى عضو آخر لا يحق له الحديث سوى عشر دقائق فقط. وكان المستشار مأمون الهضيبى عضواً فى الهيئة البرلمانية للتحالف للإسلامى.. ووقف إبراهيم شكرى وتحدث لمدة نصف ساعة بصفته رئيساً للهيئة البرلمانية.. وفى يوم آخر أخذ مأمون الهضيبى الكلمة، إلا أن الجميع فوجئوا به يتحدث بصفته رئيس المجموعة البرلمانية لجماعة الإخوان المسلمين وليس عضوا فى الهيئة البرلمانية للتحالف أو حزب العمل ثم تخطى العشر دقائق المخصصة له حتى استغرق حديثه أكثر من ساعة ومن وقت إلى آخر كان يتدخل الدكتور رفعت المحجوب ويقاطع الهضيبى ويقول له: يا أستاذ هضيبى الوقت؟!.. لكن الهضيبى كان يستمر فى الحديث متجاهلاً الدكتور رفعت المحجوب، وكما لو كان لم يسمع أحدا من حوله!!.. وعندما تكررت نداءات المحجوب، قال الهضيبى سوف أتحدث كما أشاء.. وفى كلامه هذا أعلن الهضيبى عن تأسيس حزب سياسى للإخوان المسلمين، وأنه سوف يتحدى بهذا الحزب الفقهاء والقانونيين، ولن يستطع أحد الاعتراض على قيام هذا الحزب!

وبعد أخذ الهضيبى راحته الكاملة فى الحديث، ووصفه لنفسه بأنه رئيس المجموعة البرلمانية للإخوان المسلمين.. جاء تعقيب الدكتور المحجوب فى خمس دقائق فقط ، استطاع أن يبدد كل ما قاله الهضيبى ويجعله يذهب سدى.. فقد قال المحجوب موجهاً كلامه للهضيبى.. أنت لست رئيساً لمجموعة برلمانية، بل عضو فى البرلمان عن الهيئة البرلمانية لحزب العمل، ومن ثم أنت لاتمثل الإخوان المسلمين، لأنه لايوجد حزب سياسى رسمى يحمل اسم الإخوان المسلمين سواء داخل مجلس الشعب أو خارجه.. وأنت كرجل قانون ـ ويقصد هنا الهضيبى ـ تعلم هذا جيداً، وأنه من الناحية القانونية، كل ما قلته يخالف القانون.. ورغم ذلك فقد أعطيتك هذه المدة التى امتدت أكثر من الساعة لا لشىء سوى تقدير لشخصك وبصفتك عضوا فى هذا المجلس، أردت أن أعطيك فرصة للتعبير عن آرائك السياسية .

فى هذه الجلسة كان يجلس بجوارى عضو بالمجلس ينتمى إلى جماعة الإخوان المسلمين وهو الأستاذ محفوظ حلمى.. عضو مجلس الشعب عن دائرة المحلة

الكبرى.. والذى قال موجهاً الكلام لى «ليتك ما تكلمت يا أستاذ مأمون».. وكان هذا أكبر دليل على أن كل ما قاله مأمون الهضيبى فى أكثر من ساعة، قد قام بنسفه الدكتور المحجوب فى خمس دقائق فقط ومرت على هذه الواقعة سنوات ثم قابلت المستشار مأمون الهضيبى فى مقر حزب العمل عام ١٩٩٧ وبالتحديد يوم الأربعاء العاشر من ديسمبر.. وكان هذا بمناسبة إعلان مطالب مؤتمر الديمقراطية والحريات الذى أقامته أحزاب المعارضة المصرية.. فتجاذبنا الحديث عن مجلس الشعب ودورته التى بدأت عام ١٩٨٧ وانتهت عام ١٩٩٠ بناء على حكم قضائى ببطلان المجلس من الناحية الدستورية لأنه جاء بناء على انتخابات القائمة النسبية.. فقال لى الهضيبى بالحرف الواحد إن رفعت المحجوب كان أذكى سياسى عرفه الحزب الوطنى، ولم يأت أحد بعده.. فلقد كان يدير مجلس الشعب بحزم ويعطى كل ذى حق حقه .

أعود مرة أخرى إلى علاقتى الوطيدة بالدكتور رفعت المحجوب التى كان من أهم أسبابها ذلك التوافق السياسى الذى جمع بيننا.. وأسرد هنا كيف كان يدير جلسات المجلس وعلاقته بالأقوياء من الأعضاء فمثلا كان يعمل حسابا لكمال الشاذلى.. إلا أنه لم يلتزم بهذا أثناء مناقشة مشروع قانون الاستثمار الموحد، حيث نشب الخلاف الشديد بين المحجوب والشاذلى حول هذا القانون.. إذ أن كمال الشاذلى كان يدير الأمور داخل المجلس بشكل ديكتاتورى يصل إلى حد التهديد عند اللزوم.. لكن أثناء مناقشة هذا القانون احتد رفعت المحجوب واعترض على ما يقوله كمال الشاذلى الذى كان يؤيد مشروع القانون بشدة.. وأعطى المحجوب توجيهاً لأعضاء المجلس أثناء حديثه فى الجلسة بما يوضح أن هذا الكلام الذى جاء بمشروع القانون خاطئ.. حتى أنه عندما تم التطرق لإحدى مواد القانون التى كانت تمهد بشكل سافر للخصخصة.. صرخ المحجوب من على المنصة وقال قولته الشهيرة: «هذه المادة لن تمر ولو على جثتى»!!.. وهنا ازداد الخلاف بين المحجوب والشاذلى اشتعالاً ولكن سرعان ما تمت تسوية الأمر بعد الجلسة فيما بينهما.

وهنا سؤال يطرح نفسه بشدة.. وهو ماذا لو ظل الدكتور رفعت المحجوب رئيساً لمجلس الشعب حتى اليوم ؟!.. هل كانت ستتغير أفكاره وآراؤه السياسية، أم كان سيتم تغييره هو وإبعاده عن هذا الموقع، وإحضار من يتوافق مع توجهات الحكومة

حول ما يحدث الآن على الساحة الاقتصادية المصرية (؟!) بالتأكيد، وحسب ما أعرفه عن المحجوب من خلال علاقتى الشخصية به كان من الصعب عليه أن يساير هذه التغييرات التى تتم الآن بشكل فج.. بل كان سيقف بشدة ضد ما يحدث الآن، وإلا كان سيعتبر أحد الكثيرين الذين تخلوا عن مبادئهم ليسيروا فى ركب ما يحدث الآن، حيث ارتدى الكثيرون أقنعة جديدة حتى يستمروا فى مواقعهم الحالية!

وأنا أرى أن القدر قد شاء أن ينقذ الدكتور رفعت المحجوب من هذا الموقف ، إذ أنه انتقل إلى الرفيق الأعلى وهو محافظ بعض المحافظة على مواقفه السياسية إذ أنه كان يوائم دائماً بذكاء شديد بين موقعه السياسى ومبادئه ومعتقداته السياسية.

أعود مرة أخرى إلى كمال الشاذلى.. الذى أستطيع أن أطلق عليه اسم البعبع الجالس على كرسى الأغلبية داخل مجلس الشعب.. حتى أن أى مشروع قانون يتم عرضه على المجلس يكون الشاذلى هو الباب الذهبى لإمراره.. وأذكر أنه تم تقديم مشروع قانون خاص بفرض ضرائب على العاملين فى الخارج، وكان هذا آخر مشروع قانون يقدم للمجلس فى هذه الدورة البرلمانية.. بل إنه تم عرض مشروع القانون فى الخمس دقائق الأخيرة من الجلسة (؟!).. فوقفنا أنا وإبراهيم شكرى واعترضنا على هذه الضريبة.. ومع مرور الأيام حكمت المحكمة الدستورية بإلغاء هذا القانون الذى لا يتفق مع الدستور، مما أدى إلى قيام الحكومة بإرجاع الأموال التى جمعتها إلى العاملين الذين سبق أن دفعوها.. وهذا أبسط دليل على أن مشروعات القوانين الهامة والتى تمس فئة كبيرة من الشعب، لم تكن توضع موضع دراسة حقيقية ولا تأخذ وقتها الكافى للمناقشة الموضوعية لأن أحدا لم يكن ينظر إلى الصالح العام.

وهنا.. قد تسأل عزيزى القارئ، عن علاقة هذا بكون كمال الشاذلى «بعبع» مجلس الشعب؟!.. والحقيقة أن كمال الشاذلى بوصفه زعيم الأغلبية داخل المجلس، فى ذاك الوقت، جعل مناقشة أى شيء تصبح قضية أغلبية وأقلية بعيداً عن أى منطق أو حس سياسى وطنى.. لأنه كان يقوم بمصادرة أى رأى مخالف له يصدر من أى عضو بالحزب الوطنى.. فإذا جاءت الحكومة بقانون تريد تمريره.. تكون فى هذه الحالة هناك إشارة من زعيم الأغلبية كمال الشاذلى، وهنا يجب أن يقول كل أعضاء الحزب الوطنى موافقون.. وهذا هو مكمن الخطر الحقيقى، لأن مجلس

الشعب تحول من مجلس تشريعى يعمل لصالح الشعب إلى مجلس يعمل لصالح الحكومة التى هى السلطة التنفيذية؟! بل أستطيع أن أقول أن كمال الشاذلى كان يحرص كل الحرص على أن يكون «البعبع».. فكان يجلس فى مقعد يستطيع من خلاله أن يرى كل أعضاء المجلس وبالتحديد أعضاء الحزب الوطنى.. فإذا وقع بصر الشاذلى، على أحد هؤلاء الأعضاء.. فإن العضو ترتعد فرائصه ويعلم تماماً أن عليه تنفيذ ما يقوله كمال الشاذلى ، لذلك عندما يقف كمال الشاذلى ويتحدث، ويكون كلامه ينم عن الموافقة على أى مشروع قانون.. فإن كل أعضاء الحزب الوطنى لابد أن يرفعوا أيديهم بالموافقة أيضاً.. والعكس صحيح فى حالة رفض أى قانون.. وكانت لكمال الشاذلى سطوة كبيرة رغم أنه لم يكن وزيراً بعد فى تلك الفترة، بل إن الوزراء أنفسهم كانوا ينافقونه ويرتعدون منه.. وقد شاهدت بنفسى أكثر من مرة وزراء يقفون أمام كمال الشاذلى منحنى الرؤوس بينما يجلس هو على مقعده، لأنه بكل وضوح كان أقوى من هؤلاء الوزراء أيضاً.

لكن.. لم يكن كمال الشاذلى بهذا الوضع طوال الوقت.. فقد كان يقوم من وقت لآخر بمغازلة المعارضة.. وهذا بالطبع ينم عن ذكاء سياسى، ويعبر فى نفس الوقت أيضاً عن الانتهازية السياسية التى يحاول بها الوصول إلى شكل ديمقراطى يظهر من خلاله أن هناك إجماعاً داخل المجلس.. لذلك فإنه كان قبل مناقشة أى قضية مطروحة أمام المجلس ، كان يجرى جلسات الحوار مع إبراهيم شكرى وياسين سراج الدين بصفتهما رئيسى هيئة برلمانية الأول عن حزب العمل والثانى عن حزب الوفد وإن كان ياسين سراج الدين لم يكن يحتاج إلى المغازلة السياسية أصلا لأنه كان يسير دائما فى ركب كمال الشاذلى والحزب الوطنى.. رغم أنه رئيس المجموعة البرلمانية لحزب الوفد!.. ولقد كنت صديقاً لكل أعضاء المجموعة البرلمانية لحزب الوفد تقريباً... والذين كانوا يعبرون دائماً عن شديد استيائهم من سراج الدين ويعتبرونه لايمثل حزب الوفد ، ويقولون عنه أنه ينافق الحزب الوطنى لمجرد حب الظهور والحديث على شاشة التليفزيون ، وكان هذا الأمر معروفاً للجميع.. وبالتالى كان الأمر سهلاً لكمال الشاذلى أن يستغل ياسين سراج الدين ليكون سنيداً له يسهل مهمة إقامة الحوار مع إبراهيم شكرى ومأمون الهضيبى وباقى أطراف المعارضة ، بهدف محاولة إثبات أنه ليس فقط زعيماً للأغلبية بل زعيماً للمعارضة أيضاً ؟!.

ولأن الأمور داخل المجلس كانت تدار بهذا الشكل السيىء فإنها كانت معبرة تماماً عن مدى جهل معظم أعضاء الحزب الوطنى بمجلس الشعب بل غياب الحس الوطنى لديهم.. وكان من ضمن الوقائع التى أكدت لى ذلك مناقشة مشروع القانون الذى تقدم به الدكتور فتحى سرور عندما كان وزيراً للتعليم فى ذلك الوقت والخاص بإلغاء السنة السادسة من التعليم الابتدائى.. وكانت مبرراته أن هيئة اليونسكو قد أقرت هذا المشروع، وأن الحالة الاقتصادية السيئة فى ذلك الوقت تحول دون تحمل الدولة لمصاريف هذه السنة (؟!).. وذهلنا جميعاً أنه كيف نعتمد على تقارير اليونسكو.. ووقفت لأناقش ذلك وقلت..قد تكون تقارير اليونسكو بمثابة المرشد لنا.. لكنها غير ملزمة ونحن أعلم بظروفنا.. كما أن كون الظروف الاقتصادية تكون سبباً فى إلغاء سنة دراسية هامة، فهذا سيجعلنا كلما تفاقمت الظروف الاقتصادية نقوم بإلغاء مرحلة دراسية.. لنصل بعد ذلك إلى الحالة التى نلغى فيها التعليم تماماً (؟!).. وهذا شىء غير مقبول على الإطلاق، ثم إنه كيف يتم إلغاء سنة دراسية لتلاميذ وصلوا إلى السنة الخامسة بناء على خطة دراسية وضعت بها السنة السادسة.. وكان فى ذلك الوقت ابنى (چون) قد وصل للسنة الخامسة.. لذلك قلت أيضاً إذا أردتم عمل نظام جديد فليستمر النظام الحالى، على أن يطبق بخطة جديدة على من يدخل الصف الأول بداية من العام القادم، بعد وضع خطة جيدة لذلك.. ولكن بعد أن انتهيت من كلامى هذا، وقف الدكتور فتحى سرور وكرر كلامه السابق، وكان رده ضعيفا جداً.. وكانت المفاجآة أن قام أعضاء الحزب الوطنى بالتصفيق الحار له (!!) فشعرت أن الأغلبية التى للحزب الوطنى تدير الأمور بطريقة متخلفة ولاتنظر إلى خطورة الموقف ونتائجه السلبية على الوطن كله.. لأنهم قاموا بتأييد الوزير ضد ما قلته، لا لشىء، سوى أنى عضو معارض.. لذلك قمت مقاطعاً بحدة الوزير فتحى سرور، وحاولت أن أحدث الدكتور رفعت المحجوب لأقول له ملخص ما سبق وقلته.. وبالفعل لاحظ المحجوب ذلك، وقال موجهاً كلامه لأعضاء المجلس إيه.. أنتم بتصفقوا على إيه؟!!.. الكلام الذى يقوله جمال أسعد خطير.. إيه ياسيادة الوزير (يقصد فتحى سرور).. رد على كلام العضو!!

كانت المفاجأة الكبرى، أن الدكتور فتحى سرور لم يستطع الرد، وقال أنه يمكن أن يناقش السيد العضو (يقصدنى) فيما بعد.. ولم أعلم ماذا يقصد: «فيما بعد»

وكيف (!!).. وخاصة أنه تم فى هذه الجلسة إقرار المشروع ، وإلغاء السنة الدراسية السادسة من التعليم الابتدائى، والتى كانت بمثابة الكارثة فى نظام التعليم الأساسى فى مصر.. ولقد كنت الوحيد ـ وهذا للتاريخ ـ الذى عارض هذا القانون.. وذهبت فيما بعد ـ حسب قول الوزير ـ إلى مكتبه بالوزارة.. وجرت مناقشة بينى وبينه لمدة ساعة كاملة، لم يستطع خلالها أن يقنعنى بوجهة نظره.. وعندما لم يجد مفراً من ذلك قال لى «مش ابنك فى السنة الخامسة.. خلاص دى فرصة لاختصار سنة دراسية من عمره (!!)..» فقلت له: كنت أتمنى أن تكون هناك سنة سابعة وليست سادسة حتى يستفيد ابنى ومن فى مثل سنه من التعليم. وتشاء الظروف وبعد أكثر من عشر سنوات أن تدار معركة لدى الرأى العام ولدى خبراء التعليم حول إلغاء السنة السادسة وتعود السنة السادسة إلى مرحلة التعليم الابتدائى بقانون آخر جديد ومن مهازل القدر أن وزير التربية والتعليم الذى تقدم بمشروع قانون إلغاء السنة السادسة هو نفسه فتحى سرور الذى أصبح رئيساً لمجلس الشعب الذى وافق على إعادة السنة السادسة مرة أخرى، مع العلم أن أغلب الصحافة المصرية قد شاركت فى هذه القضية، وقد أشارت كثير منها لموقفى ضد إلغاء السنة السادسة من خلال نشر ما قلته فى المضبطة.

لم تكن بالطبع هذه أول أو آخر مهازل النظام التعليمى فى مصر، والذى تحول إلى حقل تجارب لكل من هب ودب حتى انهار المستوى العلمى والتعليمى فى مصر.. وهذا يمثل إحدى صور الانهيار السياسى الذى اجتاح كافة مؤسسات النظام المصرى (!!).

أعود مرة أخرى إلى ياسين سراج الدين.. الذى كان رئيساً للمجموعة البرلمانية لحزب الوفد.. وكما سبق وذكرت كانت ممارسته السياسية حكومية أكثر منها معارضة.. وهذا جعل كثيرين داخل حزب الوفد يعترضون على ذلك باعتباره «ناعم» فى معارضته للحكومة، بل إنه كان أحياناً يتفاخر بأنه صديق الحكومة.. ولم تكن ممارسته السياسية تنم عن كادر سياسى فى حزب الوفد يقف فى مواجهة الحكومة.. حتى أنه عندما كان يختلف حول قضية ما مع الحكومة، فإنه كان يعبر عن ذلك بنعومة ورقة محاولاً بشتى الطرق قدر جهده ، أن يحافظ على علاقاته الشخصية بالحكومة.. لذلك أستطيع أن أصف شخصية ياسين سراج الدين بأنه

معارض حكومى، أو بمعنى أدق حكومى فى صفوف المعارضة (!!).. وهذا بالطبع كان يضعف بشدة الممارسة البرلمانية لحزب الوفد.. بالإضافة إلى ظهور شخصية ياسين سراج الدين هشة وضعيفة، بشكل يجعل من الصعب جداً، بل ومن المستحيل أن يقبل المرء إطلاق لقب رئيس مجموعة برلمانية معارضة عليه (؟!).

وكانت لمعرفتى الشخصية بياسين سراج الدين قصة خاصة.. لأنه فى بداية دخولى إلى مجلس الشعب، لم يكن يعرفنى أحد.. بصفتى وجها جديدا تحت القبة.. فتعرفت فى بداية الأمر على الفنان كمال الطويل باعتباره ملحنا مشهورا كما أنه من الشخصيات التى ارتبطت بها وجدانياً وأعتز به شديد الاعتزاز من خلال الأغانى الوطنية التى قام بتلحينها للفنان الراحل عبدالحليم حافظ . لأنها ساهمت فى تشكيل وجدانى السياسى كشاب من شباب ثوره الثالث والعشرين من يوليو.. وكان كمال الطويل فى ذلك الوقت عضواً بمجلس الشعب عن حزب الوفد.. وقد اصطحبنى فى بدايات الفترة الأولى لدخولى المجلس، إلى مقر حزب الوفد بالمجلس.. وجلسنا مع ياسين سراج الدين.. الذى كان بطبيعة تكوينه الحزبى والطبقى «باشا» فهو لا يؤمن بطبقات الشعب من الفقراء.. لذلك فإنه أثناء هذا اللقاء تحدث عن وجود خمسين بالمائة من أعضاء المجلس من العمال والفلاحين وقال : «إن مشكلة المجلس تكمن فى الخمسين بالمائة الموجودة من العمال والفلاحين.. فكيف يدخل مجلس الشعب خمسون بالمائة من العمال والفلاحين «ولاد الكلب» الجهلة.. لا أعرف معنى لوجود هذه النسبة (؟!).

وقد كنت أنا أحد النواب عن مقاعد العمال فى المجلس.. ولم أشأ أن أدخل فى حوار مع ياسين سراج الدين.. وكل ما فعلته هو الانصراف مع كمال الطويل وقلت مازحاً وموجهاً كلامى لسراج الدين: على فكرة يا باشا أنا أحد هؤلاء العمال والفلاحين «ولاد الكلب» (!!) وكان هذا الرد سبباً لإصابة الباشا بذهول شديد.. لكن رغم ذلك كان هذا الموقف بداية علاقة مع ياسين سراج الدين وكان لابد أن تكون لى علاقة معه.. لأننى كنت عضو مجلس الشعب الوحيد تقريباً، الذى كانت له علاقات بمعظم أعضاء المجلس لأننى أومن بأن معارضتى لاتعنى اتخاذ مواقف شخصية.. لأن الخلاف فى الرأى والتوجه السياسى، لايعطينى الحق أبداً فى أن أجعله يؤثر على العلاقات الإنسانية.. وكان هذا المبدأ سبباً فى إزالة الحواجز بينى

وبين الكثيرين.. ومنها على سبيل المثال تحول علاقتى مع اللواء زكى بدر وزير الداخلية فى ذلك الوقت، من العداوة الشديدة إلى صداقة حميمة جداً.

أما عن علاقتى مع زكى بدر فقد كانت قبل دخولى مجلس الشعب تتصف بأنها شديدة الكراهية والعداء.. إذ أنه أثناء انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٤ عندما رشحت نفسى على قائمة حزب العمل كان زكى بدر محافظاً لأسيوط وبصفته رجل الحكومة كان يهاجم اليسار وبالتحديد حزب التجمع، الذى كنت عضواً فيه فى ذلك الوقت.. وعندما كان يقوم زكى بدر بعمل مؤتمرات شعبية فى مدينة القوصية حيث مقر سكنى.. كان يهاجمنى ويقول عنى أننى شيوعى وكافر.. إلخ.. بل إنه فى انتخابات ١٩٨٤ تفرغ لمهاجمتى بكل طاقته فى كل مراكز الدائرة الانتخابية بداية من مركز ديروط شمالاً وحتى مدينة أسيوط جنوباً.. وكان يطالبهم بعدم إعطاء أصواتهم لى لأننى شيوعى كافر.. وكنت فى المقابل أقوم فى اليوم التالى بعمل مؤتمر شعبى مضاد أقول فيه أن زكى بدر حرامى، وأستند فى ذلك إلى تقرير للجهاز المركزى للمحاسبات عن مخالفات مالية له.. كنت قد سبق ونشرتها بجريدة الأهالى فى ذلك الوقت عندما كنت مراسلا لها. وقد أعطتنى هذه المعركة مع زكى بدر، مصداقية لدى رجل الشارع العادى فى أسيوط.. فأنا فى ذلك الوقت شاب صغير، ولم أكن قد أصبحت عضواً بمجلس الشعب بعد، بل لا أستند إلى عصبيات قبلية أو عائلية.. ورغم ذلك أقف فى مواجهة زكى بدر ـ محافظ أسيوط ـ والذى عرف عنه الجبروت الشديد، وأقول أنه حرامى.. وبالتالى كانت الدعاية المضادة التى شنها علىّ زكى بدر فى صالحى تماماً على عكس ما كان يريد هو.. ومن هنا استطعت الحصول على نسبة عالية جداً من الأصوات فى أول مرة أخوض فيها الانتخابات لأفوز بمقعد فى مجلس الشعب عام ١٩٨٤.. مع أننى لم أستطع الجلوس تحت قبة المجلس لعدم اجتياز حزب العمل فى ذلك الوقت نسبة الثمانية بالمائة المطلوبة.

لكن.. رغم سوء العلاقة مع زكى بدر إلى هذا الحد.. فإنه عند خوض انتخابات ١٩٨٧ ودخولى مجلس الشعب، كان قد أصبح هو وزيراً للداخلية.. وهو كان يعلم تماماً من هو جمال أسعد عبدالملاك منذ أن كان محافظاً لأسيوط.. وبدأت تنشأ بيننا علاقة شخصية مع وجود الاختلاف السياسى لأننى ضد ممارسات زكى بدر

السياسية والأمنية.. وللحقيقة فإننى عندما اقتربت منه على المستوى الإنسانى وجدته شخصاً ظريفا جداً يعيبه فقط «طول اللسان» (!!).. وقد قلت له بعدما توطدت علاقتى به أن عيبه الأكبر هو طول لسانه!.. حتى أن أحد صحفيى جريدة الشعب اصطاد هذا الحوار فى ذلك الوقت وكتب على لسانى هذا الكلام فى الجريدة.

كان زكى بدر، وبطريقته المعهودة ضد التحالف الإسلامى والمعارضة واليسار والإخوان.. بمعنى أدق كان ضد أى معارضة للحكومة.. وهذا يرجع إلى كونه ضابط شرطة.. لأنه ـ للأسف الشديد ـ الشرطة فى مصر تعتبر نفسها دائما أنها مع الحكومة ضد المعارضة، أى نوع من المعارضة ، بل وتعتبرها ضد النظام وعدوة له وليست جزءاً من النظام السياسى نفسه (؟!).. رغم أنه من الناحية الواقعية بل والدستورية فإن النظام يشمل كل الأحزاب والتيارات السياسية سواء كانت الحزب الحاكم أو المعارضة.. وهذا أحد مصادر الخطر على الديمقراطية فى مصر بل ويهدد التعددية الحزبية نفسها فى ظل هذا التعامل الغريب من قبل جهاز الشرطة ولعل ما وجدناه من انتكاسة شديدة للأحزاب فى انتخابات مجلس الشعب التى جرت عام ٢٠٠٠ كان أحد أسبابه هذا الحصار الأمنى على النشاط الحزبى وهو بالطبع ليس السبب الوحيد.. لكن أقول أحد الأسباب . ومن هذا المنطلق كان زكى بدر كوزير للداخلية ومعه باقى رجال الشرطة ينظرون إلى المعارضة بهذه النظرة وكانت طريقته فى التعبير عن ذلك، هى استخدام لسانه الطويل فى الاستهزاء والسخرية من المعارضة، وخاصة إبراهيم شكرى والهضيبى وسيف الإسلام حسن البنا وغيرهم.

وفى إحدى المرات كنت أجلس بجوار سيف الإسلام حسن البنا وإبراهيم شكرى والهضيبى ، كما هى عادتى دائماً داخل المجلس.. فقام أحد مصورى جريدة الأهرام بالتقاط صورة ظهر فيها سيف الإسلام وهو نائم وأنا بجواره يقظ ومتابع باهتمام للجلسة.. وتم نشرها فى الصفحة الأخيرة بالأهرام، وكتب أسفلها عبارة «بدون تعليق» وذلك للمقارنة بين أعضاء مجلس الشعب من الإخوان المسلمين وغيرهم من باقى الأعضاء.. وفى ليلة صدور الجريدة قام زكى بدر بإحضار مجموعة كبيرة من جريدة الأهرام وقام بتوزيعها على أعضاء المجلس كنوع من التهكم والسخرية من سيف الإسلام حسن البنا.. وكنت فى هذه اللحظة أجلس بجوار إبراهيم شكرى.. فوجدت زكى بدر ينادى علىّ قائلاً: يا جمال.. يا جمال..

إذ كانت تجمعني به علاقة حميمة.. فذهبت إليه في مقاعد الوزراء وكان بجواره وزير البترول.. فقال لي : ساعدني في توزيع هذه الجرائد على النواب.. فقلت له: عيب يا راجل.. هل هذه قضية.. أنت أيضاً تكون في بعض الأحيان نائماً.. ومن السهل أن أجعل مصور جريدة الشعب يقوم بالتقاط صورة لك وأنت نائم».. ففوجئت به يرد بشكل غريب مستخدماً إيحاءات جنسية، لم أتصور أنها تصدر من وزير على الإطلاق إذ قال : «لا يا حبيبي.. أنا حتى لو كنت نائم هناك (....) بيكون واقف ».. وكان هذا الرد بمثابة المفاجأة لي وللوزراء الجالسين بجواره ، فلم نجد شيئاً سوى الضحك، ثم سكتنا فجأة وانتهى الأمر.

كثيراً ما كان يحاول زكي بدر أن يستفز إبراهيم شكري.. وذلك بأن ينادي على ويتبادل معي الأحاديث الساخرة والضاحكة.. وفي إحدى المرات كنت أجلس بجوار زكي بدر.. وللأسف الشديد هذا الوضع نجح في استفزاز إبراهيم شكري الذي قال لي: لماذا أنت جالس بجواره.. وطلب مني أن أترك المقعد المجاور لزكي بدر.. وكان هذا موقفاً غريباً وغير مناسب بالمرة أن يصدر من إبراهيم شكري، لأننا لسنا تلاميذ في مدرسة إبراهيم شكري أو أنا جزء من أملاكه الخاصة، حتى يطلب ذلك مني.. فكل منا عضو بمجلس الشعب نظير الآخر تماماً، ممثلين عن الشعب الذي قام بانتخابنا.. كما أنني رغم علاقتي الشخصية مع زكي بدر، كنت أكثر المهاجمين لسياساته تحت القبة.. سواء من خلال الأسئلة أو طلبات الإحاطة عند اللزوم.. لكن العلاقة الشخصية شيء والخلاف السياسي شيء آخر.. وهذا مالم يفهمه إبراهيم شكري وبالفعل رفضت هذا الطلب الغريب، وغضبت بحدة من إبراهيم شكري في هذا الموقف لأنه لم يستطع أن يتمالك نفسه، وجعل زكي بدر يتمكن من استفزازه.

وكان هناك العديد من المواقف التي عاصرتها بين زكي بدر والمعارضة بشكل عام والتحالف الإسلامي بشكل خاص، وأذكر أنه في إحدى المرات كنا في حجرة الدكتور رفعت المحجوب، وكان موجودا أيضاً الشيخ يوسف البدري ، الذي بدأ يتحول عن الكثير من مواقفه وآرائه نحو الحكومة.. وأخذ يتقرب من الحكومة ورئيس الجمهورية حتى أن التليفزيون كان يستضيفه في العديد من الأحاديث والبرامج الدينية.. وجاء هذا الموقف منه في الوقت الذي كانت ترغب فيه السلطة أيضاً أن تأخذه إلى جانبها في ذلك الوقت.. وبالفعل كان يقوم يوسف البدري

بنفس الدور الذى يقوم به ياسين سراج الدين، تحت تأثير الإبهار التليفزيونى.. وفى هذه المرة دخل زكى بدر فوجد يوسف البدرى فأخذ يداعبه بسخرية شديدة، ونظر إلى عمامة يوسف البدرى ، ثم وضع إصبعيه على أنفه وقال له: ما هذه العمامة التى تضعها فوق رأسك.. رائحتها نتنة جداً ثم نظر إليه باشمئزاز وتأفف، وأضاف.. هذه رائحة قذرة جداً.. فغضب يوسف البدرى وهجم على زكى بدر وأحكم قبضته عليه بعنف وكادت أن تحدث مشاجرة لولا تدخلى لأبعد يوسف البدرى عن زكى بدر وأصطحبه معى خارجاً.. وكان زكى بدر فى وضع محرج للغاية ولم يستطع الرد بأى شىء لأن الموقف الذى صدر منه كان سيئاً جداً .

وفى ظل هذا الصراع الشديد بين زكى بدر وأعضاء التحالف الإسلامى.. كان يقوم بممارسات شديدة الاستفزاز.. وفى المقابل كان نصيب زكى بدر من الاستجوابات المقدمة من التحالف الإسلامى كبيراً جداً.. وكان أبرز هذه الاستجوابات ذلك الذى تقدم به الشيخ صلاح أبو إسماعيل، الذى كان عضواً فى حزب الوفد، لكنه كان محسوباً أيضاً على التيار الإسلامى، بصفته أحد أعضاء جماعة الإخوان المسلمين السابقين، والذى خرج من الجماعة بعد خلافات مع قياداتها.. لكنه استمر فى اعتناقه لتوجهاته الدينية.. وهنا نشأ صراع بين صلاح أبوإسماعيل وزكى بدر.. وظهر هذا الصراع بشدة فى الاستجواب الذى قدمه أبوإسماعيل، وتناول فيه تجاوزات زكى بدر فى القمع والتعذيب للمعارضة، خاصة الإسلاميين.. وبعدما انتهى أبو إسماعيل من حديثه، قام زكى بدر بالتعقيب، ولكن كان كلامه به نوع من السباب والشتائم والتطاول بالألفاظ الخارجة.. إذ قال زكى بدر أن أبوإسماعيل رجل لا يفهم.. فرد عليه بأنه وزير لايفهم.. فقال له زكى بدر أنت ابن (.....) (!!).. فرد عليه أبو إسماعيل بنفس الألفاظ الخارجة.. وكان موقفا مثيراً أثناء إحدى الجلسات المسائية والتى كانت فى يوم الأحد.

ولكن فى اليوم التالى كعادته قام كمال الشاذلى، الذى كان يمارس دور عمدة المجلس ، بعمل جلسة مصالحة.. فأحضر زكى بدر وصلاح أبو إسماعيل وإبراهيم شكرى وبعض الأعضاء.. وتصادف أن دخلت معهم.. وكان ذلك فى حجرة حزب الوفد بالمجلس وبدأ حديث العتاب.. ففوجئت بصلاح أبو إسماعيل الذى لم يكن يعلم أننى مسيحى، خاصة أن المجلس لم يكن به سوى عدد محدود جداً من

الأقباط، وكنت فى ذلك الوقت فى بداية عهدى بالمجلس.. فقام أبو إسماعيل وقال لزكى بدر.. يا أخى أنت فاكرنى أرتدى عمامة سوداء (ويقصد تلك العمامة التى يضعها القساوسة).. أنا أرتدى عمامة بيضاء (!!) فلم أقم بالتعليق رغم أنه بهذا الكلام كان يسخر من القساوسة.. ثم أضاف.. إحنا يعنى كنا فى قداس الأحد (؟!) هنا اعتبرت أن هذا الرجل لم يراع المشاعر ليس فقط لأننى مسيحى متواجد معهم.. لكن لأن هذا الكلام ما كان يجب أن يحدث خاصة داخل مجلس الشعب، لأنه من المفروض أن يكون عضو مجلس الشعب على مستوى سياسى مستنير.. فقمت بمخاطبة أبو إسماعيل.. قائلاً: ماذا تقصد بالعمامة السوداء، وماذا فى قداس الأحد ؟!.. ففوجئ الرجل بأننى مسيحى.. بل إن جميع الحاضرين فوجئوا بذلك.. لكن الشيء المحزن والمؤسف أن الجميع تقبلوا ما يقوله أبو إسماعيل، دون أن يعترض أحد على كلامه.. ولم يشعروا بالخجل إلا بعد أن أبديت اعتراضى على هذا الكلام. وتركت مائدة الاجتماع وجلست على أحد المقاعد فى الغرفة.. فاتجه إلى الشيخ أبو إسماعيل مترنحاً لأنه كان رجلا ضخم الجسم، وقام بتقبيل رأسى واعتذر لى، واعتذر أيضاً الجميع بمن فيهم كمال الشاذلى وذلك لأنهم اكتشفوا أن بينهم شخصا مسيحيا..(؟!). لكن هذا إن دل على شيء فإنما يدل على السلوك الطائفى الذى هو إحدى ثمار المناخ الطائفى الموجود فى مصر.. ليس فقط بين عامة الشعب، ولكن أيضاً فى قمة السلطة داخل مجلس الشعب، ورغم ذلك كان لهذه الواقعة شيء إيجابى ، إذ أنه منذ ذلك اليوم نشأت علاقة بينى وبين الشيخ صلاح أبو إسماعيل.. الذى كان يحرص دائما على مداعبتى فى بعض الجلسات التى كان يحضرها لأنه كان لايأتى إلى المجلس إلا نادراً.

هذه الواقعة تأخذنى للحديث عن قضية فصل عضو مجلس الشعب طلعت رسلان.. والتى لن أتحدث بخصوصها هنا عما يعرفه الناس لأنها واقعة شهيرة.. ولكن سأتعرض لما جرى داخل الكواليس وهذا ما لا يعرفه الكثيرون.. وذلك لتواجدى الدائم فى حجرة الدكتور رفعت المحجوب داخل المجلس، والتى هى فى واقع الأمر مطبخ كل شيء يحدث داخل المجلس.. وغالباً، من كثرة تواجدى بالحجرة ، كان ينسى الحاضرون فيها أننى عضو معارض.. فيقومون بعمل الطبخة السياسية المطلوبة، والتخطيط لما يريدون عمله فى المجلس.. وكانت الخطة المعدة قبل

معـركة طلعـت رسلان الشـهيرة.. أن زكى بـدر، سبق وأعـد جهاز فـيديو كاسـيت ومجمـوعة من أجهزة الـتليفـزيون.. على أن يتـم عرض شريط فيـديو يثبـت فيه أن الشيخ صلاح أبو إسماعيل يقوم بالإتجار فى العملات الأجنبية. وكان هذا ممنوعاً فى ذلك الوقت، وعـملا يحرمه القـانون بشدة.. ومن ثم فإن مـعرفة هذا ستكـون بمثابة فضيحة شديدة لأبو اسماعيل، وخاصة أنه ينتمى للتيار الإسلامى، ولا يجب عليه أن يخالف القانون ويتاجر فى العملات الأجنبية.. وكانت هذه إحدى ضربات الحكومة للمعارضة، فيما يمكن أن نطلق عليه «الضرب تحت الحزام».. وهنا وجدتهم يفعلون ذلك قبـل الجلسة.. ومن خلال عـلاقتى بزكى بدر.. فـإنه أخبرنى بكـل شىء سوف يفعله مع صلاح أبـو إسماعيل فى الجلسة.. ووضع يده فى يـدى وخرجنا من حجرة رئيس المجـلس الدكتور رفعـت المحجوب حتى وصـلنا إلى قاعة المجـلس.. وخلال تلك المسافة فى طرقات المجلس حاولت بـكل الطرق إقناعه بأن هذا التصرف سوف يؤدى إلى أزمة شـديدة لا نعلم إلى أى حـد قد تصل إليه.. وكـنت بالفعل أسـتشعر الخطـر.. وإن لـم أكن أتوقـع حدوث ما جـرى.. ولم أكف عـن تحذيرى لزكـى بدر حتى دخلنا من باب القاعة.. فقلت لـه: ليتك لا تفعل هذا حتى لاتحدث أزمة.. لكن للأسف ما كـان منه إلا أن نزل إلى القاعـة وبدأ يهاجم المعـارضة ورؤساء الأحزاب بكلام مستـفز مما دفع النائب طلعـت رسلان للانقضاض على زكى بـدر فى محاولة للاعتداء عليه.. وهنـا بدأت عمليات الضرب المتبادلة فى أماكن مـختلفة داخل قاعة المجلس بين المعارضـة والحكومة.. كما هو معروف عن تلك الحـادثة المشهورة لدى الجميع.

بعد ذلك.. عـلمت أشياء خطيرة رواهـا لى زكى بدر.. فقد كنت مـثل أى عضو بمجلس الشـعب ، أقوم بجمع توقيعات بـعض الوزراء على الطلبات الخـاصة بأبناء دائرتى.. فكان زكى بدر يطلب منى أن أذهب إليه فى مكتبه بعد الساعة الثانية عشرة من منتصف الليل (!!).. وكنت أذهب إليه بـالفعل فى وزارة الداخلية فأجده جالساً على مقعده خلف مكتبه، وقد أضاء الحجرة نور خافت يستمع إلى أغانى أم كلثوم.. وفى إحدى المرات أثناء حديـثى معه تطرقنا إلى ما حدث مع صـلاح أبو إسماعيل.. فقلت لـه أنه كان متحاملاً عـلى أبو إسماعيـل، ولم يكن من الواجب أن يـصدر منه هذا التصرف الذى سبب كل هذه المشاكل.. فوجدته يقول لى : «كيف ذلك؟.. على

العكس تماماً». وأخذ يتحدث عن صلاح أبو إسماعيل بكلام وألفاظ لايجب ذكرها.. ثم أخرج من أحد أدراج مكتبه مظروفا كبيرا به عدد من المظاريف الأصغر حجماً.. والتى تحتوى على مجموعة من الصور الفوتوغرافية فوجدتها صوراً للشيخ صلاح أبو إسماعيل فى أماكن غير مناسبة وأوضاع غير مناسبة بالمرة.. وأصابتنى هذه الصور بصاعقة شديدة.. وجال بفكرى أنه من الممكن أن يستخدم مثل هذه الأساليب ضد أى شخص، وليس له أمان على الإطلاق.. وقلت له هذا.. فقال لى زكى بدر: «لا .. لا.. أنت صاحبى ومستحيل أعمل معك هكذا». فقلت له بعد ما رأيته الآن.. أدركت أنه ليس لك صاحب.. فأنت لن تتورع أن تفعل هذا حتى مع أقرب الأقربين منك إذا لزم الأمر .

وبمناسبة ارتباطى بهذه العلاقة والصداقة مع زكى بدر رجل الشرطة صاحب كل هذه المواصفات.. فإننى من خلال مجلس الشعب ارتبطت أيضاً برجل بدأ حياته العملية كضابط شرطة، لكنه كان على النقيض تماماً، وهو الراحل سعد الدين وهبة، الذى استمرت علاقتى الحميمة به حتى اللحظات الأخيرة فى حياته.. وكان آخر شىء قام به قبل أيام قلائل من وفاته هو التوقيع على بيان أعددته لرفض التدخل الأمريكى فى الشئون الداخلية لمصر بحجة الدفاع عن الأقباط.. وهو البيان الذى تناولته بالتفصيل فى فصل آخر من هذا الكتاب.

فى الحقيقة، كانت علاقتى بالراحل الكبير سعد الدين وهبة قبل هذا التاريخ بكثير.. فلقد تأثرت بمسرحه وخاصة أننى قمت بممارسة العمل المسرحى تمثيلاً وإخراجاً فى الكنيسة ومراكز الشباب فى صدفا والقوصية وبالتالى كنت أحضر إلى القاهرة فى الستينيات، حرصاً منى على حضور كل أعمال سعد الدين وهبة المسرحية.. من عظمة فترة الستينيات أن المسرح كله كان تابعاً للدولة فكان أقصى أسعار للتذاكر لاتتعدى الجنيهين.. وكنت معجبا بشدة بمسرح سعد الدين وهبة لأنه كان يقدم المسرح السياسى وليس المسرح الفلسفى الغامض المعقد.. فكان يناقش القضايا السياسية والاجتماعية، ولايخلو أيضاً من المواقف الكوميدية المدروسة والمكملة للبناء الدرامى.. لذلك كان مسرحاً مميزاً شارك أيضاً فى تشكيل وجدانى. وعندما دخلت مجلس الشعب.. وطبقاً لانتمائى وميولى .. أصبحت عضواً فى لجنة الثقافة والسياحة والإعلام وكذلك اللجنة الاقتصادية.. وكان يرأس

لجنة الثقافة والإعلام سعد الدين وهبة والوكلاء هم فهمى عمر رئيس الإذاعة فى ذلك الوقت، والسيدة فايدة كامل، وكان معنا كمال الطويل عضواً.. فكنا نشارك فى المناقشات المختلفة، مما لفت نظر سعد الدين وهبة إلىّ من أول جلسة للجنة.. وبدأت أكون قريبا جداً إليه سواء فى اللجنة أو داخل المجلس وحتى الحوارات الخاصة.. وزاد من عمق العلاقة مع سعد الدين وهبة، تلك الرحلات التى كانت تقوم بها اللجنة الخاصة بالثقافة والسياحة والإعلام.. وهى عبارة عن رحلات نقوم خلالها بكتابة التقارير.. ومنها على سبيل المثال رحلة لمدة عشرة أيام إلى البحر الأحمر.. وعشرة أيام أخرى فى جنوب سيناء، ومثلها فى محافظات الصعيد بدءاً من سوهاج مروراً بقنا ونهاية بأسوان.. فكان مجموع هذه الأيام شهراً كاملاً.. لم أكن أفارق فيها سعد الدين وهبة سوى أثناء ساعات النوم القليلة.. وكانت هذه الأيام فرصة لأن أسمع منه أكبر حصيلة من الذكريات المتدفقة فى شتى الأمور التى عاصرها.

ولقد كانت لدى سعد الدين وهبة مواقف شجاعة ومتحمسة.. ولا يتورع عن الثورة والغضب فى وجه أى شخص يصدر منه أى خطأ وعلى الرغم من كونه عضواً بالحزب الوطنى إلا أنه كان ينتقد الحزب بشجاعة غير عادية.. ومن تلك المواقف التى حدثت خارج قاعة مجلس الشعب.. أنه كان شديد الاختلاف مع مجموعة كمال الشاذلى ومن على شاكلتهم لأنهم يسيرون فى ذيل الحكومة وليس لديهم أى موقف سياسى خاص بهم.. وفى إحدى المرات كنت معه فى حجرة الوزراء.. وكنا نقرأ نعياً لأحد أعضاء المجلس الذين توفوا وكان نص النعى يقول: رئيس المجلس والوكلاء والأمين العام والأعضاء ينعون العضو فلان الفلانى».. وفوجئت بسعد الدين وهبة بعد أن قرأ هذا الكلام ، يثور بشدة، وأخذ الجريدة ودخل على مكتب الدكتور رفعت المحجوب وكان يوجد معه الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء فى ذلك الوقت بالإضافة إلى كمال الشاذلى وسامى مهران الأمين العام بمجلس الشعب. فدخل وهو يصرخ كيف تتم كتابة اسم الأمين العام فى النعى قبل النواب أعضاء مجلس الشعب.. رغم أن الأمين العام ماهو إلا موظف لدى المجلس وليس عضواً به ؟! ثم زادت ثورته وقال هذه قلة أدب واستهانة بكرامة أعضاء المجلس.. وقام أيضا بسب الحاضرين وقذف بالجريدة فى الحجرة، ثم خرج ثائراً ولم يجرؤ أحد من الحاضرين أن يرد عليه بكلمة واحدة .

وفى موقف آخر.. كنا كأعضاء لجنة الثقافة والسياحة موجودين فى جنوب سيناء.. وكانت الرحلة تابعة لوزارة الثقافة. وأقمنا فى فندق (سونستا طابا) ووجدت أنه مخصص لى أنا وأحد الأعضاء غرفة واحدة بسرير واحد (!!) وفى ذلك اليوم كان محافظ جنوب سيناء قد قام بدعوتنا على العشاء فى الفندق وكنا جالسين بقاعة الاستقبال فى انتظار قدوم المحافظ، وأثناء ذلك تناولنا الحديث، وبشكل تلقائى قلت له أنا (وفلان).. الزميل فى اللجنة.. موجودان فى حجرة واحدة.. فقال لى بغضب يعنى إيه.. تقصد أنك انت وزميلك فى غرفة واحدة بها سريران ؟! قلت له: بل سرير واحد كبير؟.. هنا ثار وقام باستدعاء وكيلة وزارة الثقافة المسئولة عن إقامتنا، وقام بسبها وتطاول عليها بالألفاظ الشديدة القسوة وسألها.: كيف تكون لديكم كرامة فى الوقت الذى تقومون فيه بوضع عضوين بمجلس الشعب ليناما على سرير واحد.. كيف يحدث ذلك ؟! قال هذا وبدأت ثورته تزداد واستدعى مدير الفندق، ثم صعد إلى غرفته وترك وكيلة الوزارة منهارة تبكى فقمت بالصعود إليه أحاول تهدئته، إذ إنه كان رافضا أيضا النزول لمقابلة المحافظ ، وتحملت ما بدر منه بسبب ثورته.. وبعد جهد نزل معى.. وبالتأكيد موقفه هذا يظهر كيف كان يحافظ على كرامة من معه، وهذا الشىء كان ملموساً بشكل واضح جداً فى كافة تصرفاته مع من حوله.

لقد قص على الكثير من مواقفه الحياتية وكيف بدأ ضابطاً للشرطة، ثم انتقل للعمل بالصحافة ليصبح مديراً لتحرير جريدة الجمهورية عندما كان أنور السادات رئيساً لتحريرها. وحدثنى أيضا عن علاقاته بكامل الشناوى وآخرين من رموز الصحافة والأدب. وأيضا عن أول مرة قابل فيها الزعيم الخالد جمال عبد الناصر واستمرت علاقتى بالمرحوم سعد الدين وهبة حتى بعد انتهاء فترة وجودى بمجلس الشعب، فكنا على اتصال دائم.. وعندما قررت خوض الانتخابات فى دائرة المعهد الفنى بشبرا عام ١٩٩٥.. كان يتابعنى وكان آخر اتصال بينى وبينه يوم الثلاثاء الرابع من نوفمبر ١٩٩٧ بعد عودته من رحلته العلاجية ثم حدث اتصال آخر يوم الخميس التالى من أجل أخذ توقيعه على البيان الذى أعددته لرفض التدخل الأمريكى.. وكان هذا آخر بيان وقع عليه الراحل سعد الدين وهبة.. فلقد كان حتى آخر لحظة فى حياته يعطى من روحه وكيانه لهذا الوطن الذى كانت همومه تجرى فى عروقه

كالدماء تماماً حتى كان خير ختام لحياته السياسية تلك المواقف العظيمة والرائعة من قضية التطبيع ، فقد كان الراحل يقود حملة وطنية عظيمة ضد التطبيع على مستوى العالم العربى وليس مصر فقط عن طريق مقاله فى الأهرام والندوات والمناظرات وأهمها المناظرة مع لطفى الخولى فى برنامج وجهاً لوجه .

نعود مرة أخرى إلى الممارسة البرلمانية تحت القبة فلقد كنت أهتم كثيراً جداً بالحديث فيما يسمى بالموازنة العامة وطرح الموازنة العامة للدولة كان يعتبر بمثابة المولد لدى الأعضاء، منهم من يطالب بإنشاء كوبرى أو رصف طريق أو إنشاء مدرسة لكن كانت هذه ممارسة برلمانية خاطئة وللأسف الشديد لايزال يحرص عليها الأعضاء حتى الآن.. لأن الموازنة العامة لايتم فيها طلب طلبات خاصة، وإنما من المفروض أن تكون هناك مناقشة لبنود الموازنة، وهل نوافق كأعضاء مجلس الشعب على هذه الموازنة أم لا.. مثل بنود موازنة التعليم أو الثقافة إلخ..

فإذا كانت الموازنة قليلة نطالب بزيادتها بعد أن نقدم أسباباً لذلك ونقول أيضاً كيف يمكن زيادتها، والعكس صحيح أيضاً.. لكن هذا النوع من الممارسة البرلمانية الصحيحة لم يكن يعنى أحدا.. فكان كل عضو يهتم بالمطالب المحلية الضيقة من أجل الظهور على شاشة التليفزيون أمام أبناء دائرته وهو يطالب بهذه المطالب.

فى الحقيقة.. كنت أجيد التحدث فى الجانب الاقتصادى وأتناول الموازنة بشكل موضوعى. وفى أول مرة تحدثت فيها كانت فى الموازنة العامة والخطة لسنة ١٩٨٧ ولفت كلامى نظر الدكتور كمال الجنزورى رئيس الوزراء السابق، الذى كان يشغل وقتها نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط فأثنى على كلمتى بعد انتهاء الجلسة.. وكان بعد ذلك يطلب منى الحديث عند طرح الخطة.. لأنه كان هناك موضوعان تتم مناقشتهما نهاية كل عام وهما الخطة والموازنة العامة.. والعضو الذى يتحدث فى الموازنة لم يكن يسمح له بالحديث فى الخطة ، لكن الدكتور الجنزورى كان يطلب منى الحديث فى الخطة رغم أننى سبق وتكلمت فى الموازنة ، وكان يقول أنه يحب أن يسمع رأيي.. وكان أيضاً الدكتور رفعت المحجوب يعطينى الكلمة ضمن قلائل مع رؤساء المجموعات البرلمانية الذين يكون لهم الحق أن يتحدثوا فى الموازنة والخطة معاً.

كان الحوار مع الدكتور الجنزورى علميا وموضوعيا أيضا. وقد جلست بجواره فى إحدى المرات داخل المجلس، لأنه كان عضوا بالمجلس أيضاً. ودار بيننا حوار حول الإنفاق الحكومى وكيف يمكن الحد من هذا الإنفاق، فقال لى تعبيرا ظريفا لن أنساه: « أنا أستاء جداً من كثير من الوزراء الذين يأتون لمناقشتى كوزير للتخطيط من أجل زيادة اعتمادات تخص فخفخة ومظهرية سواء للمكاتب أو السيارات وخلافه.. وأنا غير راض عن ذلك بدليل أن مكتبى منذ دخلت الوزارة وحتى الآن لم أغير كرسياً واحداً به، ولقد كان صادقاً فلقد ظل مكتبه على نفس الحال إلى أن انتقل إلى رئاسة الوزراء.. هذا أحد الأشياء الطيبة التى تحسب لهذا الرجل.. بينما كان على النقيض تماماً وزير المالية الدكتور الرزاز.. فلقد كان شخصية عجيبة جداً، فهو لم يكن رجلاً سياسياً على الإطلاق.. إنما كان أستاذاً جامعياً يأتى فقط لعمل الموازنة ويفرض جباية على المواطنين دون أدنى رؤية سياسية أو اجتماعية على الإطلاق بل كان ينظر إلى أعضاء مجلس الشعب على أساس أنهم لايفهمون شيئاً فى الموازنة ، فهى أشياء لايملك الأعضاء التحدث فيها إلا اذا كان هذا العضو أستاذاً جامعياً متخصصاً مثله ؟! وبذلك فهو لايعى أبسط بدهيات السياسة والتى تقول أن عضو مجلس الشعب الذى يناقش كل شىء داخل المجلس فإنما يناقشه من الزاوية السياسية وليس الزاوية الفنية المتخصصة أو الأكاديمية.

ورغم هذه النظرة الضيقة التى كان ينظر بها الدكتور الرزاز وزير المالية فى ذلك الوقت إلى أعضاء مجلس الشعب فكنت دائم الاعتراض على أشياء كثيرة بالموازنة العامة الدولة ، وبشكل موضوعى ومن خلال الأرقام ، فكان يتعجب لأننى لست أستاذاً جامعياً ولامتخصصاً وبالتالى كيف أفهم هذا (؟!).. وعلى سبيل المثال فإنه فى موازنة الآخر من يونيو ١٩٩٠.. كان الرزاز يذلنا بالدعم ولايكف عن الحديث عن زيادة الدعم وفى ذلك الوقت كان الدعم مليارا ونصف المليار جنيه، وأنه تمت زيادته إلى اثنين مليار جنيه ، وكانت كل التصريحات فى الموازنة تتحدث عن زيادة الدعم لكن لم أكن مقتنعاً بأن الدولة قامت بالفعل بزيادة الدعم ، لأنها كانت تسير فى اتجاه خفضه تمهيداً لإلغائه حسب تعليمات صندوق النقد والبنك الدوليين.. ثم إنه كيف تقول الحكومة المصرية فى خطاب النوايا الذى قامت بتوجيهه لصندوق النقد بأنها تعمل على خفض الدعم تمهيداً لإلغائه والالتزام بالتعليمات (؟).. هذا

جعلنى أناقش أرقام الدعم.. فوجدت فى هذه السنة أن للدولار سعرين.. الأول سعر السوق والثانى سعر الصرف.. فكانت السلع التموينية التى نستوردها تكون بسعر الصرف وهو سعر خاص.. وفى ذلك الوقت كان سعر الصرف قد ارتفع أى أن قيمة الدولار قد ارتفعت مقابل الجنيه المصرى.. فقمت بحساب قيمة الاثنين مليار جنيه المخصصين للدعم قبل تحويلهم إلى دولارات، فوجدت أن هذه القيمة سوف تشترى وحدات من السلع أقل مما كان يمكن شراؤه بالمليار ونصف المليار جنيه فى الموازنة السابقة قبل رفع سعر صرف الدولار.. بمعنى أن المليار ونصف المليار جنيه فى الموازنة الماضية أكبر فى القيمة الشرائية الحقيقية عند تحويلهم بالدولار عن الاثنين مليار فى الموازنة الجديدة.. أى أن الدعم تم تخفيضه بالفعل ولم تتم زيادته كما تزعم الحكومة.

عندما طرحت هذا الكلام فى مجلس الشعب، أسقط فى يد الدكتور الرزاز.. لأن هذه نقطة فنية ، لأنه لم يتصور أن جمال أسعد العامل ـ وصفة عامل هذه أعتز بها ـ يصل إليها.. لكن أثناء وجودى على المنصة لأقول ذلك.. رد على الدكتور الرزاز، وقال لى: ما الذى أفهمك فى ذلك.. هذا موضوع فنى أنتم لاتفهمون فيه.. فسمعت كلام الرزاز ووجدتها فرصة لاصطياده.. وقلت: كيف يقول الوزير أننى لا أفهم ، وكيف يقول أن أعضاء مجلس الشعب لايفهمون.. وهنا ثارت المعارضة وبصراحة.. لقد قمت بالعمل على إثارتها.. فقام الدكتور رفعت المحجوب بمحاولة تهدئتى.. فقلت له: كيف ياريس يقول هذا الكلام.. ثم وجهت كلامى للرزاز وقلت له كيف يا أستاذ.. إذا كنت أستاذاً جامعياً، فهذا خارج القاعة، أما هنا فأنت تأتى لتتعلم منا وتنفذ ما نتكلم به لأنك لاتفهم فى السياسة ، لأنك لوكنت تفهم فى السياسة لعلمت أنه من حق عضو مجلس الشعب أن يتحدث فى كل شىء يجرى تحت القبة هنا ، والدليل على ذلك أنه فى حالة عدم موافقة أعضاء المجلس على الموازنة.. فإنك ستأخذها «وتروح بيتك».

فى تلك اللحظة فوجئت بأن عبدالرحيم الغول هذا الرجل الحكومى والملكى أكثر من الملك ، والذى لايخجل أبداً.. يترك مقعده ويقول.. ياسيادة الرئيس ويقصد الدكتور رفعت المحجوب إن الوزير الرزاز كان يوجه كلامه لى أنا ولم يقصد السيد العضو ؟! وأراد بذلك أن ينقذ الوزير بحجة أن كلمة «أنت لاتفهم» كانت موجهة

إليه هو شخصياً وقبل على نفسه أن يقول أن الوزير قال له هذا الكلام ؟!.. لكن الوزير وسط الضوضاء الكثيرة، لم يتنبه إلى ما قاله هذا الغول.. وعندما أخذ الكلمة.. قال: سيدى الرئيس، أنا كنت أتحدث مع أحد المستشارين الموجودين بجانبي وكنت أقصد أحدهم بهذا الكلام، عندما قلت: «أنك لاتفهم» (؟!).. وهنا كشف كذب ادعاء عبدالرحيم الغول (!!).

وبعد كلمتى مباشرة أخذ الدكتور حمدى السيد ، نقيب الأطباء وعضو مجلس الشعب، الكلمة ، وقال رغم وجودي لأكثر من دورة برلمانية داخل هذا المجلس، لكن أقر وأعترف بأننى لا أفهم فى الاقتصاد.. وأقر أيضاً بأننى لأول مرة أفهم الموازنة العامة.. من خلال كلمة صديقى وزميلى العزيز الأستاذ جمال أسعد.. العامل، الذى فهمت منه موضوعا اقتصاديا لأول مرة.. وبذلك أقر أن صفة العامل صفة كان لابد أن تكون.. وأن تكون نسبة الخمسين بالمائة لهؤلاء العمال والفلاحين.. وعقب بعد ذلك الدكتور رفعت المحجوب، ليتحدث حديثاً تاريخياً عن هذه النسبة وأهميتها وأنها جزء أساسى للتعبير عن العمال والفلاحين.. وبذلك أثبت كل من حمدى السيد ورفعت المحجوب أحد المواقف التاريخية داخل المجلس متجاوزين انتماءهم الطبيعى للحزب الوطنى أما حكاية نسبة الـ ٥٠٪ عمال وفلاحين والتى نص عليها الدستور والتى يجب أن تراعى عند تشكيل المجالس النيابية والشعبية فهى لاشك تستحق منا وقفة ذلك لأهميتها السياسية أيضا لتنازع الرأى العام المصرى خاصة عند كل انتخابات تشريعية بين مؤيد ومعارض وآخر تلك المعارك هو التعريف الذى طرح على مجلس الشعب فى مارس ٢٠٠٠ عند تعديل قانون الممارسة السياسية والذى نص على إشراف القضاء على اللجان الفرعية (قاض لكل ثمانى لجان) ثم أصبح قاضياً لكل لجنة بعد حكم المحكمة الدستورية العليا.

نعود إلى قضية الـ ٥٠٪ عمال وفلاحين، بداية إن هذه القضية تمثل الأن، انحيازا شخصيا وذاتيا لكل من يدلى برأيه فيها بمعنى لا يوجد ما يسمى بالتجرد الذاتى تجاه قضايا وطنية عامة بمعنى ألا أكون عاملا أو فلاحا ولكن أكون مؤمناً بوجود نسبة الـ ٥٠٪ حتى يمكن أن يكون هناك عمال وفلاحون يستطيعون التعبير عن أنفسهم ، فهل هذا موجود لا أعتقد. فالموجود الآن أن العمال والفلاحين والذين دخلوا

المجلس تحت هذا المسمى هم يدافعون عن نسبة الـ ٥٠٪ لمصالحهم الشخصية فى أن يحافظوا على تلك الصفة التى ينظرون إليها على أنها مكسب شخصى لهم وفى الجانب الآخر الذين هم ضد تلك النسبة أيضا هم الفئات الذين يريدون إلغاء تلك النسبة حتى لايكون هناك تمايز لصفة ضد صفة أخرى ، أى المصلحة الشخصية.

ولكن هل يمكن أن نناقش الأمر من منطلق وطنى يهمه فى المقام الأول المصلحة العامة لهذا الوطن.

أولا: أقر وأعترف أن كثيرا وكثيرا جدا من الأعضاء الذين يحملون تلك الصفة (عامل فلاح) ليسوا بعمال ولا فلاحين بدليل أن أحد أعضاء مجلس الشعب بمركز ديروط فلاح وهو فى ذات الوقت ابن باشا من باشوات الصعيد وقد تعلم فى فرنسا. بالإضافة إلى الكثيرين الذين صدرت ضدهم أحكام خلال الانتخابات الأخيرة بأنهم ليسوا عمالاً. لكنهم ضربوا عرض الحائط بكل ذلك وتمسكوا بهذه الصفة رغم أنهم ليسوا كذلك ولكن المصلحة الذاتية ولا مانع من أن يدافع ذلك العضو الباشا ابن الباشا والذى لاشك أن مصالحه تتناقض مع مصالح الفلاحين لامانع من الدفاع عن مصالح الباشوات تحت مسمى فلاح!! وعلى ذلك فإن هذه الصفة قد ضمت الكثير من غير العمال والفلاحين ولكن هل بسبب ذلك نلغى نسبة العمال والفلاحين ؟ أعتقد أن مناقشة تلك القضية تجعلنا نعود إلى الوراء إلى فترة الستينيات عندما قررت ثورة يوليو ١٩٥٢ تلك النسبة للعمال وللفلاحين. فعندما قررت الثورة تلك النسبة كان قراراً حكيما وصائبا ويتسق مع المعطيات والواقع السياسى فى تلك الفترة حيث إن طبقة العمال والفلاحين لم تكن طبقة لها تواجد سياسى حقيقى حيث إنها كانت طبقة تابعة اجتماعيا لطبقة الملاك من الباشوات والبكوات والقادرين الممسكين بزمام السلطة.

فكان قرار الثورة من أجل إعطاء الفرصة لتلك الطبقة المقهورة والتى لابد من وجود من يعبر عن مصالحها تعبيرا حقيقيا داخل البرلمان حيث إن البرلمان لم يكن يستطيع أو يمكن أن يصل إليه أى عامل أو أى فلاح.

ولكن كان هدف الثورة من وصول العامل والفلاح ليس أى شخص يطلق عليه عامل أو فلاح ولكن العامل والفلاح ذلك الشخص المثقف (والثقافة هنا لا يحدها

الموقع الاجتماعى) الذى يعى مصلحة طبقته ويستطيع التعبير عنها ، ولذلك كان الواقع السياسى يمكن أن يفرز تلك النماذج من العمال والفلاحين الذين يستطيعون التعبير عن طبقتهم.

أما مقولة أن الطبيب والمهندس والمحامى الآن هم أبناء العمال والفلاحين ويمكنهم أن يعبروا عن آبائهم. هنا أقول ليس بالضرورة الطبيب أو المهندس ابن العامل والفلاح يمكن أن يعبر عن والده العامل أو الفلاح ، حيث إن هذا الطبيب وذلك المهندس أصبحت له تطلعات وآمال تتسق مع طبقته الجديدة ومن الطبيعى أن من حق كل مواطن أن يعبر عن مصلحته أى من حق المستثمر فى مجلس الشعب ورجل الأعمال أن يعبر عن مصلحته عند عرض أى قانون يمس مصلحته بالسلب أو بالإيجاب . فهل هذا المستثمر الذى بالطبع تختلف مصلحته مع مصلحة العمال ومشاكل الخصخصة الآن وطرد العمال إلى الشوارع خير دليل . أقول : هل يمكن لهذا العضو المستثمر ورجل الأعمال أن يترك مصلحة لكى يدافع عن العمال ؟ أعتقد أن هذا لن يحدث ، فكل شخص من حقه أن يدافع عن مصلحته.

أما الطرح بالطريقة الرومانسية فى كيفية التعبير، أى أن المتعلم أيا كان عاملا أو فئات يملك إمكانية التعبير عن العمال والفلاحين. هنا نقول إن القضية ليست قضية تعبير ولكنها قضية إحساس ومعاناة ومعايشة وتعبير عن الذات فكثير من الأدباء المحليين والعالميين قد عبروا عن العمال والفلاحين وباقى طبقات الشعب ، ولكن هل هذا التعبير الأدبى يعنى بأى حال من الأحوال المعاناة والمعايشة ، وهل يمكن لمن لم يعان أو يعايش أن يعبر تعبيرا حقيقيا صادقا نابعا من خلال إحساس خاص وذاتى وشخصى وبذلك تكون قمة التعبير والحماس لأنه فى هذا الوقت هو يعبر عن نفسه ويدافع عن مصلحته أى عن حياته (لايحك جلدك مثل ظفرك).

وهنا لابد أن يحضرنى مثل لكى أدلل على وجهة نظرى هذه.

هل لو كانت نسبة العمال والفلاحين فى المجلس هى نسبة حقيقية لعمال وفلاحين حقيقيين هل يمكن أن تمر تلك القوانين التى أقرت بيع القطاع العام وتلك القوانين التى كان من نتائجها طرد العمال إلى الشوارع وخروجهم فى عز الشباب تحت مسمى المعاش المبكر لكى تزداد نسبة البطالة أكثر وأكثر ، وهذا لاشك تأكيد

لمصلحة الرأسمالى المستثمر الذى اشترى المصنع والذى من مصلحته تخفيف العبء الاقتصادى وتقليل المصروفات عن طريق طرد العمال.

هل لو كان هناك عمال وفلاحون حقيقيون والذين نقصدهم فى تعريفنا للعمال والفلاحين وليسوا باشوات فرنسا، هل يمكن لو كانوا هم هؤلاء الفلاحون الذين تقصدهم ثورة يوليو، كان يمكن أن يمر قانون العلاقة بين المالك والمستأجر والذى كان من نتيجته طرد كل المستأجرين الفلاحين من الأرض، وهنا نقول إن قانون الإصلاح الزراعى لم يعد يساير التطور الاقتصادى وأن المالك كان مظلوما وكان يجب أن ينظر إلى مصلحته ، أقول هذا وارد ولكن أن يكون المالك مظلوما بالقيمة الإيجارية المنخفضة التى يتقاضاها من المستأجر، ولكى نزيل هذا الظلم نوجد ظلما أفدح بطرد المستأجر. هذه هى مصلحة الفرد فالفلاح الحقيقى يدافع عن مصلحته والعامل كذلك ورجل الأعمال أيضا.

وهنا نقول هل لكى يقر الواقع العملى التهام «الفئات» فى المجلس بامتداد مسمياتهم لنسبة الـ ٥٠٪ هل نلغى تلك النسبة ؟ وهنا يتوارد سؤال آخر يستتبع السؤال الأول: هل أصبح المجتمع الآن لايوجد به تلك الفئة المقهورة والمطحونة من العمال والفلاحين وبالتالى وجب إلغاء نسبة العمال والفلاحين.

هنا أقول حيث إن كل طبقة تمثل مصالح طبقتها ، ولما كان هناك فرق كبير بين إمكانية التعبير وبين المعاناة والمعايشة حيث إنه يمكن لشخص التعبير عن معاناة العامل والفلاح، ولكن مصلحته مع طبقة غير طبقة العمال والفلاحين بل تتناقض مع مصالحهم، هل يمكن أن يدافع ذلك الشخص - الذى يجيد التعبير - عن مصلحته أم مصلحة العامل والفلاح؟ هل يمكن للمياردير من مليارديرات مجلس الشعب أن يتحدث عن مشكلة رغيف الخبز أو عن نقص الدواء والعلاج بالمستشفيات العامة وإذا أجاد الحديث هل هو يعانى فعلا من تلك المشاكل، وبالتالى هل تلك المشاكل على قائمة اهتماماته أم أن اهتماماته هى فى كيف يصدر قانون يعطيه مزيدا من التسهيلات أو يعفيه من الضرائب لكى يدفعها العامل والفلاح والمهنى البسيط.

أيضا لما أصبح العامل والفلاح وفى ضوء الواقع الاقتصادى الضاغط على تلك

الطبقات من العمال والفلاحين وعلى ضوء قوانين التسهيلات الاستثمارية وقانون العلاقة الإيجارية وقانون الإيجارات لغير الأماكن السكنية الذى سيعقبه قانون إيجار الأماكن السكنية والذى يكون عبئا على محدودى الدخل ، بعد خصخصة مصر وبيعها وإلغاء وبيع القطاع العام هل أصبح عمال وفلاحو مصر بدون مشاكل، حتى يمكن أن نلغى نسبة الـ ٥٠٪ أم أن الحل أن طبقة الباشوات الجدد لديها العطف والحنان والرأفة فستقوم بالتعبير عن هؤلاء الغلابة من العمال والفلاحين.

أعتقد أن الوضع يجعلنا نتمسك بنسبة الـ ٥٠٪ عمالا وفلاحين على أن تكون النسبة من العمال والفلاحين الحقيقيين المثقفين والذين يمكن أن يستطيعوا التعبير عن طبقتهم بشكل حقيقى فى ضوء هذا الواقع الاقتصادى والسياسى والاجتماعى وأعتقد أن الإبقاء على نسبة الـ ٥٠٪ قد أصبح الآن ليس فى صالح العمال والفلاحين بقدر ما هو فى صالح الباشوات الجدد ورجال الأعمال والحكومة.

وقد كنت كعامل داخل المجلس أحد الأعضاء البارزين الذين يأتى ذكر اسمهم فى التقرير النهائى لكل دورة سواء تحت القبة وفى المضبطة أو من خلال الصحافة.. وللتاريخ كنت أحد أنشط العمال الذين كانوا تحت قبة البرلمان ، وأذكر هنا رحلة كانت لأعضاء المجلس إلى تركيا واليونان لمدة خمسة عشر يوماً مدفوعة الأجر.. حيث كانت الأمانة العامة تقوم بدفع تكاليف هذه الرحلة لثلاثة أعضاء من المتميزين فى الأداء البرلمانى وقد كنت أحد هؤلاء فى رحلة عام ١٩٨٩.

وأعود للحديث عن الأداء البرلمانى من خلال حزب العمل والتحالف الإسلامى تحت قبة مجلس الشعب.. لأنه إذا كان الإخوان المسلمون أعضاء التحالف يحاولون دائما الظهور بشكل متميز عن حزب العمل وباقى أعضاء التحالف.. فلقد كانت لنا فى حزب العمل ممارسات برلمانية نحاول من خلالها أن نظهر بشكل يميزنا كأعضاء بحزب العمل تحت قبة البرلمان .. وكانت أبرز القضايا التى قمنا بإثارتها كأعضاء فى حزب العمل تلك الخاصة بوزير البترول فى ذلك الوقت الكيميائى عبدالهادى قنديل.. وكانت المعركة تدار من خلال جبهتين.. الأولى من خلال مقالات الدكتور حلمى مراد فى جريدة الشعب، والتى كشفت الكثير من مخالفات الوزير، والجبهة الثانية كانت من خلال مجلس الشعب، وكان يتولى ذلك مجدى أحمد حسين الذى كان يقوم بالدور الأكبر، وكنت أسانده أنا أيضاً داخل المجلس.

وفى تلك الفترة كانت هناك الكثير من الاتفـاقيات للتنقيب عن البترول تقدم إلى مجلس الشعب.. حتى وصلت فى بعض المرات إلى أكثر من عشرين اتفاقية.. وهذا معناه أن هناك شركات بترول عالمية تنقب عن البترول فى مصر.. وأنه يتم تمييز شركة دون الأخرى .. وفى نـفس الوقت كـانت بنود هـذه الاتفاقيـات معقدة لـم يفهمـها أعضاء مجلس الشـعب ، فهى تشمل نسبة خاصة بمصـاريف الحفر.. وأخرى خاصة بالغاز والبترول السائـل ، وتعبيرات كثيرة لم نكن نفهمها.. لـذلك فإنه عندما كانت تعرض هذه الاتفـاقيات ، فإن الأغلبية كـانت تقول دائماً موافقـة (!!) ومن هنا كان السؤال الذى طرحتـه على وزير البترول، وهو.. لماذا لايوجد بعـد كل هذه السنوات شركات كبيرة لـلحفر أو للتنقيب مـصرية أو عربية؟.. وهل هذه الخبرة غـير العادية لدى الـشركات الأجنـبية فقـط؟ ولماذا لايكون هـناك على الأقـل نوع من الاكتـفاء الذاتى فى هذا المجال ؟

وبالفـعل.. كان بعض رجـال البترول فى مـصر يختلـفون حول هذه الاتفـاقيات وكانـوا يحضرون إلـينا فى مـقر حزب العـمل ليـشرحوا لنـا النقاط الـفنية فى هذه الاتفاقيات.. وهذا ما كنا نستخدمه فى مجلس الشعب كأعضاء بحزب العمل، على اعتبار أن هذا يـميزنا عن الإخوان المسلميـن فى الممارسة البرلمانية، لأن كـلا منا يريد إثبات وجوده.. ولـقد فوجئنا مـن خلال ما قدمه لنـا هؤلاء الخبراء من شرح لـلنقاط الفنية ، أن هناك الكثير من المخالفات.. فعـلى سبيل المثال نجد أن الغاز الطبيعى الذى يوجد فوق سطح أى بئـر بترولى، كان يتم اعتباره جزءا من الاكتشـاف، بينما كانت الاتفاقيات السابقـة تخصص له مقابلا ماديا.. ولكن الاتفاقـيات الجديدة كانت تترك لهذه الشركـات هذا الغاز الطبيعـى مجاناً (؟!) هذا كلام شديد الخـطورة، لأن الغاز الطبيعى يمثل ثروة اقتصادية هائـلة.. وكانت مبررات وزير البترول فى ذلك الوقت، عبدالهـادى قنديل، حول هذا القـضية واهية جداً، وبـدأ الدكتور حلمى مـراد يكتب المقالات يفضح فيهـا هذه المخالفات.. بينما كنا نحن نتصـدى للوزير داخل مجلس الشعب.. وهذا ما جعل الوزير يتقرب منى لإقامة علاقة خاصة معى، فكان يستقبلنى بود شديد ولامانع لديه أن يلوح لى بإمكانية تـعيين أى شخص أريد تعيينه فى قطاع البترول، بـحيث ننهى المـوضوع . وبالفعل حـاولت التوفيق بـين عبدالهادى قـنديل وحزب العمل.. وذلك ليـس لشىء ولكن من أجل الوصول للحقيـقة، خاصة بعدما

وصل الأمر إلى القضاء. رغم عمل جلسة مصالحة ، واتفقت مع الوزير أن يرسل مجموعة من رجال البترول ، كان من بينهم الدكتور حمدى البنبى وزير البترول فيما بعد.. وجاءوا إلى الحزب وقاموا بعمل ندوة لمناقشة الخلافات.. لكن لم تصل مفاوضات الصلح إلى حل.. ومن ثم قام الدكتور حلمى مراد بإصدار كتاب حول قضية البترول وعبدالهادى قنديل.. ودخلت الخلافات بين الطرفين إلى ساحة القضاء ، وتمت إقالة عبدالهادى قنديل.. خاصة بعد صدور الحكم القضائى لصالح حزب العمل.

وإذا كنت أجيد الممارسة السياسية تحت القبة، سواء أثناء مناقشة الخطة أو الموازنة العامة.. فإننى كنت أيضاً أشارك فى مناقشة مشروعات القوانين، وهذا واجب مقدس على كل عضو تحت القبة ، لأن مثل هذه القوانين تمس مصالح المواطنين ولسنوات طويلة قادمة.. وللأسف أثناء جلسات مناقشة مشروعات القوانين كانت القاعة تكاد تخلو من النواب لأنهم لايدركون مدى خطورة وقدسية التشريع.. ومع مواظبتى على حضور هذه الجلسات بدأت أتعلم الطريقة المثلى فى المشاركة.. إذ كنت أطرح وجهة نظرى كسياسى وعضو بالبرلمان، لأنه ليس من الضرورى أن أكون قانونياً.. لأن وجهة نظرى السياسية التى نراعى فيها مصالح المواطن تصاغ فيما بعد بشكل قانونى.. لأن أى قانون له أكثر من بعد، لأنه بالإضافة لكونه قانوناً فهو يحمل فى طياته جوانب سياسية واجتماعية واقتصادية أيضاً.. وهنا يبرز دور عضو البرلمان السياسى سواء كان من العمال والفلاحين أو الفئات.. لأن كل عضو أكثر دراية بالفئة التى يمثلها ويعلم جيداً كيف يمكن أن يؤثر أى قانون سواء بالسلب أو الإيجاب على هذه الشريحة من المواطنين.

ومن أبرز القوانين التى شاركت فيها.. قانون المخدرات.. وهو من أخطر القوانين التى أصدرها مجلس الشعب فى ذلك الوقت.. حيث استغرقت مناقشته جلسات أسبوع كامل وصدر القانون فى كتاب يحوى مناقشات الأعضاء كمذكره تفسيرية.. ولى الفخر أن هذا الكتاب طرح أسماء أهم النواب المشاركين مشاركة فعالة فى إقرار القانون وكان اسمى ضمن هؤلاء النواب ويتم تداوله بين أوساط المحامين والقضاة. ومن هذه القوانين أيضا قانون الاستيلاء على أملاك الغير للصالح العام ونزع الملكية.. وكنت الوحيد الذى شارك فى مناقشة هذا القانون..

واستخدمت خبرتى من خلال بعض المشاكل الحقيقية التى حدثت بسبب هذا القانون داخل دائرتى.. وطالبت أن يكون تعويض الأرض بما يوازى قيمتها الفعلية فى السوق.. ولاتزال المذكرة التفسيرية لهذا القانون هى المناقشة التى قمت بها أثناء جلسات نظر مشروعه.

وفى نفس تلك الفترة كانت لى معركة مع وزير الثقافة فاروق حسنى حول ترميم الآثار.. إذ أنه خلال إحدى السنوات كانت كل طلبات الإحاطة والأسئلة الموجهة للوزير مركزة حول موضوع واحد وهو ترميم الآثار.. وكان فى ذلك الوقت رئيس هيئة الآثار الدكتور أحمد قدرى، قد قام بنشاط فى ترميم أبو الهول وقلعة صلاح الدين وكان الرئيس مبارك يقوم بنفسه بزيارة مواقع الترميم.. والتى قالوا أنها تمت بأيد مصرية مائة بالمائة.. ولكن اتضح فيما بعد أن ذقن أبوالهول قد تعرضت للسقوط.. وكانت عملية الترميم تمثل مشكلة لهذا الأثر العظيم.. ولكن فوجئنا بالوزير فاروق حسنى قد وقف ليقول أن الترميمات التى تمت كانت تهريجا لايستند إلى أية أصول علمية (؟!).. فقلت له: أنت تتهم رئيس هيئة الآثار السابق (د. أحمد قدرى) بأنه كان يقوم بالترميم بشكل غير علمى .. فى الوقت الذى كان رئيس الجمهورية يقوم بنفسه بعمليات الافتتاح بعد هذه الترميمات وتتحدث كل وسائل الإعلام عن عظمة رئيس الهيئة وبراعة هذا الترميم (؟!).. فمن الذى أعلمنا أنه لن يأتى شخص آخر بعدك ويقول أن وزير الثقافة شخص مهرج لايستند إلى أسانيد علمية.. وخاصة أن القضية خطيرة لأنها تتعلق بآثار مهددة بالضياع.. ويبدو أن الفراعنة قد انتشرت عدواهم داخل الوزارة فأصبح كل من يأتى يمحو ما فعله السابق له.. لذلك نريد أن نفهم ما هى حقيقة الوضع؟!.

هنا تدخل الدكتور رفعت المحجوب وقال: يعنى عايز تفهم إيه؟!.

قلت: أن يتم تحديد الأسلوب العلمى الصحيح الذى من خلاله نحدد سواء كان هناك خطأ أم لا.. من الذى يؤكد لى أن ما يقوله الوزير صحيح (!!).. لابد أن يكون هناك تقييم من قبل علماء متخصصين يقررون الخطأ والصواب.. لكن للأسف حتى هذه اللحظة لايزال التهريج قائما فى ترميم الآثار ولاتوجد خطة علمية لترميم الآثار.. ولا حتى فى البحث والكشف عنها.. ولايزال فاروق حسنى حتى كتابة هذه السطور وزيراً للثقافة ولايزال أيضا التهريج قائما إلى حين إشعار آخر؟!.

ويبقى شيء أريد تسجيله للتاريخ عن الممارسة السياسية داخل مجلس الشعب.. إذ أنني في عام ١٩٨٧ كنت جديداً على الجلوس تحت القبة.. وكان هناك ما يسمى بخطاب النوايا الذى تقوم الحكومة المصرية بتقديمه لصندوق النقد الدولى.. وكان هذا الخطاب ولايزال يمثل منحنى سياسيا واقتصاديا خطيرا فى تاريخ مصر، بل ويحط من قيمة وشأن الوطن ومن استقلاله أيضاً.. ويظهر مدى خضوع مصر لهيمنة صندوق النقد والبنك الدوليين.. فقمت بمطالبة الحكومة أن تعرض خطاب النوايا لأنه من حق مجلس الشعب أن يعرف ما جاء به..وخاصة أنه يكون معروفاً لكل وسائل الإعلام خارج مصر، إذ يتم نشره والتعليق عليه من قبل وسائل الإعلام الأجنبية بينما يحظر نشره داخل مصر..؟! بل إن أى عضو من أعضاء مجلس الشعب لايعلم عنه شيئاً، مالم يكن مطالعاً للصحف الأجنبية، ليكتشف مهازل الحكومة المصرية، الخائفة من صندوق النقد الدولى والراكعة له.. ولكن للأسف، فإن الحكومة تعلم جيداً أن هذا الخطاب يمثل فضيحة لا يمكن مقارنتها بشىء آخر.. لذلك رفضت الحكومة تماماً الاستجابة لهذا الطلب.. وقد طلبت تسجيل ما قلته فى مضبطة مجلس الشعب للتاريخ حتى تعرف الأجيال القادمة كيف كانت تفرط هذه الحكومة فى حقوق وكرامة الوطن؟! وقد ظهر هذا فيما بعد حين تم تنفيذ ما جاء بخطاب النوايا وقد تم بيع القطاع العام وخصخصة مصر وإلغاء الدعم وإلغاء القوى العاملة وخفض الإنفاق على الخدمات العامة بحجة خفض العجز فى الموازنة العامة، كل هذا تنفيذاً للسياسات الدولية التى تريد تنفيذ سياسة السوق بكل ما تحمل من متاعب وإرهاق للمواطن المطحون ومازلنا نطبق سياسة السوق بدءا من الإمكانات الاقتصادية والبنية الاقتصادية التى تتيح ذلك ، مع العلم أن سياسة السوق وحريتها وهى ما تعنى الحرية الاقتصادية للأسف الشديد لايقابلها وجه العملة الآخر وهو الحرية السياسية لأن الحرية الاقتصادية مطلوب تحقيقها حسب أوامر المؤسسات الدولية التى تهيمن عليها أمريكا والتى هى محددة باتفاقيات مادية ، أما الحرية السياسية فهى وجهة نظر للسلطة تقدرها حسب رؤيتها وحسب مقاسها ووفق مصلحتها.

وبعد تلك التجربة التى عشتها تحت القبة ومع تلك العلاقة التى كانت تربطنى برئيس المجلس د. رفعت المحجوب ومع ما أتاحته لى تلك العلاقة من تعامل مباشر

مع أسطوات المطبخ داخل المجلس مثل د. عاطف صدقى رئيس الوزراء وكمال الشاذلى رئيس المجموعة البرلمانية والذى كان يسعى للوصول لمنصب الوزارة مثلما توقعت ، وقلت له منذ مقابلتى وحوارى مع الرئيس مبارك بالقصر الجمهورى، وعندما قال لى كمال الشاذلى : أنت بترسم على كبير . فقلت له: أنا لا أريد أن أكون وزيرا . وكنت أقصد أن تطلعات الشاذلى إلى الوزارة لم تكن خافية على أحد أقول أن تلك التجربة تؤكد أن الممارسة البرلمانية تتم تحت القبة بضوابط شديدة وبخطط مرسومة لا وجود فيها على الإطلاق لأى اجتهاد من قبل حزب الأغلبية كأعضاء، وبالتالى لا يوجد أدنى مساحة للممارسة البرلمانية لأى حجم من أعضاء المعارضة ولكن المناقشة والقرار حسب ما يتم رسمه داخل المطبخ فى حجرة رئيس المجلس وبالاتصال المباشر بجميع الأجهزة فى خارج المجلس ، إنها مسرحية هزلية ستظل مستمرة مادام لا يوجد النائب المسيس الواعى الذى يعلم أنه جاء إلى المجلس لكى يمثل الأمة ، ذلك التمثيل الذى يشرفه ويضع على عاتقه مسئولية تاريخية. يجب أن يعيها جيدا ويعمل من أجل أن يقوم بذلك الدور المقدس من أجل الشعب والوطن.

5

عشر سنوات فى حياتى الحزبية

محاولة اغتيال خالد محيى الدين فى منزلى

دار الخيّال

جاء عام ١٩٨٩.. وكنت فى ذلك الوقت لا أزال عضواً بمجلس الشعب عن حزب العمل الاشتراكى.. وبدأت فى الحزب الاستعدادات الخاصة بانتخابات المؤتمر العام.. وكان بين قيادات الحزب ما يسمى بمعسكر الاشتراكيين.. وكانت هناك حركة نشطة من قبل الإسلاميين تهدف إلى إزاحة التيار الاشتراكى من قيادة الحزب ليقوموا بالحلول محلهم.. ولم يكن هذا الموقف مفاجئا بشكل كبير.. إذ تم طرح ورقة عمل فى المؤتمر العام السابق ظهر من خلالها بوضوح مدى تغلغل التوجه الإسلامى.

عندما جاءت الانتخابات كنت فى ذلك الوقت الأمين العام المساعد للحزب ، وبالتالى تم إسناد بعض المحافظات لى لكى أشرف على العملية الانتخابية بها.. وكنت أشرف على العملية الانتخابية داخل الحزب بمحافظة المنيا.. فوجدت أثناء الاجتماع الخاص بالإعداد للانتخابات عددا ضخما من الإخوان المسلمين الذين جاءوا على اعتبار أنهم مسجلون فى الحزب ولديهم بطاقات عضوية.. وكنت أعلم تماماً أنهم أعضاء فى جماعة الإخوان المسلمين ، بل إنهم أكدوا لى هذا بإعلانهم عن هذا الانتماء (!!). وكان هدفهم من التواجد داخل الحزب بهذا الشكل وانضمامهم الرسمى أن يصل أصحاب التوجه الإسلامى داخل الحزب إلى المواقع القيادية.. ليتم التخلص من الاشتراكيين.. لذلك لم تكن هذه الانتخابات ديمقراطية بالمعنى المعروف.. بل كانت هناك سيطرة كاملة بكل الأساليب بقيادة جماعة الإخوان

المسلـمين.. ولـم يـكن لوجودى كـأمين عام مـساعد أى تأثـير .. أمام هذا الـتحدى السافر والتزوير الـعلنى.. لأنه كان من المفروض طبقاً لـلوائح الخاصة بالحزب أن لا يتم تـرشيح أى عضـو لـم يمض علـيه ستة أشـهر على الأقل كـعضو مسـجل داخل الحزب.. ولكن الإخـوان المسلمين داخل الحزب لـم تكن قد مرت عليـهم هذه المدة القانونية.. بـل وجدتهم قد قاموا بتغيير الاستمارات ليصبح تاريـخ دخولهم الحزب لمدد أكثر من المدة القـانونية ، حتى لا يكون دخولهم إلى انتخـابات الحزب متعارضاً مع اللائحة.. وكـانت هذه الممارسات السيئـة تتم بشكل علنى وسـافر، وذلك لأنهم أصروا على القفز والانـقضاض على قمة الحزب.. وما حدث بالمنـيا حدث فى باقى المحافظات وفق خطة معدة سلفاً.

لكن لم تـكن هذه التصرفات المشينة هى المفـاجأة الوحيدة.. لقد جـاءت مفاجأة أخرى خاصة بى أثناء انـعقاد المؤتمر العام للحزب.. والذى تحدث فـى بدايته إبراهيم شكرى ، حيث كان منعقداً فى قاعة بنـك التنمية.. وأشاد شكرى بى كثيراً ، وتحدث عن موقفه الـتاريخى معى عندما وقـف أمام الإخوان المسلمين مـصراً على أن أكون على رأس القائمة فى انتخابات مجـلس الشعب عن دائرة أسيوط.. وكان رد القاعة على نفس مستوى الإشادة إذ أنها اشتعلـت بالتصفيق الحار.. لدرجة أننى اضطررت أن أقف وأرد التحية للحاضرين.. ومن ثم اعتبرت أن هذا الكلام الصادر من إبراهيم شكرى بصفته رئيساً للحزب.. بمثابة تزكية منه ومبايعة من القاعة.. من أجل انتخابى مرة أخرى كأمين عام مـساعد للحزب. إلا أن المفاجأة كانت سقـوط كل رموز التيار الاشتراكى وكنت أنا مع من سقطوا.. وكان مـن بين هؤلاء عشرة أعضاء فى مجلس الشعب فـى ذلك الوقت.. وكنا جمـيعاً مرشحيـن فى هذه الانتخابات كـأعضاء فى اللجنة التـنفيذية.. وجاء سقوطنا كأنـه ليست لنا أى جماهيرية رغـم أننا أعضاء فى مجلس الشعب عن الحزب!.

فى تلـك اللحظـة كان السؤال الـذى يبحث عـن إجابة.. هو لـماذا لـم يطلـب منا إبراهيم شكرى عدم تـرشيح أنفسنا وكان هذا أفضل له ولنـا.. وخاصة أنه كان على علاقة خـاصة بنا لأنه يديـر الحزب بالطريقـة البطريركيـة الأبوية.. وكان بالفـعل من الممكن ألا نخوض هذه الانتخابات بدلاً من هذا الموقف المخجل.

وتوالت الأحداث بسرعة شديدة بعد ذلك.

كان من المفترض أن يعقد المؤتمر على مدار يومى الخميس والجمعة.. وكانت الانتخابات يوم الخميس.. لكن فوجئنا بعد إعلان النتيجة صباح الجمعة.. أنه قد تم إنهاء المؤتمر العام للحزب قبل انتهاء جدول الأعمال.. وبشكل مخالف تماماً للائحة الحزب.. فما كان منا نحن الاشتراكيين إلا أن اجتمعنا فى مكتب الراحل أحمد مجاهد نائب رئيس الحزب ، فى شقة بشارع قصر النيل ، وانتهى الاجتماع إلى أنه لابد من الإعداد لمؤتمر عام ، ليس مؤتمراً جديداً لكن الانتهاء من جدول الأعمال الذى لم تكتمل مناقشته بعد.. وتم استغلال مقر الحزب فى حدائق القبة لعقد هذا المؤتمر.. وكان عبارة عن فيللا يسهل الاستيلاء عليها.. وقد تم هذا بالفعل.. لنعلن بعد ذلك من خلال هذا المقر عن حزب العمل الاشتراكى فى مواجهة حزب العمل الذى لم يعد اشتراكياً.. وإنما أصبح مصبوغا بالتوجهات الإسلامية.. واهتمت وسائل الإعلام المحلية والعالمية بهذا الحدث ، لأنها كانت أول تجربة انشقاق حزبى فى الحياة الحزبية الحديثة بعد ثورة ٢٣ يوليو.. فقد كان الأمر الطبيعى قبل الثورة أنه فى مثل هذه الحالات تقوم المجموعة المنشقة بتشكيل حزب آخر، وتعلن فقط وزارة الداخلية ، فتصبح حزباً معترفاً به.. لكن نحن قمنا بحركة الانشقاق.. ونحن نقول أننا حزب العمل الاشتراكى.. بينما المعسكر الآخر كانوا يكتفون باسم حزب العمل فقط.. وهذا جعل كل وسائل الإعلام والكتاب والصحفيين يهتمون بشدة بهذا الحدث.

بالفعل تم عقد مؤتمر عام آخر فى العاشر من مارس ١٩٨٩.. فى نفس القاعة ببنك التنمية.. وأسفر هذا المؤتمر عن انتخاب لجنة تنفيذية أخرى وأصبح أحمد مجاهد رئيساً للحزب.. وتم انتخابى نائباً للرئيس ، وتم أيضاً تشكيل هيئة مكتب فى مقر الحزب بحدائق القبة. وبالطبع انعكس كل هذا على مجلس الشعب إذ أنه كان معى عشرة أعضاء فى الهيئة البرلمانية وفى اليوم التالى تقدمت بمذكرة لرئيس مجلس الشعب الدكتور رفعت المحجوب.. وقع عليها عشرة أسماء خاصة بالأعضاء الذين انشقوا عن الحزب ، لتصبح الهيئة البرلمانية لحزب العمل الاشتراكى وأنه ليس لنا صلة بحزب العمل الآخر لأنه لم يصبح هو نفس الحزب.. بل خرج على الخط السياسى للحزب واتجه نحو التوجهات الإسلامية.. وطلبت أيضاً أن يتم تخصيص مقر للهيئة البرلمانية داخل المجلس.. والحقيقة لم نأخذ المقر لكن كان هناك وعد به.

ولم نتوقف عند هذا الحد فقد طالبنا بإصدار جريدة.. وحدثت من أجل ذلك مشاورات مع د. زكريا عزمى رئيس ديوان رئيس الجمهورية كوسيط لدى الرئاسة لكى تتم تهيئة المناخ لإصدار هذه الجريدة.. لكن كل هذا كان يحتاج إلى اللوائح والقوانين.. ففكرنا أن نحصل على ترخيص من قبرص أو أى دولة أخرى.. وأخيراً توصلنا إلى استئجار جريدة تصدر فى الفيوم باسم «قارون» فأسميناها المعارضة.. كان لى فيها مقال أسبوعى طوال فترة إصدارها.

أما فى مجلس الشعب فقد بدأ د. رفعت المحجوب يعتبرنى - دون إعلان ذلك رسمياً - كرئيس لمجموعة برلمانية تضم عشرة أعضاء داخل المجلس فكان يأخذ رأيى مع رؤساء المجموعات البرلمانية وكذلك عند التصديق على أى مشروع قانون أو الموازنة العامة إلخ.. وعند وفاة أحد الأعضاء كان يقف رؤساء المجموعات البرلمانية لإلقاء كلمات التأبين فكنت آخذ الكلمة مثل أى رئيس مجموعة.. وكان هذا لإظهار أن هناك رئيس مجموعة برلمانية غير إبراهيم شكرى.. لدرجة أنه عندما قام الرئيس مبارك برفع العلم فى طابا.. كان معه رؤساء المجموعات البرلمانية وبعض رموز مجلس الشعب، وقد كنت ضمن المدعوين وحضرت الاحتفال وكنت بجوار إبراهيم شكرى!!.

وهنا لابد أن أذكر للتاريخ وللموضوعية نقطة هامة.. فلقد اختلط على الرأى العام الوضع بين الإخوان المسلمين وحزب العمل.. لدرجة أنهم خلطوا بين الاثنين.. وكان هذا طبيعياً لأن الكثير من قيادات الإخوان المسلمين قد شاركوا حزب العمل فى المؤتمر العام وانتخابات الحزب الداخلية من أجل أن يتم التخلص من الاشتراكيين.. لكن المفارقة فى هذا عندما تم إسقاطنا فى الانتخابات الخاصة بالحزب.. وكان رد الفعل على ذلك عنيفا جداً ثم جاء الانشقاق.. مما جعل مأمون الهضيبى يدير حواراً معى داخل مجلس الشعب بشكل شخصى.. وأوضح لى أن ما تم خطأ وأكبر خطأ ارتكبه إبراهيم شكرى هو إسقاط جمال أسعد لأنه كان لابد أن يحافظ على جمال أسعد كرمز وأن يحافظ عليه فى اللجنة التنفيذية وقيادة الحزب وهذا أكبر خطأ تكتيكى فعله إبراهيم شكرى.

لذلك فقد كان وجود الإخوان المسلمين داخل المعركة الانتخابية الداخلية فى

الحزب.. وجوداً مؤقتاً من أجل إزاحة الاشتراكيين.. لكنهم لم يحسبوها جيداً، فكان من المفروض أن يتم الإبقاء على جمال أسعد كرمز قبطى داخل حزب العمل.. لأنه بعد ذلك تم استغلال إسقاطى بأن الحزب أصبح إسلاميا، وبذلك انعدم التواجد القبطى داخل الحزب لأن الحزب أصبح يرفض تواجد الأقباط داخله، وبذلك أصبح حزبا عنصرياً. وهذا جعل إبراهيم شكرى يصرح فيما بعد سواء فيما يكتب أو فى مؤتمراته واجتماعاته الجماهيرية.. بأنه كان من الخطأ إسقاط جمال أسعد ، وأنهم يحافظون علىّ.. والغريب فعلاً أنه تم فصل جميع أعضاء الحزب المنشقين ما عدا جمال أسعد، فى نفس الوقت أيضاً كنت نائب رئيس الحزب المنشق مع أحمد مجاهد !!.

لذلك فالشيء الذى أريد توضيحه تاريخياً.. أنه بعد أن استقرت الأمور فى حزب العمل المنشق.. لم يتبق داخل حزب العمل أى من الإخوان المسلمين بين كوادره وتنظيماته لأن الإخوان لهم تنظيماتهم الخاصة وهيكلهم الخاص ولا يريدون أن يكونوا فى حزب العمل.. ومن خلال معلوماتى الخاصة فإن حزب العمل يرفض أيضاً أن يسيطر الإخوان المسلمون على الحزب.. ورغم ذلك فإن هذا لا ينفى وجود بعض قيادات الإخوان فى بعض مواقع الحزب وعلى وجه التحديد فى الإسكندرية.. حيث توجد بعض قيادات الإخوان.. وفى نفس الوقت أيضا توجد قيادات داخل حزب العمل يرفضون التعامل الكامل مع الإخوان المسلمين، وهناك من لهم تحفظات على التحالف مع الإخوان، وظهر هذا بشدة فى الانتخابات المحلية بعد تجربة تحالف ١٩٨٧ .. وفى تجربة انتخابات ١٩٩٥ .. كانت هناك أحداث مريرة وعدم تعاون بين حزب العمل وجماعة الإخوان المسلمين رغم أن الوضع من الناحية الظاهرية ينبىء عن وجود تحالف.. لكن الوضع الحقيقى أن كلا منهما يسعى لمصلحته..وكل منهما يريد أن تكون له اليد الطولى فى المواقع والدعاية.. والمواقع التى يكون فيها مرشح لحزب العمل فى نفس دائرة الإخوان المسلمين لا يكون هناك دعم من الإخوان لمرشح حزب العمل.. ويكون الانحياز الكامل والاهتمام كله لمرشح الإخوان المسلمين.

من خلال تجربتى السابقة أستطيع أن أؤكد أن الإخوان المسلمين تنظيم مستقل وحزب العمل تنظيم آخر.. فإذا كان هناك تعاون فهو تعاون فكرى وسياسى، ولكن من الناحية التنظيمية نجد الإخوان هم الإخوان وحزب العمل هو حزب العمل.. بل

أنه حتى فى الجانب السياسى هناك أفكار يختلفون فيها بشكل جذرى وهناك مواقف متبادلة بين القيادات فى كلا الطرفين.. لكنها أشياء تحت السطح.. ويبقى الخلاف الفكرى قائما.

أعود مرة أخرى إلى الانشقاق.. الذى استقر وأصبح لنا جريدة وبدأ الإعلام يتعامل معنا كحزب كامل يحمل مسمى حزب العمل الاشتراكى برئاسة أحمد مجاهد، ويظهر ذلك فى المواقف والمناسبات العامة.. فعلى سبيل المثال كان البابا شنودة يدعونا على مائدة الإفطار وقداس العيد كحزب مستقل.. والحكومة أيضاً باركت هذا الانشقاق، وذلك من أجل إضعاف حزب العمل وإبراهيم شكرى.

كان لى كثير من الأسباب التى تجعلنى أكون مع المنشقين لأن اتجاهات الحزب لم تتغير بالطريقة التلقائية كما أن الطريقة التى تم إسقاطى بها كانت فيها مهانة للحزب نفسه كما هى أيضاً إهانة لنا كاشتراكيين.. فى نفس الوقت كانت المعادلة صعبة.. لأنهم إذا كانوا يريدون التحول نحو التوجهات الإسلامية فلماذا لا يتم عمل أرضية حزبية مناسبة لذلك، وقد نقبل هذه التوجهات لكن أن يحدث هذا بسياسة الأمر الواقع فهذا شىء لا يمكن قبوله.

ولقد اختلفت أيضاً مع مجموعة المنشقين.. لأننى كنت أعد نفسى وأعدهم لكى نكون حزبا جماهيريا حقيقيا وننزل إلى الشارع من خلال كوادر تفرض نفسها سياسيا دون النظر إلى مساندة الحكومة لنا.. وقلت هذا الكلام فى اجتماعات المنشقين وكنائب رئيس الحزب.. وأوضحت أنه إذا كنا سنتعاون مع الحكومة ونعتمد عليها فإن هذا سيكون أكبر وصمة عار وأكبر هدم لذواتنا وإعلان وفاة سياسية لنا.. لأنه لابد أن نكون حزبا معارضا حقيقيا بعيداً عن عباءة الحكومة.. فلا يجب أن نترك إبراهيم شكرى لكى نرتمى فى أحضان النظام!!.

لكن من خلال بعض الزيارات التى قمت بها مع أحمد مجاهد إلى د. رفعت المحجوب بالإضافة لبعض الاتصالات مع كمال الشاذلى وزكى بدر وزير الداخلية ورئيس مباحث أمن الدولة!!.. أحسست من خلال كل هذه اللقاءات أننا جميعاً فى قبضة الحزب الوطنى الذى يريد استخدامنا كمخلب قط لضرب حزب العمل وإبراهيم شكرى.. وهنا بدأت أفكر بأنه قد تم بالفعل اصطيادنا ووقعنا فى براثن

الحكومـة.. ووجدت نفسى فـى موقف أرفضه تمـاماً ولا أقبله عـلى نفسى ومـن هنا وجدت أن الوضع غير صـحيح.. وأن الحزب الوطنى والحكومة يـداعبوننا وأن زكى بدر يغازلنـا ويجامل أحمد مجاهد ويـقول لنا افعلوا كذا أو كذا !!.. وبـذلك فقدنا كل شىء حتى الشـرف السياسى.. فأسرعت بتجـميد نشاطى مع مجموعـة المنشقين وتوقفت أيضـاً عن الكتابة فى جريـدة «قارون».. ثم مات بعد ذلك حزب المـنشقين وتحوصل فى مقر يسيطر عليه بعض الأفراد.. وبعد ذلك علمت أنهم كانوا يتاجرون فى حصـة خاصة بتأشيـرات الحج من وزارة الداخليـة ويبيعونـها لشركات السـياحة ويقوم الثلاثة أحمد مجاهد ـ رحمه اللـه ـ وفؤاد هدية وشوقى خالد ، باقتسام أرباح هذه التـأشيرات.. وأحمـد الله أننى كنت قد تـركتهم قـبل أن يصل الأمـر إلى هذا الوضع المـتردى.. فقد كان هـذا نوعا من «البقـشيش» أو المنحـة فى مقابل اسـتخدام الحكومة لهم من أجل ضرب حزب العمل!.

بعد أن تركت مـجموعة المنشقيـن ظللت فترة دون أن أنتمـى لأى حزب سياسى آخر.. حتـى تقابلت مـع خالد محيى الـدين فى أوائل عام ١٩٩١.. وكـان فى ذلك الوقت عضواً بمـجلس الشعب.. وكنت أقوم بـزيارة للمجلس.. فطلـب منى العودة إلى حزب التجـمع.. وبالفعل تمت العـودة.. وتـم عقد اجتماع للأمانـة العامة لحزب التـجمع واختـرت عضوا بهـا لأنتظم لمـدة عام كامل مـارست خلاله دورى الحـزبى والسياسى ولكن سـرعان ما حدث خلاف شديد بينى وبين حـزب التجمع لأسباب متداخلة ومعقدة كانت الكنيسة طرفاً فيـها.. وقد ذكرتها بالتفصيل فى موقع آخر من هذا الكتاب (فى الفصل الثانى).

وبعد سـنوات قلائل عدت مـرة أخرى لحزب العـمل.. وخاصة أن هنـاك علاقة فكريـة وسياسية بل وشـخصية تربـطنى بالأسـتاذ عادل حسين.. رغم وجـود بعض الاختلافات ، لأنـه لا يوجد ما يسمى بالـتطابق الفكرى.. ولا شك أن عـادل حسين بعقله المفكر والمنـظم أعاد تشكيل حزب العمل بنسق فكرى جديـد وبشكل تنظيمى مختلف وبكوادر أخـرى غير تلك التى كانت قبل دخول عـادل حسين إلى الحزب.. وما أراده من خلال هذا ليس صبغ الحزب بصبغة إسلامية وتجميع الإسلاميين فقط.. ولكـنه فعل مـا هو أخطـر من هذا بأن أقـام تجمعـاً فكرياً مـن ناصريـين وشيوعـيين وقوميـين وإسلاميين أيـضاً.. يربطهـم الحد الأدنى من الفـكر الواحد تحت مظـلة ما

يسمى بالإسلام الحضارى.. وهـذا هو الفرق بين عادل حسين بصفته كـادرا تنظيميا وفكريـا متطورا.. وبيـن إبراهيم شكـرى كشخصـية مارست العـمل السياسـى منذ الأربعيـنيات من هذا الـقرن.. وبأسلـوب تلك الفتـرة المعروفة بما يـسمى الانتـهازية السـياسية والحـزبية.. بأن يـكون هنا تـصريح وهنـاك تصريح مـضاد.. وهنا مـوقف وهناك موقـف متناقض وهذا تحالف وذاك اتـفاق يجهض هذا التحـالف.. وكان هذا يسمى «شطارة» سياسية.. وكانت هذه هى طبيعة الحياة السياسـية والحزبية قبل ثورة يوليـو ١٩٥٢.. وهى سمات مـشتركة بـين الساسـة المعاصريـن لإبراهيم شـكرى.. باستثناء خالد محيى الدين الذى تربى فى مدرسة سياسية مغايرة لهؤلاء.

على هـذا الأساس القائم عـلى المصلحة فـقط ـ نشأ تحالـف بين إبراهيـم شكرى وعادل حسين وذلك من وجهة نظر إبراهيـم شكرى.. عند انضمام عادل حسين إلى الحزب بعد عودته من بيروت فى منتصف الثمانـينيات ، وبعد تعديله لمنهجه الفكرى ـ أى منهج عادل حسين ـ من الماركسيـة إلى الإسلام الحضارى.. وقد تصور إبراهيم شكـرى أن عادل حسيـن سيكون الحـصان الأسود فى ظـل المد الإسلامى الـذى بدأ يتصاعد فى الثمانينيات مع وجود ما يعرف بتيار الإسلام السياسى.. وهذا الأسلوب فى التفكير ليس بجديد على إبراهيم شكرى. لكن على جانب آخر فإن عادل حسين الذى كان كادراً ماركسياً له مواقفه وسمعتـه فى التنظيمات الماركسية.. وهو لا شك يمـتلك المنـهج الفـكرى والخبرة الـتنظـيميـة الكبيـرة ، بدأت آمالـه وطموحاتـه فى الثمانينيات بأن يكونِ هناك حزب يحمل ويتبنى أفكاره الخاصة بالإسلام الحضارى.. وهنا لا يمكـن إغفال أن حزب العمل الذى يـعتبر امتداداً لحزب مصـر الفتاة.. ذلك الحزب الذى أسسه المكافح أحمد حسين الـشقيق الأكبر لعادل حـسين.. وكان من المنطقى أن تتجه أنظار عادل إلى هذا الحزب.. وجاء التحالف البرجماتى الذى أطلق عليـه اسم التحـالف الإسلامى لـيخوض انـتخابات مجـلس الشعـب عام ١٩٨٧.. وكانت له نتـائج سياسية وانتخـابية لا ينكرها أحد وسـتظل موضع دراسة للبـاحثين لفترة طويلة.

فإذا كانت المصلحة مشتركة.. فإن المكـاسب أيضاً لابد أن تكون مشتركة.. ولكن لا شك فإن مكاسـب إبراهيم شكرى ليست عـلى المستوى العقائدى والـفكرى مثل مكاسب عادل حـسين.. لأنه كان يرضيه فـقط وجود عدد من المقاعد داخـل مجلس

الشعب.. أما وقد انسحب التحالف فى انتخابات عام ١٩٩٠ ، وأصبح إبراهيم شكرى خارج البرلمان لأول مرة فى حياته.. وتواكب هذا مع الحركة الحزبية والتنظيمية التى استطاع عادل حسين أن يربى من خلالها كوادر حزبية تتسق مع اتجاهاته الفكرية ، بل واستطاع أيضاً أن يضم إلى الحزب كوادر قديمة من الناصريين أمثال اللواء طلعت مسلم واللواء كمال حافظ والدكتور أحمد المصرى.. وكوادر إخوانية مثل صلاح عبد المتعال ومحفوظ عزام وغيرهم.. كل هؤلاء من خلال الحوار الفكرى انصهروا ليكونوا تياراً فكرياً متجانساً.

جاءت نتائج كل هذا فى انتخابات اللجنة التنفيذية التى أجريت فى مايو ١٩٩٩ .. حيث أفرزت وأعلت معظم قيادات عادل حسين لتحل محل تيارات إبراهيم شكرى التقليدية التى فقدت تواجدها على مستوى القواعد الجديدة التى تربت على فكر جديد.. بل إن المكتب السياسى نفسه لم يعد به من أنصار إبراهيم شكرى سوى ابراهيم شكرى شخصياً بصفته رئيساً للحزب.. وفشل أسلوب شكرى البطريركى الأبوى فى احتواء الموقف.. لأنه لم يعد هذا الأسلوب مناسباً مع قيادات حزبية على مختلف مستويات الحزب اعتادت على النقاش واتخاذ القرار دون انتظار الضوء الأخضر من قيادتها. وفى هذه المرة كان لى موقف آخر على خلاف ما حدث عندما قمنا بالانشقاق مع أحمد مجاهد عن حزب العمل.. ولم أقف بجانب التيار المعارض لعادل حسين.. وذلك لسبب بسيط جداً وهو أننى عندما وقفت مقابل التيار الإسلامى فى عام ١٩٨٩ .. كان ذلك بسبب التجاوزات التى جرت على يد هذا التيار والطريق غير الديمقراطى الذى انتهجه للسيطرة على مقاليد الأمور بالحزب.. ووقفت موقفاً آخر عام ١٩٩٩ بجانب عادل حسين لأننى أيضاً مع الديمقراطية وضد استخدام الأسلوب البطريركى فى إدارة أمور الحزب.. وأيضاً بناء على قناعات فكرية خاصة بى ، والتى أصبحت نهجاً للحزب الآن.

هنا لابد أن يطرح سؤال وجيه ومطلوب: لماذا بعد الانشقاق عن حزب العمل وبعد تكوين حزب آخر باسم حزب العمل الاشتراكى برئاسة أحمد مجاهد وبعد أن أصبحت نائبا لرئيس ذلك الحزب لماذا بعد هذا أعود إلى حزب العمل؟.

لا شك أنه منذ الانشقاق فى عام ١٩٨٩ حتى النصف الثانى من التسعينيات قد جرت مياه كثيرة فى بحار العمل السياسى والحزبى فى مصر، فكما أوضحت قد

لاحظت أن جماعة أحمد مجاهد قد ارتمت في أحضان السلطة بهدف تشجيعها ضد إبراهيم شكرى ولولا أنى كنت أحد الذين طرحوا فكرة الانشقاق فى شقة أحمد مجاهد بشارع قصر النيل بعد انفضاض المؤتمر العام لحزب العمل عام ١٩٨٩ والذى لم ينه مناقشة جدول أعماله وأيضاً لولا طرحى لفكرة استكمال المؤتمر ثم سارت الأمور بشكل تلقائى وتم الاستيلاء على مقر الحدائق لولا أن كل ذلك كان بمشاركتى خطوة بخطوة لقلت إن هذا الانشقاق كان مدفوعاً منذ البداية من السلطة. ولكن لا شك أن أحمد مجاهد كانت له علاقات خاصة برموز السلطة فى تلك الفترة ، مع العلم أن أحمد مجاهد لم يكن من طراز المناضلين اليسار فى تلك الفترة، ولكن كان أحد رموز العمل الحزبى فقد كان عضواً بالحزب الوطنى القديم (مصطفى كامل) قبل الثورة وبذلك تأثر بمنهج الحياة الحزبية الذى لا يستغنى عن السلطة والذى يمارس المعارضة من فوق حجرها.

ولهذا لاحظت أن أحمد مجاهد قد أصبح مخلب قط للسلطة ينافقها وتجامله ويأخذ منها التعليمات وينفذ الأوامر وكان هذا يحدث أحيانا أمامى متصورين أننى أوافق على ذلك. مع العلم أننى قد أعلنت مرارا أمام أحمد مجاهد ومن معه أننى ضد أن أنشق عن حزب العمل لكى أرتمى فى أحضان الحزب الوطنى، فهذا يسىء إلينا. ثم قد اكتشفت بعد ذلك العلاقات المالية التى ربطت أحمد مجاهد والسلطة عن طريق تأشيرات الحج التى كان يخرج منها أحمد وأتباعه بعدة مئات من الألوف كل عام والتى لم يكن أحد يعلم عنها شيئا.

كنت مؤمناً بأن الانشقاق هو نوع من امتداد العمل الحزبى والتنظيمى والجماهيرى الذى يجب أن يتوازى مع جماعة إبراهيم شكرى خاصة أن أفعال هذه الحركة السياسية الجماهيرية كانت تلاقى موافقة من الحكومة للأسباب التى أوردتها قبل ذلك، فكنت موافقا على أن نستغل تلك الموافقة الحكومية لبناء حزب جماهيرى لا يضع الحكومة نصب عينيه، لكن المجموعة المنشقة اكتفت بالمقر والدعم عن طريق التأشيرات وعلاقتها بالسلطة واكتفت بقيامها بدور السكين الموجه إلى ظهر إبراهيم شكرى. هكذا تركت جماعة المنشقين تمارس دورها الحكومى فى مقابل الدعم المادي، ذلك لأنى لا أجيد مثل هذه الأدوار ولا أصلح لها.

كان لقائى مع خالد محيى الدين فى مجلس الشعب عام ١٩٩٢ وكانت المناقشة

التى أسفرت عن عودتى عضوا بالأمانة العامة لحزب التجمع ثم كانت المعركة الشهيرة بينى وبين قيادات التجمع خاصة رفعت السعيد وأبو العز الحريرى فى مؤتمر الوحدة الوطنية بالإسكندرية وهو ما ذكرته فى الفصل الثانى من هذا الكتاب وكان موقفى من حزب التجمع الذى انحاز للبابا نفاقا ضد موقفى عند إصدارى كتابى الأول «من يمثل الأقباط.. الدولة أم البابا؟».

تركت التجمع بعد ما تأكدت أن الحزب الذى تربيت فيه وتعلمت منه العمل السياسى والتنظيمى قد تراجع الآن وأصبح حزباً غير ذلك الحزب القديم حيث إن المواقف الشخصية والمصالح الذاتية خاصة التى تخص وجهة نظر الأمين العام د.رفعت السعيد هى التى تسير والتى تنفذ مهما كانت المعارضة داخل الحزب حيث أصبح السعيد هو الرئيس الفعلى للحزب وليس خالد محيى الدين.

تركت حزب التجمع وكان هذا مؤشرا هاما لكى أعيد النظر فى التجربة الحزبية وأن أعيد تقييمها مرة أخرى.

وجدت أن المبادىء اختفت والقيم الحزبية قد تدهورت والمصالح الشخصية هى المحرك والملهم والممارسة الديمقراطية شكل فارغ بدون مضمون ، فالهتاف صبح مساء بالديمقراطية ومطالبة السلطة بتطبيقها، ولكن داخل الأحزاب تذبح تلك الديمقراطية أمام العمل على إنجاح فريق القيادة المسيطرة على الحزب أى حزب وكانت تجربتى فى حزب التجمع وحزب العمل نفس السلوك ونفس الممارسات ونفس المنهج، فقط يختلف المسمى الفكرى فى اليافطة المرفوعة على المبنى مقر الحزب، أما الممارسة فهى هى ذات الممارسة. أما الحزب الناصرى فلا أملك الحديث عنه لأننى لم أنضم إليه بالرغم من كونى ناصريا بل كانت لى تجربة مع جريدته لا تختلف كثيرا لكى تضيف الحزب الناصرى إلى قائمة التجمع والعمل.

تم الاتفاق بينى وبين الأستاذ عبد الله إمام رئيس تحرير جريدة العربى السابق الناطقة باسم الحزب العربى الناصرى على أن أقوم بكتابة مقال أسبوعى للجريدة وقد تم هذا، وظللت أكتب لمدة أكثر من ستة أشهر مقالا أسبوعيا دورياً. وفى أحد المقالات وكان به نقد لوزير التعليم د. حسين كامل بهاء الدين فى قضية التعليم وتغيير المناهج ونظام الامتحانات وأشياء كثيرة تهم المواطنين مع العلم أن أحد أهم

اهتماماتـى السياسية هو التـعليم، باعتبار أنـه حجر الزاوية فى تشكـيل وعى المواطن المصرى سلباً أو إيجاباً. وفوجئت بأن المقال لم ينشر، وعند الاتصال بالجريدة علمت أن المقال لـم ينـشر حيث إنه هجوم ضد وزير الـتعليم وهو ناصرى الـهوية ولا يجب أن يهاجـم فى جريدة ناصـرية، قلت فى قـرارة نفسى الـله.. الله يفـتح عليكـم أيها الديمقراطـيون. وهنا لم تعد المناقشـة تجدى. فكان الرد هو الامتناع عن كـتابة المقال الأسبوعى حيث إن كتاباتى السياسية فى الصحافة هى نوع من أنواع التعبير السياسى عن رأيى فى القضـايا السياسية التى تهم المـواطن البسيط حيث اعتبـر أن الكتابة هى أحد أنواع الـتعبيرالسـياسى مثل التـعبير عن طريـق مجلس الشعـب أو الندوات أو المؤتمرات وعلى ذلك أرفض أن أتقاضى مقابل الكتابة أى عائد مادى.

وأعود إلـى أوائل التـسعيـنيات ومـع ازدياد أعمـال العنـف خاصة فـى الصعـيد وبالذات محافـظة أسيوط كان لابد من وجود مخـرج سياسى وفكرى لتلـك القضية خاصة أن الإرهاب كـان فى معظمه فى الصـعيد موجها ضد الأقـباط، وكانت ذروة التصعيد للإرهاب هى أحداث صنبو التى راح ضحيتها أكثر من أربعة عشر مسيحياً. الشىء الذى جعلنى ـ كما أوضحت فى مكـان آخر من هذا الكتاب (الفصل الثانى) ـ أقوم بكتابة مقالات حول العلاقة الإسلاميـة المسيحية، وتمت إدارة حوار بينى وبين عادل حسيـن حول تلك القضية عـلى صفحات الجرائد مما جعل العلاقة تعود بـيننا بشكـل آخر غير العـلاقة الأولى قبل الانـشقاق، كانت هـذه المرة علاقة تأخـذ شكل الحوار الفكرى فى قضايا حساسة وهامة.

وقد اقتنعت بأن الحـوار لابد أن يكون أساسيا بين الأقباط بشكـل عام وبين التيار الإسلامى بشـكل عام أيضا. ومن يقبـل الحوار من الإسلاميين من أى تـيار إسلامى، فهذا مطـلوب ويدعم حيث إن عـدم الحوار يعنى القطـيعة والفهم الخـاطىء وهو ما يشجـع التصورات والتـخيلات المريضـة. فلماذا لا نـتحاور تحت أى ظرف وأنـا هنا لست مع الحكم المطلق بأن هذا التيـار لا يتحاور إلا بالسلاح وأنه لا يجيد الحوار ولا يقـبله حيـث إن الحوار هو الحوار ومـطلوب عـلى كل المسـتويات، وإذا قبـل طرف الحوار هل من الديمقراطية أن أرفض هذا الحوار. وإذا كان الأمر كذلك، فما الفارق بين الإرهـابى الذى لا يقبـل الحوار ويتعامـل بالسلاح وبيـن السياسى الـذى يرفض الحوار مع الإسلامى تحت أى حـجة. كما أن الحوار بين الأقباط وبيـن الإسلاميين لا

شك ستكون لـه فائدة كبيرة من حيث إيجـاد أرضية على مستوى التعـامل الإنسانى حتى لو لـم يتم الاتـفاق فى وجهات النظر والأمر الآخر هو كسر حـواجز وهمية بين الاثنين وكذلك إيضاح بعض المواقف خاصة من قبل الأقباط للإسلاميين.

على هذا قمت بـإدارة حوار مع عادل حسين ليس باعتبـاره أحد أفراد الجماعات الإسلامية أو أحـد قياداتها ولكـن باعتبار أن عادل يمثـل التيار الإسلامى خـاصة بعد المنـحى الفكـرى الذى اتخذه حـزب العمل بـقيادة عـادل حسين مـرورا بالتحـالف الإسلامى واتخاذ شعـار «الإسلام هو الحل»، مع ملاحظة أن عادل عنـدما كان رئيسا لتحرير الشعب كان يكتب عن الأقباط بشكـل مستفز لا يعرف الكثير عنهم وأتصور أن هذا سـببه أن عادل كـان ماركسـيا طوال حيـاته ولم يكـن يهتـم بالأديان عمـوما وعندما درس الإسلام وأصبح إسـلاميا لـم يكن له أدنى معرفة بالمسـيحية كدين ومن هنا كان يفتقد كسياسى مصرى معرفة إخوته فى الوطن أقباط مصر.

ومع بدء الحوار الفكرى لاحـظت التغير فى أسلوب «الشعب» نـاحية الأقباط مما شجعنى على اسـتمرار الحوار. ولـم أكن عضوا فى ذلك الوقت بـالحزب ولكن كنت أعتبر نفسى صديقا للحزب على المسـتوى الشخصى سواء لعادل حسين أو لإبراهيم شكـرى وكثير من القـيادات الحزبـية التى تـعاملـت معهـا وزاملتـها أثنـاء وجودى بالحزب، ولا أنكـر أن كل هذه القيادات وبـالرغـم من الانشقـاق الذى حدث والذى شاركت فيه أحمد مجاهد أستطيع أن أقول أن كل تيارات الحزب كانت تكن لى كل الحب والتقدير.

جاء الاحتـفال بالعيـد الستين لحركـة مصر الفتـاة والذى تم فى فندق شـبرد وقد حضره حسـين الشافعى نـائب رئيس الجمهـورية الأسبق وفؤاد سراج الـدين رئيس حزب الوفد وقيادات ممثلة للأحزاب السياسية وأيضاً قيادة مصر الفتاة القديمة.

وقد قـدمنى عادل حـسين فـى الاحتفال مـعلنـا عودتى إلـى حزب العمـل، وقد أعلنت فـى هذا الاحتفال أن عودتـى لحزب العمل علـى أرضية ما يسمـى بالإسلام الحضارى، تلك الأرضية التى تجمع المسلـمين والمسيحيين، حيث إن الإسلام كتراث وتاريخ وحضـارة هو أحد المكونات لـلأرضية الحضارية المـصرية والتى يشـارك فيها المصريون جميعـا. وبالرغـم من ذلك لم أعد إلى صفوف الحزب كـكادر حزبى نشط

فى صفوفه.. فلم أحضر اجتماعات تنظيمية ولم أشارك فى أى عمل حزبى على أى مستوى من المستويات، ذلك لأنه قد تكونت لدى قناعة فكرية بعد تلك التجربة الحزبية التى مررت فيها على أكثر من حزب والتى كونت من خلالها قناعة بعدم قبولى بالممارسة الحزبية بشكل عام كما أوضحت قبل ذلك.

واستمر عادل حسين مسيطراً على الحزب عن طريق الجريدة التى أصبح مجدى حسين ابن أخيه رئيسا للتحرير فيها ومن خلال إمكاناته الحزبية والسياسية وخبرته اليسارية القديمة فى حشد أنصاره ومؤيديه أثناء الإعداد لأى انتخابات حزبية وقدرته على إنجاح أى أحد وإسقاط أى أحد. وهنا من الطبيعى أن يكون هناك جماعات مع عادل وأخرى ضد عادل، وقد ظهر ذلك فى آخر انتخابات فى أبريل ١٩٩٩ عندما استطاع عادل تحديد أعضاء اللجنة التنفيذية وإنجاح من يريد إنجاحه وإسقاط العناصر المناوئة فى الحزب والتى كان يقودها أحمد شكرى نجل إبراهيم شكرى.

عادل حسين لا شك يملك قدرة سياسية تجعله يوازن الأمور بذكاء فلم يسقط ولم يتدخل ضد أحمد شكرى وحمدى أحمد وبعض الرموز الذين يعارضون لكى تظهر الصورة بالشكل الطبيعى، مع العلم أن عادل حسين وفى حوار خاص معى ـ حيث إنى كنت أعلم أنه يملك أن يسقط إبراهيم شكرى وأن يأخذ منه رئاسة الحزب ـ قال لى عادل: هذا لن يحدث حيث إن إبراهيم شكرى قيادة تاريخية ولا يجب التفريط فيها وسيظل إبراهيم شكرى رئيسا للحزب. وهذا الأمر جعل إبراهيم شكرى يقف موقفاً محايداً من الصراع بين عادل حسين وأحمد شكرى حيث إن إبراهيم شكرى يعلم أن عادل مسيطر على قواعد الحزب ويستطيع إسقاطه ـ أى إبراهيم شكرى. وقد كانت مصالح أيضا، كما بدأت علاقة عادل وإبراهيم منذ دخول عادل الحزب منتصف الثمانينيات. ولكن كانت النار تحت الرماد بين عادل وشكرى وبعد إعلان نتائج الانتخابات قامت المجموعة التى أسقطها عادل برئاسة ناجى الشهابى بالتشويش على عادل حسين ولم تتمكن من تغيير نتائج الانتخابات واكتفت تلك المجموعة بالتراشق والسب. وهنا أقر أننى فى تلك الانتخابات لم أكن متحمسا لها ولم أوافق على الترشيح فى اللجنة التنفيذية، وفوجئت بأنهم قاموا بترشيحى فى اللجنة التنفيذية ولم أقم بكتابة طلب الترشيح، مع العلم أن اللائحة تؤكد على تقديم المرشح بنفسه لطلب الترشيح ولا يعمل حتى بالتوكيل. تم تقديم

الطلب وأنا فى منزلى بـالقوصية وتم دفع رسوم الترشيح وقيمتها مـائتا جنيه. وأيضا تمت الانتخابات ولـم أحضـر وتم انتخابى عضوا باللجنة التنـفيذية. والأكثر من ذلك تم ترشيحى عـضوا بالمكتب السياسى وتـم انـتخابى عضوا فى المكتب الـسياسى وأنا أيضاً فى مـنزلى بالقوصـية لم أحضر لا عمـلية الترشيـح ولا عملية الانتـخاب، مع العلم أنـه بعد مرور عام كامل عـلى تلك الانتخابـات وحتى كتابة هذه الـسطور لم أحضر أى اجتماع لـلجنة التنفيذية ولا المـكتب السياسى للحزب سـوى اجتماعين ، وكل منهما حضرته بطريق الصدفة لوجـودى بالقاهرة المتزامن مع تلك الاجتماعات ولحضورى صـدفة إلى مقـر الحزب. وكان هذا الموقـف لعدم قنـاعتى بما يـتم داخل الحزب من محاورات وتكـتلات وصراعات بين الرئيس والأميـن والأعضاء. الشىء الذى لا يجعلك ترتاح فى ظل هذا المناخ لكـى تمارس عملا حزبيا حقيقياً. وهذا هو قدر التـجربة الحزبيـة بما فيها الحزب الحـاكم أيضا الذى لا يـوجد فيه أى مظـهر من مظاهر الممارسة الحزبية أيضاً.

وتوالت الأحـداث وحاول إبراهيم شـكرى التلويح بـإصدار جريدة للـحزب مع جريدة الشعب، وذلك بالاتفاق مع جماعة أحمد شكرى ضد عادل حسين. لكن قام المكتب السياسى الذى يشارك عادل حسين الرأى بكامله ضد إبراهيم شكرى. ويهزم شكرى فى تلك المواجهـة ويعلم أنه قد أصبح رئيسا بلا صلاحيـات ولم يعد كسابق عهده عندمـا كان يقرر قرارا ويمر القرار حتـى ولو كان لابد من موافقة الجمـيع عليه وحتى أيضاً لـو لم يكن هناك أحد مؤمن أو مـقتنع بهذا القرار. وأذكر هـنا واقعة فى أواخر الثمـانينيات وفى اللـجنة التنفيـذية عندما أصبح عـادل حسين رئيسا لـتحرير الشعـب، كان هناك موقف مـن عادل حسين فى الـلجنة التنـفيذية بالكـامل، وقد تم اتخاذ قرار فى اللجنـة بتنحية عادل حسين من رئاسة التحريـر، ولم يكن أحد موافقا على بقاء عادل سوى إبراهيم شكرى فقط. وفـوجىء الجميع بتمسك إبراهيم بعادل حسـين وقـال إذا ترك عادل حسـيـن الجريدة سـأترك رئـاسة الحـزب. وطبعـا طبـقاً للأسلوب البطريركى الأبوى الذى يـحكم الأحزاب تم الخضوع لرأى الأب إبراهيم شكرى وظل عادل حسين رئيسا للتحرير.

ونعْمَ الديمقراطية!! .. وسبحان مغير الأحوال!!.. إنها المصالح الشخصية!!. إذ أنه بعَد تلك المواجهـة بين إبراهيم شكرى والمكتب السياسـى تراجع إبراهيم شكرى وألغى فكرة إصدار جريدة أخرى مع الشعب.

كان الفنان حمدى أحمد قد نجح فى اللجنة التنفيذية رغم أنه كان ضمن مجموعة أحمد شكرى قبل الانتخابات، ولكن تم تمريره ضمن الذين نجحوا خارج قائمة عادل حسين من أجل الصورة فقط. وظل حمدى أحمد يمارس دور المعارض الشرس فى اللجنة التنفيذية، وكان وراء ذلك عدم قدرته على الترشيح عضوا فى المكتب السياسى، حيث علم أنه لن ينجح فى المكتب السياسى خاصة أن أغلبية اللجنة التنفيذية التى ستنتخب المكتب فى يد عادل حسين ، فاعتبر أن هذه هزيمة ووضع لا يليق بحمدى كفنان وأنه أحد أعضاء الحزب القدامى وكانت تربطه علاقة شخصية بإبراهيم شكرى ولكن الظروف قد تغيرت وإبراهيم شكرى لا يملك أن ينفع أحداً وهو لا يملك سوى أن يحافظ على وضعه كرئيس للحزب حتى لو كان وضعا شرفياً لا فعليا.

ظل حمدى أحمد يعارض حتى ارتكب خطأ ، إذ قام بإلقاء الشتائم على الحزب وأعضائه وقياداته بأقذع الألفاظ حتى تهور وسحب سلاحه الشخصى على أحد الأعضاء داخل الحزب ، نتيجة لكسر زجاج سيارته أمام الحزب وسرقة شنطة بها نقود. وقد قام بإبلاغ الشرطة ضد عادل حسين وجماعته. ولا شك أن موقف حمدى كان متهوراً حيث لا يمكن أن تصل الأمور أن عادل حسين يقوم بكسر زجاج سيارة وسرقة شنطة. وحفظ المحضر وتوتر حمدى وسب وقذف. وهنا جاءت الفرصة لفصل حمدى أحمد من اللجنة التنفيذية وظلت الأمور كما النار تحت الرماد. وسلم ناجى الشهابى أوراقه ضد عادل حسين وقام بتقديم أوراق أخرى بتشكيل حزب جديد. ومعه باقى الجماعات المناوئة لعادل حسين بحكم استقرار الأمور لعادل داخل الحزب من خلال القواعد التى يسيطر عليها ومن خلال الأتباع الذين ينفذون تعليماته سواء داخل الحزب أو فى الجريدة.

حدثت تلك الأحداث التى لم تخطر على بال والتى تشبه التراجيديا الإغريقية المأساوية وجاء كتاب «وليمة لأعشاب البحر» للكاتب السورى حيدر حيدر، تلك «الرواية» التى قامت وزارة الثقافة بطبعها فى طبعة شعبية مدعمة.

وقد قامت جريدة الأسبوع التى يرأس تحريرها الصديق مصطفى بكرى بالتنديد بشكل عاقل وموضوعى بذلك العمل الأدبى «وليمة لأعشاب البحر» وبينت أن هذا العمل يخدش الحياء ويسب الأديان ويزدريها وأن هذا لا يجب ولابد من اتخاذ

موقف عاقل ولكن كالعادة لا حيَاة لمن تنادى، لم يتحرك أحد ولم يشعر أحد بشىء فوزير الثقافة لا علاقة لهبالثقافة الحقيقية، فهو يقوم بأداء دور حكومى أكثر منه ثقافى وهناك شلة من المستشارين يقرءون ويكتبون ويقررون والوزير يوقع ولا يعلم شيئا. إلى أن قام محمد عباس أحد كتاب الصفحات فى جريدة الشعب بكتابة صفحة كعادته ضد هذا الكتاب محرضا ومستفزا القارىء بشكل خطير.

وقد تم استغلال الموقف فى حزب العمل وتم عقد مؤتمر تحت شعار (اغضبوا فى الله) كانت نتيجته قيام خطباء المساجد بمهاجمة الكتاب إلى أن قامت المظاهرات فى جامعة الأزهر ، تلك المظاهرات التى هزت النظام وأثرت فى الشارع السياسى حيث إننا نعلم أن المظاهرات حتى السلمية منها هى من المحرمات وأن التعبير عن الرأى خارج المبانى والمقارات هو من الموبقات. وكان أن خرجت مظاهرة من الطلبة والطالبات وسرعان ما اشتبكت مع الشرطة ليقع ضحايا ومصابون. فهذا هو الخطر كل الخطر. عندئذ قامت القيامة ولم تهدأ ضد حزب العمل وضد جريدة الشعب ، مع العلم أنه فى تلك الظروف كان رئيس التحرير مع اثنين من الصحفيين فى السجن لقضاء عامين بسبب جريمة سب وقذف فى حق يوسف والى وزير الزراعة والأمين العام للحزب الحاكم. وهذه ليست أول مرة يسجن فيها رئيس تحرير الشعب.

والجريدة من قبل قد قامت بعدة معارك ضد وزراء مثل وزير البترول عبدالهادى قنديل وعُزل وضد زكى بدر وعُزل وضد حسن الألفى وفقد شرعية وجوده كوزير، إلى أن جاءت أحداث الأقصر فعزل. الشىء الذى جعل الشعب جريدة غير مرغوب فيها على الإطلاق، خاصة أن ذلك الحزب وتلك الجريدة تستطيع أن تحرك الجماهير بمؤتمر وبمقال فهذا خطر كل الخطر خاصة أن الأحزاب فى مقارها والحزب الحاكم لا يدرى بالتعامل مع الشارع ولا يعلم كيف يقود الجماهير أو يحافظ عليها، وليس من اختصاصه إدارة مواجهة جماهيرية مع الأحزاب، ولكن عمله هو أن يحكم فقط وإذا حاول أحد مشاركته فى هذا فليذهب إلى الجحيم.

المهم بعد المظاهرات استقطب الشارع السياسى بين إسلاميين يرفضون سب الله والإساءة للأديان ويطالبون بإقالة وزير الثقافة وبين يسار يزعم الحفاظ على حرية الفكر والإبداع وكل طرف يكفر الآخر، وتحول الجميع إلى كتاب تقارير أمنية يطالب كل منهم بتصفية الآخر والحجر عليه.

حتى فوجىء الرأى العام بحملة حكومية صحفية مدبرة مثل حملات المرحوم السادات تجهر وتوصى بتجميد حزب العمل وغلق الجريدة. وقاد تلك الحملة إبراهيم سعدة فى أخبار اليوم وسمير رجب فى الجمهورية.

واجتمعت لجنة الأحزاب يوم الثلاثاء ١٦/ ٥/ ٢٠٠٠ للنظر فى وضع حزب العمل وجريدة الشعب. ولكن اللجنة بماذا تبرر القرار هل لأن الحزب مارس دوره الحزبى فى كشف أخطاء الحكومة خاصة أن الحكومة عن طريق وزارة الثقافة تقوم بطبع هذا العمل الذى يسىء إلى الله والأديان؟

هل لأن الحزب استطاع أن يحرك الجماهير ضد قضية حساسة تمس الدين؟ حتى لو كان هذا انتهازية حزبية لقرب انتخابات مجلس الشعب أواخر عام ٢٠٠٠ ، فهذا عمل مشروع لأنه ليس مطلوبا من المعارضة أن تتستر على أخطاء الحكومة أو أن تقيلها من عثرتها. الوضع السياسى هو أن الحكومة إذا أخطأت فالمعارضة تقوم بكشف ذلك الخطأ حتى تكسب المعارضة أصواتا فى البرلمان تؤهلها لتشكل الوزارة. وهذه هى طبيعة الحياة الحزبية ومبدأ تداول السلطة.

وكان لابد من غلق حزب العمل وجريدة الشعب لأنهما قد تخطيا الحدود الحمراء، وهنا كان حمدى أحمد قد عقد مؤتمرا فى أحد الفنادق وقام بتشكيل لجنة تنفيذية هو رئيسها، مع العلم أن هذا المؤتمر أعلن تمسكه برئاسة إبراهيم شكرى، وكان هذا المؤتمر نتيجة لتضامن أمين حزب العمل ببورسعيد مع حمدى أحمد والذى تم فصله من اللجنة التنفيذية ، أى ما جمع أمين بورسعيد وحمدى أحمد هو فصلهما من اللجنة بقرار وراءه عادل حسين حسب تصورهم.

ولما لم تستطع لجنة الأحزاب القيام باتخاذ قرار حل الحزب أجلت القرار لجلسة قادمة وكان الاتفاق مع حمدى أحمد فى ذات اليوم الثلاثاء ١٦/ ٥/ ٢٠٠٠ أن يقوم بالاستيلاء على مقر حزب العمل بحدائق القبة مثلما فعلنا أنا وأحمد مجاهد وقام حمدى أحمد مع مجموعة بحراسة الشرطة بتكسير أثاث المقر والإعلان فى مؤتمر صحفى أنه رئيس للحزب بعد فصل إبراهيم شكرى وعادل حسين.

وظهرت الجرائد القومية فاردة صفحات لهذا الخبر تجهيزا لقرار لجنة الأحزاب ولقد كان قرار اللجنة يوم السبت ٢٠/ ٥/ ٢٠٠٠ بتجميد حزب العمل وإغلاق

جريدة الشعب لوجود صراعات على رئاسة الحزب بين إبراهيم شكرى وحمدى أحمد وأحد الأشخاص الآخرين..

وهنا بالرغم من عدم حماسى للمشاركة فى العمل الحزبى لحزب العمل للأسباب التى أوردتها سابقا خاصة رأيى فى التجربة الحزبية الحالية ورغم أنى كنت ضد تصعيد حزب العمل وجريدة الشعب لقصة كتاب حيدر حيدر بهذا المستوى العالى من التوتر والاستفزاز ، أقول أن الحزب والجريدة قد خانهما إيقاع المعالجة وحدود استغلال الموقف سياسيا وجماهيريا وانتخابيا خاصة أن القضية ليست قضية سياسية محضة ولكنها قضية دينية فى المقام الأول، وبذلك فقد حدث الدمج بين الدينى والسياسى خاصة أن القضية تثير أى إنسان مهما كان تدينه، خاصة أن الإساءة لله تثير غير المتمسك بالدين قبل المتمسك كنوع من الإسقاط النفسى ورد الفعل الطبيعى.

وبذلك فإن عادل حسين وأتباعه قياس النتائج ومدى تحمل السلطة لتلك النتائج فى ضوء المعطيات السياسية وفى ضوء علاقة حزب العمل بالحكومة وفى ضوء المعارك الحساسة التى تخوضها «الشعب» ضد الوزراء وآخرها يوسف والى رمز الحزب الحاكم. لم تتم دراسة النتائج فدخل الحزب فى المحظور.

ولكن هنا ومن خلال التمسك بالأمل فى أن تكون هناك حياة ديمقراطية كاملة فى مصر فى يوم من الأيام ودون التحيز هنا أو هناك وبكل الموضوعية والصراحة أقول:

ـ هل فى صالح الديمقراطية وصالح النظام حل حزب العمل وغلق جريدة الشعب؟.

ـ إذا كان حزب العمل يعبر عن قطاع من التيار الإسلامى هل من الحكمة السياسية ومن مبادىء الديمقراطية الأولية أن نسد ذلك المنفذ من أساليب التعبير لذلك التيار؟

ـ وإذا سدت كل المنافذ للتعبير السلمى حتى بعد خروج المظاهرات إلى الشارع هل البديل لسد هذه المنافذ فى صالح مصر ؟

ـ لماذا ننكر على التيار الإسلامى وهو موجود ولا يمكن تجاهله أن يكون له منبر

مثل حزب العمل وصحيفة الشعب؟ وهذا سيكون من خلال العمل الشرعى والرصد السياسى العلنى؟

- لماذا تم تجميد الحزب وغلق الجريدة فى الوقت الذى يوجد فيه أكثر من عشرة رؤساء لحزب الأحرار؟

- لماذا لم يجمد الحزب عندما كان إبراهيم شكرى رئيسا ومعه أحمد مجاهد رئيسًا أيضًا؟

إذن القضية أخذت شكل الصراع الحزبى، لكن فى الواقع الذى يعلمه الجميع فإن تجميد الحزب وغلق الجريدة كان نتيجة لقيام الحزب بتلك المعركة التى استغل فيها كتاب «وليمة لأعشاب البحر» لحيدر حيدر.

ومع كل الظروف وبالرغم من كل الأسباب ومع الأخذ فى الاعتبار كل المبررات. فإن تجميد حزب وغلق جريدة ليس فى صالح الديمقراطية ولا حتى صالح السلطة فهذا مبدأ يعلن أن من يخالفنى فى الرأى بدلا من محاورته أقوم بالخلاص منه ، وهذا ليس من السياسة فى شيء. ومازال الحزب مجمدا والجريدة مغلقة حتى كتابة هذه السطور. فماذا لو استغل إبراهيم شكرى الموقف وعقد صلحا مع الأطراف على حساب عادل حسين حيث إن الطرفين الآخرين ضد عادل، وأيضا فإن إبراهيم شكرى فى قرارة نفسه ضد عادل حسين، ويصبح الصلح والحل له معنى واحد هو ذبح عادل ويعود الحزب برئاسة شكرى وتحت علم السلطة. وهنا لابد أن نتفق على أنه لابد من تحرير منهج سليم للديمقراطية وللممارسة السياسية النظيفة من أجل مصر.

هذه هى قصتى مع حزب العمل الاشتراكى.. لكنها لم تكن الأولى فى علاقاتى بالحياة الحزبية والسياسية.. فقد سبقتها قصة أخرى مع حزب التجمع الوحدوى، والذى كنت أحد مؤسسيه عند إنشائه.. وكان وجودى عضواً بحزب التجمع سبباً فى خوض العديد من المعارك السياسية، وكنت دائما هدفاً لرجال الأمن وبالتحديد أمن الدولة فى أسيوط..ولكن حدث ما جعل اسمى يتردد فى وكالات الأنباء العالمية فى ذلك الوقت.

ففى مؤتمر صحفى عالمى وقف أحمد فرغلى عضو مجلس الشعب عن حزب العمل وفجر قنبلة أزعجت السادات.. إذ صرح بأنه كانت هناك محاولة مدبرة

لاغتيال خالد محيى الدين أثناء وجوده فى منزل جمال أسعد عبد الملاك.. وكان هذا فى الوقت الذى يحاول فيه السادات أن يظهر أمام وسائل الإعلام والدول الأجنبية بمظهر الرئيس الديمقراطى، الذى يرأس نظاماً سياسياً متعدد الأحزاب.. رغم أنه لم يكن يتوانى فى البطش بمعارضيه والتضييق عليهم بكل الوسائل، بما فى ذلك الزج بهم داخل معتقلاته!!.

كان أحمد فرغلى ـ رحمة الله عليه ـ صحفياً بجريدة الجمهورية ومسئولاً عن مكتبها فى أسيوط، وهو فى نفس الوقت عضو بحزب العمل الاشتراكى، وهو رجل له جماهيرية لدى أبناء دائرته فى أسيوط، نشأ فى منطقة غرب البلد بأسيوط، وهى منطقة شعبية.. وكان ينتمى إلى التيار الناصرى، وذلك قبل خروج الحزب الناصرى للنور فيما بعد.. وعندما أنشئت المنابر السياسية انضم لمنبر اليسار الذى أصبح فيما بعد حزب التجمع التقدمى الوحدوى.. لكنه لم يستطع المواصلة داخل الحزب بسبب ما اتصف به الحزب من الشيوعية والعداء للإسلام، وذلك بسبب الحملة الشرسة من قبل السلطة ضد اليسار بشكل عام وحزب التجمع بشكل خاص.. كل هذا دفع أحمد فرغلى للانضمام إلى حزب العمل بعد تأسيسه، ليصبح عضواً بمجلس الشعب عام ١٩٧٩.. حيث خاض معركته الانتخابية فى أسيوط واستطاع أن يخوض معركة عنيفة ليس ضد الخصوم السياسيين فقط ولكن أيضاً ضد محافظ أسيوط فى ذلك الوقت، محمد عثمان إسماعيل.. مما جعل هناك عداوة وصلت إلى حد الثأر ليس مع المحافظ فقط، بل ومع رئيس الجمهورية نفسه.

كان تصريح أحمد فرغلى.. الحجة التى استخدمها النظام فى الإطاحة به وفصله من عضوية مجلس الشعب.. وكانت البداية بأن تقدم أحد أعضاء مجلس الشعب بطلب إحاطة لوزير الداخلية اللواء نبوى إسماعيل، والذى نفى بدوره أن تكون هناك أية مؤامرة للاغتيال.. وفى اليوم التالى بدأ موسى صبرى حملته فى جريدة الأخبار ولمدة عشرة أيام متواصلة يحرض فيها السادات ومجلس الشعب، الذى كان يرأسه فى ذلك الوقت صوفى أبو طالب من أجل فصل أحمد فرغلى الذى كان عضوا بمجلس نقابة الصحفيين أيضاً. وقد حدث هذا بالفعل وتم فصله بعد هذا التصريح الصحفى.

فى ذلك الوقت.. كان محمد عثمان إسماعيل، محافظ أسيوط، يقوم بدور الراعى الرسمى للجماعات الإسلامية، من أجل ضرب التيارات السياسية اليسارية

لصالح السادات.. حتى يتم تجهيز الساحة للسادات، الذى يريد توطيد دعائم حكمه، بشكل يختلف تماماً عن نظام عبد النـاصر.. وكانت هذه الجماعات الإسلامية. تعتبر أن خالد محيى الدين وجميع أعضاء حزب التجمع شيوعيون وكفرة يجب التخلص منهم، وهذا ما كان يشجعه النظام أيضـاً! وكنت قد وجهت الدعوة إلى خالد محيى الدين لزيارة القوصية.. وبالفعل تم تحديد يوم الثالث عشر من مارس ١٩٨١ موعداً لهذه الزيارة.. والتى كان مـقرراً لها أن تشمل يوماً كاملاً. يقضيه خالد محيى الدين فى الـقوصية، ولـكن ما أن وصـلت بصـحبة خالـد محيى الدين، قـادماً من مديـنة أسيـوط، إلى منـزلى فـى إحدى السـيارات، حتـى وجدت أن مديـنة الـقوصيـة، قد أصبحت محاصرة تماماً بترسانة مسلحة، بداية من مدخل المديـنة على طريق أسيوط القـاهرة الزراعـى، وحتى مـنزلى.. وكـان بين كـل جندى وآخـر جندى ثـالث!!.. وتحولت المدرسة الثانوية المقابلة لمنزلى إلى معسكر لقوات الشرطة وأجهزة التنصت، والتســجيل؟.. لقـد كان هناك تـرتيب خاص وغـير شريف مـن قبل الـنظام لابد أن أسجله للتاريخ.

فى ذلك الوقت، كان رئيس مدينة القوصية شخصا يدعى إبراهيم أبو العيون، من مدينة ديروط المجاورة للقوصية.. وهو أحد الشخـصيات التى قام بصناعتـها محمد عثمان إسماعيل.. فهو رجل لا يؤمن إلا بالمصالح فقط.. كما أنه كان لا يعنيه سوى الحفـاظ علـى مصالحـه الخاصـة وكانت سياستـه الوحـيدة.. إثبـات ولائه الأعـمى للمحافظ، والذى يـريد بدوره إثبات الولاء لرئيس الجمهوريـة.. وكانت زيارة خالد محيى الدين إلى منزلى فرصة سانحة لإثبات هذا الولاء.. وكانوا يتساءلون: «من هو جمال أسعد، الذى لا يمتلك شيئا ولا يحظى بثقل عائلى، وفى نفس الوقت يتحدى السلطة ويستضيف خالد محيى الدين فى منزله؟!».

الغريب أن هذا الرجل، وأقصد به إبراهيم أبو العيون، الذى بدأ حياته من الصفر، أجد نفسى منساقاً لـلحديث عنه كنموذج لا يجب إغفاله لتوضـيح ارتباطه بالخارطة الاجتماعـية والسياسية فى مـصر فى ذلك الوقت.. مع أن هذا الـرجل كان ولا يزال تربطـنى به صداقة حمـيمة على المسـتوى الإنسانى.. لكـن هذا لا يمنع من تـوضيح بعض الجـوانب، ليس بصفـة شخصية ولكـن كشهادة علـى عصر ومرحلة تـغيرات اجتماعية وسياسـية واقتصادية تركت آثارها على مصر حـتى الآن.. فهذا الرجل بدأ

موظفاً عادياً، ثم قام بشراء مدرسة خاصة فى مدينة ديروط.. وأطلق عليها اسم مدرسة «ناصر الخاصة».. وذلك سيراً فى ركاب السلطة السياسية التى يتقرب إليها أمثاله لكى يستفيد بأكبر قدر ممكن منها، أى سلطة، فلا مانع أن يكون اسم مدرسة على اسم الزعيم جمال عبدالناصر.. وكانت هذه المدارس تقوم بدور «المحلل» للطلاب الفاشلين والراسبين فى الثانوية العامة أو الطلاب الحاصلين على الشهادة الإعدادية بدرجات لا تؤهلهم للالتحاق بالمدرسة الثانوية العامة.

سرعان ما حققت هذه المدارس شهرة، وبدأ يستغل ذلك للارتباط بالسلطة.. وجاءت فترة السادات فركب الموجة، فوجد أن رجل السادات القوى فى أسيوط هو محمد عثمان إسماعيل، فارتبط به، ووصل معه حتى أصبح رئيساً لمجلس مدينة القوصية، وكان يمتلك من خفة الدم والظرف ما يجعل أى شخص يشعر بالحميمية نحوه ويستطيع أن يزيل الحواجز فى التعامل مع أى إنسان منذ اللحظة الأولى.. وكانت الإمكانيات الشخصية هى المفتاح السحرى ليصل إلى كل ما يريده. وبعدما أصبح رئيساً لمدينة القوصية، كانت زيارة خالد محيى الدين لمنزلى عام ١٩٨١.. وكان عليه أن يظهر الولاء لمحمد عثمان إسماعيل وللنظام السياسى الذى قام بتشكيله السادات.. وكان الولاء فى ذلك الوقت، يتم بطريقة غير مقبولة تتراوح ما بين التهديد أحياناً والترغيب أحياناً أخرى.. وقام بكل هذا أثناء زيارة خالد محيى الدين.. وهذا ما سأتعرض إليه بالتفصيل بعد قليل.

فى ذلك الوقت كان هناك ما يسمى بهوجة الأمن الغذائى.. حيث تم إنشاء مشروعات أطلق عليها مشروعات الأمن الغذائى، وذلك من خلال أموال ومساهمات صغار الموظفين الذين تم إجبارهم على ذلك.. ولقد ضاعت كل هذه الأموال فى الهواء.. وجاءت بعد ذلك أحداث اغتيال السادات، وتمت إقالة محمد عثمان إسماعيل، وضاع الدور السياسى لإبراهيم أبو العيون، بعدما جاء زكى بدر محافظاً لأسيوط وقام بتصفية كل رجال المحافظ السابق.. فقام أبو العيون بالتفرغ للجانب الاقتصادى، فأصبح رئيساً لمجلس إدارة شركة الأمن الغذائى بأسيوط، ثم رئيساً للبنك الوطنى بأسيوط وبعد ذلك رئيساً للبنك الإسلامى التابع لهذا البنك، ومن ثم عضوا بمجلس إدارة البنك على مستوى الجمهورية.. إلى أن جاء عصر ما

يسمى بالإصلاح الاقتصادى وسيطرة القطاع الخاص، فأصبح أبو العيون مالكاً لعدة مشروعات صناعية.

وهنا أقول أن هذا نموذج ومثال، لا أقصد به إبراهيم أبو العيون لذاته، فهو على المستوى الشخصى صديق، كما قلت، لكنه يمثل نموذجا لآخرين وكثيرين فى مختلف محافظات مصر يلتصقون بالسلطة ويسيرون فى ركابها ليس إيماناً بمبدأ سياسى أو دفاعاً عن قضية ولكن من أجل المكسب الشخصى.. ومن أمثال أبو العيون من كان أميناً لوحدة فرعية للاتحاد الاشتراكى فى بلدته وسار فى ركاب أنظمة عبد الناصر، والسادات ثم الرئيس مبارك، وأصبح وزيراً مؤثراً له سلطته وسطوته على باقى الوزراء وجاءت الانتخابات البرلمانية الأخيرة، لتفضح مثل هذا الشخص إذ فاز بمقعد المجلس بصعوبة شديدة.. وفى ظل موقف حرج كاد يجعله يدخل مرحلة الإعادة.. وهذه الأمثلة تظهر أنه لم يعد الزمن أو الظروف حالياً، صالحة لمن يحمل المبادىء أو الفكر السياسى، حتى أصبح من يملك المال هو صاحب السلطة السياسية، ولا أقصد هنا رجال المال والاقتصاد، فهؤلاء لهم فكر ومبدأ.. ورحم الله الفكر والسياسة والنضال.

نعود مرة أخرى إلى زيارة خالد محيى الدين لمنزلى.. إذ أنه من المواقف الغريبة فى هذا اليوم ، أن تصادف، لحظة دخولى إلى المنزل بصحبة خالد محيى الدين، أن جاء شخص وهمس فى أذنى وأخبرنى بوفاة خالى.. فقمت بإخفاء الخبر عن الضيوف ، وعن خالد محيى الدين، ولم أغادر المنزل حتى يستمر اللقاء بالشكل الطبيعى الذى كان مخططاً له.. فى مثل هذه الحالات، كما هى العادة دائماً، كانت تتم إقامة سرادق للمتوفى بصفته خالى أمام منزلى.. وبالفعل قام أقاربى بإحضار السرادق لإقامته أمام المنزل ، لتلقى واجب العزاء.. ولكن قوات الشرطة التى كانت تحاصر منزلى، والتى كان يقودها نائب مدير أمن أسيوط وهو برتبة لواء شرطة، اعتقدت أن هذا السرادق مخصص لعقد مؤتمر جماهيرى لخالد محيى الدين، فقامت الشرطة على الفور بهدم السرادق المقام أمام المنزل.. وبالفعل لم يتلق أحد واجب العزاء فى وفاة خالى.. على خلاف الأعراف والتقاليد التى تحكم هذه الأمور بالصعيد!.

كان لقاء خالد محيى الدين داخل منزلى، فى إطار محدود للغاية، ولم يتعد عدد

الحاضرين الثلاثين شخصاً، ولم يحضر سوى المناضلين والمغامرين بسبب الحصار الأمنى المفروض على المنزل.. وكان من بين الحاضرين أحد الأشخاص يحمل جهاز تسجيل صغيرا، أخذ يسجل به كل ما يدور من حوارات ومناقشات أثناء اللقاء مع خالد محيى الدين، لنكتشف بعد ذلك أنه كان أحد جواسيس رئيس المدينة ، الذى تصور أنه بهذا العمل العجيب استطاع أن يغزو عكا!.. بعدما أخذ الشريط ليقدمه للمحافظ، الذى قدمه بدوره للسادات ليثبت له أنه يقظ، ويسمع «دبة النملة» فى محافظته، ولكن مثل هذه التصرفات لم تكن تعنينا كثيراً، لأننا لسنا تنظيماً سرياً بل حزب شرعى معترف به.

أما اللقاء نفسه، فلم يتعد كونه لقاءً عادياً.. إذ قام خالد محيى الدين والحاضرون معه بتناول وجبة الغداء، ليبدأ بعد ذلك حوار معه ، تطرق للكثير من القضايا السياسية فى ذلك الوقت سواء على المستوى الداخلى أو الخارجى.. وكانت أبرزها قضية «ليخ فاونسا» الذى قاد عمال بولندا، ونجح فى فرض مطالبهم على النظام الشيوعى الحديدى الذى كان يحكم بولندا فى ذلك الوقت.. وكان تعليق خالد محيى الدين، عندما سأله أحد الحاضرين لماذا لم يفعل مثلما فعل «فاونسا» إذ قال: أعطونى عمالا مثل هؤلاء البولنديين وسوف أفعل بهم ما هو أكثر من ذلك. وكان هناك أيضاً فى ذلك الوقت لغط شديد حول مصرع الفريق أحمد بدوى وعدد من قيادات الجيش إثر سقوط طائرتهم، حيث كان تعليق خالد محيى الدين أن طريقة الوفاة تدعو للشك وأنها غير مبررة.

تطرق الحديث بعد ذلك، إلى قضية التدخل السوفيتى فى أفغانستان، والتى كان ينتقدها السادات ووقف موالياً للسياسة الأمريكية فى مواجهة الاتحاد السوفيتى، إذ قام فى ذلك الوقت، بخصم مبالغ كبيرة من موظفى الدولة تحت مسمى التبرع للجهاد فى أفغانستان، كما نتج عن ذلك فتح باب التطوع للجهاد المسلح، وهذه كانت بداية لتشكيل التنظيمات الإرهابية المسلحة المعروفة باسم «الأفغان العرب» الذين ما لبثت رصاصتهم أن ارتدت إلى صدر السادات نفسه ، ومن بعده الشعب المصرى.. وهنا أثار خالد محيى الدين قضية الفراعنة الذين كان من عاداتهم محو آثار وإنجازات الفراعنة السابقين.. وكان هذا نوعاً من الإسقاط السياسى على تصرفات السادات وما فعله مع تاريخ عبد الناصر.

هذا اللقاء العادي، تحول إلى حدث عالمى تناقلته وكالات الأنباء العالمية، وذلك بعد التصريح الصحفى الذى أدلى به المرحوم أحمد فرغلى، والذى استند فى كلامه عن محاولة اغتيال خالد محيى الدين إلى ما قاله عضو آخر بمجلس الشعب عن دائرة القوصية.. وذلك عن مظاهرة قادها إمام أحد المساجد بالقوصية، متجها إلى منزلى.. وكان هذا بتدبير من إبراهيم أبو العيون رئيس المدينة، لإثبات الولاء للسلطة وللمحافظ الذى كان يعتبر نفسه فى ذلك الوقت إماماً للتيار الإسلامى فى مواجهة خالد محيى الدين الشيوعى والكافر.. حيث قام أبو العيون بدفع إمام أحد المساجد ليخرج من صلاة العصر مع مجموعة من الصبية الصغار للتظاهر، مرددين «يسقط خالد محيى الدين عدو الدين» وكان المقصود بهذا رسالة موجهة من السادات إلى خالد محيى الدين وحزب التجمع بشكل خاص والحركة اليسارية بشكل عام، كما كانت فى نفس الوقت رسالة موجهة من محافظ أسيوط، إلى جمال أسعد لكى لا يتجاوز حدوده ، وأن ينهى ارتباطه السياسى باليسار والعمل السياسى طالما هو خارج سيطرة السلطة.

وفى الواقع لم تكن هذه العلاقة مع اليسار السياسى وليدة اللحظة إذ ترجع علاقتى بالعمل السياسى منذ كنت شاباً صغيراً، وذلك من خلال منظمة الشباب.. ولم أكن أيضاً بعيداً عن تنظيم الاتحاد الاشتراكى.. فلقد كنت فى عام ١٩٧٥، متفرغاً للقيام بدور موجه سياسى بالمنظمة، فى المعهد الاشتراكى بحلوان.. وكان هذا الوضع يتيح لى فرصة دخول الاتحاد الاشتراكى.. وبالفعل خضت أول انتخابات فى حياتى على الإطلاق.. وذلك من أجل دخول الاتحاد الاشتراكى.. وقد مثلت هذه الانتخابات خطوة كبيرة لى للتقدم إلى الأمام، على طريق العمل السياسى، وخوض الانتخابات التشريعية فيما بعد.. بل أستطيع أن أقول أنها كانت بمثابة نقلة كبرى فى إطار حياتى السياسية ، رغم أنها كانت فى المراحل الأولى من حياتى.. سواء على الجانب العمرى، إذ كنت وقتها فى العشرينيات من عمرى، أو على الجانب السياسى.. إذ لم يكن قد مر على تواجدى داخل إطار التنظيمات السياسية سوى بضع سنوات قليلة.

كانت انتخابات الاتحاد الاشتراكى، وهى التجربة الانتخابية الأولى فى حياتى، معركة فريدة من نوعها، وخاصة جداً.. تعلمت منها دروساً سياسية كثيرة فيما بعد،

إذ لم أكن أمتلك أى أرضية سياسية أو تواجد سياسى قوى، ولم أكن معروفاً بالشكل الكافى، بل لم يكن يقف معى سوى مجموعة قليلة لا تتعدى أصابع اليد الواحدة.. كلهم ارتبطوا بى من خلال الأنشطة التى كنت أقوم بها داخل الكنيسة، لذلك قمت بإدارة هذه الانتخابات بطريقة دينية، واعتمدت، لكونى مسيحياً، على أصوات المسيحيين، والتى لم تكن تكفى لنجاحى بأى حال من الأحوال، لأن عدد المسيحيين داخل هذه التنظيمات السياسية كان ضعيفاً جداً، وهذا لغز لا يزال غامضاً بالنسبة لى.. فلا يوجد سبب منطقى حتى الآن يبرر إحجام الأقباط عن دخول تلك التنظيمات فى ذلك الوقت، رغم عدم وجود أى قيود على عملية الدخول، فى ظل مناخ ثورة يوليو التى لم تفرق بين مسلم ومسيحى على الإطلاق!.

على الرغم من هذا الموقف الانتخابى الضعيف.. جاءت نتيجة الانتخابات بشكل لم يكن متوقعاً بالنسبة لى.. وكانت المفاجأة الكبرى، وهى النجاح بسهولة، وهذا لم يكن ممكناً بدون حصولى على عدد كبير من أصوات المسلمين.. وفى ذلك الوقت كان يتم اختيار أعضاء المجالس الشعبية المحلية من عدة جهات.. وكانت السلطة التنفيذية ممثلة داخل هذا المجلس من خلال رئيس المدينة وجميع رؤساء المصالح الحكومية.. يضاف إلى ذلك ممثلون للجانب الشعبى من خلال عشرة أعضاء يتم اختيارهم من بين أعضاء الاتحاد الاشتراكى.. وكنت أحد هؤلاء الأعضاء داخل المجلس الشعبى المحلى بمدينة القوصية.. وكانت هذه هى البداية الحقيقية للاتصال برجل الشارع العادى، والاهتمام بمشاكله وقضاياه.. ومن ثم أصبحت معروفاً للناس داخل مدينة القوصية.

لكن بعد انتهاء العهد الناصرى.. كان لابد أن يقوم نظام السادات بالتخلص من رموز وأشكال هذا العهد.. وبالطبع كان تنظيم الاتحاد الاشتراكى على رأس قائمة الرموز التى يجب التخلص منها وهذا ما حدث بالفعل.

وفى أواخر عام ١٩٧٦.. بدأت فكرة إنشاء المنابر السياسية لتحل محل الاتحاد الاشتراكى.. وقد تم الإعلان عن أكثر من أربعين منبراً، إلا أن السادات رأى غير ذلك.. فأصدر قراراً سياسياً بأن يتم الاقتصار على ثلاثة منابر فقط.. وهى اليسار برئاسة خالد محيى الدين، واليمين برئاسة مصطفى كامل مراد والوسط برئاسة ممدوح سالم، الذى كان يشغل منصب رئيس الوزراء فى ذلك الوقت.

كان منبر اليسار يضم كل التيارات السياسية اليسارية سواء كانوا من الماركسيين أو الناصريين.. إذ أنه لم يكن هناك فى ذلك الوقت منبر يضم الناصريين وحدهم، على الرغم من قيام كمال رفعت بمحاولة تأسيس منبر للتيار الناصرى، إلا أن السادات رفض قيام هذا المنبر.. فقام الناصريون بالانضمام إلى منبر اليسار، وكنت أحد هؤلاء الناصريين.. لأن الأمر كان محسوماً بالنسبة لى ، نتيجة لانتمائى السياسى فلم يكن أمامى سوى منبر اليسار.

كان انضمامى لمنبر اليسار له قصة خاصة.. إذ تم ذلك من خلال المرحوم إبراهيم خلاف أحد أبرز الكوادر الماركسية.. وهو ينتمى إلى مركز القوصية بمحافظة أسيوط وبالتحديد قرية «بوق» القريبة من مدينة القوصية حيث أقيم أنا.. وتم الانضمام والتوقيع على استمارة منبر اليسار فى منزلى أثناء زيارة قام بها إبراهيم خلاف إلى منزلى، لأصبح بذلك عضواً مؤسساً فى منبر اليسار، وأحضر الاجتماعات الخاصة به والتى تعقد فى مقر الاتحاد الاشتراكى الكائن على كورنيش النيل بالقاهرة، والذى خصصت منه ثلاثة طوابق، ليشغل كل منبر من هذه المنابر السياسية طابقاً كاملاً.

لكن.. لم تمض فترة طويلة على قيام المنابر السياسية التى اعتقد السادات أنها ستبعد عنه الأزمات السياسية، حتى جاءت أحداث سياسية ومظاهرات شعبية جارفة أقلقت نظام حكم السادات.. كانت تلك الأحداث بمثابة انتفاضة شعبية حقيقية جرت أحداثها يومى الثامن عشر والتاسع عشر من يناير ١٩٧٧.. والتى جاءت بسبب ارتفاع الأسعار.. ولكن واقع الأمر أن لهذه الانتفاضة دلالة سياسية عميقة وخطيرة.. والتى أرى أنها كانت امتداداً حقيقياً للعهد الناصرى، رغم أن هذا العهد لم يشهد تعدداً سياسياً مثل نظام المنابر، بل كان يعتمد على نظام الحزب الواحد أو لنقل بشكل أكثر واقعية التنظيم السياسى الواحد.. لكن فى ظل هذا النظام كانت الجماهير تستطيع أن تعبر عن نفسها من خلال هذا التنظيم، ويتم ذلك بكل حرية داخل قنوات شرعية مثل منظمة الشباب أو الاتحاد للاشتراكى.. بل ومن خلال الندوات الشعبية التى كانت فى كلا التنظيمين.

لكن بعد وفاة جمال عبد الناصر ومجىء السادات، شعر المواطن العادى بعدم الارتياح لهذا النظام الجديد.. إذ أن نظام عبد الناصر كان يقيل الوزارة إذا ارتفع سعر

كيلو الأرز خمسة مليمات، مثلما حدث مع وزارة زكريا محيى الدين - بينما أصبح نظام السادات لا يبالى بارتفاع الأسعار فى ظل توقيت حرج ومناخ اقتصادى خانق، شعر معه الشعب المصرى بتدنى مستوى المعيشة وانخفاض دخل الفرد، لذلك كانت أحداث يناير ١٩٧٧، ليست نوعاً من أنواع الرفض لارتفاع الأسعار، بقدر ما كانت تعبيراً عن رفض نظام مختلف تماماً عن نظام عبد الناصر؛ الذى لم يترك هذه الجماهير أو يتخل عنها فى الأزمات الاقتصادية.

كانت هذه الأحداث مؤشراً واضحاً لبداية عهد جديد.. بداية للخلاف والاختلاف مع نظام السادات بل ومع السادات نفسه.

فى العام نفسه.. وبقرار سياسى من قبل السادات، تحولت المنابر إلى أحزاب سياسية؛ فأصبح منبر اليسار؛ هو حزب التجمع التقدمى الوحدوى، وتحول منبر الوسط إلى حزب مصر الاشتراكى العربى الذى تحول بقرار من السادات أيضاً إلى الحزب الوطنى الديمقراطى، وحل حزب الأحرار محل منبر اليمين.. وتم هذا التحول مع بقاء رؤساء المنابر كما هم فى مواقعهم.. الذى تغير فقط المسمى من رئيس منبر إلى رئيس حزب!.. وتم تشكيل الأحزاب لتسجل أسماء المؤسسين فى الشهر العقارى، وكنت أحد المؤسسين لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى.. وكان ذلك فى عام ١٩٧٧. هكذا بدأت الحياة تدب مرة أخرى فى أوصال الأحزاب المصرية بين ليلة وضحاها، بعدما طواها النسيان إثر قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وإلغاء الأحزاب التى كانت موجودة فى العهد الملكى، ليخرج النظام الجمهورى إلى النور بنظام الحزب الواحد.

إنصافاً للحق استقبل الشارع المصرى الحركة الحزبية العائدة إلى الشارع السياسى بروح متفائلة فى ظل النشاط الحزبى الذى كان ملتهباً فى تلك الفترة، والتى كانت تشهد أحداثاً وتغييرات سياسية خطيرة سواء على الجانبين القومى والعربى أو على الجانب الوطنى الداخلى.. وقد أدت هذه الحركة الحزبية النشطة، فى تلك الآونة، إلى وجود نشاط غير عادى فى مجال الصحافة الحزبية.. وكانت جريدة الأهالى تشهد إقبالاً عليها من قبل الجماهير بشكل غير عادى، حيث وصلت أرقام توزيعها إلى رقم لم تصل إليه أى جريدة معارضة أخرى فى تلك الفترة؛ بل ولم تصل إليه الأهالى نفسها مرة أخرى بعد ذلك!.. إذ أن اللهجة السياسية المستخدمة على صفحات الأهالى فى ذلك الوقت، وهى لسان حال حزب التجمع، كانت شديدة

قوية، وشجاعة، لا تخشى الدخول فى صدام مع السلطة أو حتى مع السادات نفسه.. ومن ثم أصبحت مصدراً لقلق السادات؛ الذى لم يترك وسيلة ممكنة لديه لحصار الحزب والجريدة إلا استعملها.

واستمر عملى الصحفى كمراسل للأهالى فى أسيوط فترة طويلة وكانت اسهماتى الصحفية أبرز نشاط لى داخل حزب التجمع .. كنت أتناول قضايا جماهيرية تمس أبناء المحافظة، ومن أهم تلك القضايا فى عملى الصحفى كله، ما كشفته، مخالفات كثيرة ارتكبها محافظ أسيوط فى ذلك الوقت اللواء زكى بدر - فقد حصلت على تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات التى تدين زكى بدر، وتفضح تبديده لأموال الدولة وتقديمه لهدايا غير مشروعة أو غير مبررة لبعض الشخصيات العامة. وذلك لأغراض شخصية لديه، فقد أعطى هذه الهدايا لرئيس جامعة أسيوط وأيضاً مدير الأمن ورئيس مباحث أمن الدولة بأسيوط.. وقمت بنشر هذا التقرير على صفحات جريدة الأهالى. ولم أكتف بذلك.. لكن بوصفى عضواً فى اللجنة المركزية لحزب التجمع، ومسئول التثقيف فى لجنة الحزب بمحافظة أسيوط، قمت بإصدار نشرة سياسية تحمل اسم «أهالى أسيوط» كنت أتناول فيها مشاكل جماهيرية، مثل أزمة رغيف الخبز وارتفاع أسعار اللحوم وغيرها من الهموم التى تثقل كاهل المواطن البسيط فى حياته اليومية، مما جعل هناك تعاطفاً شعبياً معى ومع حزب التجمع فى أسيوط.

ثم كان دورى الناشط متصلاً منذ زيارة السادات المشئومة إلى إسرائيل، وإلقاؤه لخطابه الشهير فى الكنيست الإسرائيلى فى نوفمبر ١٩٧٧.. وكان حزب التجمع رافضاً لهذه المبادرة، وكنت من أكثر الرافضين لها بشدة، حتى أنه عندما قام السادات بزيارته للقدس العربية المحتلة، وقفت فى شارع الجلاء، وهو الشارع الرئيسى بمدينة القوصية، وكنت منفعلاً وثائراً جداً؛ وتجمع حولى عدد كبير من الشباب فى شبه مظاهرة، وكنت أندد بهذه المبادرة التى تمثل ضربة قاضية للقضية العربية والفلسطينية وتضع المسمار الأخير فى نعش القدرة العربية على إدارة الصراع العربى - الإسرائيلى.

فى الحقيقة كان لازماً علينا أن نتحدث إلى الجماهير مباشرة، التى تريد أن تعرف لماذا نرفض زيارة السادات، وخاصة أن الإعلام الرسمى، كما هى عادته الدائمة، كان يقدم الصورة مشوشة عن الحركة الوطنية المعارضة، ويحاول كعادته فى مثل هذه

الأمور. أن يجمل وجه النظام القبيح ويعطى المشروعية لما يقوم به السادات.. فقلت لجموع الشباب المتجمعين حولى، وكنت فى قمة الثورة والغضب: نحن لسنا ضد السلام.. لكن كيف يأتى السلام العادل والشامل، من خلال انفراد إحدى الدول العربية، ممثلة فى مصر، بثقلها السياسى، والاقتصادى، والتاريخى.. وأن يذهب الرئيس السادات منفرداً إلى إسرائيل؛ وهذا يمثل خروجاً على الإطار العربى وهدماً للقوة العربية، باعتبار أن مصر هى العمود الفقرى للعرب والأمة العربية.. وبالفعل كانت زيارة السادات لإسرائيل هى بداية للتنازلات؛ بل والسبب الرئيسى للمهازل التى نعيشها الآن. ولم يتوقف الأمر عند ذلك، بل قمت بإصدار نشرة حزبية من خلال لجنة حزب التجمع بمحافظة أسيوط، وهاجمت فيها زيارة السادات، ونشرت على صفحاتها نص الحوار الذى جرى بين السادات ورئيس رومانيا السابق، الذى كان عميلاً لأمريكا والغرب، وتمت محاكمته فيما بعد من قبل الشعب الرومانى وتم إعدامه. ولم يكن هذا هو الموقف الوحيد الذى اتخذته فى مواجهة زيارة الرئيس السادات لإسرائيل، بل استخدمت النشرة الحزبية (أهالى أسيوط) التى كنت رئيساً لتحريرها، لأوضح مساوىء تلك الزيارة ومؤكداً على معارضتى القوية لسياسات السادات.

ومنذ إعلان ذلك الرفض القاطع لزيارة السادات لإسرائيل، استشعرت الخطر من قبل نظام السادات البوليسى.. ولم يغفر السادات لنا هذا الموقف المعارض له والذى كشف مساوىء السياسات التى ينتهجها.. وتأكدت بأن الخطر بات وشيكاً، عندما قام السادات فى سنة ١٩٧٨ بتعديل أربع مواد بالدستور، والتى كان أهمها جعل الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع، بالإضافة إلى قوانين أخرى مشبوهة، مثل قانون سلطة الصحافة. وعند اقتراب موعد الاستفتاء على هذه التعديلات وقبل الموعد المحدد بيومين.. جاءنى زوار الفجر فى منزلى ليتم اعتقالى، لمدة ثلاثة أيام.. حتى يتم الانتهاء من إجراءات الاستفتاء؛ وكانت التهمة الموجهة لنا، أننا كنا نعمل وندبر لإفشال الاستفتاء؟!. إذ أن السادات فى تلك الآونة كان يتبع نظاماً ديمقراطياً من نوع خاص جداً (!!).. كانت شعاراته وأحاديثه المعلنة، كلها تتحدث عن ديمقراطية الأنياب والفرم؟!. فهو يريد أن يصنع ديمقراطية تفصيل حسب هواه الشخصى.. أراد أن يقول أنه ديمقراطى، فى مواجهة عبد الناصر الديكتاتور.. ورغم

المفارقة الغريبة فإن جمال عبد الناصر الذى لم يتشدق بالديمقراطية ونظامه الذى لم يتصف بالديمقراطية ولا التعددية الحزبية، إلا أنه كانت هناك ديمقراطية حقيقية، وتعبير عن الرأى بشكل صريح داخل إطار التنظيم الواحد خاصة فيما يمس مصالح الناس الاقتصادية وقضايا الجماهير الحقيقية خاصة الفقراء.

فى ظل كل هذه الظروف السياسية المعقدة.. اشتدت الخلافات بين السادات وحزب التجمع، الذى كان يقود المعارضة بمفرده، وكان السادات لا يكف عن مهاجمة الحزب وقياداته فى كل خطبة يلقيها، وكل مناسبة يتحدث فيها.. ويتهم أعضاء الحزب بالشيوعية والكفر، وفى نفس الوقت يعلن أنه رجل إسلامى، وأنه رئيس لدولة العلم والإيمان.. وبالطبع، تم حشد وسائل الإعلام الرسمية لترديد هذه الشائعات، كنوع من الحرب النفسية؛ ومحاولة حصار الحزب وعزله عن الشارع.. وقد نجح نظام السادات فى تنفيذ ذلك بالفعل.. وهكذا أصبحت، بصفتى عضواً فى حزب التجمع، منبوذاً من قبل المواطن العادى فى الشارع بمدينة القوصية.. وكنت أحارب فى عملى بتهمة أننى شيوعى وكافر.. حتى أن الأطفال الذين لايدركون معنى ما يقولون ، كانوا ينادون علىّ وأنا فى الشارع ويقولون «يا شيوعى»!!.. كما لو كانت الشيوعية تهمة أو سبة، رغم أننى ناصرى ولم أكن يوما ما شيوعياً.. وبذلك ابتعد عنى المواطن العادى ، الذى كان يخشى ويخاف مجرد الاقتراب منى أو يتعامل معى، ووصل الأمر إلى الخوف حتى من مجرد إلقاء التحية.. يضاف إلى كل هذا نبذ الجهات الرسمية لى، وكان يظهر هذا من خلال التضييق الشديد علىّ فى العمل.

رغم كل هذا، ووسط هذه الأزمة التى كانت فى شكلها الظاهرى تخنقنى وتضع على حركتى السياسية قيداً تلو الآخر، فإن الواقع كان غير ذلك.. كان هناك ما يدفع المواطن العادى، بمدينة القوصية، أن يوجه اهتماماً ما لما أفعله.. لقد كنت لازلت شاباً، ورغم ذلك أتصدى لقضايا وهموم المواطنين، بل وأقف فى مواجهة رئيس الجمهورية لأعلن رفضى لاتفاقية كامب ديفيد.. وكانت مثل هذه الأمور مبهرة لعامة الناس، فى ظل الانغلاق الفكرى، والقيود المفروضة على حرية الرأى، وصعوبة التحرك السياسى بين المواطنين العاديين فى ظل السطوة البوليسية لنظام السادات، الذى لم يكن يعرف سوى ديمقراطية الفرم!.

فى ذلك الوقت كان صديقى المرحوم أحمد عبد الرحيم نائباً بمجلس الشعب عن دائرة القوصية، وعضواً بالحزب الوطنى.. وعلى الرغم من اختلاف توجهاتنا السياسية فأنا عضو بحزب التجمع المعارض، وهو أحد أعضاء الحزب الحاكم.. إلا أن العلاقة بيننا كانت قوية جداً.. وكان قد قابل النبوى إسماعيل، وزير الداخلية فى ذلك الوقت، أثناء إحدى جلسات مجلس الشعب، وكانت قضية استقبالى لرئيس حزب التجمع خالد محيى الدين، هى محور الحديث فى هذا اللقاء.. والذي اتضح من خلاله أن النبوى إسماعيل غاضب جداً وقد اعتبر أن ما قمت به بمثابة التحدى الشخصى له ولقبضته الحديدية؛ حيث قال النبوى: «مين هو صاحبك جمال أسعد ده اللى بيتحدانى». وما أن أخبرنى صديقى أحمد عبد الرحيم بذلك، حتى أيقنت تماماً أن هناك نية مبيتة من قبل وزير الداخلية لاعتقالى، فقمت بالاستعداد لذلك ولأى شىء قد يحدث من قبل النظام.. لأننى كنت أعلم تماماً كيف يفكر النبوى إسماعيل وكيف يدير السادات معاركه مع المعارضة السياسية.. حيث تواكبت زيارة خالد محيى الدين إلى القوصية، مع اشتعال الصراع بين المعارضة بوجه عام وحزب التجمع بوجه خاص من جانب، والسادات من جانب آخر.

ثم جاءت القشة التى قصمت ظهر البعير.. كانت تلك القشة هى أحداث الفتنة الطائفية بالزاوية الحمراء بالقاهرة.. والتى لعب فيها النبوى إسماعيل دوراً غير محايد على الإطلاق.. بل هو الذى قام بإشعال نيران الفتنة فى تلك الأحداث، وكانت بصماته السيئة ونيته السوداء واضحة تماماً فى إذكاء وإشعال نيران الفتنة بين المسلمين والمسيحيين!.

وسط كل هذه الأحداث، لم يكن أقباط المهجر بعيدين عن الساحة.

لقد جاءت بعدها، زيارة السادات إلى الولايات المتحدة الأمريكية.. وهناك كانت توجد معركة أخرى، جرى الإعداد لها من قبل أقباط المهجر كرد فعل على ما حدث فى الزاوية الحمراء.. وما أن وطأت قدما السادات أمريكا، حتى وجد، ما لم يكن فى حسبانه، بل لم يتوقع حدوثه فى أى وقت من الأوقات.. إنها المظاهرات التى قادها أقباط المهجر للتنديد بسياسته تجاه الأقباط.. ووصل الأمر إلى قذفه بالبيض والطماطم فى سابقة هى الأولى من نوعها يتعرض لها رئيس مصرى وهو فى زيارة

خارج الوطن، بل لم تحدث داخل الوطن أيضاً. لذلك لم يتحمل السادات ما حدث وشعر بعمق الإهانة. ولم يجد أمامه سوى أقباط الداخل، وبوجه خاص قداسة البابا شنودة الثالث.. وكانت الفرصة مهيأة لإفراغ طاقة الغضب التى كانت تملأ كيانه تماماً.. وذلك فى خطابه يوم الخامس عشر من مايو ١٩٨٠، فى الاحتفال بذكرى ما كان يسميه السادات بثورة التصحيح المزعومة!.. وقام خلال هذا الخطاب بصب نيران غضبه على البابا شنودة والأقباط.. وجاءت كلمته الشهيرة بأنه مسلم ورئيس لدولة إسلامية.. وكانت هذه الكلمة كفيلة بإشعال نيران حرب أهلية بين المسلمين والأقباط، بمباركة الرئيس نفسه فى هذه الحالة، ولكن الله أنقذ مصر من هذه الكارثة بمعجزة.. ولولا وجود أرضية مشتركة، وتوحد حقيقى، بين أبناء الشعب المصرى، لوصلت مصر إلى هاوية لا يعلم نهايتها إلا الله وحده!!.

وتوالت الأحداث..

جاءت المصادمات الطائفية بعد هذا التصريح الطائفى، الذى كان من الممكن أن يكون طبيعياً إذا كان مصدره تيارات طائفية متعصبة، أو شخصيات غير مسئولة.. لكنه جاء على لسان رئيس الجمهورية نفسه!.. وعقب هذا التصريح وفى مدينة أسيوط وبالتحديد فى المدينة الجامعية، قام الطلبة الأعضاء فى الجماعات الإسلامية، بتعقب الطلبة الأقباط وطردهم فى منتصف الليل والإلقاء بمتعلقاتهم إلى عرض الشارع.. وامتد العنف ضد الأقباط إلى داخل حرم الجامعة نفسها.. وكان ذلك بمباركة من محافظ أسيوط محمد عثمان إسماعيل، الأب الروحى للجماعات الإسلامية المتطرفة فى أسيوط.. وتفاقم الوضع إلى الحد الذى لم يعد مقبولاً.. وكان لابد من تهدئة الأوضاع وذلك بمجىء السادات إلى مدينة أسيوط والتقائه مع طلبة الجامعة ، فى تمثيلية هزلية لا تصلح سوى للاستهلاك الإعلامى والحكومى؛ بينما النار تشتعل بضراوة تحت الرماد.. ولم يكف محمد عثمان إسماعيل عن دوره المشبوه فى إذكاء الفتنة والعنف الطائفى.. لتخرج مظاهرات تقودها الجماعة الإسلامية لتصل إلى الشارع متعدية بذلك أسوار الجامعة.. ولم تكن تعرف هتافاً غير هتافات التنديد والتحقير للمسيحيين والمسيحية والدعوة إلى التخلص منهم بصفتهم كفرة وسبباً فى حدوث الفتنة الطائفية!.. وكان شعارهم لانصرانية، لا مسيحية.. إسلامية إسلامية.. ولكن رغم هذا الجو المشتعل حافظ شعب مراكز

أسيوط وقراها على الحد الأدنى من الترابط الوطنى والشعبى.. وكان هذا أحد العوامل الهامة التى حافظت على الأوضاع بشكل شبه مستقر.. وساعد على هذا العلاقة التاريخية التى جمعت المسلم والمسيحى للعيش فى مكان واحد من خلال السكن والعمل والزراعة على نفس الأرض ، وللتاريخ لم أجد أى تصرفات طائفية مستفزة فى أى من مدن ومراكز المحافظة، خاصة فى مركز القوصية.. لقد تغلبت الروح الوطنية والعلاقات الإنسانية على التصرفات والأفعال الطائفية التى جاءت من قبل النظام الحاكم، الذى يفترض فيه أن أهم واجباته الحفاظ على الأمن واستقرار الوطن!.

لم تتوقف الحكومة والنظام وعلى رأسه السادات، عن دفع عجلة الفتنة الطائفية وصب الزيت عليها لتزداد نيرانها اشتعالاً، حتى وصلت إلى السرعة التى لم يعد باستطاعة أحد إيقافها أو التصدى لها.. وجاء ما يسمى بقانون الردة، الذى كان يحرم على الأقباط الذين أشهروا إسلامهم سواء بإرادتهم أو نتيجة ضغوط ما، أن يعودوا إلى المسيحية.. وجاء رد فعل الأقباط متشددا وعلى نفس المستوى إذ قام البابا بمطالبة الأقباط بالصيام لمدة ثلاثة أيام متوالية حتى تنكشف الغمة.. وهو الأمر الذى لا تقوم به الكنيسة إلا فى الكوارث الكبرى التى تتعرض لها الكنيسة والأقباط.. وأدى ذلك بدوره إلى ردود فعل غير عادية داخل الشارع المسيحى، الذى شعر بأن الأمور وصلت إلى أسوأ وضع ممكن.. ثم جاءت ذروة التوتر العظمى بقيام البابا شنودة الثالث بالاعتكاف فى الدير، وامتنع عن القيام بمراسم صلاة عيد القيامة عام ١٩٨٠.. وهنا شعر الأقباط بأن الوضع وصل إلى نقطة اللاعودة، واعتبر السادات أن هذا الموقف الذى فعله البابا مرغماً تحت وطأة الظروف، موجهاً له هو شخصياً بل موجها أيضاً ضد النظام.

لم يكن حزب التجمع بعيداً عن كل هذه الأحداث..

جاء المؤتمر القومى العام لحزب التجمع، مواكباً لهذه الأحداث، وكنت أحد الحاضرين لهذا المؤتمر، الذى يمثل الجمعية العمومية للحزب، واقترحت أن أقوم بالذهاب لزيارة البابا شنودة الثالث فى دير الأنبا بيشوى فى وادى النطرون، حيث كان يعتكف البابا.. وكان هذا بغرض إعلان مساندة الحزب لمواقف البابا، وكذلك لتحديد موعد معه لمقابلة وفد من الحزب.. وبالفعل حصلت على خطاب بتفويضى

من قبل الحزب، وذهبت يوم الجمعة التالى لزيارة البابا، وتم تحديد يوم الأحد التالى لقيام وفد من حزب التجمع بزيارة البابا شنودة وكان هذا الوفد يضم عشرة أعضاء منهم خالد محيى الدين، والمرحوم لطفى الخولى، والدكتور ميلاد حنا وغيرهم بالإضافة لى. لكن الأوضاع تدهورت خلال ساعات من زيارتى للبابا، بشكل لم نكن نتوقعه، إذ أن العنوان الرئيسى لجريدة أخبار اليوم الصادرة يوم السبت التالى لزيارتى مباشرة للبابا وقبل ذهاب وفد الحزب لمقابلة قداسته يقول «أن البابا ينظم لفتنة طائفية عن طريق أقباط المهجر». وكان فى هذه اللحظة لابد من دراسة الوضع السياسى جيداً، وخاصة أن الوقت ضيق إذ لم يتبق إلا أربع وعشرون ساعة فقط على موعد زيارة وفد حزب التجمع للبابا.. ووجدنا أن الزيارة ستكون سبباً فى تعقيد الأوضاع وزيادة غضب السادات ضد البابا ، لأن حزب التجمع هو الحزب الوحيد الذى يقف معارضاً بشدة لسياسات السادات.. ولم نجد حلاً سوى إلغاء الزيارة. وقد تصادف مع هذا التفكير داخل الحزب أن أرسل البابا مندوباً يعتذر عن استقبال وفد التجمع.

أعود مرة أخرى إلى الزيارة التى قمت بها إلى قداسة البابا شنودة الثالث، لقد كان البابا يقوم بما يمكن أن نسميه «النضال السلبى» ، وذلك باعتزاله عمله العام والاعتكاف داخل الدير كنوع من الإضراب والضغط على السادات من خلال الرأى العام المحلى والعالمى.. ولقد كان موقفى فى ذلك الوقت، عندما كنت فى بداية حياتى السياسية، وكونى أيضاً قبطياً من أبناء الكنيسة التى يرأسها قداسة البابا، متعاطفاً بشدة مع موقف قداسته. وكان قد انتابنى إحساس أثناء الذهاب إلى البابا بأنه قد دخل فى صراع سياسى خطير وعلى أعلى مستوى، مع رئيس الدولة، وخاصة أن هذا الرئيس هو السادات المشهور بذاتيته العالية والإحساس الشديد بالأنا، والمعتز بشخصيته إلى درجة الغرور، والذى كان يدير الحياة السياسية فى مصر بأسلوب بطريركى أبوى وعلى طريقة كبير العائلة أو عمدة القرية.. وكانت هذه التركيبة النفسية تجعله يرفض وجود أى شخص آخر فى أى موقع، مهما كان هذا الموقع ، ونستطيع أن نقول أنها موجودة.. ومن هنا بدأت الخصومة والصراع بين السادات والبابا.

عندما قابلت قداسة البابا، وجدت أنه فى موقف خطير، لأنه كان عليه تقدير

التركيبة النفسية المعقدة للرئيس السادات.. ومن ثم كان من الواجب أن يتعامل معه بحنكة سياسية تتطلب إدارة الصراع مع السادات بطريقة جماعية يرجع فيها إلى مستشارين لهم تحليلاتهم وتصوراتهم واستنتاجاتهم السياسية الواقعية، حتى يتم اتخاذ القرار بشكل مدروس.. لكن للأسف تأكدت بعد مقابلتى للبابا أن الذين يحيطون به مجرد مجموعة من المجاملين وليسوا مستشارين، بل أستطيع أن أقول أنهم كانوا حفنة من المنافقين، ليس لديهم أى تحليلات أو آراء سوى التأكيد على صحة ما كان يقوله البابا.. ومن هنا تأكدت قناعتى بخطورة الوضع، وأن الصراع بين السادات والبابا أمر يخضع لطريقة الفعل ورد الفعل من قبل طرفى الصراع.

ومع تفاقم الأزمة بين السادات وكل القوى السياسية الوطنية، استغل مستشارو السوء هذه الفرصة، خاصة موسى صبرى، الذى كان يشغل موقع رئيس تحرير الأخبار فى تلك الفترة، إذ أوحى للسادات بضرورة القيام بحملة اعتقالات واسعة، بحجة أن هذا سيؤدى إلى تهدئة المناخ المشتعل.. جاء هذا فى نفس الوقت الذى تضخمت فيه قوة المعارضة، وازدادت اتساعاً، لتضم العديد من القوى السياسية على اختلاف أنواعها، بما فيها التيار الدينى المتطرف الذى تربى وترعرع فى أحضان السادات وأتباعه، ومن ثم تشكلت جبهة معارضة واسعة، غير محددة الهوية، لم يكن بينها أى تنسيق أو اتفاق معلن أو مكتوب، بل كان يجمعها عامل مشترك واحد هو معارضة السادات وكراهيته.

ثم جاءت بعد ذلك أحداث الخامس من سبتمبر ١٩٨١ والتى زج فيها السادات بكل القوى الوطنية إلى خلف أسوار المعتقلات التى أصبحت كاملة العدد ما بين ليلة وضحاها!.

كواليس الكنيسة والأحزاب والإخوان المسلمون

6

مع الرؤساء العرب

عقدة نقص حسن الترابى

دار الخيّــال

لا شك أن اللقاء مع رئيس الدولة بالنسبة لأى سياسى سيكون لقاء يستحق التسجيل والحديث ، خاصة فى نطاق تسجيل ما يخص المواقف السياسية حيث إن لقاء أى رئيس أو مسئول أول فى أى دولة لا يقصد منه التحية والترحيب بل سيكون فى إطار سياسى ومن منطلق سياسى خاصة لو كان خارج الوطن، وهنا وفى هذا الفصل لم أقصد تسجيل لقاءات يفهم منها أنى صديق لهؤلاء الرؤساء أو أنى شخص يأخذ حجما أكبر من حجمه السياسى بل هى فرصة قد أتيحت لى من خلال موقعى السياسى داخل بلدى مصر، فكانت هذه اللقاءات ومن ثم كانت تلك المواقف وبالتأكيد سيظل لقائى مع الرئيس مبارك فى قصر العروبة بعد خروجى من المعتقل يوماً تاريخياً فى حياتى ومنحنى سياسيا متصاعدا بالنسبة لى.

ولكن كانت لى وقفة أخرى مع الرئيس مبارك عندما دخلت مجلس الشعب فى انتخابات ١٩٨٧ .. فكان مطروحا فى ذلك الوقت عملية إعادة ترشيح الرئيس لفترة رئاسية ثانية.. فأقامت الأحزاب المعارضة حواراً فيما بينها.. وكان داخل المجلس أحزاب العمل والأحرار والوفد بالإضافة إلى جماعة الإخوان المسلمين. وكان موضوع الحوار حول الموافقة على ترشيح الرئيس أو عدم الموافقة.. استمر الحوار داخل حزب العمل لأكثر من ليلتين ساخنتين، فكان القرار بالإجماع خاصة من قبل الإخوان المسلمين بإعادة انتخاب الرئيس مبارك لفترة رئاسية ثانية.. فى نفس الوقت الذى كان فيه أعضاء حزب العمل يرفضون إعادة الترشيح!!.. لكن لأن الإخوان

كانت لهم الأغلبية فى الهيئة البرلمانية للتحالف.. فكان القرار النهائى بالموافقة على إعادة ترشيح الرئيس، وهذا ما كان سيعلن داخل مجلس الشعب باسم الهيئة البرلمانية للتحالف من خلال كلمة إبراهيم شكرى.. وكان إعلان الموافقة يحتوى على بعض الشروط من أجل التوازن بين رأى العمل ورأى الإخوان.. وهو أن يأخذ الرئيس فى حسبانه اتساع الديمقراطية وإلغاء حالة الطوارىء وحرية الانتخابات وباقى الأمور المتعلقة بالممارسة الديمقراطية.. وقد كنت ضمن الذين يتحفظون ويرفضون إعادة الترشيح.. لكن التزمنا بقرار الأغلبية فى الهيئة البرلمانية ـ كما هو معتاد فى مثل هذه الحالات ـ جعلنى أخضع لرأى الأغلبية وقام إبراهيم شكرى بإعلان الموافقة طبقاً لهذه الشروط فى الكلمة التى ألقاها فى مجلس الشعب باعتباره رئيسا للمجموعة البرلمانية.

وكان من المفروض أن نذهب كأعضاء مجلس الشعب ومعنا وثيقة ترشيح المجلس لرئيس الجمهورية.. والحقيقة لم أكن متحمساً للذهاب حيث إنى كنت قد أعلنت رأيى فى أثناء مناقشة الموضوع بالحزب.. فأصر المهندس إبراهيم شكرى على أن أذهب معه.. وبالفعل ذهبت واستقبلنا الرئيس مبارك وقد ألقى عدد من أعضاء مجلس الشعب كلمات تحمل تأييدهم المطلق للرئيس ، فى نفس الوقت كان معنا الشيخ يوسف البدرى عضو حزب الأحرار والزعيم الإسلامى الذى يطارد الكتب والأفلام والمفكرين والذى كان يرفع دعاوى الحسبة ضدهم وضد أفكارهم والتى كان آخرها دعوى ضد الدكتور عبد الصبور شاهين ، وكان مرتبا له أن يلقى كلمة وقد ألقاها مزايداً فى المدح والتأييد المطلق للرئيس.. وسبحان مغير الأحوال. وقد ألقى خطابه هذا فى قاعة بالقصر الجمهورى. ولكن فوجئت بالرئيس فى خطابه يتكلم عن الذين يطالبون بضمانات الديمقراطية وحرية الانتخابات بشكل لم يكن يدل على أنه متحمس لتلك المطالب أو حتى مناقشتها على أرض الواقع وهو يقصد بذلك ما قاله إبراهيم شكرى عن هذه الضمانات.. وقد كنت أتصور أن الرئيس سيتحدث عن هذه المطالب بشكل أكثر قبولاً وأنه سوف ينظر فيها مثلاً.. لكنه قال أنه يعرف هذا الكلام وأن هذا ليس بجديد!!.

فشعرت بأن هذا امتهان لنا لأنه على الرغم من أننا قمنا بمجاملته بالموافقة على إعادة ترشيحه فهو لم يجاملنا لا بالفعل ولا بالكلام!!.

بعد انتهاء الجلسة قام الأعضاء بمصافحة الرئيس ولم أكن أعلم أن اللقاء مذاع على الهواء بالتليفزيون ، ولم أكن متحمسا بالإسراع لمصافحة الرئيس ليس لشيء ولكن لكي أشاهد وأرصد كل أعضاء المجلس والوزراء ولكل منهم طريقة في المصافحة لا تخلو من أهداف خاصة في مثل هذه المقابلة التاريخية مع رئيس الجمهورية ، وفي ذات الوقت كنت غير سعيد برد الرئيس على موافقة حزب العمل بإعادة ترشيحه فأحسست بأنني احتراماً لذاتي وموقع مجلس الشعب يجب أن أناقش الرئيس ولكن لم أكن مرتبا لأفكاري ولا لبداية الحوار مع الرئيس.. وعندما قمت بمصافحته كان يقف بجواره كل من د. رفعت المحجوب وكمال الشاذلي.. فقدمت نفسي للرئيس بصفتي الأمين العام المساعد لحزب العمل الاشتراكي وقلت: له إنني شخصياً لم أكن موافقا على ترشيح سيادتكم.. فوجدته فوجيء بكلامي.. لأن كل الحاضرين كانوا يجاملونه وأنهم قد جاءوا موافقين على ترشيحه فقلت: إنني لم أكن موافقا على الترشيح لكن بعد مشاورات في الحزب وافقنا على أن نعلن هذه التحفظات إلا أننا فوجئنا بسيادتكم لم تأخذ هذه التحفظات بالشكل المطلوب وكان من الممكن أن يكون الوضع غير ذلك.

فرد الرئيس قائلاً: إنه يعرف ذلك لكن هناك ظروفا غير سهلة لتنفيذ هذا الكلام.

فقلت له: نحن لا نطالب بتحديد موعد معين لتنفيذ هذه المطالب لكن نطرح قضايا عامة تمس الديمقراطية وأعتقد أن سيادتكم لا تختلف معنا في هذا.. لكن التوقيت متروك لكم حسب المواءمة والظروف السياسية.

فرد الرئيس: أنت كما ترى الآن أن الأمور غير واضحة فهناك من يأتي إليّ ويقول كلاما ثم يفعل شيئا آخر.. وكان الرئيس يقصد ما حدث من فؤاد سراج الدين في ذلك الوقت.

فقلت له: إن فؤاد سراج الدين قام بعمل مناورة سياسية، وهذا يرتبط بعمل أحزاب ما قبل الثورة.. لكن نحن تعلمنا العمل السياسي المخلص والنظيف والمجاهرة بالرأي الموضوعي والصريح دون أي مناورة أو التواء.. أما هؤلاء فلايزالون ينهجون سياسة الأربعينيات.. أما نحن فغير ذلك والدليل أنني أقول لسيادتكم الآن أنني لم أكن موافقاً على إعادة ترشيحكم.. وأواجه سيادتكم بذلك لأن الخلاف موضوعي.

فقال الرئيس: أنا سعيد بهذا الكلام.. وأنه يريد أن يجلس معى بعد الاستفتاء.

فى هذه الأثناء قال لى د. رفعت المحجوب.. «كفاية يا جمال».. لأننى كنت قد أمضيت فترة زمنية ليست بقصيرة مع الرئيس وكانت أطول فترة يتحدث فيها الرئيس مع أحد من الحاضرين مما لفت نظر وكالات الأنباء والصحافة.. فقلت للمحجوب.. أنا لست أقف لكى يتم تصويرى مع الرئيس لكننى أقف لأقول كلاما هاما.

فابتسم الرئيس: من هذا الرد الصريح والواضح.. وأخذنا بعضنا بالأحضان.. وأثناء خروجى اقترب منى كمال الشاذلى وقال لى.. «أنت بتلعب على تقيل!!».. فرددت قائلاً: أنا لا ألعب على تقيل ولا أريد أن أكون وزيراً كما تريد أنت!!.

وما أن عدنا إلى مجلس الشعب حتى وجدت الصحافة المحلية والعالمية تسألنى عما دار بينى وبين الرئيس مبارك.. وكان هذا هو لقائى الثانى بالرئيس مبارك.

أما عن موقف الرّاحل فؤاد سراج الدين الذى تحدثت فيه مع الرئيس مبارك.. فكان قد سبق والتقى الرئيس مبارك مع فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد قبل جلسة مجلس الشعب.. وخرج رئيس حزب الوفد يقول إن الحزب يوافق على ترشيح الرئيس مبارك ،لكن جاءت المفاجأة فى مجلس الشعب إذ أعلنت الهيئة البرلمانية للحزب عدم الموافقة على إعادة ترشيح الرئيس.. وكانت هذه مفاجأة للرأى العام.. إذ كيف يعلن رئيس الحزب الموافقة وتعلن الهيئة البرلمانية عدم الموافقة فى موقف آخر!!.

هناك موقف آخر مع الرئيس مبارك.. عندما تم الانشقاق عن حزب العمل وإعلان حزب العمل الاشتراكى برئاسة أحمد مجاهد كان هناك حوار مع السلطة ممثلة فى د. رفعت المحجوب، ود. زكريا عزمى، واللواء زكى بدر وزير الداخلية فى ذلك الوقت حول الحصول على شرعيتنا الحزبية وإمكان إصدار جريدة بدلا من الشعب فكان ـ كما سبق وذكرت ـ أن تمت دعوتى لاحتفالات رفع العلم المصرى فى طابا.. وقام الرئيس مبارك بمصافحتنا وكان يقف بجوارى إبراهيم شكرى وفى اليوم التالى كان الرئيس فى مجلس الشعب بمناسبة إعادة العلاقات المصرية الليبية.. وقد سبق ذلك لقاء تم بين مبارك والقذافى فى المغرب ، وكان هذا اللقاء بداية لفتح

صفحة جديدة فى العلاقات بين مصر وليبيا بعد مقاطعة وهجوم لا يليق بقطرين عربيين متجاورين. فقال الرئيس مبارك إن القذافى قال له أنه طوال فترة انقطاع العلاقات المصرية الليبية لم يأت معارض مصرى إلى ليبيا وذكر مصر بسوء.. ولهذا قصة أخرى سوف أذكرها بالتفصيل فيما بعد.

خرجت وراء الرئيس مبارك وصافحته أثناء قيامه بركوب السيارة.. وكان يقف بجوارى أحد الأعضاء المنشقين عن حزب العمل وهو محمد الفقى فقال للرئيس: «احمينا ياريس من التيار الإسلامى»..!!.. هذا الكلام استفزنى جداً لأننا بذلك نرمى أنفسنا فى أحضان الحكومة وبالتالى نفقد مشروعيتنا فى الانشقاق كحزب معارض لذا أسرعت بانتهار هذا العضو!!.. فقلت أنا للرئيس: شكراً يا سيادة الرئيس نحن لا نريد ذلك.. لأننا نستطيع حماية أنفسنا وإلا ما كان ينبغى أن ننشق.. وقلت هذا الكلام للرئيس لكى أثبت له أننا لسنا إحدى صنائع الحزب الوطنى، فلسنا الحزب الوطنى «بشرطة».. لكن بعد هذا التصرف الذى صدر من هذا العضو.. أحسست أن مجموعة المنشقين ليست صلبة أو قوية.. لكنها أرادت أن تكون فى أذيال الحكومة والحزب الوطنى.

كانت هذه أبرز مواقفى مع الرئيس مبارك.. أما الرئيس القذافى فعندما كنت عضواً بمجلس الشعب.. وكانت ليبيا تحتفل بذكرى ثورة ٢٣ يوليو.. تمت دعوتنا للذهاب إلى ليبيا وحضور هذه الاحتفالات.. وكانت العلاقات المصرية الليبية فى ذلك الوقت فى أسوأ حالاتها. وعلى متن الطائرة حيث كان معى أحمد مجاهد ـ رحمه الله ـ ولم نكن قد قمنا بالانشقاق عن حزب العمل بعد.. فوجئنا بأن الجرائد القومية الثلاث فى هذا اليوم يوجد بها خبر فى صدر صفحاتها الأولى يقول.. «يغادر اليوم أحمد مجاهد وجمال أسعد عضوا حزب العمل إلى ليبيا لحضور احتفالات ليبيا بثورة ٢٣ يوليو..».. أدركت أن هذا الخبر مصدره أمنى لأنه موحد فى الثلاث جرائد.. كما أن الصحافة لم تكن تقصد تلميعا لأحمد مجاهد وجمال أسعد.. ما لم يكن هناك مغزى سياسى خاص فى ظل سوء العلاقات المصرية الليبية واشتعال الحرب الإعلامية بين مصر وليبيا وعمليات خطف الطائرات وكان مغزى الخبر أن يوحى بأننا نخرج على الإجماع المصرى بزيارة دولة ليست لها علاقة بمصر. لكننى ذهبت إلى ليبيا إيماناً منى وحسب معتقداتى السياسية كناصرى، واعتقداتى

أن العلاقات هى علاقـات للشعوب وأن الأمة العربية بلد واحـد وإذا اختلف الحكام فهذا إلى حين لأن الشعوب باقية.

حضرت هذه الاحتـفالات وفود مصرية من باقـى الأحزاب.. وحدث أن تم عقد ندوة تليفزيونـية بالتلفزيون الليبى معـى أنا وعبد العظيم المغربى الشخـصية الناصرية المعـروفة ولم يكـن الحزب الناصـرى موجودا آنذاك ، وكـانت الندوة عـن ثورة ٢٣ يوليو بـعنوان ثورة يوليو الحدث والأثـر وتمت إذاعتها بالفعـل فى التليفزيون الـليبى مساء ٢٣ يـوليو ١٩٨٧ بعد نـشرة أخبار التـاسعة. وأتذكـر أن المذيع سألنـى: ما هو الأثر الباقى من ثورة يـوليو الآن ؟.. فقلت أن جمال أسعد عبد الملاك عضو مجلس الشعـب والأمين العام المسـاعد لحزب العمل هـو أحد أبناء ثورة ٢٣ يولـيو.. ولولا الثـورة ما كنـت فى هـذا الموقع الـسياسـى.. وما كـنت هنـا فى ليـبيـا وعلى شـاشة تليفزيونها.. هذا هو الأثر الباقى إنه الإنسان المصرى.

كان لنـا لقاء مع العـقيد القذافـى فى «سرت».. وقد وصلـنا إلى هناك عـلى متن طائرة عسكريـة فى رحلة متعبة ومرهقة.. فـوصلنا الساعة الثانيـة عشرة ظهراً وسط إجراءات أمن مشددة.. فدخلنا إحدى القاعات الـتى كانت بها صالة بلياردو وبعض الألعاب الأخرى.. ثم تـناولنا طعام الغداء وذهبنا بعد ذلك إلى الخيمة الـتى يجلس فيها العقيد القذافى..

وكان الحديث عن الخلاف حول كامب ديفيد.. فبدأ الرئيس القذافى يتحدث عن مصر والـرئيس مبارك بطـريقة لم تعـجبنى فأحـسست بامتهـان لكرامتى رغـم أننى معارض لـلحكومـة المصرية.. فـأخذت الكلـمة.. وقلت «الأخ الـعقيد.. رغـم أننى معارض للرئيس مبارك وأحد الرافضين تمامـاً لكامب ديفيد.. وقد تم اعتقالى بسبب ذلك ولا أحد يملك المزايـدة على موقفى من كامب ديفيد وإسـرائيل.. لكن مع هذا أنا أرفض الحديث عـن مصر والرئيس مبارك بهـذا المستوى، لأنه من حقنـا أن ننتقد الرئيس مـبارك والسياسة المـصرية.. لكن هذا يكـون داخل مصر.. ونفعـل هذا بكل حرية داخل مجلس الشعب.. لكن أجد صعوبة فى تقبل حدوث هذا هنا.

ثم أكملت كـلامى قائلاً: إن الحل ليس فى سـب مصر.. فأنا على سبيل المثال.. منذ ثلاثـة شهور كنت أقوم بدعـايتى الانتخابية وأومـن بالوحدة العربيـة كناصرى.. وأفكارى مـشتركة مع سيـادتكم حول هذه القـضية.. لكن لم أجـرؤ أن أتحدث إلى

الجماهير فى الانتخابات عن الوحدة العربية والوطن العربى والتضامن العربى. لسبب بسيط.. لأن العرب يتركون مصر الآن فريسة فى يد أمريكا والصهيونية لتصبح أمريكا هى التى تعطينا القمح والخبز.. والمواطن المصرى البسيط يريد الخبز ولا يفهم القومية العربية.. لأنه سوف يفهم ذلك عندما يكون الغذاء متوافرا لديه.. هنا يمكن الحديث عن القومية العربية.. لكن عندما يغيب رغيف الخبز عنه فإن الحديث عن القومية والوحدة العربية يصبح شيئاً ترفيهياً!!..

لذلك فإن ترك العرب مصر فريسة لأمريكا تصرف غير سليم.. فلنختلف مع مصر ومع كامب ديفيد ونرفض كامب ديفيد أيضاً.. لكن لا نترك مصر ونتخلى عنها بهذا الشكل.. ثم تساءلت.. كيف يكون هناك تضامن عربى وأنا هنا منذ خمسة عشر يوماً ولا أستطيع الاتصال بمصر تليفونياً فى الوقت الذى أستطيع فيه الاتصال بأى بلد فى العالم.. وفى نفس الوقت الذى تعيش فيه زوجتى فى مصر وهى تخاف ألا أعود إليها بسبب سوء العلاقات المصرية الليبية.. هل هذه هى القومية العربية؟!.

تطرقت بعد ذلك فى الحديث عن المواقف العربية الأخرى ضد مصر وأنها ليست التصرف المناسب الذى يمكن أن يوطد أواصر علاقات عربية حقيقية. ثم انتقل الحديث مع القذافى بعد ذلك إلى قضية خطف الطائرات.. فقلنا له.. لماذا لا تقوم ليبيا بتسليم هذه الطائرات إلى مصر، ويكون بذلك موقفا تبدأ به المعارضة المصرية من خلال الدبلوماسية الشعبية لإصلاح العلاقات المصرية الليبية.

وبالفعل اقتنع القذافى بذلك فقام بالاتصال بالرئيس اليمنى على عبد الله صالح.. وذلك أثناء تواجدنا بالخيمة.. وطلب منه القذافى التوسط لحل هذه المشكلة باعتبارها مبادرة من المعارضة المصرية.

فى ذات الوقت وعندما كنا فى ليبيا.. ألقى الرئيس مبارك خطاب ثورة ٢٣ يوليو.. وبعد الخطاب سأله أحد الصحفيين حول زيارتنا كمعارضين مصريين يذهبون لليبيا مع الإشارة لعدم صحة موقفنا فى هذه الزيارة. فقال الرئيس مبارك.. إن المعارضة جزء من النظام وهم مصريون ، وإذا كانوا هناك لحل المشكلة مع ليبيا فهم مصريون.

فى نفس التوقيت كنا فى حفل عشاء أقامه لنا وزير الإعلام الليبى وكان معنا فى

هذا الحفل أحمد قذاف الدم ابن عم القذافى.. وهو الذى أخبرنا بما قاله الرئيس مبارك بعدما تناقلته وكالات الأنباء، فلم تكن هناك قنوات فضائية مصرية بعد.. فطلبنا من قذاف الدم أن يبلغ الرئيس القذافى بذلك ليكون موضع اهتمام وتكون فرصة لحل المشكلة الليبية المصرية على يد المعارضة.. وهذا هو السبب الذى دعانى أن أطلب من الرئيس الليبى حل مشكلة الطائرات.

لكن للأسف بعد عودتنا إلى القاهرة.. فوجئنا بالصحفى سمير رجب وقد كتب فى مقالته بجريدة الجمهورية.. أن أعضاء المعارضة المصرية ذهبوا مع زوجاتهم إلى ليبيا وأخذوا أموالاً من القذافى ذاته وأنه علم من الرئيس مبارك حجم المبالغ التى أخذوها.. وقد قمنا برفع دعوى قضائية ضد سمير رجب وجريدة الجمهورية. ثم تمر الأيام ويلتقى الرئيس مبارك بالقذافى فى المغرب وتعود العلاقات المصرية الليبية.. ويشهد الرئيس بنفسه بمدى نزاهة المعارضة المصرية بشهادة القذافى، وكنت أريد بعد ذلك متابعة الدعوى المرفوعة ضد سمير رجب، لكن للأسف حدث الانشقاق ـ كان المحامى الذى قام برفعها أحد أعضاء التحالف، فلم نعلم ماذا حدث فى هذه الدعوى بعد ذلك.. كان هذا موقفى مع الرئيس الليبى معمر القذافى.

بالنسبة للسودان فإن علاقتى لم تكن فقط مع الزعماء والقيادات السودانية.. لكن كانت ـ ولا تزال ـ لى علاقة خاصة جداً مع الشعب السودانى.. الذى أشعر بحنين دائم لزيارته.

كانت أولى هذه الزيارات بعدما قام الفريق عبد الرحمن سوار الذهب بالانقلاب على نظام النميرى الفاشستى والذى وصل إلى ما يسمى زوراً وبهتاناً بتطبيق الشريعة الإسلامية وتطبيق حد السرقة بقطع الأيدى، وكان هذا موضع استياء العالم كله. وفى يناير ١٩٨٦ .. عندما اقتربت الانتخابات والتى بموجبها يترك سوار الذهب السلطة للأحزاب الفائزة فى الانتخابات.. ذهبنا إلى السودان لمتابعة هذه الانتخابات والتقينا فى اليوم السابق بزعماء سودانيين مثل الصادق المهدى زعيم حزب الأمة، والميرغنى زعيم الحزب الاتحادى، ونقد زعيم الحزب الشيوعى السودانى فى ذلك الوقت، وكذلك التقينا برئيس وزراء السودان فى ذلك الوقت.. د. الجازولى.. ثم حدث لقاء بسوار الذهب والذى جاء لقاؤه تلقائيا صريحا فترك انطباعاً لدينا منذ اللحظة الأولى بأنه رجل لا يبتغى السلطة إنما يريد إصلاح أوضاع السودان.

وبالفعل قام بتسليم السلطة للحزبين الفائزين وهما الأمة والاتحادى.. ولقد لفت الأنظار أن سوار الذهب هو العسكرى الوحيد تقريباً الذى قام بانقلاب واستولى على السلطة ثم قام بتسليمها إلى المدنيين رغم أنه كان بإمكانه الاستمرار فى السلطة إلى ما شاء الله ، لذلك فإنه من فرط إعجابى بهذا الرجل أننى ظللت ألتقى به وأحافظ على علاقتى معه كلما قمت بزيارة للسودان.

منذ أول زيارة لى فى السودان عام ١٩٨٦ وأنا أشعر بحنين إلى الشعب السودانى.. فلم أشعر بأى غربة بل شعرت كما لو كنت فى أسوان مثلاً.. وعندما تمر على النيل وأنت فى العاصمة السودانية الخرطوم تشعر كما لو كنت فى مدينة أسيوط.. حيث توجد نفس المبانى الانجليزية القديمة على ضفاف النيل. بل إن القصر الجمهورى السودانى فى الخرطوم هو نفس طراز مبنى مديرية الأمن فى مدينة أسيوط تماماً.. ومع الشعب السودانى تشعر بالدفء.. ذلك الشعب الذى يقال عنه أنه شعب كسول.. وهذه الصفة بالتأكيد لها ظروفها المناخية والاقتصادية.. لكن لا شك أنه شعب سياسى لديه وعى سياسى وفكرى كبير.. فعندما تركب مع سائق التاكسى تجده يحلل كل المواقف السياسية المحلية والدولية بشكل ينم عن فكر سياسى ناضج وعندما تنظر إلى وضعه الاقتصادى تتضح لك المعادلة الصعبة.. وهو فقير لكنه لديه وعى سياسى لا تجده لدى الطبقات الثرية المرفهة فى الكثير من الدول العربية!!.

شعرت من أول زيارة بمدى حب السودانيين للشعب المصرى.. لكن هناك عقدة لديهم.. وهى أن الشعب المصرى يتعالى على السودانيين.. لأنهم ينظرون إليهم على أنهم البوابون وأنهم المستوى الأدنى.. يجوز أن هذا موجود من منطلق تاريخى وسياسى باعتبار أن السودان كانت دائماً تابعاً لمصر.. وكان ملك مصر هو ملك مصر والسودان.. بل فى بعض الأحيان كانت الحكومة المصرية تتفاوض مع المحتل الانجليزى حول السودان كما لو كانت مستعمرة إنجليزية مصرية يتنافس كل من مصر وانجلترا عليها!!.. ولم يتم حسم هذا الأمر إلا بعد ثورة ٢٣ يوليو وإعطاء الرئيس عبد الناصر السودانيين حق تقرير المصير سنة ١٩٥٤.. فأصبحت السودان دولة مستقلة.

ظل هذا العبء النفسى على السودانيين.. بأن المصريين ينظرون لهم على أنهم

الأدنى فى المستوى.. وأيضاً وبمنتهى الصراحة.. فإن المصريين ينظرون للسودانيين على أنهم الأقل مرتبة ، وهذه هى نقطة الخلاف الحقيقية والعقدة الأصلية التى نتجت عنها كافة المشاكل بين السودان ومصر.. رغم أنه شعب واحد وامتداد ومصير واحد!!.. ولقد حاورنا الكثير من السودانيين حول هذه العقدة.. وكانت لديهم ردود منطقية عندما يقولون أنهم كسودانيين يعرفون كل شىء عن مصر.. الوزراء والمحافظين والقيادات والفنانين والصحفيين والمفكرين ولاعبى الكرة.. لكن لا أحد فى مصر يعرف أي شيء عن السودان ولو حتى اسم رئيس الوزراء ولن نقول النجوم السودانيين الأقل من ذلك!!

الحقيقة فإن هذه مشكلة لابد أن توضع موضع دراسة حتى يكون هناك توحد حقيقى بين الشعبين.

كانت هناك زيارة أخرى للسودان بعد الانقلاب الذى قام به الجيش عام ١٩٨٩ ضد النظام المدنى.. وكان الانقلاب بقيادة الفريق عمر حسن البشير الذى استولى على السلطة كعسكرى ، وأعلن ما يسمى بالنظام الإسلامى والموجود حتى كتابة هذه السطور رئيساً للسودان وإن كان الحاكم الفعلى للسودان هو الدكتور حسن الترابى.. قبل أن يزيحه الرئيس البشير من السلطة مؤخراً.

ثم جاءت الزيارة الثالثة فى أبريل ١٩٩٣.. وكان ذلك لحضور مؤتمر الأديان الذى كانت تقيمه الحكومة السودانية.. وقدكانت لدىّ فكرة عن الوضع داخل السودان بأنه نظام إسلامى أصولى يضطهد المسيحيين وأن المسيحى لا يستطيع أن يسير فى الشارع، وأنه غير مسموح لأجراس الكنائس أن تدق أو ترفع أنغامها.. بل إنه تتم معاملة المسيحيين بشكل غير آدمى.. هذه كانت الفكرة الراسخة فى ذهنى عن الوضع داخل السودان تحت حكم الجبهة الإسلامية.

هذه المعلومات التى وصلت إلىّ استفزتنى كثيراً.. فذهبت إلى السودان لأشاهد بنفسى الواقع على أرض السودان.. كنوع من التحرك السياسى من جانبى الشخصى، وأيضاً للحصول على المعلومات الحقيقية عن قرب ومن داخل السودان. وكان هذا السبب الأساسى للموافقة على حضور مؤتمر الأديان الذى تعقده الحكومة السودانية.. ومن ثم اقترحت أن يكون ضمن برنامج الزيارة الذهاب إلى جنوب

السودان.. ووجدت بالفعل أن الحكومة السودانية قد وضعت ضمن البرنامج المعد لنا.. القيام بزيارة إلى جنوب السودان.

كما هو الحال فى معظم دول العالم.. وجدت أن الشمال السودانى أكثر تقدماً عن الجنوب بشكل لا يصلح للمقارنة على الإطلاق.. مع الأخذ فى الاعتبار أن الشمال السودانى المتقدم فى حد ذاته لا يمكن مقارنته بأى دولة أخرى فى العالم من حيث الفقر والتخلف!!.. لكنه قياساً للجنوب السودانى فهو الأكثر تقدماً مادياً ومدنياً.. إذ أن الجنوب لا يزال يعيش الحياة الأفريقية البدائية بكل صورها.. ويرجع ذلك إلى أسباب كثيرة أهمها البعد الشاسع بين الشمال والجنوب وانعدام الطرق الممهدة التى تربط بينهما. باستثناء وسيلة واحدة هى السكك الحديدية.. إلا أن الرحلة بالقطار من الشمال إلى الجنوب لن تقل مدتها عن خمسة عشر يوماً فى أحسن الأحوال.. إذ أن القطارات هناك لها موعد قيام.. ولا يوجد لها موعد للوصول فهو دائماً فى علم الغيب!.. ولم يتبق لنا سوى استخدام طائرة عسكرية.. وبالطبع هذه الوسيلة لا تتوافر لأى أحد من عامة الشعب السودانى.. بالإضافة إلى أن ركوب طائرة عسكرية سودانية مخاطرة ومغامرة مخيفة، بل وغير محسوبة أيضاً!.. إذ أنها عبارة عن طائرة «هليكوبتر» ليس بها أية مقاعد.. ولكى تستطيع أن تحافظ على اتزانك داخلها يوجد «حبل» معلق فى سقف الطائرة عليك الإمساك به.. لتعيش حالة من الرعب منذ الوهلة الأولى لرؤية الطائرة وحتى ينقذك الله بمعجزة من عنده وتنزل من الطائرة سليماً وأنت تتحسس نفسك غير مصدق وصولك بسلام وملامسة أقدامك للأرض مرة أخرى!.

فى هذه الزيارة التى قمت بها إلى السودان التقيت أكثر من مرة مع الدكتور حسن الترابى وكذلك مع الفريق عمر البشير.. وتناقشنا فى قضايا خاصة بالعلاقات المصرية السودانية.. وذلك فى إطار الدبلوماسية الشعبية من منطلق كونى سياسيا مصريا، يؤمن بالقومية العربية ، التى يرى أنه لابد من ترجمتها إلى علاقات قوية بين مصر قلب العروبة وباقى الدول العربية.

خرجت من هذه الزيارة بعدة ملاحظات خاصة بوضع المسيحيين بشكل خاص وغير المسلمين بشكل عام داخل السودان.. الملاحظة الأولى إذ لا توجد فى البطاقة الشخصية الخاصة بالسودانيين خانة للديانة ولا تستطيع معرفة من هو المسيحى أو

المسلم أو حتى الوثنى، حيث يوجد بالسودان وثنيون أيضاً.. بالإضافة إلى تداخل الأسماء السودانية، فقد تجد مواطنا مسلم الديانة لكنه يحمل اسماً مسيحياً والعكس بالنسبة للمسيحيين، حتى أن أسقف الكنيسة الكاثوليكية بالسودان يدعى «الزبير» ويقال له الأنبا الزبير!!.. وهذه الخاصية تختلف فيها السودان عن أية دولة عربية أخرى.

الملاحظة الثانية أنه لا توجد أية عوائق لبناء الكنائس، فحرية بناء الكنائس متروكة تماماً، لتبنى بأى شكل وعلى أية مساحة، إذ لا يوجد لديهم قانون الخط الهمايونى، كما هو لدينا فى مصر حتى الآن.. الأكثر من ذلك، فإنه يتم افتتاح أية كنيسة جديدة رسمياً طبقاً لمرسوم جمهورى ويقوم رئيس الجمهورية بحضوز حفل الافتتاح.. ليس هذا فقط.. بل يوجد أيضاً ما يسمى «دار الكتاب المقدس» وهى مجاورة للقصر الجمهورى السودانى، وتعقد هذه الدار احتفالاً سنوياً لمدة أسبوع كامل تحت رعاية رئيس الجمهورية.

أما الملاحظة الثالثة فهى تخصيص ساعة كاملة للبرامج الدينية المسيحية تبدأ منذ الثانية عشرة ظهرا وحتى الواحدة.. وفى صباح يوم الأحد يبدأ التليفزيون بث إرساله مبكراً لبث هذه الساعة الدينية.. إذ أن التليفزيون السودانى فى ذلك الوقت لم يكن يبدأ الإرسال إلا بعد الثالثة عصراً كل يوم.

بعد هذه الملاحظات.. والمعلومات التى حصلت عليها من أرض الواقع، بعيداً عن أية مصادر خارجية كان علىّ أن أعيد النظر حول رؤيتى الخاصة بوضع المسيحيين فى السودان.

وجدت أن ما يحدث على الساحة السودانية يخالف تماماً كل ما سمعته عن السودان، وبأن هناك اضطهاداً للمسيحيين.. بل وجدت أن من ضمن نواب الرئيس السودانى نائباً مسيحياً يجلس بجوار نائب الرئيس المسلم.. ويوجد فى التشكيل الوزارى المركزى للسودان خمسة وزراء مسيحيين.. إذ أن السودان عبارة عن نظام فيدرالى يضم ولايات ولكل ولاية حاكم ووزراء محليون.. ونجد فى الجنوب ثلاثة ولاة (محافظين) من المسيحيين.. بل إن فى إحدى هذه الولايات الثلاثة بالجنوب. توجد سيدة مسيحية تحكم الولاية. وقد قمت بزيارة هذه الولاية وتقابلت مع هذه

السيدة.. ومن المفارقات أن تلك السيدة حاصلة على ليسانس الآداب وتجيد اللغة الانجليزية بطلاقة وتتمتع بقوة الشخصية وحسن التصرف.. حتى أن الفريق عمر البشير تحدث معى عن تلك السيدة وأثنى عليها كثيراً وأبدى مدى إعجابه الشديد بشخصيتها، وتفاخر بحسن اختياره لها.. ونفس الموقف كان من جانب حسن الترابى.. ولكن عندما تحدثت مع هذه السيدة عن حياتها الخاصة، تعجبت كثيراً، إذ علمت أنها متزوجة وتحب زوجها كثيراً رغم أنه متزوج من أربع زوجات أخريات طبقاً للعادات القبلية هناك، ، رغم أنه مسيحى أيضاً.. لكن بعد ذلك اكتشفت أن هذا وضع طبيعى فى جنوب السودان.. إذ أن المسلمين والمسيحيين والوثنيين تجمعهم عادات واحدة لم تؤثر فيها الأديان حتى الآن.. الأكثر من هذا وجدت أن الأسرة الجنوبية الواحدة قد تجمع كل الديانات دون أدنى حساسيات تذكر على الإطلاق ، فقد يكون الأب مسيحيا والأم مسلمة والأولاد وثنيين.. والعكس أيضاً صحيح.. لذلك عندما تتعامل بشكل مباشر مع السودانيين فى الجنوب لن تجد هذا الصراع الدينى بين المسلمين والمسيحيين كما يصوره الإعلام العالمى.. إنها صورة مختلفة وواقع خاص جداً له تقاليده وعاداته التى تسود على كل القيم الدينية.. لتبقى القبيلة هى كل شىء لا يجوز الاقتراب منه أو الاعتراض عليه.. هذا هو جنوب السودان كما رأيته..!!.

وطالما بعدنا قليلاً عن السياسة.. فإننى سوف أذكر بعض العادات والتقاليد الخاصة بجنوب السودان، قد تكون غير معروفة لكثير منا نحن المصريين.. على سبيل المثال عادات الزواج.. إذ نجد أن الشاب يذهب إلى الفتاة التى أعجب بها ويطلب منها أن يتزوجها.. ويحدد معها موعداً بعد أسبوع فى نفس المكان الذى التقيا فيه.. فإذا وافقت الفتاة على الزواج منه تذهب إليه فى الموعد المحدد.. وهنا يكون على العريس الذهاب إلى أسرة فتاته لطلبها رسمياً.. وتصرح له الأسرة بأن يختلى بها لفترة زمنية.. ليجربا سوياً الحياة المشتركة فيما بينهما.. بما فى ذلك المعاشرة الجنسية.. وبعد اقتناع العريس بها يتم الاتفاق على المهر الذى يكون قطيعا من الماشية.. وتبدأ بعد ذلك مراسم الزواج الرسمية.. ويحق للزوج أن يتزوج بأخريات.. وبعد عدة سنوات من حق الزوج أن يطلق زوجته، فتعود إلى أهلها على أن يسترد الزوج ما دفعه من ماشية، ليس هذا فقط، بل أيضاً نتاج هذه الماشية، فإذا

أرسل لأهل زوجته مائة رأس ماشية فقد تعود إليه مائة وخمسين مثلاً.. هذه هى التقاليد ليس فقط بالنسبة للوثنيين بل أيضاً بالنسبة للمسيحيين والمسلمين أيضاً من سكان جنوب السودان.

من الأشياء الطريفة أيضاً، التى لم أكن أتوقعها أو أعلم عنها أى شىء.. أننى كنت فى احتفال يحضره رئيس الجمهورية الفريق عمر البشير، وكان يجلس بجوارى أسقف مسيحى يرتدى الزى الكهنوتى.. وهو فى ذات الوقت وزير دولة للخارجية السودانية وكانت المفاجأة أن وزير الأوقاف، وهو مسلم بالطبع، هو ابن عم الأسقف السودانى وزير الخارجية.. وكان الاثنان من إحدى قبائل الجنوب!!.

هذه هى الصورة التى وجدتها عن الحياة الاجتماعية داخل السودان، شىء يختلف تماماً عما كنت أعرفه أو أتوقعه.

نعود مرة أخرى إلى الحوار السياسى الذى دار مع الفريق عمر البشير، رئيس السودان.. وكانت العلاقات فى ذلك الوقت بين البلدين ـ أى مصر والسودان ـ شديدة التوتر بعد قيام الحكومة السودانية بالاستيلاء على جامعة القاهرة فرع الخرطوم، وأيضاً على بعض مبانى وزارة الرى.. بالإضافة إلى تعاملها بشكل غير لائق مع القاهرة ، ومن ثم عدم عقد اجتماعات ما يسمى لجان مياه النيل التى تجتمع دورياً.. وكانت هذه فرصة للدخول إلى أعماق الرئيس السودانى فى حديث ودى إذ أننى لم أكن أمثل جهة رسمية، وإنما كنت بصفتى السياسية والشعبية.. وكان واضحاً جداً الحب التلقائى لمصر من قبل البشير الذى روى بشغف شديد كيف عاش فى القاهرة وأنه يحفظ شوارع القاهرة وحواريها ومحلاتها ومطاعمها.. كما أنه شارك فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ .. واستمر الحوار أكثر من ساعة كاملة.. إلا أنه كان يرى أن مصر تتعامل مع النظام السودانى والسودان بصورة متدنية، وأنه كان من الأفضل أن تستفيد مصر بالسودان كما يجب ، وعلى سبيل المثال.. السودان لديه مساحة شاسعة جداً من الأراضى القابلة للزراعة بينما مصر لديها الإمكانيات البشرية والفنية، التى لو استخدمت لاكتفى الوطن العربى كله من محصول القمح الذى تدره هذه الأراضى.. وتساءل: كيف يتجول وزير الخارجية المصرى فى كل البلاد الأفريقية ولا يذهب إلى السودان أهم دول الجوار والعمق الاستراتيجى والجغرافى لمصر؟!.. ثم

شكا الرئيس السودانى من هيمنة الإعلام المصرى القوى بينما السودان لا يمتلك حتى الآن محطة فضائية (الآن أصبح للسودان قناة فضائية)..

لم يتوقف الحديث والحوار بيننا عند هذا الحد.. بل تطرق إلى قضايا أكثر سخونة والتهاباً.. خاصة أنه فى تلك الفترة كانت العلاقات ملتهبة بين البلدين بشأن الخلاف حول قضية حلايب وشلاتين.. إذ أنه عندما تطرقنا إلى الحديث عن مياه النيل وجدت فعلاً أن هناك شبه تلويح من جانب البشير بقضية مياه النيل، ولكن لم أستطع السكوت حيال هذا الموقف، لأن مياه النيل قضية مصير وحياة لكل المصريين.. وقلت له: عموماً المياه تتدفق الآن عبر الأراضى السودانية إلى مصر ولكن عندما تنقطع مياه النيل فسوف يأتى إلى السودان ستون مليون مصرى للحصول على هذه المياه.. وكنت أقصد بالفعل أن ماء النيل هو حياة المصريين ولا مجال للمزاح أو الهزار فى هذه القضية، لأننا فى هذه الحالة لن نكون فى وضع حرب مع السودان ولكن سيكون قتالنا من أجل الحفاظ على شريان الحياة.

تواكبت مع كل هذا عملية الإعداد لعقد مؤتمر القمة الأفريقية بالقاهرة وكان السؤال الذى يطرح نفسه بقوة على الساحة السياسية هو ما إذا كانت مصر سترسل دعوة إلى السودان أم لا ؟!.. ومن ثم عند عودتى إلى القاهرة كتبت مقالاً فى جريدة الشعب قلت فيه: إذا جاءت الدعوة من القاهرة فلابد أن يلبى البشير الدعوة لأنها ستكون فرصة للحوار المشترك بينه وبين الرئيس مبارك، وخاصة أن عمر البشير يحب مصر، والرئيس مبارك رجل محب وبسيط ليس لديه أية تعقيدات ، ويمكن أن تكون هذه الزيارة طريق الحل.. وبالفعل أرسلت القاهرة الدعوة إلى الخرطوم وقام عمر البشير بتلبية الدعوة وجاء إلى القاهرة.. وكانت هذه فرصة للقاء الرئيس السودانى مرة أخرى فى منزل السفير السودانى بالقاهرة ، فى حى المعادى.. وقد حضر اللقاء أيضاً عدد من السياسيين والمثقفين المصريين، وكنت على المائدة الخاصة بالرئيس البشير ومعنا أيضاً إبراهيم شكرى رئيس حزب العمل والسيد ياسين من مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام والمرحوم سعد الدين وهبة.. وأدرنا حواراً عن النظام السودانى والعلاقات المصرية السودانية.. وقد أسعدنى كثيراً إشادة الرئيس السودانى بمطالبتى له بتلبية الدعوة المصرية لحضور القمة الأفريقية، وذلك

أثناء لقائى معه بالسودان قبل عقد القمة.. وكان سبب سعادتى أننى فعلت شيئاً فى اتجاه المصالحة العربية.

هذا عن الفريق عمر البشير.. ولكن ماذا عن لقائى بحسن الترابى؟.

فى الزيارتين اللتين قمت بهما عامى ١٩٩٣، ١٩٩٤.. التقيت بالدكتور حسن الترابى.. وهو لا شك مفكر إسلامى له اجتهاداته الإسلامية، بالإضافة إلى إجادته الحديث باللغتين الإنجليزية والفرنسية.. وله القدرة على شد الآخرين سواء لشخصه أو لأفكاره.. وأيضاً للاختلاف معه.. وساعده على ذلك حصوله على درجة الدكتوراه من إنجلترا ومعيشته لفترة من الزمن هناك.. هذا جعله يجيد التعامل مع الأجانب.. فى لقائى معه تحدثنا عن قضايا كثيرة منها قضية الجنوب والحكم الذاتى.. وأيضاً وجهة نظره الخاصة بتطبيق الشريعة الإسلامية وحدودها.. وكانت المفاجأة أن له اجتهادات إسلامية متقدمة.. وآراء حول تطبيق الحدود تخالف آراء إسلامية كثيرة منها على سبيل المثال تطبيق حد الردة، إذ أنه يجد أن تحديد المرتد أمر صعب الإثبات تماماً ما لم يعلن المرتد ذلك صراحة .. وقال: أنه قد يكون هناك مسلمون يعلنون إسلامهم باللسان لكن قلوبهم وتصرفاتهم ضد الإسلام ويقصدون هذا، وهذا نفاق.. أخطر كثيراً على الإسلام من الارتداد ذاته.. والترابى بذلك يريد أن تكون له مدرسة وفكر فى الفقه الإسلامى داخل السودان وخارجه من أجل أن يكون زعامة إسلامية عالمية.

هذا الكلام ليس معناه أننى منحاز لحسن الترابى وأفكاره، وليس معناه أيضاً أن مواقفه السياسية مرضية.. لقد حدث أثناء لقاء معه كان يوجد به أيضاً عادل حسين والدكتور صلاح عبد المتعال من حزب العمل.. أننا تحدثنا عن القضايا الملتهبة بين مصر والسودان.. وهنا كانت المفاجأة أن الحديث الظريف والتلقائى عن مصر الذى كان يتحدث به الرئيس السودانى عمر البشير تحول إلى حديث مملوء بالتشدد والتعصب من جانب حسن الترابى حتى إنه قال أن السفارة المصرية فى السودان أرض سودانية لأن مصر لم تأخذ الأرض أو تقوم بشرائها، ولا توجد أى عقود إيجار لها.. لكن مصر تستولى عليها وهذا استعمار!.. هكذا قلب الترابى كل الحقائق الخاصة بالعلاقة التاريخية بين مصر والسودان وبكل بساطة اعتبر مصر دولة مستعمرة للسودان لمجرد أن لها سفارة موجودة قبل أن يستقل السودان نفسه عن

مصر!.. ولقد أذهلنا هذا الكلام الذى قاله لنا الترابى.. وكان ردى عليه.. أن وجود السفارة المصرية بهذا الشكل إنما يعكس العلاقة التاريخية بين مصر والسودان بل هى دليل حب بين الشعبين، وعلاقة غير عادية تتخطى العلاقات الدبلوماسية والعلاقات الدولية.. وإذا كنت تعتبر أن هذا استعمار فعليك بالتحرر من هذا الاستعمار إما ببيع الأرض للحكومة المصرية أو أن تقدموها هبة وهدية لإخوانكم المصريين!!.. وكان الحديث مع الترابى موضع استياء من قبل الجميع الذين حضروا اللقاء واستحسنوا ردى على الترابى.

بالتأكيد لم يتوقف الترابى فى حديثه عند هذا الحد من التطاول على مصر وشعبها.. بل وصل به الأمر إلى حد الغرور الذى صور له أنه المفكر العربى الوحيد.. إذ روى لنا قصة لقائه بمسئول رفيع المستوى فى مصر إلا أنه بمجرد الحديث معه اكتشف أن هذا المسئول الكبير لا يمتلك القدرات الفكرية التى تشبع الترابى، فأخذ الترابى ـ حسب قوله ـ مضطراً أن ينزل بمستواه فى الحديث، والتطرق إلى بعض القضايا البسيطة ـ وقال أنه سأله: لماذا لا تتم زراعة القمح فى أراضى السودان ليحقق اكتفاءً ذاتيا من القمح للعالم العربى كله.. إلا أن المسئول المصرى قال للترابى: أن مصر لن تستطيع ذلك لأن أمريكا لن ترضى أو توافق!.. فأجابه الترابى ـ حسب قوله أيضاً ـ من الممكن أن يتم هذا على المستوى الشعبى وهنا لن تكون هناك فرصة للتدخل الأمريكى.. فأجاب المسئول المصرى : أمريكا سوف تعلم بذلك ونحن لن نستطيع مواجهتها !.

هكذا تحدث الترابى بكل غطرسة عن مصر.. مما أثار استياءنا جداً.. وشعرنا بأن هناك امتهانا للنخوة المصرية ، لأنه عندما يقول مسئول مصرى كبير هذا الكلام للترابى ويردده أمامنا فهذا شىء لا يشرفنا، بل ظهر استياؤنا الشديد من حديث الترابى معنا ، حتى أننا بعد خروجنا قلنا لأنفسنا لو أن هذا الموقف الذى رواه الترابى قد حدث فعلاً ما كان عليه أن يعيد ذكره أمامنا بهذه العجرفة التى تظهر بجلاء مدى العقد النفسية التى تكمن داخل الترابى تجاه مصر والمصريين.. وتوضح أيضاً مدى الاختلاف والتباين الشديدين بين عمر البشير وحسن الترابى فى مواقفهما تجاه مصر.. ليس هذا فقط.. بل وفى التوجهات الداخلية.. وهذا ما كشفت عنه الأحداث التى تمت فى الآونة الأخيرة على الساحة السودانية.. حيث أصبحت

مقاليد الحكم كلها تقريباً فى يد الترابى.. بينما لم يتبق للبشير سوى موقع شرفى بصفته رئيساً للسودان بلا صلاحيات تقريباً.

ظل الوضع على ذلك فى السودان وهو سيطرة الترابى على مقاليد الأمور من منطلق زعامته الفكرية والحزبية وقدراته الشخصية وإمكاناته الذاتية ومن خلال المؤتمر الشعبى والذى حاز الأغلبية وتم تكوين مجلس الشعب السودانى الذى يصبح رئيسه الترابى، أى قد أصبح الترابى أميناً عاماً للحزب وهو المؤسسة الحزبية الجماهيرية ثم رئيسا لمجلس الشعب وهو المؤسسة التشريعية.

مرت بالسودان أحداث هامة كان لها تأثير سلبى على الأوضاع المحلية والدولية فقد استمرت العلاقة المصرية السودانية شبه مقطوعة بعد القرارات غير الأخوية والتى كانت نتيجتها الاستيلاء على الأملاك المصرية كالجامعة ومقر الرى وكثير من الأملاك المصرية تذرعا بالعلاقة المتوترة بسبب مشكلة حلايب تلك المنطقة الواقعة بين الحدود المصرية والسودانية (مع العلم أنه أثناء الحوار مع البشير عن تلك المشكلة كان قد أبدى تفهما مريحا قائلا أنه لا يوجد فرق بين الأرض المصرية والسودانية).

حدث فى تلك الفترة وبالتحديد فى أوائل صيف ١٩٩٦ محاولة اغتيال الرئيس مبارك على يد مجموعة من الإرهابيين فى أديس أبابا عندما كان ذاهبا إلى هناك لحضور مؤتمر القمة الأفريقية مما جعل الرئيس يعود سالما من المطار إلى القاهرة وقد كانت تصريحات الترابى المؤيدة لتلك المحاولة لها رد فعل عنيفا ضد الترابى وضد نظام الحكم مما زاد الجو توتراً. ومما أضاف لرصيد السودان بعداً دولياً يؤكد سمعة النظام السودانى ورعايته للإرهاب ، الشىء الذى جعل أمريكا تقوم بضرب مصنع للأدوية بالسودان بزعم أنه ينتج أسلحة كيماوية بعد تفجير سفارة أمريكا فى باكستان.. كل هذه الأسباب جعلت أمريكا تقود حملة عالمية لوصم النظام السودانى بالإرهاب، كذلك تمت محاصرة النظام فى السودان سياسيا واقتصادياً مع تصعيد الحرب فى الجنوب مما سارع باستنزاف القدرة الاقتصادية وتم دعم تجمع المعارضة مع جون قرنق وكان هناك دعوى بفصل جنوب السودان ، تلك القضية التى لايمكن لمصر أن تسلم بها، ذلك لأن الانفصال سيكون بابا لايملك أحد إغلاقه وأيضا سيؤثر على العمق الاستراتيجى المصرى.

كل هذا حدث وهو تصاعد الحرب فى الجنوب وحصار السودان دوليا وعلى كل

المستويات اتهام النظام برعاية الإرهاب وللأسف قد كانت تصريحات الترابى لاتنكر ذلك بل كان هناك نوع من الفخر. حيث إن الترابى عندما تجلس معه لاتنكر أنه رجل مفكر يمتلك قدرة غير عادية على الحوار والمناقشة لدرجة أنك لا ترفضه بل تحترمه كمفكر كما أنه يطمح فى أن يقود بل يعتبر نفسه قائداً لحركة إسلامية عالمية هو منظرها وقائدها. كل تلك الملابسات جعلت الترابى هو الشخص غير المرغوب فيه دوليا وسياسيا خاصة من النظام العالمى الأمريكى.

وهنا لاشك أن شخصية الترابى غير شخصية البشير - وإن كان البشير يعتبر نفسه أحد تلاميذ الترابى ، والترابى يتعامل داخليا من هذا المنطلق - أى بمعنى أن البشير كرئيس رسمى للنظام ومن خلال طموحاته كرئيس دولة يطمح فى أن تصبح السودان دولة يمكن لها أن تخلص من مشاكلها خاصة حرب الجنوب وأن يفك حصارها خاصة العلاقة مع أمريكا بعبع العالم، والبشير ينظر إلى الأمر بقدر فيه الرؤية السياسية أما الترابى فينظر للأمر من منطلق دينى عقيدى. خاصة أن أمل الترابى كان قد تمثل له فى إمكانية مواصلة التصدى للحصار وإمكانية مساعدة الأنظمة الإسلامية للسودان وعلى رأسها إيران وعن طريق ذلك يمكن أن يترتب أنه استطاع أن يخلق نظاما إسلاميا فى ظل العولمة والنظام العالمى الأمريكى الأوحد، وهذا بلاشك أمل وطموح كان كبيرا للترابى.

ولكن كعادة كل الزعماء الذين تسيطر عليهم عقدة الأنا ، فقد كبرت الأنا عند الترابى ولها بلاشك مبرراتها فى ضوء الواقع السودانى حتى أنه أصبح هو كل شيء فى السودان ولا يستطيع البشير أن يتخذ قراراً بمفرده على الإطلاق ، لدرجة أن البشير فى خلال هذه الفترة كان قد حضر للقاهرة كما حضرت قيادات سياسية للقاهرة وأدارت حوارات على مستوى كبير وتم الاتفاق على أشياء كثيرة ، ولكن بمجرد عودة هؤلاء المسئولين إلى الخرطوم فكأن شيئا لم يكن وعادت الأوضاع كما كانت عليه، وذلك بالتأكيد يعود إلى قدرة الترابى فى إقناع المسئولين من خلال وجهة نظره السياسية التى لا تخلو من عقد لا تنتهى ضد مصر كما أوضحنا سابقا فى هذا الفصل.

وكانت أحلام الترابى قد كبرت حتى أنه قلص صلاحيات البشير وأصبح هو المسيطر الفعلى على البلاد. مما جعل البشير يصدر قراراً بوقف مجلس الشعب

السوداني وإعلان حالة الطوارىء في نهاية عام ١٩٩٩م. نظراً لتضارب الصلاحيات بين الترابي والبشير. ثم كان ذكاء سياسيا من البشير أن حافظ على هذا الوضع خلال أوائل عام ٢٠٠٠ حتى شهر مايو ٢٠٠٠ حيث أقام في تلك الفترة اتصالات مع المعارضين السودانيين في الخارج ، وذلك بعد تقليص دور حسن الترابي ، وتمت موافقة حزب الأمة برئاسة الصادق المهدي نسيب الترابي ، على العودة إلى السودان وعودة كوادر حزب الأمة وتم استقبالهم ، كما قام البشير بمحاولة أخرى مع حزب الاتحاد برئاسة الميرغني في الوقت التي تم فيه مد الجسور بين السودان ومصر عن طريق ليبيا وقد قدمت مصر وليبيا مشروع اتفاق للمصالحة وافق عليه البشير.

حتى فاجأ البشير الجميع في شهر مايو ٢٠٠٠ وقام بفصل الترابي من الأمانة العامة للحزب وكذلك تجميد جميع الكوادر التنظيمية للحزب ومازال حتى كتابة هذه السطور الوضع في السودان متوتراً بين البشير والترابي.

كواليس الكنيسة والأحزاب والإخوان المسلمون

7

ندوة الأربعاء

تجربة مريرة داخل أسوار الكنيسة

دار الخيّال

بعد التحول الفكرى الذى طرأ على تفكيرى عقب أحداث صنبو عام ١٩٩٢ والذى جعلنى أفكر بشكل عملى فى كيفية إيجاد مخرج للمناخ الطائفى الذى نعيشه وذلك السلوك الطائفى الذى نسلكه فقد أصبحت أفكر من منطلق أننى مصرى مسيحى بدلا من مسيحى مصرى ، وبأن تكون العقيدة التى هى أعظم وأهم العلاقات بين الإنسان وربه ، وأن هذه العقيدة الخاصة بين الإنسان والله لابد لها من صورة. وهذه الصورة هى انطباع وتطبيق تلك العلاقة فى شكل تصرفات وسلوكيات الإنسان بينه وبين البشر ومواقفه وقيمه وأخلاقياته تجاه الإنسان والوطن، فكان كتابى «من يمثل الأقباط الدولة أم البابا» والذى يحمل وجهة النظر الجديدة والتى حاولت فيها أن أحدد سلبيات وإيجابيات العلاقة الإسلامية المسيحية عبر التاريخ وإلى الوقت الحاضر. وكان يوجد بالتوازى مع هذا الكتاب مجموعة مقالات فى أكثر من جريدة على مدى سنوات من ١٩٩٢ وحتى الآن أدعو فيها إلى أسس لعلاقة تبنى على الموضوعية والصراحة. فى إطار الانتماء الوطنى وعلى الأرضية الوطنية المصرية حيث إن الطرح السياسى ووضع العلاقة فى إطار سياسى يخفف كثيرا ويحد بشكل ملموس من توتر العلاقة على أرضية طائفية . ولاشك أن انطواء الأقباط وهجرتهم داخل الكنائس كان من سمات أية أقلية فى العالم. هذا الانطواء وتلك الهجرة ساعدت فى خلق حواجز وهمية وبناء أسوار عالية فى العلاقة بين المسلمين والمسيحيين لأن العزلة تخلق الحواجز، والحواجز لاتساعد على

المعرفة وعدم المعرفة نوع من الجهل والجهل يخلق خيالا واسعا وأفكارا مريضة بين كل طرف والآخر. وهنا تنمو الشائعات وتتضخم الهواجس وتتسرب المخاوف ويصبح كل طرف بالمرصاد للطرف الآخر. وعند هذه الحالة لايعرف كل طرف الآخر إلا من خلال أغراض وأهداف ذاتية ، وتبنى تلك المعرفة على الجهل والوهم لعدم وجود التعامل المباشر والاحتكاك اليومى، ومن ثم تصبح عزلة طبيعية بين الطرفين، فلا تعامل يوميا ولاعلاقات اقتصادية وأصبحت العلاقات الجبرية فى المدرسة والجامعة مملوءة بالحساسية والغبن وأصبح الفرز الطائفى ظاهرة خطيرة وسمة عامة فى الكليات، فالأقباط ينتظمون فى أسرهم المسيحية (أسرة مارجرجس، أسرة مار مرقس ... إلخ) والمسلمون فى جانب آخر سواء فى إطار نشاطات الجماعات الإسلامية أو جماعة المسلمين بعضهم مع بعض مشاركين فى هذا المناخ الطائفى المؤلم ومن ثم تظهر الطائفية وتقسم مصر ويضيع الوطن.

كان لابد أن أفكر فى تلك القضية المصيرية التى تجتاح الوطن، فالكتابة لاتكفى والمقالات ليست آخر المطاف، ولكن لابد لى كسياسى فى المقام الأول أن أفكر فى أى شكل من الأشكال التى تجمع مسلمين ومسيحيين بشكل طبيعى جداً، بعيداً عن الأشكال الرسمية الشكلية الشعارية الفارغة التى تكرس الطائفية وتعلن عنها أكثر من أن تعالجها لقد سئمنا صورة القسيس والشيخ وهما يتعانقان فى إطار مسرحى تلك الصورة التى تجعل كل طرف يستفز من داخله، أو على أقل تقدير يتذكر أن هناك طرفين مسلما ومسيحيا. وأن تلك الصورة فى إطار الشعارات التى تريد فيها الدولة أن تقول أن هناك وحدة وطنية، وآه من ذلك الشعار «الوحدة الوطنية»، فأنا كم أتحفظ على ذلك الشعار ـ الذى دائما يذكرنى بأننا اثنان لا واحد، أننا مسلمون ومسيحيون لامصريون، أننا مختلفو العقيدة لا متحدو المواطنة. ولذلك فكرت فى عمل يجمع مسلمين ومسيحيين، فقمت بدعوة مجموعة من المسلمين على كافة انتماءاتهم من إخوان وجماعات ومسلمين عاديين، وكذلك مجموعة من المسيحيين من كنسيين إلى مسيحيين عاديين واجتمعنا لقضاء يوم كامل تخلله غداء فى الكنيسة الأنجيلية الأولى بأسيوط، كان اليوم عبارة عن حوار مفتوح يناقش فيه كل طرف الآخر بصراحة وموضوعية. وقد كان الحوار فى جميع القضايا الحساسة والمخاوف والهواجس والأفكار الصحيحة والخيالية. وكان يوما عظيما حيث أزيلت

كثير من الحواجز والأوهام ووضح كثير من الآراء والموضوعات وأزيلت كثيرا من المخاوف والهواجس، وكان نجاح اليوم يتمثل فى كسر الحواجز أمام التعامل الإنسانى والعلاقات الإنسانية، وهذه هى البداية الصحيحة لعلاقة سوية بين المسلمين والمسيحيين .

كان ذلك فى عام ١٩٩٤ ومكان الاجتماع كما قلنا بالكنيسة الإنجيلية الأولى بأسيوط بعد اعتذار الدير المحرق عن استضافة هذا اللقاء وكذلك اعتذار الكنيسة الكاثوليكية بالقوصية عن هذا اللقاء وأردت تسجيل هذه الاعتذارات لما تحمله من إيضاح المناخ غير الطبيعى الذى يجعل الجميع عازفين عن استضافة مثل تلك اللقاءات.

ثم أردت أن أطبق الفكرة عام ١٩٩٧ وانتهزت حدوث مشكلة بين المسلمين والمسيحيين بقرية التمساحية التابعة لمركز القوصية والتى أمكن احتواؤها، فعرضت على أسقف القوصية أن توجه الدعوة إلى رموز من المسلمين والأقباط وأن نجلس سويا مدة كل شهر بالمطرانية للتواد وبناء جسور من المحبة والعلاقات الإنسانية التى ستكون طريقا للحوار المتبادل حول المشاكل والقضايا المشتركة لإمكان احتواء أى مشكلة قبل أن تتفاقم ووافق الأسقف. كانت موافقته بعد تغير حدث فى العلاقة بينى وبين الكنيسة بعد إصدار كتابى الذى أثار زوبعة ضدى من المسيحيين وهو كتاب «من يمثل الأقباط الدولة أم البابا؟» والذى اعتبر الأقباط أنه هجوم على الكنيسة وعلى البابا، وبعد فترة من الزمن من عام ٩٣ وحتى ٩٧ كانت الأمور أكثر هدوءاً مما شجع الأسقف على أن يتعاون معى وأيضا وجود تلك المجموعة من الأقباط والمسلمين وبهذا الحجم وبثقل الشخصيات التى قمت بدعوتها يرضى ذلك الأسقف كثيرا على المستوى الشخصى والذاتى.

وقمت بدعوة الجانب المسلم وتركت للأسقف دعوة الجانب المسيحى، وذلك تجنبا للمشاكل التى يخترعها المسيحيون فى تلك المواقف حيث إن المسيحيين بسبب سلبيتهم وعدم اندماجهم بالمجتمع، فالبديل هو إحساسهم أن الكنيسة ملك خاص لكل منهم وأنها «ورثة لمن ليس لهم ورثة» ، فإذا لم يدع أحد فلماذا لم يدع؟ ولماذا دعى فلان وهو لم يدع؟ وتم عقد اجتماع واثنين وثلاثة، وهنا اقترحت أن يطور هذا الاجتماع!.

وأن يستفاد من هذا التجمع باعتبار أن الشخصيات الكبيرة والعاقلة والمدركة لأهمية العلاقة، تلك الشخصيات هى التى تأتى الاجتماع. ولكن المهم فى الشباب الصغير من المسلمين والمسيحيين الذين شبوا فى مناخ السبعينيات والثمانينيات، ذلك المناخ الطائفى ، فلابد من عمل تجمع لهؤلاء الشباب. فاقترحت عمل ندوة ثقافية يحضرها شباب من المسلمين والمسيحيين وأن تكون المحاضرة الدكتورة نعمات أحمد فؤاد. وهنا اقترح عضو الإخوان المسلمين أن يتم إخطار الأمن بذلك ولما اعترضت على ذلك باعتبار أن أى نشاط فى الكنيسة ليس من الضرورة إخطار الأمن به فقال عضو الإخوان نظرا لوجودنا فى هذه المجموعة ومنعاً لأية حساسية يمكن أن يسببها ذلك، وبالفعل قام الأسقف بإخطار مفتش مباحث أمن الدولة باسيوط بالفكرة فاعترض على الندوة وعلى الاجتماع الشهرى من أساسه وعلى دخول الإخوان المسلمين ومشاركتهم فى هذا الاجتماع ، وعندما علمت من الأسقف بذلك دهشت وتساءلت : كيف يفكر هؤلاء وأين مصلحة الوطن فى أجندتهم ولماذا الاعتراض على أن يجلس الناس سويا من أجل مصلحة الوطن مهما كانت انتماءاتهم السياسية خاصة أن هذه الجلسة ليست سياسية ، وكذلك الندوة ثقافية وليست سياسية والأهم من هذا وذاك هو تجمع المصريين مسلمين ومسيحيين. وهذا هو التوحد الطبيعى وغير المصطنع والذى لاشك أنه سيكون فى مصلحة الوطن.

وهنا لم أدع للاجتماع مرة أخرى حيث إن الأسقف بدأ يراوغ فى تحديد ميعاد آخر فأحسست أنه نوع من الاعتذار خاصة بعد تعليمات أمن الدولة وألغى الاجتماع ووئدت فكرة التقاء المصريين من أجل مصر.

مرت عدة شهور ولم أتقاعس أو أنهزم أمام اليأس والإحباط لكن إيمانى بالفكرة من أجل مصر جعلنى أفكر من أجل أن يكون هناك مخرج آخر حتى يتم التقاء الشباب المسلم والمسيحى، ويظهر التوحد الحقيقى للمصريين ولا أقول (الوحدة الوطنية). ولأن إيمانى بأن الفكرة تتمثل فى أن أى عمل ثقافى مشترك داخل أسوار الكنيسة مهم للغاية سينتج عنه عدة أمور أولا : إن العمل الثقافى هو عمل مطلوب لرفع الوعى لدى الشباب ووضعهم على الأرضية الثقافية والمعرفية التى تؤهلهم للاهتمام بالقضايا العامة والانغماس فى العمل العام.

ثانيا: من ناحية الشباب المسيحى ستعمل الندوة على كسر حاجز التقوقع والتمترس خلف أسوار الكنيسة ومن ثم يكون هناك التحام مع الخارج حيث إن خروجهم صعب لذلك أردت أن أحضر لهم المجتمع داخل الكنيسة من خلال المحاضرين والمستمعين المسلمين، وفى إطار الندوة سيتم التعامل والتعارف على أرضية فكرية وثقافية، ويالها من أجمل الوسائل المشتركة بين البشر، كما أن ذلك سيزيل فى خيال الشباب المسيحى بأن المسلمين يريدون قتل المسيحيين ويرفضونهم فإذا جاءوا إليهم وشاركوهم فى عمل ثقافى فسيزول هذا الوهم.

ثالثا: على المستوى الإسلامى فإن حضور الشباب المسلم للكنيسة فى عمل ثقافى سيزيل حاجز الجهل وعدم المعرفة بالأخر ويضع الخيالات الموضع الصحيح والحقيقى، فسيدخل الكنيسة ويرى ما وراء أسوارها المنيعة، فيجد أنه لاتوجد أسرار ولاسلاح، وبإيجاد المعرفة بالآخر والتعرف عليه تزال الحواجز وتكسر الأوهام وتهدم الأسوار ويبنى الحب والود والوئام .

عرضت على الأسقف فكرة إحياء ندوة الأربعاء التى كنت أقيمها من عام ٧٣ حتى عام ٧٦ بكنيسة مار يوحنا المعمدان والتى كانت تقام كل أربعاء خلال الإجازة الصيفية، وكنت أدعو لها محاضرين محليين من القوصية حيث أن هذه الندوة كانت أحد العوامل الرئيسية فى خلق مناخ التوحد بين الطوائف المسيحية الأرثوذكس والكاثوليك الذين أقاموا على غرار ندوة الأربعاء ندوة تعقد الآن بدير الراهبات بالقوصية بعد سنتين من إقامة ندوة الأربعاء، ويتم تبادل الحضور والمحاضرين بين الندوتين مما جعل بعض الإخوة والزملاء والأصدقاء المسلمين يحضرون تلك الندوات. ولكن كان الحضور بشكل محدود وغير مستمر. وعلى هذه الذكريات الجميلة واستمراراً للأرضية الثقافية عرضت على الأسقف أن نعيد إقامة ندوة الأربعاء مرة أخرى على أن تكون الأربعاء الأول كل شهر طوال العام وأن أدعو لها رموزا على المستوى القومى باعتبار أن ندوة الأربعاء كانت محلية ولكن الآن وبعد اتساع دائرة علاقاتى بعد وصولى إلى عضوية مجلس الشعب، فيمكن أن أقدم لبلدى هذا العمل الثقافى الوطنى. وكان الاتفاق أن تكون الندوة ثقافية بعيدة عن السياسة والأحزاب وأن تكون على الأرضية الوطنية المصرية حيث إن هذه الأرضية هى

الوحيدة التى يمكن أن تجمع الشباب المسلم والمسيحى والتى يجب أن يتم التجمع على أساسها وفى أحضانها تدعيماً للانتماء الوطنى المصرى.

وافق الأسقف بعد عرض أقصد منه الوصول إلى الهدف من أجل مصر أولاً وأخيرا، وتم عقد الندوة وكانت أول ندوة فى يونيو ٩٨ ألقيت فيها بنفسى محاضرة بعنوان الديمقراطية وقبول الآخر. وكان الهدف من أن أكون أول المحاضرين هو قياس مدى نجاح الندوة ولكن لم أخبر الأسقف بفكرة أن يكون الحاضرون من المسلمين فى بداية الأمر، فكانت الندوة الثانية فى يوليو ٩٨ للأستاذ جورج اسحق مدير مدارس التوفيقية الخاصة بالقاهرة بعنوان الحقبة القبطية ولم يحضر أحد من المسلمين ، ثم كانت الندوة الثالثة فى أغسطس ٩٨ للأستاذ أحمد الجمال المفكر والكاتب الصحفى بعنوان قراءة فى جذورنا الثقافية وقمت فيها بدعوة اثنين من الشباب المسلم فى محاولة جس نبض للأسقف وللمسيحيين المتشنجين الذين يرابطون فى الكنيسة بصفتها أهم خندق لهم يمارسون فيه حياتهم الاجتماعية وذلك لغياب أى دور لهم فى خارج الكنيسة.

وكانت الندوة الرابعة للباحث الأستاذ نبيل عبد الفتاح بمركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام ورئيس تحرير تقرير الحالة الدينية فى مصر وكان موضوع الندوة العولمة وفيها دعوت عددا أكبر من الشباب المسلم.

وكانت الندوة الخامسة للأستاذ رضا هلال نائب مدير تحرير جريدة الأهرام، وكان الموضوع عرض كتاب صدر له عن الاختراق الصهيونى للمسيحية فى أمريكا، وكان عدد المسلمين أكبر مما سبق. ثم جاء الأستاذ عادل حسين المفكر والكاتب الصحفى وأمين عام حزب العمل ، وكان الموضوع عن التحديات التى تواجه الوحدة الوطنية. وكانت دعوة عادل حسين بداية للزوابع وفرصة للمتعصبين والمتشنجين من المسيحيين للاعتراض، فقد تم الاعتراض قبل أن يأتى الأستاذ عادل حسين على أساس أن عادل مسلم متعصب وقريب من الإخوان المسلمين ثم إنه عضو فى جماعات إسلامية كما أنه إرهابى وهو ضد المسيحيين ويريد التخلص منهم. وكان الهدف من دعوتى أن عادل حسين مفكر سواء اختلفنا أو اتفقنا معه، ثم إنه أمين عام حزب العمل، وبالتالى فهو لا إخوان ولاجماعات، كما أنه مفكر فلا

يمكن أن تقول أنه إرهابى ، ثم إذا كان كل ماسبق ذكره من قبل المتشنجين الذين لم يعرفوا عادل أو يقرأوا له، بل كل هذه الأوصاف مجرد سماع لكلام ينقل مثل مانقل عنى شخصياً أننى ضد البابا وضد الكنيسة بمجرد كتابتى لكتابى ومقالاتى التى أوضحت فيها وجهة نظرى فى التصرفات السياسية وليس الدينية لقيادة الكنيسة، وبالرغم من أن هذا حقى سواء قبلوا أو لم يقبلوا، كما أنهم لم يقرأوا ماكتبت، ولكن كان الحكم سماعيا وغيرموضوعى وشخصيا ، مما يدل على تدنى المستوى الثقافى والفكرى والدينى أيضا. وعلى هذا القياس قلت فليكن عادل حسين كما تصفون ولكن مادام قبل الحضور إلى القوصية وقبل دعوتنا لكى يحاورنا، فهذا هو المطلوب وهذا هو دور الندوة وأيضا دوركم فى أن تناقشوا كما تريدون وهذا هو المكسب لأن وجود عادل حسين بالقوصية حتى ولو كان مخالفاً فى الفكر مع المسيحيين فى الإطار الطائفى وليس السياسى، حيث لايوجد إطار سياسى موحد ومحدد بالمسيحية يجمع جميع المسيحيين، فلو كان عادل مختلفا مع المسيحيين فالمكسب هو وجود عادل مع المسيحيين ويحاورهم، فإذا أقنعهم ووضح نفسه فهذا مكسب لكى يعرف كل منا الآخر من خلال المواجهة المباشرة دون سماع. وإذا هم أقنعوا عادل فهذا مكسب، لأن عادل عندما يقتنع سيكتب هذا فى مقالاته فى الوقت الذى لاينكر فيه أحد أن الأستاذ عادل عندما يكتب ما تم من حوار وما وصلنا إليه من اتفاق، سيكون هذا مكسبا كبيرا، حيث إن مصداقية الأستاذ عادل حسين لدى القراء المسلمين موجودة . وإذا كنا نريد الحوار الحقيقى من أجل الوصول إلى نقاط اتفاق بالرغم من الخلاف، فهذا هو الهدف من عقد الندوة . كما أن ذلك فى صالح العلاقات الإسلامية المسيحية على مستوى الوطن كله. ودائما أقول أن الاتفاق بين المختلفين وعرض هذا الاتفاق على الرأى العام هو مكسب أعظم من عرض وجهة نظر المثقفين. ومثل ذلك أن الدكتور رفعت السعيد أمين عام التجمع يكتب متبنياً وجهة نظر المسيحيين سواء باقتناع أو من خلال مصلحة خاصة لدرجة أن القارىء المسلم أخذ موقفاً من رفعت السعيد باعتبار أنه ممثل المسيحيين وأطلق عليه لقب الأنبا رفعت ، وبالتالى فقد المصداقية مع الطرف المسلم، فما الفائدة من ذلك إلا طرح وجهات نظر متباينة دون هدف للوصول لاتفاق، والإصرار على الاختلاف إلى الأبد معناه أكل العيش والبحث عن المصلحة أو الفتنة والحرب وفى ذات الوقت يصبح ذلك تخلفا لايليق بأى سياسى أو مثقف.

وجاء الأستاذ عادل وألقى المحاضرة التى استمرت ثلاث ساعات وربع الساعة، واستمرت المناقشة بعد المحاضرة فى جلسة أصغر من الندوة لمدة ثلاث ساعات أخرى. أى أصبح مجموع ساعات الحوار أكثر من ست ساعات وقد أفرغ الشباب المسيحى كل مافى داخله من تعصب وحقد وجهل أيضا، لأن الحوار كان يتسم بالعصبية وعدم الفهم وغياب المعلومة، فكل هدفهم أن عادل حسين مسلم إرهابى جاء إلى الكنيسة فلابد من تصفية الحسابات ليس مع عادل ، ولكن مع كل المسلمين والإرهابيين والتيار الإسلامى، مع العلم أن هذا الحوار الذى وصل إلى غاية منتهاه فى التعبير عن الغضب لم يكن الأول من الشباب المسيحى فى ندوة عادل حسين، ولكن منذ بداية الندوة وحتى عادل حسين فى الندوة السادسة كان الشباب يفرغ مافى جعبته من غضب وحساسية من ناحية الجانب المسلم، ولكن لم تكن الجرعة مثل ما تم فى ندوة عادل حسين ، ومع ذلك وبعد كل هذا التعصب وتلك الحساسية وبعد هذا الكم من التشنج، أقول مع ذلك استطاع الأستاذ عادل بحكمته وحنكته السياسية أن يدير حواراً ممتعاً وعظيما على كل المستويات هادفا إلى بناء أرضية وطنية مشتركة بين أبناء هذا الوطن غير متغافل المشاكل أو مهون من القضايا الحساسة ولكن بصراحة لم يقصد فيها نفاق الطرف المسيحى أو مجاملته، وكان هذا الهدف للوصول إلى أرضية مشتركة، ذلك الشيء الذى جعله يكتب ثلاث مقالات فى جريدة الشعب يتحدث فيها عند الندوة وعن الحوار الذى تم ، وكذلك عن القضايا التى كانت محل حوار . وعلى رأس هذه القضايا الحساسة حق المواطن المسيحى فى مجتمع إسلامى وبذلك كانت ندوة عادل حسين من أهم وأخطر الندوات التى تمت فى ندوة الأربعاء حيث الحوار الممتد حول القضايا الحساسة والساخنة والاستفادة المشتركة لكل الأطراف.

وأيضا مما يذكر أن ندوة عادل حسين كانت أول ندوة تتم فيها استضافة المحاضر إلى زيارة دير المحرق بالقوصية، ذلك الدير الذى يعتبر من أهم وأعظم وأغنى أديرة العالم ، حيث إن هذا الدير قد وصلت إليه العائلة المقدسة (السيد المسيح وهو طفل والعذراء مريم الأم ويوسف النجار خطيب العذراء) عند هروبها من أورشليم إلى أرض مصر. وقد مكثت فى الدير المحرق ستة شهور وعشرة أيام وظل هذا المكان مقدساً حيث أقيم عليه مذبح تقام عليه الصلوات يوميا دون انقطاع ، كما أن هذه

البقعة المقدسة التي أقامت فيها العائلة المقدسة ، ثبت أنها وسط أرض مصر وذلك إتماماً لنبوءة أشعيا فى العهد القديم والذى قال «أقيم لك مذبحاً وسط أرض مصر» هذا هو الدير المحرق ، أما الأنبا ساويرس رئيس الدير المحرق فهو محاسب ترهبن فى الدير المحرق أوائل السبعينيات ثم تقلد موقع رئيس الدير ثم رسم (خورى أبسكوبس) مساعد أسقف ثم رسم أسقفا على الدير المحرق وقد ربطتنى به علاقة منذ أن ترهبن فى الدير، ظلت هذه العلاقة مستمرة بالرغم من تأثرها أحيانا وفى بعض الأوقات ببعض المواقف التى كان يحدث أغلبها نتيجة لبس وعدم القصد ، ويظل هذا الأسقف يحمل صفات الشخص الذى ترتاح إليه ويشعرك بالحميمية وذلك لصراحته الشديدة فى الحوار مما يجعله قريباً إليك.

وقد طلبت من الأسقف زيارة لعادل حسين وذهبنا يوم الخميس بعد الندوة إلى الدير أنا والأستاذ عادل ، وكان الأنبا ساويرس فى استقبالنا ، وقد تناولنا سويا الغداء معه وكان حواراً متصلاً منذ وصولنا الساعة الثانية عشرة ظهراً حتى السادسة والنصف ليلا بين الأسقف وبين عادل حسين حيث كانت الصراحة والموضوعية ، وكانت أهم نقاط الحوار عندما سأل الأنبا ساويرس الأستاذ عادل حسين عن شعار «الإسلام هو الحل» فقال الأسقف: كيف ترفعون شعار الإسلام هو الحل وأنا مسيحى حتى ولو كنت أريد أن أدخل إلى حزب العمل فسيكون هذا الشعار معوقاً لى حتى على المستوى النفسى والمستوى الجماهيرى من ناحية المسيحيين. وقد أوضح الأستاذ عادل أن هذا الشعار لايعنى فرز المسيحيين بل يعنى العمل سويا تحت مظلة الحضارة الإسلامية التى تعتبر من أهم الروافد للحضارة المصرية التى تجمع المصريين جميعا مع الفرعونية والقبطية ، ثم قال عادل ومع ذلك فإن النقاش حول هذا الموضوع يحتمل مزيداً من الحوار وذلك للوصول إلى شعار يحدد المعنى المقصود دون حساسية.

سافر الأستاذ عادل ولكن لم يسافر معه الجدل العقيم والحوار المستفز بين بعض المسيحيين المهووسين. فظل الصوت المعارض لعادل حسين ولدعوته هو الشكل الظاهر، ولكن المقصود لم يكن عادل حسين ، ولكن كان المقصود الندوة والاعتراض على دخول المسلمين لحضور الندوة .

كانت الندوة السابعة للكاتب الدرامى المتميز الأستاذ أسامة أنور عكاشة حول الشخصية القبطية فى الدراما التليفزيونية ، وكان حضور القناة السابعة التليفزيونية

لتصوير الندوة فى برنامج ضيف ولقاء ، وقد أذيعت الندوة على مدى حلقتين متتاليتين فى هذا البرنامج ، كما أننى قد دعوت باعتبارى مديراً للندوة وللحوار على ألا يستمر الحوار الطائفى الممقوت والشاذ من قبل الشباب المسيحى حيث إن فترة الستة شهور السابقة تكفى لإخراج الغل والحقد والتعصب، حيث إن الندوة إذا كان الهدف منها هو تثقيف الشباب وتعليمهم الحوار فلا يجب أن يكون هذا الحوار هو تكريس للطائفية وللتعصب ، فهناك فرق بين أن تعطى شبابا مهاجرا للكنيسة ومنغلقا عن المجتمع الفرصة لكى يعبر عن نفسه فى حضور محاضر مسلم ومستمعين مسلمين ، وفرق أن يستمر هذا الحوار الطائفى إلى مالانهاية لكى يشجع الشباب بأن يتوهم البطولة فى مواجهة المسلمين لكى يدافع عن المسيحيين والمسيحية المغلوبة من وجهة نظره، وإذا كان الحوار بهذا الشكل مطلوبا فالأهم عدم استمراره فى هذا الإطار بل ينقل إلى الإطار الوطنى المصرى الذى يجمع المصريين كما يجب أن يكون فى إطار القضية والموضوع المطروحين فى الندوة لمزيد من الاستفادة المرجوة من الندوة فى الأساس، كما أن وضع الحوار فى إطار سليم مطلوب لكى نصل إلى الهدف الأهم والأسمى وهو تلاحم الشباب المسلم والمسيحى أثناء حضور الندوة، ذلك التلاحم الذى يجب أن يتم على الأرضية الثقافية ، فكيف أحضر الشباب المسلم لكى يشعر أننا أتينا به لكى يفرغ المسيحيون شحنة الغضب ضده ، فكان القرار بعدم الخوض فى القضايا الطائفية قراراً مهما ومطلوباً.

وكانت ندوة أسامة أنور عكاشة من أكبر الندوات حضوراً حيث إن جماهير القوصية جاءت لمشاهدة أهم كتاب المسلسلات التليفزيونية، تلك المسلسلات التى يرتبط بها جماهير المصريين بصورة تحتاج إلى دراسة حتى أنه عند عرض المسلسل تخلو الشوارع من الجماهير لمشاهدة هذا المسلسل. ومن هنا جاءت جماهيرية أسامة كمبدع ونجم مضاف إلى ذلك أن التلفزيون يسجل الندوة، كل هذا جعل الحضور مكثفا ، ذلك أصبح حضور المسلمين طبيعيا وعاديا أيضا حيث إن الدعوة عامة للجميع للوصول إلى الهدف الأهم وهو التوحد المصرى.

لكن ظل الطرف الآخر يترصد وزادت الزوبعة واشتد الهجوم والمعارضة ولكن للأسف كل هؤلاء ليسوا من المثقفين الذين يقدرون حق الثقافة ويعون دور الندوة، كما أن هؤلاء لم يحضروا ندوة واحدة حيث إنهم لايعون من هم الضيوف ولاحتى

يسمعون عنهم وكان كل هم هؤلاء إثبات دور لهم حيث إنهم لا يوجد لهم دور كما أن ارتباطهم الكنسى ارتباط اجتماعى لاعقيدى .

كانت التعليقات التى وصلت إلى أسقف القوصية والذى فوجئت بأنه عقد اجتماعا خاصا لكهنة المطرانية أى لجميع القسوس فى مركز القوصية لكى يناقش معهم ندوة الأربعاء، ولكن قبل انعقاد هذا الاجتماع جلس معى الأسقف لكى يناقش معى جميع الاعتراضات والتى كانت تتلخص فى دخول المسلمين الندوة وأن الندوة كان أغلبها من الحضور المسلمين ، وهذا أزعج الشباب المسيحى وأننا قد دعونا عادل حسين الإسلامى. وهنا بدأوا فى تجميع مفردات المعارضة. وقد أجبت على الأسقف بأن المسلمين الذين حضروا إلى ندوة أسامة لم يتعدوا عشرين شخصا من حضور حوالى ثلاثمائة شخص وأكثر، وأن شريط الفيديو موجود ويثبت ذلك كما أن حضور المسلمين هدف فى حد ذاته كما أوضحت قبل ذلك. فرد قائلا: احنا اتفقنا على حضور عدد رمزى من المسلمين. فقلت لم أقصد من الندوة هذا ولا أريد أن ألعب دوراً مسرحيا بدعوة عدد رمزى، فأنا لا أقصد الشكل لكن أقصد الموضوع والهدف الأساسى هو دعوة المسلمين وأن تكون الدعوة مفتوحة لكل مسلم ولكل مسيحى وقلت لو جاء عدد من المسلمين أكثر وأكبر من المسيحيين فأنا سأكون سعيداً جداً ، لأن المعيار هو قناعة الحاضر بالعمل الثقافى . وحضور المسلم الى الكنيسة لحضور ندوة ثقافية شيء عظيم، يعنى أن هذا الشخص مستنير ومثقف وكذلك وهو الأهم أنه غير متعصب، حيث إن هناك مسلمين متعصبين لايقبلون حضور أى نشاط فى الكنيسة بل قلت إننى سعيد جدا بحضور إحدى المحجبات وهى أستاذة فلسفة فى المدارس الثانوية وأنا سعيد بها خاصة أنها تشارك فى المناقشة، الشيء الذى شجع الشابات المسيحيات لكى يقفن ويسألن وهذا تحقيق لأهم أهداف الندوة . أما دعوة عادل حسين فقد قلت للأسقف أن حضور عادل هو انتصار فى إطار العلاقة الحقيقية بين المسلمين والمسيحيين ليس باعتبار عادل حسين هو رمز للمسلمين ولكن باعتبار أن عادل معروف عنه أنه تيار إسلامى وهذا هو المقصود بأن يأتى أحد رموز التيار الإسلامى إلى القوصية وإلى الكنيسة لكى يدير حواراً مع المسيحيين وقد تم ذلك أكثر من مرة مع عادل فى ندوة أسقفية الشباب بالقاهرة.

تم اجتماع الكهنة مع الأسقف وقد ظهر فيه كم من الحقد والضغينة وتصفية

لمواقف شخصية صغيرة فجميع الكهنة طالبوا بإلغاء الندوة مع ذكر الأسباب السابق مناقشتها بينى وبين الأسقف ، وقد طلب منهم الأسقف الجلوس معى ومناقشتى ولكنهم رفضوا وقالوا له: «نيافتك فيك البركة» وتلغى الندوة ، وكان أسوأ مبرر لإلغاء الندوة من قبل هؤلاء الكهنة المثقفين والمتعلمين والذين يقودون الشعب القبطى دينياً واجتماعيا وسياسيا وذلك لهجرة هؤلاء الأقباط إلى الكنيسة وتقوقعهم فيها مما جعلهم يسلمون أمورهم لهؤلاء.

أقول كان أهم مبرر لإلغاء الندوة أن جمال أسعد لايحترمنا وهنا لابد من وقفة، هذا لأن جمال أسعد قد كتب كتاب «من يمثل الأقباط الدولة أم البابا» ، وبعض المقالات التى تحمل وجهة نظرى السياسية فى إمكانية التوحد المصرى بين المصريين فى مقابل الطائفية. وبالطبع لاتخلو وجهة النظر هذه من بيان السلبيات والإيجابيات لدى كل طرف لكى يكون التحليل صريحا وموضوعيا وضمن هذه السلبيات كان رأيى المكتوب فى دور الكهنة السلبى فى تلك القضية ودورهم فى تكريس الطائفية حيث إن الفرز الطائفى والتفاف الأقباط حول الكنيسة يعطى هؤلاء الإحساس الوهمى بأن لهم دورا يتجاوز دورهم الدينى حيث إنهم يشعرون بأن دورهم دينى واجتماعى واقتصادى وسياسى ، وهذا مما يرضى غرورهم ، ذلك الغرور الذى جعلهم يلهثون وراء رسامتهم كهنة لكى يكون لهم هذا الدور المفقود فى المجتمع وأن يفتى الكاهن فى كل شىء ويسمع فتاواه ، لدرجة أن أحدهم أحضر أحد الشباب وقال له أنا اخترت لك فلانة عروسة . فقال له الشاب لا ياأبونا .. الفتاة دى لاتصلح لى. فغضب هذا القس المؤمن المتدين المثقف وقال للشاب كيف يختار لك أبونا فتاة وأنت تقول لا. أنا اللى اختاره لك لابد أن توافق عليه !.

ما هذا ياسادة ؟ هل يمكن أن نصل إلى هذا الجهل وتلك الأمية الدينية وأن يكون أمثال هؤلاء مسيطرين على عقول البشر وكيف يكون ذلك المجتمع الذى يشكل فكر أبنائه مثل تلك العينة من البشر.

أقول بعد هذا الاستطراد الذى أردته للتوضيح أن هؤلاء الكهنة قد أخذوا موقفا من جمال أسعد فى صورة الندوة ، لأن فى شرعهم وليس فى شرع المسيحيين أو المسيحية وفى عرفهم وليس فى عرف القيم الدينية أن جمال تطاول وانتقد البابا

والكهنة فلا يحق له أن يدخل إلى الكنيسة لأنه كانت هناك فى ذلك الوقت آراء عندما كتبت كتابى أن أحاكم وأن أطرد من الكنيسة ، لكن لم يستطيعوا هذا لأننى لم أتكلم عن الكنيسة أو العقيدة إطلاقا ولكن ناقشت وانتقدت سلوك البشر الذى هو حقى وحق كل البشر ـ فكيف لجمال الذى يجب أن يقطع من الكنيسة يدخل إليها ويقيم مثل هذا النشاط وتلك الندوة التى تذاع فى التليفريون ويكتب عنها كل رموز مصر.

هنا بيت القصيد فهل يحق لهؤلاء أن يعترضوا على الندوة من هذا المنطلق وهل هذا سلوك مسيحى ؟ وهل هؤلاء يصبحون قدوة يحتذى بها؟ وهل جعلت الكنيسة مجالا ومسرحاً لتصفية الحسابات الشخصية؟ وهل يحق للكاهن الذى يقيم الصلاة أن يضمر فى نفسه حقدا وغضبا بهذا الشكل ضد الآخرين؟ وإذا كان فهل يحق لهم أن يعترضوا على عمل ثقافى له أهداف تتجاوز إدراكهم وفوق مستوى وعيهم وأكبر من معرفتهم، هل من حقهم أن يعترضوا على أى شخص مسيحى أراد أن يخدم وأن يعمل فى الكنيسة لمجرد أنه انتقد تصرفاتهم غير المسيحية وهذا حق ، حيث إن الكتاب المقدس يقول عن رجال الدين إنهم ملح الأرض ، فإذا فسد الملح يطرح خارجاً ويداس بالأقدام ، أما فى إطار النقد البناء للكنيسة فيقول الإنجيل: «دينوا الذين من الداخل أما الذين من الخارج فالرب كفيل بهم» والداخل هنا هو نقد لأخطاء داخل الكنيسة بهدف إصلاحها. ويجب أن نعمل جميعا فى إطار أن الخلاف فى الرأى لايفسد للود قضية وأن الكنيسة هى ملك للشعب جميعا لأنه لاتوجد كنيسة بدون شعب ومعنى كلمة كنيسة هو الشعب فى المقام الأول والأخير.

ومع هذا جلس الأسقف معهم واستطاع احتواء الموقف بعدم إصدار قرار بالإلغاء كما يريدون . وكان يوم رأس السنة وطرح سؤال عن الندوة فرد الأسقف موضحا أهمية الندوة الثقافية ودور الكنيسة الذى يجب أن يكون خدمة للروح والجسد معا ، وهذا معناه أنه مؤيد للندوة . ولكن لم يكن هذا التأييد خالصاً إذ قال فى آخر الكلام أن الندوة من حق الجميع أن يقول رأيه فيها بالقبول والاعتراض ونسمع له أى أنه لم يغلق الباب أمام المعارضة وهو يعلم أنها معارضة غير موضوعية ، ولكنها شخصية وخفتت المعارضة للندوة ولكنها لم تنته وجاءت الندوة

الثامنة للشاعر الكبير عبدالرحمن الأبنودى وقمت بالاتصال به وترتيب كل الأمور، ولكن كان القدر بالمرصاد فمرض الأبنودى وذهب إلى أمريكا وعاد معافى والحمد لله وكان من المفروض أن يحضر مع الأبنودى الأخ مصطفى بكرى رئيس تحرير جريدة الأسبوع وجاء مصطفى بكرى بمفرده لوجود الأبنودى فى أمريكا للعلاج.

وكان اللقاء مع مصطفى بكرى حول تحليل الموقف فى المنطقة العربية وحصار العراق والسلام مع إسرائيل وكانت مناقشة فى كل القضايا السياسية الساخنة على المستوى المحلى والعربى والعالمى وكان لقاء موفقاً.

الشيء الجميل أن لقاء مصطفى بكرى كان خلال شهر رمضان وقد نزلنا بعد استقباله فى ديروط إلى الدير المحرق حيث كان الأنبا ساويرس فى استقبالنا ودار حوار شامل منذ وصولنا حتى ميعاد إفطار رمضان وكان إفطاراً مع الأنبا ساويرس حيث كان صيام يوم الأربعاء ومن تعاليم الكنيسة أن يصوم المسيحيون كل أربعاء وكل جمعة من كل أسبوع ، فكنا نفطر المغرب بأكل إفطار (لحوم) وكان الأنبا ساويرس يأكل طعام صيامى أى عدس وبصارة ، وكان هذا موقفا مستنيرا ومتفتحا من الأنبا ساويرس ، إذ كانت الندوة يوم الأربعاء الأول من كل شهر وهذا اليوم صيام ، فكان يقدم للضيوف فى مقر المطرانية بالقوصية التى هى صاحبة الدعوة والندوة ، عدس وبصارة وطعمية بحجة أن يوم الأربعاء صيام ولايليق من وجهة نظر المطرانية تقديم أكل إفطار ، أى أن يصوم الضيوف بالعافية (واللى عاجبه...).

ولكن كانت لمسة عظيمة من الأنبا ساويرس بعد ما أبداه عند استضافته للضيوف أثناء زيارتهم للدير المحرق يوم الأربعاء ، فقد قام الدير يقدم للضيوف أكل إفطار أى كل أنواع اللحوم وكانت وجهة نظر أسقف ورئيس الدير المستنير والمتفتح أن الضيف يجب إكرامه وليس من اللائق أن نفرض عليه تناول طعام صيام فما هو ذنب الضيف وهو غير صائم ، ولايعنيه عقائديا هذا الصيام، فيجب أن يكرم الضيف بما يليق كما علق الأنبا ساويرس قائلا كما أن قداسة البابا شنودة الذى يقيم إفطاراً رمضانياً وأحيانا يجيء هذا الإفطار فى ميعاد الصيام ، فكان يقدم أكلا غير صائم ، وهنا أردت أن أذكر هذه الواقعة لمعرفة الفرق بين فكر وفكر وتصرف وتصرف وبين من يقفون عند الشكليات ومن

يتعاملون مع جوهر الأشياء وروحها مع العلم أن الدير أى دير معروف عنه التمسك بالتقليد أكثر من الإيبارشيين «أى الذين يكونون فى مطرانية داخل المدن» .

كانت الندوة التاسعة للصديق العزيز الفنان حمدى أحمد وكانت محاضرته بعنوان الاختراق الأمريكى الصهيونى للثقافة العربية ، وكان حضورا رائعا ومحاضرة غير مسبوقة حول الفن (سينما، مسرح، وأغنية وموسيقى) وكذلك الفن التشكيلى وكيف تم اختراقنا من خلال تلك الفنون التى تشكل وعى ووجدان الجماهير وظهرت فى ندوة حمدى أحمد تلك القيم الدينية. وذلك الانتماء المصرى الذى يتصف به حمدى أحمد حتى أن أحد القسس الحاضرين قال معلقاً على المحاضرة إننى أحسست أن الأستاذ حمدى يلقى عظة دينية بإحدى الكنائس. وفى اليوم التالى ذهبنا إلى الدير وكالعادة جلسنا مع رئيس الدير فى حوار ممتد طول اليوم تخلله الغداء.

كان اللقاء العاشر مع الأديب الصوفى العاشق لمصر الأديب جمال الغيطانى فكان لقاء الغيطانى ليلة تجلى فيها الغيطانى ومعه جمهور الندوة حتى أن ساعتين هما زمن الندوة لم يكونا من الزمن بل تجاوزنا معه الزمان والمكان فى رحلة روحية عبر التاريخ المصرى من الزمن الفرعونى حتى الزمن الحالى . وذهبنا فى اليوم التالى إلى الدير وكان الحوار المعتاد مع رئيس الدير ، ومالفت نظرى أن الوقت المخصص لزيارة معالم الدير الأثرية قد قضاه الأديب جمال الغيطانى فى مكتبة الدير للمخطوطات القديمة والتى تعتبر كنزاً ثقافياً ودينيا لايقدر بثمن ، ويشرف على تلك المكتبة أحد الرهبان المثقفين والمتابعين للتطور العلمى والتكنولوجى فى إدارة المكتبات، وكان هذا شيئا طبيعياً من الغيطانى ذلك العاشق للكتب والقراءة. وكان مقال الغيطانى فى يومياته بالأخبار عن الزيارة والندوة بعنوان القوصية قبلى.

ثم كان اللقاء الحادى عشر والأخير مع الفنانة الشاعرة المناضلة رغدة وهنا كانت فرصة رخيصة للمعارضة الجاهلة غير المثقفة وللموتورين والحاقدين الذين يشرفهم دفن أى عمل ثقافى رفيع بهذا المستوى غير المسبوق فى أى مركز من مراكز الجمهورية وتحضره هذه الرموز العظيمة والشامخة فى جميع المجالات على المستوى القومى.

بدأ الاعتراض على دعوة ممثلة وهم لايعلمون أن الفنانة رغدة عملت صحفية قبل اشتغالها بالفن لمدة اثنى عشر عاما وحاصلة على ليسانس الآداب قسم لغة عربية وكانت أصغر صحفية عضو فى نقابة الصحفيين بسوريا الشقيقة حيث إنها من حلب، وقد جاءت إلى القاهرة لدراسة ماجستير فى اللغة العربية وقد عملت بدار الهلال ثم اتجهت إلى الفن وإذا كانت الفنانة المتميزة رغدة قد مارست فن الكتابة أى التعبير من خلال القلم الصحفى فقد مارست أيضا التعبير من خلال قرض الشعر ولها عدة دووابن شعرية وذلك بجوار التعبير من خلال فن التمثيل فهذه الفنانة متعددة المواهب لم تقتصر على تلك الأساليب الراقية للتعبير ولكن باعتبار أنها قومية عروبية تحمل وجهة نظر سياسية مما يزيدها تقديرا واحتراما ، فقد مارست شكلا من أشكال النضال السياسى العظيم وذلك باختراقها للحصار الأمريكى البغيض والظالم لإخواننا شعب العراق بطائرة محملة بمعونات وأدوية تم جمعها من تبرعات المخلصين فى مصر من خلال لجنة إغاثة أطفال العراق، ذلك الموقف الذى جعل قداسة البابا شنودة يستقبلها مع أعضاء اللجنة بالمقر البابوى بالعباسية الشىء الذى أشادت به رغدة فى الندوة بالقوصية عندما تحدثت عن هذا الموضوع وقد شكرت قداسة البابا الذى رحب بأن يقدم أية مساعدات لشعب العراق الشقيق خلال زيارة رغدة للبابا ، تلك الزيارة التى تم نشر صورها بمجلة الكرازة التى يرأس تحريرها البابا بنفسه.

بالرغم من أن رغدة الإنسانة تجمع كل تلك الصفات السابقة والتى تجعل أى إنسان مثقف يحترم تلك الشخصية إلا أن خفافيش الظلام وجهلة نهاية القرن العشرين ومتخلفى عصر الإنترنت بدأوا يهاجمون الندوة بحجة أنه كيف يتم دعوة ممثلة للكنيسة ، مع العلم أن جميع من اعترضوا على دعوة رغدة والذين لايفهمون الفن ولادور الفن والفنانين كان جميعهم يتسابق ويجرى ويلهث من أجل الحصول على دعوة لحضور ندوتها حيث إننا قد اضطررنا لإعداد دعوات للحضور وذلك لكثرة طلب الحضور غير العادى والذى لانملك تلبيته حيث إن القاعة هى بدروم قصر الأسقف الذى يعيش فيه وليس كنيسة ولايسع هذا البدروم غير خمسمائة شخص على أقصى تقدير مما جعلنا نعد تلك الدعوات.

كان الشهر اللاحق لجمال الغيطانى حتى مجىء رغدة شهرا كله صراع وحوار ممقوت وشائعات قاتلة تدل على عدم معرفة بديهيات العقيدة ومبادىء الدين من قريب أو من بعيد. وللأسف الذين قادوا تلك السقطات هم الكهنة المفترض أنهم متدينون والذين يجب أن يكونوا قدوة فى السلوك والقيم والتصرفات وكان الهدف هو الضغط على الأسقف وإحراجه لإلغاء الندوة حيث إن ضغوطهم المواكبة لندوة عادل حسين ولأسامة أنور عكاشة لم تصل بهم إلى تحقيق آمالهم فأعادوا اللعبة لكى يتم الإلغاء.

كانت الندوة يوم الأربعاء ١٤/ ٤/ ٩٩ أى بعد عيد شم النسيم وقد جلست مع أسقف القوصية يوم الاثنين (شم النسيم) مساء لترتيب زيارة الفنانة رغدة وقد قال لى إن هناك ضغوطا شديدة ولكنى أعلم عظمة الندوة ومدى نجاحها الكبير وتقديرا للضيوف الذين شرفوا القوصية كما اعترف بأنه يعلم من هى الفنانة رغدة وأنه يعلم مواقفها العظيمة ولكنه بدأ يبرر تلك الهجمة بأنها نوع من الجهل والتخلف وتصفية مواقف شخصية معى (يقصد معى أنا شخصياً) يقوم بها الكهنة وأنه يقدر الندوة ويقدر دورى وطلب أن نتناقش مستقبلاً فى دعوة الضيوف للندوات القادمة. فقلت: تفضل واطرح أى أسماء فضحك وقال: فيك البركة فقلت إن شاء الله قد دعونا الأستاذ جمال بدوى ود. طارق البشرى وسندعو الأستاذ عادل حمودة والفنان المخرج دكتور محمد كامل القليوبى فقال عظيم وقد حضر جزءا من هذا اللقاء القمص بولس ميخائيل أحد الكهنة المستنيرين والمثقفين والذى حرص على حضور ندوة رغدة هو وزوجته وأولاده وقد قام بسؤال رغدة ثلاثة أسئلة مشاركة منه فى الحوار.

كان من المفروض أن تقيم الفنانة رغدة ومعها الأستاذة فريدة الشوباشى الصحفية وأهم المعلقات السياسيات بإذاعة مونت كارلو ومعهما مصور خاص. كان المفروض حسب الاتفاق مع الأسقف أن يقيموا بقصر الأسقف حيث الاستعداد والمكان الفخم والذى تنزل به وفود أجنبية من جميع أنحاء العالم ، يصل عدد الوفد إلى أكثر من أربعين شخصا أحيانا، وعلى مدار الأسبوع وليس مدار العام كما أنى قد تشرفت باستضافة جميع الضيوف الأصدقاء والأعزاء الذين حاضروا قبل ذلك وكان شرفاً كبيراً لى ، ولكن أن أستضيف رغدة فكانت هناك ظروف غير مواتية،

فقد كان أولادى بمعزل عنى فى سكن آخر وكنت أقيم بمفردى بمنزلى (وقد اجتمع الشمل الآن والحمد لله) فهذا لايليق أن أقوم باستضافة سيدة حسب التقاليد الصعيدية ، كما أننى أحد موظفى الدولة الذين يعتمدون على راتبهم الشهرى الذى ينفد قبل منتصف الشهر فظروفى المادية لاتسمح باستضافة مثل الفنانة رغدة ، فلهذه الظروف كان يجب أن تتم استضافتها بالمطرانية ، وبالرغم من ذلك ورغم الاتفاق المسبق فوجئت بالأسقف يعتذر عن عدم استضافتها بالمطرانية لوجود وفد أجنبى بالمطرانية وأسقط فى يدى كيف هذا ؟ وماهو العمل ؟ وكيف أتصرف ؟ وماهى الوسائل الممكنة لاستضافة مثل هذه الضيفة؟ فذهبت إلى الدير المحرق حيث به قصور فخمة تليق بتلك الاستضافة فوافق الراهب المشرف على القصر ، ولكن فوجئت وأنا بالدير حيث أتفق على استضافة رغدة بأحد قصوره بحضور الأنبا توماس أسقف القوصية لزيارة الأنبا ساويرس أسقف الدير وأنا فى انتظار الراهب المشرف على القصر والذى وافق على الاستضافة فوجئت به يخرج من عند الأسقفين ويعلن اعتذار الدير عن استضافة رغدة بل وعدم تناول الغداء ، الشىء الذى كان معتادا من قبل مع جميع ضيوف الندوة الذين زاروا الدير المحرق صعقت وذهلت لأشياء كثيرة أقلها كيف أخرج من مشكلة الاستضافة؟

وذهبت إلى القوصية وإلى المطرانية لكى أناقش معهم الوضع المربك والذى وضعنى فى أسوأ حالتى المتوترة حيث إن حضور رغدة لم يبق عليه سوى أقل من عشرين ساعة فقط ، وتقابلت مع أسقف القوصية الذى عاد من الدير والذى تأكدت من أنه هو الذى أوحى لرئيس الدير بعدم استقبال رغدة حيث قص عليه التعليمات من المعارضة والهجوم الشرس فأصبح من حق رئيس الدير أن يعتذر حيث إن صاحب الندوة قد اعتذر عن ضيافتها ، فلماذا يضع رئيس الدير نفسه فى موقف هو فى غنى عنه خاصة أن رئيس الدير مشكوراً كان يقوم باستضافة المحاضرين.

هنا فوجئت بأن أسقف القوصية متوتر ومرتبك وقد كسا وجهه اللون الأصفر ويداه ترتعشان وأخذ يكلمنى برجفة وتوتر قائلا: أنت أربكتنى فقلت له: لماذا هذا التوتر ، أرجوك لا تتوتر ، وعلى العموم أنا سأحل تلك المشكلة لأن رغدة أنا الذى دعوتها وأنا كفيل باستضافتها ، وإذا كنت قد فضلت استضافة الأجانب الذين تضيفهم فهذا شأنك ولا تأخذ فى بالك ، وإذا كنت لاتريد مقابلة رغدة فليكن هذا

فقال: لا.. أنا أشرب معها الشاى قبل الندوة ثـم سكت. فأكملت أنا.. ثم بعد الندوة تتكل رغدة على الله.. ماشى.

خرجت من المطرانية بعد تلك المقابلة غير اللائقة والتى لايجب أن تكون والتى لا أقبلها على الإطلاق فقد أحسست أن هذا الأسقف يعتبر أن تلك الندوة التى أقيمها هى خـدمة لجمال أسـعد ومنـة منه وتفـضلا علىّ. وهـنا أحسـست بأن الأمور غـير طبيعـية، فكيف أصل إلى هـذا الحد من المهانة فـأنا أقدم هذا العمل مـن أجل شباب مصـر ثم من أجـل العلاقـة الإسلاميـة المسيـحيـة وأيضا هـى إعلام كبـير للأسـقف وللمـطرانية ولايـقدر عليـه هو ولا غيره ، فـهذا الأسقف أصبـح حديث الـناس فى القاهرة وفى الـصحف وأصبح هو الأسقف المثقـف المستنير. فهل مقـابل هذا أعامل تلك المعـاملة التى لا تليق حـتى من حيث السن ، فـهذا الأسقف يصغرنى بـأكثر من عشر سنـين وأنا بكل المقايـيس التى أعفى نفسـى من ذكرها لاتجعل الأسقـف يعطى لنفسه الحق فى أن يتعامل معى بهذا الشكل المرفوض.. ناهيك عن أنه أسقف أى أب أى رجل دين يجب أن يتسم بالحب والود والتسامح وهذه قصة أخرى.

لم يكن أمامـى سوى تحمل الموقف وباعتبـار أن الفنانة رغدة ضيفـتى فقد قررت وأنا لا أملك غير ذلك أن أستضيفها بمنزلى وقام أقاربى وأهلى بإعداد الشقة ، وذلك بإحضـار بعض الأثاث وبـعض الأشياء. لكـى تكون الشـقة لائقة لاستـقبالهـا بقدر الإمكان.

وجاءت رغـدة يوم الأربعـاء ٢١/ ٤/ ٩٩ ونزلـت بمحطـة ديروط وكانـت معـها فريدة الشوباشى وقد فوجئت وأنا أمام محطة السكة الحديد بقوات الأمن ومدرعتين وعدة سيارات ممتلئة بالجنود المدججين بالسلاح ووجدت على رصيف المحطة مأمور مركـز ديروط والذى كان مـأمورا لمركز الـقوصية قـبل ذلك ورئيس قطاع الشـمال للبحث الجنائى ورئيس مباحث ديروط وعدد من ضباط الشرطة. كما شاهدت قوات خاصة بسيارة خاصة لهم قد جاءوا من مديريـة الأمن مباشرة وتابعين لها غير قوات مركز ديروط التى قامت بتوصيلنا إلى حدود مركز القوصية ثم قوات مركز القوصية التى رافقتنا طوال يوم الأربعاء ويوم الخميس.

ووصلـت الفـنانة رغـدة إلى مـحطـة ديروط واستـقلـت السيـارة ومعـها فـريدة الشوباشى وأحمـد المصور المرافق وقريب زوج فريدة وأنا إلـى الدير المحرق ، وكان

فى استقبالنا أحد الرهبان وتم الاستقبال فى القصر الجديد الذى يستقبل فيه كبار الزوار غير قصر الأسقف الذى يقيم فيه ، حيث إنه غير مصرح بدخول النساء فيه كتقليد قديم بالدير المحرق ثم اصطحبنا الراهب لزيارة الكنيسة القديمة وهى مكان إقامة العائلة المقدسة وكذلك زيارة الحصن ذى الطابع الرومانى والذى كان يحتمى فيه الرهبان فى عصور المسيحية الأولى من اضطهاد البربر.

ثم عدنا إلى القوصية وذهبنا إلى منزلنا وتناولنا الغداء وكانت الفنانة رغدة كعهدها ، شخصية مثقفة وسياسية ولها موقف سياسى يزيدها احتراماً كما أنها لماحة ، فقد أرادت منذ البداية أن تزيل التوتر الواضح عندى والناتج عن المواقف العصيبة التى عشتها منذ الإعلان عن الزيارة ، فانتهزت فرصة تناول الغداء وقالت أنا أحب أن أكون على طبيعتى وأحب أن آكل بيدى وأكلت محشى الكوسة بيديها ولم تستعمل الشوكة والسكينة ، وأعتقد أن هذا كان نوعاً من إزالة التوتر والرسميات لكى تشعرك بالحميمية والتواصل الإنسانى ، وظلت قوات الشرطة مرابطة تحت المنزل طيلة وجودها بمنزلى إلى أن غادرت القوصية إلى القاهرة فى يوم الخميس.

وبعد الغداء أخذنا قسطاً من الراحة ثم ذهبنا إلى المطرانية حيث استقبلنا الأسقف وكان معه الوفد الأجنبى الذى تم التحجج به لكى لاتقيم رغدة بالمطرانية ، وقد قام الوفد بتحية رغدة بأن غنى لها أغنية بالانجليزية ترحب بها كفنانة ونجمة بعد تقديم الأسقف لها ، ثم خرجنا إلى مكان الندوة لكى نجد جمهورا غفيرا من جميع المستويات جاءوا لكى يشاهدوا النجمة رغدة أكثر من المثقفة رغدة. وقامت بإلقاء كلمة سريعة منها بدأتها بأن أصلها من«حلب» يطلقون عليهم أنهم صعايدة الشام. ثم كان الحوار الذى تم مع رغدة وأجابت على كل الأسئلة الموجهة لها عن حياتها الفنية والعائلية ومواقفها السياسية وعلى رأسها زياراتها للعراق وكسرها الحظر الجوى ووصولها لأطفال العراق بالأدوية المصاحبة لها من مصر ثم انتهت الندوة وخرجنا من القاعة بصعوبة شديدة ولولا تدخل الشرطة ماكنا نستطيع الخروج لتدفق الجماهير عليها .

ثم ذهبنا إلى أسيوط لتناول العشاء وعدنا إلى القوصية إلى منزلى للمبيت. وفى اليوم التالى الخميس ٢٢/ ٤/ ٩٩ ، كان من المفترض أن نذهب إلى إحدى المزارع

الخاصة لقضاء بعض الوقت وتناول الغداء ، فاعتذرت عن ذلك وتناولت طعام الإفطار عبارة عن فطير مشلتت وجبنة فلاحى وعسل ثم طلبت أن تذهب إلى الدير المحرق مرة أخرى لإعجابها بالمكان وشعورها بالراحة النفسية عند التجول بين آثاره. وذهبنا إلى الدير بشكل مفاجىء لهم ، فقد طلبت ألا نعطى الدير خبرا وتم تصويرها فى الدير وفى كل مكان فيه حتى أماكن تربية الماشية والأغنام قامت بزيارتها ، وتناولنا بعد ذلك زبادى من معمل الألبان بالدير ثم عدنا إلى القوصية ومنها إلى ديروط لكى تستقل قطار الرابعة للمغادرة إلى القاهرة وقد شكرتها على تلبيتها للدعوة بالرغم من ظروف الحادثة التى وقعت لزوجها ولوجوده بالمستشفى.

ثم كانت المفاجأة غير المتوقعة ليلة الخميس وبعد سفر رغدة أن اجتمع أسقف القوصية مع مجموعة من الشباب قيل أنهم المعارضون للندوة والمفاجأة أن الأسقف كان مريضا وكان قد سافر إلى أمريكا ثلاثة شهور للعلاج ، وقد جاء من أمريكا معلناً أن مرضه خطير ولم يعرف بعد ، وأن العلاج المتاح هو الراحة التامة وعدم استقباله لأحد ثم كان النقيض إذ قام باستقبال حوالى الـ ٤٥ شابا المعارضين للندوة على مدى ساعتين وأخذوا يعترضون ويهاجمون الندوة مطالبين بإلغائها لأنها دنست الكنيسة وأدخلت المسلمين فيها وأتت بالممثلات.

وصلت الأمور إلى هذا الحد وانقلب الأسقف من مدافع عن الندوة إلى مدبر لخطة رخيصة لاغتيال الندوة ومساء الخميس ، وبعد هذا الاجتماع المزرى الذى أصبح فيه الأسقف ديمقراطيا للمرة الأولى فى حياته ، سمعت بما حدث وتأكدت أن هذه خطة رخيصة وحقيرة لإلغاء الندوة ولكنى كنت حائراً فى تحديد السبب المباشر لذلك ولايمكن أن يكون وجود رغدة هو السبب فالأسقف يعلم منذ أكثر من شهر أن رغدة ستحضر.

وقد أصدر أوامره بإعداد القاعة للندوة وقام باستقبال الفنانة رغدة وقد تناول معها الشاى ويتم التقاط الصور التذكارية لهما معا. فلماذا هذا التغيير وكان السؤال الحائر هو ما سبب هذ التحول المفاجىء وهذا التغيير الغريب من الأسقف الذى كان يتصف بأنه مثقف ومستنير ، يقضى كل وقته خارج مصر فى الولايات المتحدة الأمريكية ، هل يكون السبب للترتيب لإلغاء الندوة سببا شخصيا ذاتيا من الأسقف؟ هل السبب أنه أصبح يؤمن برأى المعارضين للندوة (مع العلم أنه صرح لى قبل ذلك

أن المعارضين هم معارضون لجمال أسعد تصورا منهم أن جمال معارض للبابا) بعدما كان يصفهم بالجهل وعدم الثقافة ؟ هل الموقف نتيجة لتعليمات من جهات أخرى داخلية أو خارجية لاتريد وحدة الوطن ولا ترضى بالتوحد المصرى؟ لا أستطيع الإجابة . ولكن جاءت الإجابة بصورة أخرى فجة صبيانية لاتليق بأسقف ولابراع ولا بأب للأقباط، فقد علمت من أحد الكهنة وشاب من المتحمسين للندوة فوجئت بأن هذا الشاب مع الكاهن المشرف على الندوة من قبل الأسقف (كان مشرفا شكليا كما أراد الأسقف) أقول فوجئت بأن الاثنين قد تم شراؤهما من قبل الأسقف ودخلا فى اللعبة الصبيانية لإلغاء الندوة وكان السبب المعلن أنهما قد أبلغا الأسقف بأننى أثناء مشكلة إقامة رغدة ورفض الأسقف استضافتها فى اللحظات الأخيرة بعد موافقته على الاستضافة قبل ذلك وأثناء توترى من مشكلة الاستضافة قد تلفظت بألفاظ غير مناسبة على الأسقف ، ومع ذلك تم الاتصال بى وذهبت يوم الجمعة ٢٣/ ٤/ ١٩٩٩ إلى المطرانية وجلست مع الأسقف فى وجود أحد الرهبان الذى أصبح أسقفا مساعداً للأنبا توماس فى القوصية بعد ذلك ، وتحاورنا فى موضوع الادعاء بالتلفظ ضده وأوضحت له أن الأسقف لايجب أن يكون سماعا ولايجب أن يعطى فرصة للآخرين بالوشاية لأن هذه سلوكيات لاتليق بأى إنسان وليس راعيا دينيا وأوضحت له أن المناخ يوحى بتدبير شيء لإلغاء الندوة . وقلت له إذا كنت تريد إلغاء الندوة فلتلغ فوراً ، وكان الضيف القادم هو الأستاذ جمال بدوى المؤرخ التاريخى والكاتب الصحفى ورئيس تحرير الوفد السابق فقال لا أريد إلغاء الندوة ولكن فلتكن الندوة خارج الكنيسة فى إحدى الأراضى الفضاء المملوكة للكنيسة أى خارج أسوار الكنيسة ، وبهذا نكون جاملنا الذين يعترضون على دخول المسلمين الكنيسة لحضور الندوة فأعدت كلامى مرة أخرى إذا كنت تريد إلغاء الندوة فليكن بشكل محترم بعيدا عن الدسائس والمؤامرات وتصفية الحسابات وإلغائها بطريقة غير محترمة لأنه فى هذه الحالة قد تحدث فتنة بين المؤيدين ، والمعارضين ، فأكد تقديره للندوة وللثقافة وأنه مصر على استمرار الندوة.

وطلب منى أن أحضر فى مساء نفس اليوم اجتماعا أواجه فيه بعض المعارضين للندوة كما أوضح بأن المعارضين لن يقولوا جديدا غير الذى أسمعه منذ بداية الندوة تلك الاعتراضات التى سبق وفندتها من قبل أمام الجميع وأنه لدىّ الإمكانية لتفنيد

آرائهم واعتراضاتهم ويكون هذا اللقاء بمثابة عقد مصالحة مع الجميع. وقال أيضاً لابد أن تتسم بالهدوء فى مواجهة بعض المعارضين حيث إنهم يمكن أن يوجهوا إليك بعض الألفاظ الجارحة. فقلت ـ أولا ـ أنا لست ضد أحد وأنا لا أفعل شيئا أخاف منه، وعلى ذلك فإن هذا اللقاء سيكون نوعا من توضيح المواقف ، واتفقنا على الحضور إلى المطرانية السادسة من مساء يوم الجمعة.

وذهبت إلى المطرانية حسب الميعاد المتفق عليه وتنفيذا لطلبه وكانت الصاعقة الكبرى والمفاجأة المخجلة أن الأسقف قد قام عن طريق معاونيه وعن طريقه هو شخصيا فى بعض الأحيان بالاتصال بجميع المعارضين وكذلك الاتصال بالمؤيدين والاتصال بأشخاص ليسوا معارضين للندوة ولايوجد لديهم أدنى اهتمام بالثقافة أو بالعمل العام بل لم يحضروا الندوة مطلقا بل لم يسمعوا عن الندوة فى الأساس . ولكن كان الاتصال به إيحاء مباشر جدا بالحضور إلى الاجتماع بهدف عدم الموافقة على الندوة وإلغائها ، وطبعا هذا الإيحاء كان بمثابة أمر ، خاصة عندما يكون هذا الأمر صادرا عن نيافة الأسقف الذى يعتبره البعض أن اتصاله بأى شخص شرف كبير ، أقول بالاختصار فقد استغل الأسقف وضعه الكنسى ووضع الإكليروس (الكهنة) بالنسبة للأقباط لكى يلغى الندوة عن طريق مظاهرة ديمقراطية وكل هذا حدث فى الوقت الذى طلبت فيه أن يلغى الندوة إذا كان يريد.

كانت تظاهرة تداخل فيها الغوغاء والسوقة والجهلة والمتشنجون والأطباء والمحامون وكانت مذبحه فبمجرد وصولى إلى المكان فوجئت بغوغائية لا تليق بالأسقف ولا بالمكان ولا بأى قيمة من القيم الإنسانية والقيم الدينية ، وسمعت ألفاظا تسبنى بالاسم حيث إن الجميع لايعلم أننى سأكون حاضراً لأن الأسقف قد دعاهم ولم يخبرهم بحضورى ولا أعلم ماذا كان يريد وماهى النتيجة التى كان يتمنى الوصول إليها.

بمجرد وصولى أخذ الكل يشتم وينذر ويغضب وكانت المفاجأة أن الكل يتشابك بالأيدى وباللسان حتى أغمى على الأسقف ونقلوه إلى مقر إقامته. ولولا عناية الله كان يمكن أن تحدث نتيجة لهذا الاشتباك إسالة دماء وفضيحة تسجل. وهذا هو سلوك الآباء فأردت أن أوضح هذا الموقف لكى نستخلص العبرة ولكى نستفيد من التجربة ، واضعين نصب أعيننا الصراحة والموضوعية غير زاعمين أن الحال على

مايرام ولكن هذا لكى ندرس المواقف وندرك خطورة الطائفية ورفض الآخر وعدم قبوله. وهذا موقف عملى لا أريد أن أعلق عليه، ولكن سأترك الأمر للقراء لكى يستخلص كل منهم الدروس المستفادة من تلك الواقعة الفضيحة. وعلى رأسها أن رجل الدين الذى هو رمز للمحبة والتسامح والأسقف الذى تأمر الكنيسة بأن لا يكون سماعاً لأحد والأب الذى يقوم باحتضان الأبناء وحل مشاكلهم ، أقول بدلا من ذلك يتحول الأب إلى عدو ومن محب إلى حاقد ومن متسامح إلى شخص يبغض وبدلا من حل المشاكل يدبر فتنة ويثير الأبناء بعضهم ضد بعض ولولا لطف الله لكانت فتنة ودماء وفضيحة ، وكل ذلك بتخطيط الأسقف وبأوامره والأخطر أن المذبحة تمت بحضوره.

فأين المحبة والقيم المسيحية ؟!!

وهنا أقول أردت أن أوضح كيف تدار الكنيسة وكيف يصنع القرار وفى أى ظروف وماهو دور الإكليروس أى رجال الدين المسيحيين ؟ وماهو دور العلمانيين أى الشعب القبطى داخل الكنيسة (أقول داخل الكنيسة لأنه خارجها الأقباط مواطنون مصريون) وماهى الحدود بين الشخصى والذاتى وبين العام والموضوعى؟ وهل الإكليروس يتصرفون كرجال دين تحكمهم القيم المسيحية أم كذوات تحكمها الأهواء والنزوات وحب الذات وتصفية الحسابات.

وأخيرا أيضا فإن الندوة ذلك العمل العظيم على مدى عام فهو حدث تاريخى على مستوى القوصية بل المحافظة أردت أن أضيف من خلالها لمصر عملا يزيد الوعى وينمى الثقافة ويربط القنوات بين أبناء الوطن الواحد من أجل مصر أولا ، فإذا كان العمل قد استمر فهذا شرف كبير لا أستحقه وكون أن الكنيسة ممثلة فى القيادات الذاتية وغير الواعية وأجهزة الدولة عن طريق النظرة الحزبية الضيقة ، إذا كان هؤلاء وهؤلاء قد قضوا على الندوة فهذا شرف لنا أيضا أن يتصدى هؤلاء لعمل تنويرى وتثقيفى من أجل مصر ، والغريب أن الجميع بعد ذلك يشكو من التطرف ، لك الله يا مصر وسامحكم الله يامن تتدثرون بالجهل وتسبحون فى بحار الجاهلين.

لم تكن عملية إجهاض ندوة الأربعاء الشهرية التى كنت أعقدها بالقوصية أمراً

عابراً، أو مجرد خلافات فى وجهات النظر مع بعض الكهنة داخل الكنيسة المحلية بالقوصية، ولكن الأمركان أكبر من هذا بكثير. ولقد فوجئت فى نوفمبر ١٩٩٩ بمنح سبع شخصيات مصرية جائزة من بيت الحرية الأمريكى (فريدم هاوس). ومالفت نظرى واسترعى انتباهى أن هذه الشخصيات التى مُنحت تلك الجوائز تستوقف الإنسان حول الأدوار التى قاموا بها والتى من أجلها منحت تلك الجائزة، فكان على رأس الذين منحوا هذه الجائزة هو الأنبا ويصا أسقف البلينا التابعة له قرية «الكشح».. الذى قام بدور فى أغسطس ١٩٩٨، عند أحداث الكشح الأولى بتأليب الرأى العام العالمى والإيعاز أن هذه الحادثة هى اضطهاد منظم من قبل الحكومة ضد الأقباط ، وقد يكون حصوله على هذه الجائزة ومعه الآخرون الذين حصلوا عليها أمراً مبررا، فنجد أيضا الدكتور سعد الدين إبراهيم صاحب مركز ابن خلدون المعروف باتجاهاته السياسية فى تمرير السياسة الأمريكية، خاصة فيما يتعلق بالأقباط ومحاولة تبرير التدخل الأمريكى بزعم الدفاع عنهم كذلك حافظ أبو سعدة الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان والذى قام بإعداد التقرير عن حادثة الكشح الأولى ، والذى تم استخدامه من قبل بعض أقباط المهجر فى تهييج الرأى العام العالمى والأمريكى على وجه التحديد.. ثم كان من بينهم أيضاً القس الإنجيلى منيس عبد النور راعى كنيسة قصر الدوبارة الإنجيلية بالقاهرة ، وهو معروف بميولة الأصولية المسيحية والمرتبطة بالأصولية الأمريكية، وكذلك يوسف أنطون سيدهم صاحب جريدة وطنى، الذى يقوم بطرح المشكلة القبطية بطريقة طائفية تتسق مع التوجه الأمريكى.. وكان من بينهم أيضا نبيل عبد الفتاح الباحث بمركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، مع العلم أن حافظ أبو سعدة ونبيل عبدالفتاح قد رفضا الجائزة.

لكن يتبقى بين كل هؤلاء شخص كان مفاجأة الجائزة وهو الأنبا توماس أسقف مركز القوصية، والذى قام بإلغاء ندوة الأربعاء. وهنا يوجد سؤال خطير يفرض نفسه عن حقيقة الدور الذى قام به الأنبا توماس ، والذى لانعلمه وهو غير معلن لكى يستحق هذه الجائزة .. لأنه إذا كان الذين حصلوا عليها يستحقونها لأدوار معروفة أو رفضوها لأسباب معقولة فما هو الدور الذى قام به الأنبا توماس فى هذا الإطار.

نستطيع الآن أن نطرح مجرد تصور ليس أكثر ولا أقل.. فهل هناك دور أخطر من أدوار شركائه فى الجائزة أم أقل ولماذا لا نعلم عن هذا الدور شيئاً، هذا سؤال سوف يجيب عنه المستقبل لأنه لايوجد شيء غير معروف إلا ويعلن يوما ما.. ولكن لنا الآن أن نطرح مجرد تصور لسبب حصوله على هذه الجائزة، طبقاً لما هو لدينا من معلومات.. فهل كان قيام الأنبا توماس بمنع عقد ندوة الأربعاء هو السبب فى تكريمه ومنحه الجائزة، أو على الأقل كان أحد أسباب التكريم؟ هذا السؤال لايحمل أية مبالغة أو أدنى تعنت، ولكن سياق الأحداث المنطقية يجعلنا نصل إلى هذا الاستنتاج ، فهو كثير الزيارات الخارجية. دائم الإقامة بأمريكا سواء لمتابعة نشاط الشباب القبطى هناك عندما كان يكلف من قداسة البابا شنودة بذلك، أو الذهاب إلى أمريكا بعد رفض البابا تكليفه بمثل هذه السفريات، لكى يجمع الأموال أو للعلاج (شفاه الله).. وعلى ذلك فلاشك أن تلك الزيارات قد فتحت له بابا، بل أبوابا وعلاقات متشعبة مع كثير من الأمريكيين والأوروبيين أيضاً مما جعل زيارتهم إلى القوصية قد أصبحت أمراً معتاداً أو عادياً.. وهو الشيء الذى جعل الكثير من هؤلاء الأجانب يسمعون ويتابعون، بل ويحضرون بعض الندوات.. وهنا لابد من طرح بعض التساؤلات.. ألا يمكن أن يكون بين هذا العدد الكبير من الأجانب الذين يصلون فوجا تلو الآخر ، والفوج الواحد قد يضم أكثر من أربعين شخصاً، لهم اهتمامات سياسية أو بحثية مرتبطة بمراكز أبحاث أجنبية وهل نموذج الندوة الذى يجمع المسلمين والمسيحيين داخل أسوار الكنيسة، مما يؤكد التوحد الوطنى الحقيقى ويدحض الادعاءات الخارجية عن الانقسام والاضطهاد الدينى.. فهل هذا النموذج يرضى التوجهات السياسية لهؤلاء الأجانب؟ خاصة إذا كانت لهم توجهات وأدوار لانعلمها (!!).. ألا يصبح الربط بين الجائزة التى أعطيت للأسقف والتى لم يصرح حتى كتابة هذه السطور عن الدور الحقيقى الذى قام به لكى يمنح تلك الجائزة ، وهذا يجعلنا ندعى مشروعية طرح هذه الأسئلة ، وخاصة أنه بعد منح هؤلاء الأشخاص الجائزة قمت بكتابة مقال حولها بعنوان «حول الجائزة التى حصل عليها الأمريكيون المتمصرون ». وتم نشر هذا المقال قبل الاحتفال بعيد جلوس الأنبا توماس فى (٣١/ ١٢/ ١٩٩٩) بأيام قلائل وهو الشيء الذى جعله يلغى حضوره إلى القوصية رغم اهتمامه البالغ بالاحتفال بهذا العيد منذ سيامته عام

(١٩٨٨)، ولم يحدث أن تخلف عن الحضور ولومرة واحدة ، حيث ينال كما من التبجيل والتكريم إلى درجة قد تصل فى بعض الأحيان إلى حد المبالغة التى تتنافى مع جوهر وروح المسيحية التى تشترط أن يكون الأسقف أو أى رجل دين خادماً للكنيسة.. ومع ذلك أعلن فى ختام الحفل أن الأنبا توماس سيحضر بعد يومين ، لكن لم يحضر أيضاً.. فقيل أنه سيحضر الاحتفال بقداس عيد الميلاد (٧/ ١/ ٢٠٠٠) لكن أيضاً لم يحضر، فقيل أيضاً أنه سيحضر عيد الغطاس (٢٠/ ١/ ٢٠٠٠) لكن لم يحضر إلى القوصية حتى تم ترتيب استقبال خاص من أنصاره يحاول به أن يبرر سبب حصوله على الجائزة كما سأروى بعد قليل.

وقد تحدثت فى مقالى عن تلك الجائزة وشرحت دور الأنبا ويصا أسقف البلينا فى أحداث أغسطس ١٩٩٨ بقرية الكشح والتى استحق عليها الجائزة المشبوهة، إذ بدأت أحداث الكشح ١٩٩٨ بحادثة قتل فيها اثنان من المسيحيين فى تلك القرية التى يقطنها أغلبية مسيحية (٨٠٪ مسيحيين ٢٠٪ مسلمين).

وتم اتهام بعض المسلمين فى هذه الحادثة وقامت الشرطة كعادتها بعمليات تعذيب وعنف ضد المتهمين، حتى وصلت أخبار للشرطة أن المتهم مسيحى ، فأمرت بالإفراج عن المسلمين وقامت بالقبض العشوائى على مئات من المسيحيين بالقرية التابعة لمركز دار السلام بمحافظة سوهاج.

وتمت عمليات قمعية وتعذيبية فظيعة ضد هؤلاء المتهمين ولامانع من خلال المناخ الطائفى السائد أن يكون هذا التعذيب قد تم من رجال شرطة متعصبين ضد متهمين مسيحيين .. وهنا كان يمكن أن يكون الأمر عادياً، وأن يتم الدفاع عن هؤلاء المتهمين كمصريين وليسوا كأقباط ، باعتبار أن رواد مركز الشرطة فى الغالب الأعم هم مسلمون طبقاً للتركيبة السكانية فى مصر .

ولكن الأنبا ويصا قام بالتردد على مديرية الأمن فى سوهاج وكذلك مباحث أمن الدولة، مدافعاً عن المتهمين، وهنا لابد من وقفة.. فذهاب الأنبا ويصا إلى أجهزة الشرطة قد أدى إلى تعقيد الموضوع، ولم يساهم فى الحل. وذلك يرجع إلى العلاقة المتوترة دائماً بين الأسقف وبين الشرطة والتى بدأت قبل اعتقاله فى أحداث سبتمبر ١٩٨١، والتى سبق وأشرنا إليها فى الفصل الأول من هذا الكتاب.. مما جعل الشرطة لاتتجاوب فقام الأسقف برد فعل آخر وهو استدعاء بعض الشهود عن طريق أحد الكهنة لكى يذهبوا إلى النيابة العامة لكى يدلوا بأقوال متناقضة لما

سبق الإدلاء به فى مركز للشرطة مدعياً أن اتهامه لمسيحى يدعى شيبوب كان نتيجة لتعذيبه بمركز الشرطة الذى أجبرهم على اتهام هذا الشخص.. وهنا اعتبرت الشرطة أن الأنبا ويصا يتحداها وأصبح الطرفان يتعاملان بسياسة الفعل ورد الفعل ، وعندما تم توجيه الاتهامات للمتهم «شيبوب» بالقتل قامت النيابة العامة أيضاً بتوجيه تهمة الشهادة الزور للشاهد وسجنه خمسة عشر يوماً ، الشىء الذى جعله يعترف بأن أحد القساوسة هو الذى استدعاه من المعسكر المجند به فى المنيا، حتى أن القسيس اعترف أن الذى كلفه بذلك هو الأنبا ويصا ، وبناء على كل هذا تم توجيه خمس تهم منها إثارة الفتنة الطائفية للأنبا ويصا الذى تمت إحالته للنيابة العامة.

أثناء تلك الأحداث كتبت مقالاً نشر فى جريدة الأخبار، انتقدت فيه الشرطة وما يبدر عنها من تصرفات مخجلة وغير مسئولة، والتى تهدر كرامة المواطن المصرى أيا كان معتقده، والتى كانت فى ذات الوقت تسىء إلى الوطن كله.. وفى نفس الوقت وجهت النقد إلى الأنبا ويصا لأنه قام بدور كان من الممكن أن يقوم به غيره بل من الواجب أن يقوم به غيره، خاصة أنه يعلم مدى توتر العلاقة بينه وبين جهاز الشرطة. وبعد توجيه الاتهامات للأنبا ويصا، والمتزامنة مع كتابة تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان حول عمليات تعذيب المتهمين فى القضية.. تمت إذاعة تصريحات على مدار اليوم للأنبا ويصا من إذاعات مونت كارلو وصوت أمريكا وهيئة الإذاعة البريطانية ، وذلك نتيجة لتوجيه الاتهامات له.. وقد ادعى الأنبا ويصا فى هذه الأحاديث الإذاعية أن هناك عمليات اضطهاد تتم ضد الأقباط عن طريق الشرطة، مما جعل الرأى العام العالمى يهيج عن طريق بعض أقباط المهجر الذين استغلوا تلك الحادثة التى لم تكن حادثة طائفية بين مسلمين ومسيحيين على الإطلاق بل كانت ممارسات خاطئة ومرفوضة من الشرطة ضد مواطنين مصريين.

وبعد كتابتى لمقالى فى جريدة الأسبوع عام ١٩٩٩ حول الجائزة المشبوهة التى منحها بيت الحرية الأمريكى، والذى شرحت فيه دور الأنبا ويصا، وفى غضون أقل من أسبوع، وللأسف الشديد جاءت أحداث الكشح الثانية فى ١٩٩٩/١٢/٣١. وهنا لابد من التوقف قليلاً أمام أسباب تلك الأحداث، وليس نتائجها مع العلم أن نتائجها كانت خطيرة جداً لأنها من أخطر المواجهات الطائفية بين المسلمين والمسيحيين، والتى أسفرت عن مقتل أكثر من ٢٢ قبطياً وإصابة أكثر من ستين

مصرياً مسلمين ومسيحيين وإن كان الأغلبية منهم مسيحيين وسرقة وحرق ونهب الكثير من المحلات التجارية والمنازل.. وهذا يمثل خطورة فى تصاعد الخط الطائفى، لذلك هذا يجعلنى أتوقف عند الأسباب وليس النتائج لأن الأسباب ومعرفتها هى التى يمكن من خلالها أن نصل إلى الحلول حتى لاتتكرر مثل هذا الكارثة مرة أخرى لاقدر الله.

فى تصورى الخاص.. أن التناول الخاطىء لحادثة الكشح الأولى وتصويرها على أنها اضطهاد للأقباط، مما أثار الرأى العام بالخارج وعجل بإصدار قانون الاضطهاد الدينى من الكونجرس الأمريكى.. وهو الأمر الذى جعل الحكومة المصرية، من خلال مايسمى بلعبة التوازنات السياسية ، ولتهدئة الخارج، وتحسين صورة الداخل، تقوم بإذاعة قداس العيد كاملاً على الهواء مباشرة، وتفويض المحافظين فى إصدار قرارات ترميم الكنائس، وكذلك حفظ التهم التى وجهت إلى الأنبا ويصا ، خوفا من هياج بعض أقباط المهجر وتدخل الخارج. وفى المقابل قامت الحكومة أيضا بعدم معاقبة بعض ضباط الشرطة الذين قاموا بتعذيب المتهمين مما جعل الاشتعال الطائفى فى القرية وما يحيط بها يزداد ويتأجج وكل طرف يتصور أن الحكومة تجامله على حساب الطرف الآخر.. وفى ظل هذا المناخ الطائفى غير الطبيعى الذى نتج عن المعالجة الخاطئة من جميع الأطراف أدى إلى ما حدث رغم أن البداية كانت بسبب معركة بين أحد التجار المسيحيين وإحدى المواطنات المسلمات، الشىء الذى جعل أحد التجار المسلمين يتدخل.. فنشبت معركة كعادة أهل الصعيد، تم استعمال السلاح فيها مما أدى إلى إصابة ثلاثة من الأقباط ، وهنا باعتبار أن الأقباط يمثلون أغلبية وطبقاً لحسابات الصعيد المبالغ فيها والتى يطلق عليها استرداد الحق وحفظ الكرامة.. قام أحد الشباب بهدم مجموعة أكشاك يملكها المسلمون كانت قد زرعت أمام محلات الأقباط وكانت تمثل عائقاً اقتصاديا وحقداً نفسياً بين الطرفين ، حيث إن التجار المسيحيين سبق وحصلوا على حكم بإزالة هذه الأكشاك لكن شيئاً من هذا لم يحدث لتستمر الأحداث المعروفة لدى الجميع.

ولكن ما يعنينى فى تلك الأحداث المؤسفة والمحزنة والتى أوجدت جرحاً عميقاً وغائراً فى نفوس المصريين جميعاً ونحن فى بدايات القرن الواحد والعشرين والعالم كله يتسابق نحو التقدم العلمى ، التكنولوجى ، وقد أدت الأسباب التى سبق

وذكرتها إلى خلق هذا المناخ الطائفى والذى أدى إلى سلوك طائفى أشعل شرارة الفتنة الطائفية وأحداثها المؤلمة.. لأنه لو لم يكن مناخ الكشح مهيأ ماحدثت تلك الأحداث ، ودليل ذلك نجد على سبيل المثال فى مدينة القوصية قد حدثت فى أغسطس ١٩٩٩ حادثة بأن قام أحد المسيحيين بقتل أحد المسلمين فى سوق المدينة.. ولم تستغرق العملية أكثر من خمس دقائق فقط، وتم القبض على القاتل.. وبعدها بحوالى شهر وقعت حادثة أخرى ليس لها أى علاقة بالحادثة الاولى وقد قتل فيها أحد الرهبان بالدير المحرق التابع لمركز القوصية .. وكان هذا على يد أحد الخفراء المسلمين بعد نزاع مع هذا الراهب الذى كان مشرفاً على الأراضى الزراعية.. ولم تأخذ الحادثة أى بعد طائفى، بل وضعت فى حجمها الطبيعى وهذا يرجع إلى المناخ الطبيعى الذى يعيشه المصريون.

أعود مرة أخرى لجائزة بيت الحرية، التى حصل عليها الأنبا توماس أسقف القوصية.. فمن الواضح أن الدور الذى قام به هذا الأسقف (٤٣ عاماً) جعله يستحق هذه الجائزة المشبوهة، وستفصح الأيام عن هذا الدور الذى سيكون مليئا بالمفاجآت غير المتوقعة.

لقد اعتبر الأنبا توماس أن مقالى الذى نشر فى جريدة الأسبوع والذى تساءلت فيه عن الأسباب التى من أجلها منح هذه الجائزة المشبوهة موقفا أريد منه كشف دوره المشبوه ، رغم أننى لم أذكر أسباباً تجعله يحصل على هذه الجائزة المشبوهة.. فقام الأسقف بالانقطاع عن مقره بالقوصية لمدة ثلاثة أشهر كاملة، ولم يجرؤ على المجىء إليها، حتى قام أتباعه ومريدوه بترتيب استقبال حافل له. معتقدين أن مثل هذا الاحتفال هو رد على جمال أسعد. ومن ثم أخذت القضية لديهم شكلا شخصياً، وصراعاً ظاهراً، يقوده الأنبا توماس بنفسه مستغلاً موقعه الدينى، ومعتمداً على ثقة المسيحيين فيمن يعتلى هذا الموقع الدينى، معتقدين أيضا أن صفاته الشخصية تجعله أهلاً لهذا الموقع.. ولكن الأحداث والأيام المقبلة سوف تثبت عكس هذا تماماً.

عندما تساءلت عن الجائزة، لم أقصد موقفاً شنيعاً، ولكنى حاولت أن أقدم تبريراً مشرفاً للأسقف.. إذا كان هناك ما يشرف!.. وذلك باعتبار أن الأسقف شخصية كنسية لايملك تصرفاته الشخصية إلا فى إطار وحدود موقفه الكهنوتى.. ذلك

الموقع المنسوب إلى المجمع المقدس الذى يضم جميع أساقفة الكنيسة وهى أعلى سلطة فى الكنيسة الأرثوذكسية.. على اعتبار أن الأسقف عضو المجمع ومنه يستمد احترامه ووضعه المتميز، حتى أن هذا المجمع جزء من العقيدة القبطية.. وشرط هذا الوضع المميز أن يلتزم صاحبه بالقيم المسيحية وبممارسات الأبوة الروحية الحقيقية.

من هنا جاء التساؤل.. إذا كان أسقف القوصية ، قد منح هذه الجائزة العالمية المشبوهة من خلال قيامه بدور سياسى لاشك أنه سيكون مشبوهاً كى يتسق مع شروط الحصول على هذه الجائزة.. والدليل على ذلك أن الذين حصلوا على تلك الجائزة أبرزهم الدكتور سعد الدين ابراهيم ، الذى منح الجائزة لدوره المعروف كأستاذ لعلم الاجتماع بالجامعة الأمريكية، وما يفعله فيما يسمى باضطهاد الأقباط، واعتبار أنهم أقلية عرقية بما يتسق مع ما تطرحه أمريكا تمهيداً للتدخل فى شئون مصر الداخلية تحت مزاعم الدفاع عن الأقباط المضطهدين.

وإذا كان من حق الدكتور سعد الدين إبراهيم ، كأستاذ علم اجتماع أن يقيم مركزاً للأبحاث فليس من حقه أن يكون دور هذا المركز وما يخرج عنه من أبحاث فى غير الاتجاه الوطنى .. وهو الشىء الذى تحقق بالفعل عندما تم القبض على سعد الدين إبراهيم ووجهت إليه العديد من الاتهامات أبسطها التعامل مع جهات أجنبية وتقديم أبحاث وخدمات تخدم أغراض دول أجنبية وليس فى صالح مصر... إن من حق سعد الدين إبراهيم أن يتخذ هذا الدور غير الوطنى وأن يحاكم ويحكم عليه من قبل الشعب المصرى بعدم الوطنية.

ولكن هل من حق الأنبا توماس، وهو عضو المجمع المقدس للكنيسة القبطية الأرثوذكسية أن يلعب هذا الدور الذى ليس دوره بل وليس مؤهلا له ؟ وهل عندما يقوم بدور يوصف بأنه دور غير وطنى يعد أمراً جيداً، مع أن مثل هذا الدور سيعود على الكنيسة القبطية بأجمعها ؟ ـ وماهو موقف الكنيسة والمجمع المقدس من تلك الممارسات وهذه التصرفات؟

لذلك..فعندما تساءلت عن أسباب منح هذه الجائزة المشبوهة لأسقف القوصية، كان يجب عليه أن يعلن عن تلك الأسباب، خاصة أنه قبل هذه الجائزة وتسلمها فى الوقت الذى رفضها آخرون مثل نبيل عبد الفتاح وحافظ أبوسعدة.

لقد ظل الأنبا توماس رغم أنه الأب الروحى لى باعتبارى أحد أفراد رعيته فى

حالة مقاطعة شخصية لى.. ولم يكتف بذلك، بل أخذ يحرض المسيحيين بالقوصية ضدى، مستغلاً موقعه الدينى، واصفاً إياى بأننى ضد الكنيسة، وأننى أهاجم رجال الدين. رغم أن هذه المقولات خاطئة ، وجاءت بمثابة استغلال سيىء لموقعه الدينى. رغم ذلك من منطلق سلطاته الكنسية وأبوته الروحية ، قمت بطلب أحد المقربين إليه من أجل الجلوس مع الأسقف للتفاهم والحوار والمصالحة ، على أرضية روحية وهو أب روحى لى، وذلك بعيداً تماماً عن المواقف الشخصية، وقد أكدت أنه لايوجد أى صراع أو خلاف شخصى ولكنه اختلاف حول قضية عامة.. ومع ذلك فقد أسقط الأنبا توماس كل القيم الروحية والكنسية وتناسى موقعه الدينى، بل وتغافل عن قول الكتاب المقدس الذى يدعو كل المسيحيين إلى التسامح والصفح ، حيث يقول النص الإنجيلى : «إذا خاصمك أخوك، اترك قربانك على المذبح (أى أوقف صلاتك) واذهب إليه لتصالحه، وإذا رفض خذ له آخر، وإذا رفض خذ له الكنيسة (أى الرعية) وإذا رفض عامله كوثنى وعشار».

والسؤال الآن.. هل لم يقرأ الأسقف هذا النص أم أسقطه من الكتاب المقدس...ورغم كل هذا اعتبرت أن هذا موقف يخص الأسقف ويحاسب عليه أمام الله والناس الذين يعطونه ثقتهم الروحية التى هى فى غير موضعها.

الغريب أن هذا الأسقف، صديق بيت الحرية المشبوه والحاصل على جائزته المشبوهة لم يقف عند هذا الحد.. بل عندما جاءت انتخابات مجلس الشعب لعام ٢٠٠٠ وقررت الترشيح وأعلنت ذلك قبل الإعلان عن فتح باب الترشيح بفترة.. وأعلمت أهل دائرة القوصية بذلك.. وقد شجعنى على الترشيح مواقفى البرلمانية وما لى من شعبية داخل الدائرة، عندما كنت عضوا بمجلس الشعب وبعد ذلك، ولى مواقف سياسية، وارتباط وثيق بجماهير القوصية مسلمين ومسيحيين ..وقد ظهر ذلك فى رد فعل المسلمين الذين جاءوا ليعلنوا إلى تأييدهم لترشيحى وحماسهم الشديد لذلك .

كانت المفاجأة ، فى موقف هذا الأسقف من خلال كهنته الذين يدورون فى فلكه ويسبحون بحمده ، إذ بدأوا فى تدبير حملة تكفيرية ظلامية، مسترجعين بذلك ما كان يحدث فى العصور الوسطى.. وكانت هذه الحملة تدعو المسيحيين لعدم انتخاب جمال أسعد. وأن من يقوم بانتخابه يكون ضد الكنيسة ومحروماً منها، كل

هذا رغم أن قوانين الكنيسة نفسها تفصل بكل حزم فصلا كاملاً بين الشئون الدينية والأمور السياسية اعتمادا على كلام السيد المسيح الواضح والصريح «مملكتى ليست من هذا العالم». ويؤكد تاريخ الكنيسة على مر العصور أن الكنيسة لها الجانب الروحى ، أما الجانب السياسى فهو مرتبط بعلاقة المسيحى كمواطن بالدولة وذلك تأسيساً على قول المسيح الواضح والفاصل وهو: «أعطوا ما لقيصر لقيصر ومالله لله».

لكن هذا الأسقف المرتبط بعلاقات أجنبية مريبة ، من الواضح أن له دوراً مرسوماً غير دوره الروحى والكنسى من قبل تلك الجهات الأجنبية، كما أنه يستهويه ذاتياً أن يكون زعيماً سياسياً، والدليل على ذلك أن أحد الأقباط بالقوصية أراد ترشيح نفسه، وذهب للأسقف ليعلمه بذلك ، فقال له بالحرف الواحد: «طبعاً لازم تجينى، هو فيه حد مسيحى يقدر يرشح نفسه إلا بأمرى».

وهنا السؤال ..هل هو أسقف له دور دينى أم زعيم صاحب دور سياسى ، وهذا الدور السياسى الذى يلعبه لصالح من بالضبط ؟ وماذا يريد من ورائه وما هى نتائجه؟.

إن هذه الحملة التكفيرية الظلامية التى قادها هذا الأسقف وأتباعه لاشك أنها تتساوى مع التطرف الدينى التكفيرى، الذى رفضته مصر وقاومه كل المصريين.. فهل هذا الموقف يتفق ومصلحة الوطن، أو يتسق مع أى قيم دينية أو روحية أو حتى سياسية ؟

ونتيجة لكل هذا.. ونظراً لارتباط كثير من أصوات المسلمين وفى ظل تأثر غالبية أصوات المسيحيين بهذه الفرية الكاذبة والتكفير الصريح من قبل الكنيسة، وجدت أن ترشيحى سوف يأخذ موقفاً طائفياً قد يشعل الأمور، وهذا ما أرفضه تماماً.. لأن قضية حياتى هى العلاقة الإسلامية المسيحية.. لذلك تراجعت عن ترشيح نفسى لمجلس الشعب.

بعد سرد تلك الوقائع الخاصة بندوة الأربعاء التى كانت تعقد فى مطرانية القوصية باستضافة عدد من نجوم السياسة والفن فى مصر بحضور مسلمين ومسيحيين فى استضافة الكنيسة ، الشيء الذى يؤكد التوحد المصرى وقد انتهت

إقامتها بالإلغاء من منطلق قرار كهنوتى من أسقف القوصية ، وكان هذا أمراً طبيعياً نتيجة للصراع القائم بين السلطة الكهنوتية وتهميش دور العلمانيين فى الكنيسة والذى ينتهى لصالح الإكليروس.

وبنفس المنطق وعن طريق تلك المعالجة القاصرة نكرر السلبيات التى أدت إلى أحداث الكشح فالمأساة حدثت عندما تم الخلط بين دور الكنيسة ممثلة فى رجال الدين وبين دور العلمانيين فى التصدى لتلك المشاكل الحياتية العادية. حيث إن معالجة تلك المشاكل عن طريق العلمانيين لايعطيها بعدا طائفياً على خلاف تدخل رجال الدين الذى يجعل تلك المشاكل تأخذ بعداً طائفياً. لذلك هل يمكن للإكليروس ورجال الدين الأرثوذكس أن يتركوا فرصة للعلمانيين فى الكنيسة لكى يعيدوا سابق الأيام والدور العظيم الذى كانوا يقومون به؟

يأتى هذا فى الوقت الذى تقوم فيه الكنيسة الكاثوليكية ـ رغم كل ما يحمله تاريخها الوسيط من مشاكل واستبداد ـ ، الآن بإفساح الطريق ليبقى مفتوحاً أمام العلمانيين للقيام بكل الأدوار داخل وخارج الكنيسة تحت مايسمى الكهنوت العلمانى.

كواليس الكنيسة والأحزاب والإخوان المسلمون

8

داخل السفارة الأمريكية

مواقف وطنية ضد التدخل الأجنبى

دار الخيّال

من منطلق مواقفى الواضحة تجاه العلاقة الإسلامية المسيحية فى مصر، التى أصبحت بلا شك، فى السنوات الأخيرة شغلى الشاغل وموضع اهتمامى. ولإحساسى بمدى خطورة هذه القضية ، ليس بالنسبة لمصر فقط بل للمنطقة كلها. كل هذا يجعلنى ملزماً بالتطرق إلى هذه القضية وطرح رأيى بكل وضوح.. وخاصة أن العلاقة الإسلامية المسيحية مرت بظروف سيئة وأحداث خطيرة.. وليس هناك أدنى شك أن قضية الأقباط فى مصر.. كانت دائماً موضعا للتدخل للأجنبى على مر العصور.. ومايحدث الآن من اتخاذ الأقباط ذريعة للتدخل فى الشئون الداخلية لمصر ليس جديداً.. لقد سبق وقام الفرنجة بغزو الوطن العربى بدعوى الدفاع عن الأماكن المقدسة والمسيحية فى الشرق.. وكانت هذه الدعوى باطلة.. وكان الهدف من هذه الحملات الاستعمارية الرغبة فى التخلص من مشاكل وأزمات سياسية واجتماعية واقتصادية تمر بها أوروبا فى هذا الوقت.. وهنا أقول إن حملات الفرنجة، كما كان يسميها المؤرخون العرب فى ذلك الوقت وهو تعبير صحيح إذ أراد بها قادة أوروبا تبريرها وإلصاق الصفة الدينية المقدسة بها.. ولكن للأسف فى ظل استخدامنا لكل ماهو أوروبى فى حياتنا حتى أن كثيرا من المصطلحات العربية حلت محلها مصطلحات وصفات أجنبية، تخلينا أيضاً عن الوصف الصحيح لهذه الحملات بأنها حملات الفرنجة واستخدمنا الصفة الغربية لها وهى الحملات

الصليبية.. وهذا توضيح أردت أن أتوقف عنده ، لأن اللفظ الصحيح ضرورة أساسية للحكم الصحيح على الحدث أو الفكر الذى نناقشه حتى يكون فى موضعه الصحيح.. لذلك فإننى أرى أن استخدام صفة صليبية يؤدى إلى تأويل هذه الحملات على أنها حملات دينية. وهذا خطأ وإساءة للمسيحية والمسيحيين.. ومن ثم تسئ إلى المسيحيين المصريين والعرب الذين تصدوا دائماً للدفاع عن أوطانهم العربية ضد هذه الحملات .

لم تكن مواقف الأقباط الوطنية أثناء الحملات الصليبية فقط.. بل نجد أن نفس الشيء حدث أثناء الحملة الفرنسية على مصر التى مر عليها للآن أكثر من مائتى عام.. إذ وقف الأقباط ليس فقط ضد الحملة بل ضد من خانوا الوطن مثل الجنرال الخائن يعقوب الذى ساند الحملة، وتم إسقاطه من قائمة المسيحيين والمسيحية فى مصر.. وكان موقف الكنيسة القبطية واضحاً ضد هذا الجنرال الخائن، حتى أنه حاول الانتقام منها بدخوله إلى ساحة البطريركية راكبا على صهوة جواده.. إلا أنه مات موتاً شنيعاً منفياً عن مصر، بعدما وجد أنه مرفوض من قبل الأقباط قبل المسلمين وأنه لم يعد له مكان بمصر.. ليموت فى عرض البحر مع عودة فلول الحملة الفرنسية.

لعل مواقف الأقباط الوطنية كانت واضحة ضد الاحتلال البريطانى الذى حاول شق الصف الوطنى بدعوى حماية الأقليات والأقباط فى مصر من خلال تصريح ٢٨ فبراير الشهير .. والذى رفضه المسيحيون جميعاً ـ بقلب واحد مع كل الشعب المصرى ـ وعلى الرغم من المناخ الطائفى الذى ساد مصر عام ١٩١١ عندما تم عقد المؤتمر المسيحى بأسيوط وأعقبه المؤتمر الإسلامى فى نفس السنة بالإسكندرية.. مما أدى إلى اشتعال المناخ الطائفى إلا أنه لم تمض إلا بضع سنوات حتى تآلف المصريون جميعاً أقباطا ومسلمين فى ثورة ١٩١٩.. وكان من نتيجة ذلك رفض الأقباط لمبدأ التمثيل النسبى والطائفى أثناء مناقشة دستور ١٩٢٣ .. إذ أن مبدأ التمثيل النسبى هو البداية الحقيقية للفتنة الطائفية التى تحرق الوطن إذا تمت لاقدر الله.. وللأسف هناك بعض المتخلفين والمتشنجين الذين أعماهم ظلام التعصب يطالبون هذه الأيام بتطبيق مبدأ التمثيل النسبى وهم لايدركون العواقب الخطيرة التى ستصيب كل أبناء الوطن

إذا حدث هذا. وما يحدث الآن نتيجة لخلل أصاب المناخ الوطنى الصحيح الذى كان فى ثورة ١٩١٩ وعند مناقشة دستور ١٩٢٣.. بمعنى آخر أن الانتماء الوطنى للمصريين جميعاً غير ذلك الانتماء الوطنى فى النصف الأول من هذا القرن.. عندما كان شعار كل المصريين بلا أدنى تمييز هو الاستقلال التام أو الموت الزؤام والدين لله والوطن للجميع.. لكن الآن فى ظل الظروف الاقتصادية وضغوطها، وفى كل المناخ الحالى فقد افتقدنا الانتماء الوطنى.. وهذا شىء يجب أن نذكره صراحة حتى نعى الموقف الذى نعيشه ولانضع رؤوسنا فى الرمال مثلما تفعل النعامة.. يضاف إلى ذلك أنه بالنسبة للأقباط ـ ولكى أكون موضوعياً ـ فقد اختلفوا عن أقباط الأمس الذين رفضوا التدخل الأجنبى من خلال الانتماء الحقيقى والمشاركة الوطنية الحقيقية ، لكن الآن لم يعد يوجد هذا الانتماء أو تلك المشاركة! إذ لم يعد رفض التدخل الأجنبى بنفس المستوى الذى كان ، بل هناك قطاع من الأقباط، رغم قلته، مهيأ لفكرة التدخل الأجنبى ويرى فيه مفتاح الحل السحرى لمشاكله، وهنا الخطر الحقيقى.

ولكن.. السؤال الذى يطرح نفسه.. ماهو السبب الذى جعل الأقباط يتغيرون بهذا الشكل؟ بالتأكيد هناك أسباب.. وقد تكون منطقية فى كثير من الأحيان.. أهمها.. الضغوط الاقتصادية التى يعانى منها المجتمع المصرى كله.. وهذا أدى إلى التطرف الدينى على الجانبين الإسلامى والمسيحى ، إذ أنه كلما اشتدت الأزمات، خاصة الأزمات الاقتصادية لجأ الإنسان إلى الدين بحثاً عن الحماية.. وتواكب مع هذا غياب المشاركة السياسية الحقيقية، وغياب الديمقراطية الفعلية ..كل هذا أدى إلى سلبية الأقباط وتقوقعهم داخل أسوار الكنائس، مما جعل المشاركة شبه منعدمة.. ومن ثم أصبح الانتماء الوطنى للأقباط فى غير موضعه، وفى غير المكان الذى يجب أن يكون فيه.. وتضاف إلى ذلك ثورة الاتصالات التى جعلت أقل حادثة فى قرية فى أصغر دولة بالعالم ، يراها العالم كله على شاشات التليفزيون وشبكات الإنترنت.. وكذلك اتساع نطاق مايسمى بثورة حقوق الإنسان التى تتحدث كثيراً عن الأقليات والتى بكل أسف شديد تجاهلت التاريخ الحقيقى والوضع الطبيعى للأقباط كجزء من النسيج الوطنى وتعاملت معهم كأقليات يمكن أن تكون لهم

حقوق فى هـذا الإطار وبدأت تتحدث عـن هذه الحقوق.. وفوق كل هـذا المجموعة المسماة بأقباط المهجر فى خارج مصر. وهم مجموعة لها ظروف خاصة، فقد خرجوا من مصر وهـم مشبعون بإحساس الاضطهاد والمعاناة وهاجروا هرباً من مشاكلهم فى مصر من أجل السعى وراء موقع اجتمـاعى أو مادى فى الخارج. وتركزت هجرتهم فى دول بعينها مثل أمريكا وكندا وأستراليا، ليشكلـوا مايسمى لجان الأقـباط التى تدافع عن الأقباط فى الـداخل. والسـبب فى ذلـك أنهـم يمارسـون الديمـقراطـية الأمريكية نـظرياً، بيـنـما الواقـع الفعـلى لهـم أنهم مـواطنـون من الدرجـة الثانـية لايستطيعون تحقـيق طموحاتهم السياسية هناك، فأرادوا تحـقيق ذلك فى مصر ، وفى ظل حصولهم ـ الأمريـكيون منهم ـ على الجنسية الأمريكـية.. أصبح ولاؤهم موزعاً بين أمـريكا ومصر.. ولـيس هناك شك فـى أن ولاءهم الأكبر لأمـريكا.. باعتـبارها الدولة التـى أعطت لهـم الجنسـية والموقع والوضع الاقـتصادى.. لذلك لم ينـقصهم سوى الوضع السياسى.. وهم مثل كل المصريين الذين لايريدون إثبات وجودهم فى العالم كـله بقدر إثباته فـى مصر.. ومهما كـان موقع المصرى فى الخارج، فـإنه يريد دائما أن يقول لمـصر ولكل المصريين فـى الداخل.. أنا هنا ؟! ومن هذا المـنطلق أراد هؤلاء المهاجرون أن يثبتوا وجودهم فى مصـر من خلال مايسمى بالدفاع عن الأقباط فى الداخل.. وبدأوا يتحدثون بشكل مبالغ فيه كثيراً عن مشاكل الأقباط.

ومن جانبى.. أنا لا أقول أنه لاتوجد مشاكل لـلأقباط، بل على العكس لقد كنت أول من يكتب عن مشاكل الأقباط ولى الكـثير من المواقف الواضحة.. لكن كل هذا من خـلال منظور وطـنى خالص، وأنـاقش هذه القـضايا مـن منطلـق كونى مواطـنا مصـريا يتمتع بكل حـقوق وواجبات المـواطنة ، ومن ثـم أرى أن تلك المشـاكل أو القضايا الخاصة بالأقباط هى ثمرة لمناخ طائفى وواقع اجتماعى واقتصادى له جذوره التاريخية عبر عـصور ممتدة.. وهذا يتطلب التوصيف الدقـيق والموضوعى، حتى نجد العـلاج العمـلى والمنـاسب لتـلك القضـايا وهذه الـظاهرة الـتى طفـت على سـطح الأحداث خلال الفترة الماضية.

ومن منطلق ديمقراطى فإنه من حقنـا، كمواطنين مصريين، أن يبدى كل شخص رأيه، ولايمكن إنكار هذا الحق أو الحجر على أى شخص فى إبداء رأيه.. لكن أقباط المهجر، وبتحديـد أكثر دقة، قلة موتورة من أقباط المهجـر، تخطوا حدود إبداء الرأى

إذ أنهم بدأوا يستحثون أمريكا وبعض منظمات حقوق الإنسان للتدخل فى الشئون الداخلية للوطن بدعوى الدفاع عن الأقباط. وهنا تحول إبداء الرأى المشروع كحق طبيعى إلى طلب للتدخل الأجنبى غير المشروع ، والذى يمثل خيانة وطنية لمصر.. ووصمة عار على جبين كل مصرى، ينتمى إلى تراب هذا الوطن ويحمل جنسيته . فكيف يتجرأ أى شخص مهما كان هذا الشخص، ويطلب من دولة أجنبية أن تتدخل فى شئون وطنه الداخلية ؟!

أليست هذه خيانة وطنية كبيرة لاتغتفر ؟!

وحتى نكون أكثر موضوعية.. فإن مثل هذا التصرف قد لاقى قبولاً من بعض الأقباط.. وهذا راجع بشكل أساسى إلى انتعاش المناخ الطائفى فى مصر خلال السنوات الماضية.. مما جعل الأقباط غير مهيئين للمشاركة الوطنية بالشكل الطبيعى الذى كان يسبق هذه الفترة سواء خلال الخمسينيات والستينيات بل وقبل الثورة (ثورة يوليو ١٩٥٢) حيث نجد أن ثورة ١٩١٩ مثال بارز ومرجع نعود إليه كثيراً عندما نتحدث عن التلاحم الوطنى بين كل المصريين لكن الأقباط الآن أصبحوا مهيئين لقبول التدخل الأجنبى ، باعتبار أن عدم المشاركة السياسية وضعف تحركهم السياسى من خلال التيارات السياسية المختلفة، جعلهم يعتقدون أن القضية طائفية فى المقام الأول وأنها مشكلة حقوق مهدرة.. وبدأوا يقولون لابد أن يكون لنا كذا، وكذا.. بداية من حق الالتحاق بسلك القضاء والكليات العسكرية ومروراً بحق تعيين رؤساء جامعات من الأقباط ونهاية بالتمثيل النيابى وتعيين الوزراء. وأصبحت القضية فى البحث عن حقوق ومناصب وليست قضية مناخ سياسى عام.

من هذا المنطلق أقول أن قضية الأقباط هى قضية المناخ الطائفى، وأضرب هنا مثلاً على ذلك وهو هل يستطيع رئيس الجمهورية أن يصدر قراراً بتعيين قبطى محافظاً لأسيوط وخاصة أنها تضم نسبة كبيرة من الأقباط ؟ الإجابة.. نعم يستطيع إصدار هذا القرار.. لكن المناخ الطائفى يمنع تنفيذ هذا الإجراء.. لذلك أقول قبل المطالبة بقرارات تعيين ، يجب ـ أولاً ـ أن نعمل جميعاً ـ كل المصريين ـ على التخلص من هذا المناخ الطائفى، بحيث يصبح مناخ مصر العام، مناخا وطنيا يتقبل فيه المصرى

أخاه المصرى الآخر بغض النظر عن انتمائه الدينى بل والسياسى أيضاً ومع هذا أقول، رغم وجود مشاكل للأقباط، وهذا واقع لايمكن إنكاره ، فإنه ليس مبرراً على الإطلاق أن يقوم بعض الأقباط المأجورين ليصوروا الأقباط فى مصر، على أنهم يمثلون نموذجاً للزنوج والملونين فى أمريكا أو يطالب بقانون للحقوق المدنية، كما هو الحال فى أمريكا!.

والسؤال الآن.. هل الأقباط على هذه الصورة ؟وهل يستطيع أقباط المهجر بطلبهم التدخل الأمريكى حل القضية ؟ بالطبع لا.. بل إن مثل هذه التصرفات الهوجاء والشاذة تزيد المناخ الطائفى اشتغالاً.. رغم أن مشاكل الأقباط لايستطيع أن ينكرها أحد.. بل إن قطاعا ضخما من المثقفين والسياسيين المصريين المسلمين يرفضون مايحدث للأقباط، لذلك فإن المشكلة يشترك فيها طرفان. المسلم والمسيحى ولايمكن أن تحل من طرف واحد.. وهنا لابد أن يكون المسلمون جزءاً من الحل كما أنهم جزء من العلاقة، بل وشريك أساسى فى كل شىء.. ويجب أولاً أن يتفهموا مشاكل إخوانهم المصريين الأقباط، وأن يتم طرح هذه المشاكل بموضوعية وحنكة سياسية.. وعندما يقتنع الطرف الآخر ـ المسلمون ـ بالقضية، تصبح قضية سياسية مصرية، وعلى الساسة المصريين مسلمين ومسيحيين أن يعملوا على حل هذه القضية على أرضية وطنية وليست طائفية كما يريد البعض.

لكن المؤسف أن بعض أقباط المهجر يتحدثون بشكل طائفى مستفز ليس للجانب المسلم فقط ، بل للمثقفين الأقباط أيضاً إذ نجدهم يصدرون مايسمى مجلة « الأقباط» وغيرها من النشرات الطائفية، ويتحدثون عن المسلمين والعرب وأن المسلمين عرب متخلفون فقراء (مثل مقولتهم العرب جرب)... ويتحدثون أيضا عن قيام دولة قبطية !.

هل هذا واقع سياسى حقيقى نعيشه فى مصر؟ أم هو خيال ووهم ويروجون له حتى تصل المشكلة إلى مايمكن أن نسميه فتنة طائفية سوف تحرق كل المصريين.. وهل ما يفعلونه حل حقيقى للقضية أم مجرد حب للتظاهر والبحث عن دور ملوث بدافع الإحساس بالذاتية الزائفة.. وهم يتوهمون أنهم يقومون بدور سياسى يفتقدونه فى مجتمع المهجر حيث يعاملون كمواطنين من الدرجة الثانية على الجانب

السـياسى ، وهذه حـقيقـة لايستطـيعون إنـكارها، وإلا وجدنـاهم يتـمتعون بـوضع سياسى داخل أمريكا التى يعيشون على أرضها ويحملون جنسيتها !.

كل هذا يجعلنا نطالب بضرورة مناقشة القضية بشكل موضوعى بمشاركة مصرية خالصة بين المسلمـين والمسيحيين، وأن نستحث السلطة بقـوة لكى تكون على نفس مستـوى الموضوعيـة، حتى لانعـطى فرصة للـقوى المتربـصة بنا فـى الخارج ، سواء بعض أقباط المهجر المتعصبين أو الحكومـة الأمريكية التى تريد أن تتدخل فى الشئون الداخلية للـوطن بدعوى الدفاع عن الأقباط.. وهو تدخل بـاطل وغير مشروع ، لأن أمريكـا التى تدعى الـدفاع عن حقوق الإنسـان، هى نفسهـا أول من ينتهـك حقوق الإنسان سواء داخـل حدودها أو خارجها من خلال عـدوانها المتكرر علـى الشعوب التى تـرفض السير فى ركـابها والخضوع لسـياسة الهيـمنة التى تتبعها الآن بصفـتها القطب الأوحد فى هذا العالم.

وليس بـخاف على أحد.. أن أمـريكا تريد أن تـضغط علـى مصر، بل هى تـفعل ذلك بالفعـل، إذ أنها تجد أن مصر عقبـة أمام تنفيذ مخطـطات الهيمنة التـى رسمتها للسيطرة عـلى المنطقة بالكامل.. ومحـاولاتها المستمرة جعل إسرائيـل القوة الوحيدة المسـيطرة علـى المنطقـة.. خاصة بعـد اتفاقيـات كامب ديفـيد، وما يجـرى الآن من عمليات التـسوية السلمية، وبعدما قامـت باختراق بعض الأنظمة العربيـة، وجعلتها توقع على اتفاقيات مع إسرائيل وكذلك وضع القـضية الفلسطينية فى دائرة مفرغة، أطلقت علـيها اسم سلطة الحكم الـذاتى للفلسطينـيين، فى هذا السياق فإنـها تعطى المعونة لمصر لأنها تقوم بدور بارز فى عمليات الـتسوية السلمية، وعندما تلوح بقطع المعونة، التى يضيع معظمها تحت بند مصاريف موظفى هيئة المعونة الأمريكية .. فهى تريد من وراء كل هذا أن تقوم مصر بدورها المـرسوم لها من قبل الإدارة الأمريكية ، وأن لا تخرج عـن النص سابق الـتجهيز.. كل هـذا لصالح فرض الـهيمنة والـسيادة الإسرائيلية على المنطقة وليس من أجل عيون الأقباط كما تزعم.

إن هذا ماهو إلا مخطط صـهيونى خطير.. فهو وإن كان مظهـره يقول أنه لحماية الأقباط، إلا أن مضمونه وهدفه هو مصلحـة إسرائيل فى المقام الأول والأخير.. فلقد بدأت حملة الضغط الأمريكية على الحكومة تحت مزاعم الدفاع عن المسيحيين الذين

يضطهدهم المسلمون من خلال محام يـهودى يدعى «هورد فيتز» كما أن الذين بدأوا العمل فى هذا الاتجاه هم الإنجيليون المتهودون الذيـن يمكن أن نطلق عليهم المسيحية الصهيونية حيث تجمعهم عقيدة واحدة مع اليهود من خلال عقيـدة مايسمى بالملك الألفى التى تعطى اليهود الحق الإلهى فى الـعودة إلى أرض فلسطين بصفتهم شعب الله المختار، وأنهم لابد أن يقوموا ببناء هـيكل سليمان وذلك من خلال هدم المسجد الأقصـى.. ولقد أصدر هـؤلاء المتهودون بـياناً تحـت عنوان « بيـان لإثارة الضمـير» وذلك فى ٢٣ نـوفمبر ١٩٩٦، وذلك بمنـاسبة المؤتمر الـذى نظمه بيت الحـرية ، ذلك البيت الذى أنشىء عام ١٩٤١ وترأسه حالياً امرأة يهودية.

فى هذا الـسياق، لايمـكن إغفال نظـرية صدام الحضارات لـلأمريكى «صـمويل هنـتنـجتون» ، والـتى يـؤكد فيـها أن هـناك مواجـهة لابـد أن تحدث علـى المسـتوى الحضارى بين الإسلام من جانب والمسيحـية واليهودية من جانب آخر.. وأكد خلال هذا الكتاب أنه لابد من انتصار المسيحية واليهودية على الإسلام.

من هـذا نجد أن كل المخـططات الأمـريكية والإسـرائيلـية تتـطابق فـى الأهداف والغايات وتهـدف إلى السيطرة على العالـم بكافة الطرق والوسائل المـشروعة وغير المشـروعة... فإذا كانـت إسرائيـل ستكون أداة تـنفيـذ ذلك الانتـصار الذى بشـر به هنتنجتون وغيـره، فلابد أن تكون هناك حملة ضد البلاد التى يزعـمون أنها تضطهد المسيحيين ، وهى تلك الحملة التى تتبـناها شخصيات يهودية أمريكية.. وكان صدور قانون الاضطهاد الديـنى والدفاع عن الأقليات الدينية هو إحـدى أدوات تنفيذ تلك المخططات. ويهدف هذا المخـطط إلى حماية إسرائيل من خلال عمـل تفتيت للدول العربية التى تجاورهـا بحيث تصبح مجرد دويلات طائفية، تـدخل فى صراع طائفى لن ينتهى . لذلك نجد أن أمريكا تهدد بقطـع المعونة ، كلما وجدت مصر تخطو نحو لم الشـمل العربـى.. ونجد أنه عنـدما تم عقد مـؤتمر القمـة العربيـة فى القاهـرة عام ١٩٩٦ ، وإعلان الرئـيس مبارك عـن إحياء السوق الـعربية المـشتركة، والـدعوة إلى تكتل اقتصادى عربى.. وكذلك رفض مصر حضور مؤتمر الدوحة المشبوه الذى عقد لاحقاً ، بعد مؤتمر القمة العربية.. فإن أمريكا وجدت أن مصر تخالف ماتريده.. وبدأ التلويح بقطع المـعونة الاقتصادية والضغط على الحكومة المـصرية بدعوى الدفاع عن

الأقباط.. وهذا محض افتراء وادعاء كاذب يراد منه أن توافق الحكومة المصرية على مخططات السياسة الأمريكية.

الخطورة فيما يحدث الآن أن الأقباط يتم اصطيادهم بمثل هذه الحيلة الخبيثة، وأن يقعوا فى هذا الفخ الطائفى وراء وهم التدخل الأمريكى الذى يدعى البحث عن حل لمشاكل الأقباط وهذا لن يحل القضية، بل سيزيدها اشتعالاً.. لأنه بمجرد التدخل من جانب أمريكا وبعض أقباط المهجر المتأمركين.. فإن الشارع المصرى سوف يصبح أكثر توتراً وسوف يشتعل المناخ الطائفى بل سوف يزداد العنف الإسلامى المتطرف، والذى سيجد ذلك ذريعة للعودة من جديد إلى الساحة.. وهنا أوجه كلامى إلى هؤلاء المتأمركين وأقول لهم إن ما يفعلونه لن يحل مشاكل الأقباط ، ونفس الشيء ينطبق على بعض أقباط الداخل الذين يتاجرون بقضايا الوطن من خلال بعض المراكز المشبوهة التى تصدر عنها تقارير طائفية أكثر شبهة بدعوى الدفاع عن حقوق الإنسان بتمويل أمريكى مفضوح ، مع العلم أن أحد أصحاب هذه المراكز المأجورة قد سافر إلى أمريكا وأخذ الجنسية الأمريكية بمجرد وصوله فى اليوم الثانى وتم تشغيل أبنائه فى أعمال هامة داخل أمريكا بل وفى الأمم المتحدة نفسها ، وهذا مثل صارخ للعمالة الأمريكية وليس الإخلاص لقضية الأقباط.

من هذا المنطلق، ونظراً لقيام هؤلاء الموتورين بصب الوقود على نار الطائفية، قمت بتحرك سياسى، وعلى أرضية وطنية، لأننى شعرت أن هناك قطاعا من الشباب القبطى البعيدين بالطبع عن الحركة السياسية، ومن ثم لايفهمون حقيقة تحرك أقباط المهجر ونواياهم الخبيثة ، وأيضاً لايعرفون حقيقة الموقف السياسى الأمريكى الذى يصب فى صالح المصالح الأمريكية والإسرائيلية وليس لصالح الأقباط كما يزعمون ، لذلك قمت بعقد بعض اللقاءات مع الشباب القبطى الأرثوذكسى والقبطى الكاثوليكى فى محافظة أسيوط ، سواء فى مدينة «القوصية» أو مدينة «صدفا» لشرح حقيقة الموقف ـ وقمت أيضا بكتابة عدة مقالات عن نفس القضية ـ بل ودعوت فيها قداسة البابا شنودة الثالث، على اعتبار أن له موقفا تاريخيا ومشرفا فى رفض التدخل الأمريكى، هو موقف يتسق مع المواقف التاريخية للكنيسة.. وطلبت من قداسته أن تقوم الكنيسة بتوعية شباب الأقباط بحقيقة الوضع.. وأن

تكون هناك حركة سياسية يدار من خلالها حوار مع الشباب القبطي حول هذه القضية وبدأت بنفسى فى التحرك نحو هذا الاتجاه . لذلك قمت بدعوة بعض الرموز المصرية مثل الدكتور يونان لبيب رزق والدكتور وليم سليمان قلادة، والدكتورة نعمات أحمد فؤاد والدكتور طارق البشرى والدكتور محمد عمارة، والشاعر الكبير عبد الرحمن الأبنودى وغيرهم كثيرون لدعم هذه الحركة. وكانت نتيجة هذه الحركة أن قمت مع صديقى چورج إسحق بالتجهيز لبيان تم إعداده، واتصلت بأكثر من مائة شخصية مصرية عامة مسيحية وإسلامية للتوقيع على البيان الذى نرفض فيه التدخل الأمريكى فى شئون مصر باسم الأقباط. وقد اخترت أربعة من الموقعين على البيان ليكونوا لجنة البيان، حتى يأخذ الثقل المطلوب أمام العالم والتاريخ.

بالفعل تم إرسال البيان إلى وكالات الأنباء المحلية والعالمية وإلى رؤساء تحرير الصحف المصرية. وقد كانت مجلة « روز اليوسف» صاحبة السبق الصحفى ، فى نشر البيان وقصة إصداره وذلك فى عددها الصادر بتاريخ التاسع من نوفمبر ١٩٩٧ .. ثم تم نشر البيان فى الصفحة الأخيرة كاملة من جريدة الشعب يوم الثلاثاء التالى ، بالإضافة إلى إشادة الجرائد القومية والحزبية بهذا البيان، وتناوله بالتعليق عدد من كبار الصحفيين ، مثل كامل زهيرى فى جريدة الجمهورية والأستاذ سعيد سنبل فى الأخبار والأستاذ طلعت رميح فى جريدة الشعب وكذلك الأستاذ جمال بدوى فى جريدة الوفد عندما كان يرأس تحريرها فى ذلك الوقت . وتوالت ردود الأفعال ليوقع على البيان بشكل تلقائى العشرات من الشخصيات العامة المصرية الذين أكدوا على رفضهم للتدخل الأمريكى فى شئون الوطن الداخلية تحت دعوى الدفاع عن الأقباط.. وكان هذا الموقف هو امتداد تاريخى وطبيعى لمواقف الكنيسة القبطية فى رفض التدخل الأجنبى من قبل القوى الاستعمارية التى تتخفى وراء شعارات حقوق الإنسان.

لكن أرى أيضاً أن أذكر بعض المواقف التى حدثت أثناء أخذ التوقيعات على البيان، وذلك للتاريخ وحتى أكون موضوعياً ، وعلى سبيل المثال وجدت أن الدكتور ميلاد حنا يرفض بشدة التوقيع على البيان لأن جمال أسعد عبد الملاك هو من يقف وراء هذا البيان وبحجة أنه غاضب منى لأنه سبق وقال - أى د. ميلاد حنا - فى

تصريح سابق لمجلة «المصور» أن الأقباط مواطنون من الدرجة الثانية.. وقد قمت بالرد على الدكتور ميلاد بسبب هذا التصريح واختلفت معه فى الرأى، ثم عقبت عليه مرة أخرى من خلال مقال فى جريدة الشعب بعنوان « ميلاد حنا زعيم درجة ثانية» على اعتبار أنه أقر فى تصريحه لمجلة «المصور» أن الأقباط مواطنون درجة ثانية.. وهذا الكلام نوع من الطائفية التى تحدث شرخاً فى العلاقات الإسلامية المسيحية.. إذ أن الأقباط مصريون ومواطنون من الدرجة الأولى بحكم الدستور والقانون اللذين يعطيان لنا جميعاً كل الحقوق .. وإذا كان هناك مشاكل فإنها لن ولم تلغ حقوق المواطنة الكاملة ، ويجب العمل على حل المشاكل وتوصيفها بشكل وطنى مصرى .. إلا أن الدكتور ميلاد حنا نظر إلى المسائل بشكل شخصى ورفض التوقيع على البيان لأننى هاجمته بسبب هذا التصريح على صفحات مجلة المصور وجريدة الشعب.

لكن بعد أن تناولت الصحافة المصرية البيان وما أحدثه من ردود فعل عالية ومؤيدة له.. قام الدكتور ميلاد حنا بالاتصال بالأستاذ عادل حسين وعاتبه على عدم الاتصال به لكى يوقع على البيان! واستنكر عدم وجود اسمه فى قائمة الموقعين ولم يذكر له على الإطلاق أننى سبق أن اتصلت به فى وجود جورج إسحق ومن مكتبه وقد رفض التوقيع من قبل رغم أن عادل حسين كان يعلم تفاصيل ما حدث.. إلا أنه تحدث معه بهدوء، وبالفعل تمت إضافة اسمه إلى قائمة لاحقة للموقعين على البيان.

هذا الموقف من قبل الدكتور ميلاد حنا ليس بغريب عليه ، فهو يتعامل مع السياسة بمنطق شديد الغرابة، فهو يضع مصالحه الشخصية فوق كل اعتبار ولقد رفض التوقيع على البيان فى أول الأمر لأنه كان يريد دائما أن يكون النجم الأوحد فى مثل هذه الأحداث ، لكنه فوجىء هذه المرة أنه ليس هذا النجم رغم أنه دائم البحث عن الأضواء بغض النظر عن أى شىء آخر.. يضاف إلى ذلك أنه على علاقة خاصة بأقباط المهجر الذين يدعونه إلى أمريكا وكندا بشكل متكرر.. لذلك لم يشأ أن يكون أول الموقعين على البيان حتى إذا ماجاء توقيعه متأخراً يكون لديه المبرر أمام أقباط المهجر، بأنه أحرج واضطر أن يوقع نظراً لحساسية موقفه.. ولأنه يتعامل مع كل القضايا بشكل شخصى .. فهو بالفعل لم ينظر إلى خطورة الموقف وأهميته،

وإنما نظر إلى الخلاف الشخصى بينى وبينه، رغم أنه خلاف فكرى وسياسى.. إلا أنه دائماً لديه نظرة ضيقة للأمور غالباً ما توقعه فى الكثير من المواقف المماثلة.. منها على سبيل المثال تأييده لذهاب الأقباط إلى القدس معارضا بذلك لقرار البابا التاريخى والوطني.. وكان الدافع وراء هذا خلافاً شخصياً مع قداسة البابا ليس إلا !.

أما الشخص الثانى الذى رفض التوقيع، فهو القس منيس عبد النور، وهو قس له مكانته ووضعه الخاص داخل الكنيسة القبطية الإنجيلية.. والذى فوجئت بقوله: «من قال أن أمريكا تتدخل فى الشئون الداخلية لمصر. أنا ليس لدى أدنى فكرة عن ذلك». وبدأ يراوغ ويتهرب لدرجة أننى قلت له: أريد أن أسجل موقفاً تاريخياً للأقباط، ولابد للأقباط الإنجيليين أن يكونوا مشاركين فى هذا الموقف، خاصة أن الطائفة القبطية الإنجيلية يؤخذ عليها أنها تابعة للغرب، لكنه رفض التوقيع !.

أما المفاجأة التى أدهشتنى وجعلتنى أضرب كفاً بكف فهى ذلك الموقف الخاص بالدكتورة ألجيل سمعان بطرس عضوة مجلس الشعب (بالتعيين) وعضوة المجلس الملى للكنيسة القبطية الأرثوذكسية والتى قمت بقراءة البيان لها أثناء اتصال تليفوني.. ولكنها أخذت تناقش وتناور وتعيد وتزيد، فأعيد أنا قراءة البيان مرة أخرى .. وكانت إجابتها كالصاعقة.. إذ قالت: «أنا لست ضد أمريكا ، لكن ضد التدخل الأجنبي؟.. ولماذا تقول أمريكا بالذات ، يكفى أن تقول التدخل الأجنبى بشكل عام أفضل»؟!.

قلت لها: سيدتي، أمريكا هى التى تتدخل ومن هنا نسجل موقفاً ضد هذا التدخل الأمريكى؟ فقالت لى: « أنا لست ضد الحكومة!!» .. فقلت لها: رغم أننى معارض ، لكن نحن والحكومة والشعب المصرى كله مسلمين ومسيحيين والكنيسة ضد التدخل الأجنبى الأمريكي.. ورغم أننى معارض فإن موقفا مثل هذا قد يكون فى صالح الحكومة تاريخياً. فقالت لي: « أنت معارض ضد من؟!».. فتعجبت، من أن أستاذة جامعية وعضوة بمجلس الشعب تسأل ما معنى معارض وضد من يعارض؟!.

كانت تلك أطرف المواقف حول البيان، والتى أردت أن أسجلها فى هذا الكتاب

للتاريخ، حتى يعلم الجميع حقيقة كل من يزايد على مشاكل الأقباط، وليعلم الجميع أيضاً الجهل السياسى لدى من يمثلون الأقباط بالتعيين داخل مجلس الشعب.

بعد هذا البيان وردود الفعل الكثيرة المؤيدة له.. فوجئت باتصال غير متوقع من قبل السفارة الأمريكية بى فى منزلى، وكان هذا بعد حوالى أسبوع واحد فقط من صدور البيان.. وتم هذا الاتصال من خلال شخص فى السفارة يعمل فى قسم حقوق الإنسان وشئون المسيحيين ويدعى «جون لبيب» وهو من أصل مصري. والذى اتصل بى فى المنزل تليفونياً .. وشعرت من كلامه أنه متخوف ومتردد فشجعته على الحديث.. فقال لى أنهم يتابعوننى من خلال مقالاتى فى الجرائد ومواقفى ضد أمريكا .. لكن البيان الذى صدر ضد التدخل الأمريكى فى الشئون الداخلية لمصر.. أزعج أمريكا، وأن رئيسة قسم حقوق الإنسان وشئون المسيحيين فى السفارة الأمريكية وتدعى «مولى فى» تريد أن تلتقى بى. قال هذا الكلام وهو متردد.. فقلت له: لامانع أهلاً وسهلاً باللقاء معها أو حتى مع كلينتون ، فأحسست بأنه تهلل وفرح وطلب أن أحدد الموعد الذى يناسبني.. فقلت له: أنا لا أقيم فى القاهرة، ومحل إقامتى الدائم هنا فى القوصية بمحافظة أسيوط وكانت هذه المعلومة مفاجأة له ، إذ أنه كان يتوقع أننى شبه مقيم بالقاهرة، نظراً للنشاط السياسى الواضح الذى أقوم به.. وهنا قلت له أن يعاود الاتصال بى فى وقت لاحق حتى أحدد له موعدا مناسبا ، وبالفعل قام بالاتصال بى أكثر من أربع مرات على مدار خمسة عشر يوماً. وفى آخر اتصال تليفونى حددت موعداً للقاء.. فقال لى إنهم على استعداد لمقابلتى فى أى مكان وأى يوم.. وهنا قررت أن أقتحم الصعاب وأن أقابلهم فى عقر دارهم داخل السفارة الأمريكية بالقاهرة، وحددت يوم الأربعاء العاشر من ديسمبر ١٩٩٧ وبالتحديد تمام الساعة العاشرة صباحاً موعداً للقاء.

بالفعل ذهبت إلى مبنى السفارة الأمريكية فى نفس الموعد المحدد سابقاً.. وكان هذا المبنى يثير داخلى شعوراً غريباً، فهو يحيط به سور عال ضخم تعلوه أجهزة اتصالات سلكية ولاسلكية، وهو مبنى يعطيك انطباعا بعدم الارتياح من كثرة التحصينات والغموض الذى يحيط به.. وكان كل هذا يدفع فضولى لمعرفة ماذا يجرى داخل هذا الحصن الغريب ، وحاولت عبثاً أن أجد مدخل السفارة فلم أجد سوى باب واحد مغلق دائماً.. وكلما قمت بالدوران حول سور السفارة أسأل جنود

الحراسة فيقولون اذهب إلى البـاب الآخر. وحدث هذا عدة مرات .. وأخيراً وجدت البـاب الرئيسـى، لأنه لـم يكـن فى المواجهـة لكنـه يوجد بزاويـة داخلية داخـل أحد الحوائط وعندما وقفت أمام الباب، قال لى الحارس الواقف أمامه ماذا تريد؟.

قلت أريد مقـابلة جون لبيب فى قسم حـقوق الإنسان والذى اكتشفت فـيما بعد أنه القسم السياسى وليس حقوق الإنســان كما أخبرنى من قبل؟! فقام الحرس بأخذ بطاقة تحقيق الشخصية الخاصة بى وأعطونى كارت الزيارة وكان برفقتى أحد موظفى السفـارة المصريين والـذى طلب منى أن أخـرج ما بداخل جيـوبى ، وهنا أحـسست باستفزاز لهذا الطلب وخاصة أنه يطـلب طلبا لا تراجع فيه.. وهنا وجدت أن جون لبيـب يشعر بـحرج شديد وحـاول التخفيـف من الموقف بـحجة أن الموقـف الأمنى للسفارة يـستدعى ذلك، فأخرجت بالـفعل ما معى، ثم تم إمرارى عـلى بوابة الأمن واستردت متـعلقاتي.. لأجد حـجرة زجاجية يجـلس داخلها رجل أمـن أمريكي.. فقام جون لبيب برفع كارت تحقيق الشـخصية الخاص به ليراه وكذلك كارت الزيارة الخاص بى وأشـار له بمعنى أنـنى معه.. فقام الـرجل الأمريكى بـتسجيل ذلـك على جهاز الكمبيوتر الذى أمامه وأشار لنـا بعد ذلك بتعال شديد أن ندخل.. وشعر جون أننى مشمـئز من هذه التصرفات، فأخذ يـعتذر بشدة وبرر ذلك بأن نفـس التصرفات تتم مع الجميع حتى موظفى السفارة ، وعـلى حد قوله « كموظفين مصريين يشعرون بالامتهان » وسبق أن طالبوا بعدم تكرار هذا مـعهم لكن أمن السفارة يصر على هذه الإجراءات.. فعلمت أنها إجراءات روتينية لديهم.

عندما وصلنا إلى المصعد قام جون بالضـغط على مفتاح الدور السابع، وفوجئت بالمـصعد يـصل إلى الدور الـسابع فـى لمح البـصر، وخرجـنا من المصـعد إلى صـالة مفروشـة بالموكيت، مملوءة بكـم كبير مـن أجهزة الكـمبيوتـر. ودخلنا إلـى الحجرة المواجهة لطرقة هذه الصالة. وفى الحجرة الخاصة بـ «جون لبيب».. ويوجد بها جهاز كمبيوتـر وفيديو كاسيت ومكتبـة وعلى كل مكتب داخل الحجـرة كم رهيب وتلال مبعثـرة من الجرائد والمجلات المصريـة بكل إصداراتها فجـلست على المقعـد المقابل لمكتبـه، وطلبت منه أن يـعرفنى بنفسـه.. فقال إنه حاصل عـلى ليسانس ألـسن ومعه دراسات فى الترجمة ويعمل فى السفارة الأمريـكية منذ فترة طويلة، إذ أنه من مواليد عام ١٩٤٩، وإن كان مظهره يبـدو أصغر بكثير من هذه السن وأنه يـعمل فى القسم

السياسى بالسفارة الأمريكية، ودوره هو الاطلاع على الجرائد وعمل رصد للحركة السياسية فى مصر وأيضا كتابة تقارير عن كل مايكتب عن أمريكا سواء بالهجوم أو المدح ، ويرفع بهذا تقارير إلى الخارجية الأمريكية.

فى الحقيقة، لقد كان شعورى منذ البداية، عندما تم الاتصال بى فى منزلي، أن هذا اللقاء غير عادى ويهدف إلى أغراض سياسية بعينها تريدها السفارة الأمريكية.. لأنهم يعلمون جيداً أننى معروف بمواقفى السياسية المناهضة للسياسات الأمريكية، ولم يكن هذا جديداً عليّ، فقد كنت منذ بداية انشغالى بالعمل السياسى العام أعلن هذا مراراً وتكراراً سواء من خلال ما أكتبه فى الصحف الحزبية أو التصرفات والمواقف السياسية.. إذ أننى أومن بأن الولايات المتحدة الأمريكية هى نظام استعماري جديد، استطاع أن يطور نفسه أكثر من الدول الاستعمارية التقليدية القديمة.. فهو استعمار ليس سياسيا أو اقتصاديا فقط ، بل وثقافيا أيضاً.. وتستغل أمريكا دائماً كل الوسائل لفرض هيمنتها، وكثيراً ما ارتدت قناعا زائفا بدعوى الدفاع عن حقوق الإنسان.

وقد تكونت لدى قناعة واضحة بأن ذلك الرجل المدعو چون لبيب، ليس لديه ذكاء كاف. وقد تأكدت هذه القناعة خاصة بعد آخر اتصال تليفونى أجراه معى فى منزلى بالقوصية.. إذ زعم أثناء حديثه التليفوني، بأنه يتحدث معى من منزله بعيداً عن السفارة الأمريكية، وقال أنه مصرى مسيحي، وليس أمريكياً، وأن انتماءه لمصر.. بل هو يعرف رأيى فى السياسات الأمريكية، بل يوافقنى تماماً بأن أمريكا لاتبحث سوى عن مصلحتها، ولايعنيها الأقباط أو مشاكلهم ولكنها تأخذهم ذريعة للوصول إلى مصالحها بالطبع ، هذا المدخل الساذج والتقليدى الذى حاول به چون لبيب أن يحتوينى لايجدى مع أقل سياسى مبتدىء.. ولكن رغم أن خداعه كان مكشوفاً ومفضوحاً.. إلا أننى جاريته فى الكلام ولم أناقشه أو أظهر له أى شيء يدل على أننى اكتشفت نواياه الخبيثة بهذه السهولة!!.

فأخذ يواصل حديثه ليقول أن « مولى فى» تطلب بإلحاح شديد أن يتم تحديد موعد لها معى.. ولكنها على حد قوله: قد طلبت منه عدم إظهار هذا الإلحاح أمامي. وكان چون لبيب يحاول من خلال هذه المحادثة الساذجة أن يوهمنى أنه يتفق

معى فى الرأى بل وغير راض عن تصرفات الحكومة الأمريكية. وهذه طريقة ساذجة للاختراق والاحتواء لم تجدِ معى .. ولن تجدى مع أى أحد آخر!!.

فقلت له: ماذا تريد هذه المرأة من وراء مقابلتي؟ فأجاب: «أنت تكتب كثيراً ضد السياسة الأمريكية فى المنطقة.. وقد أدى البيان الذى صدر موقعاً عليه من قبل قيادات مصرية وطنية، إلى انزعاج الدوائر السياسية فى الخارجية الأمريكية.. وهذا البيان يعنى أنه تصرف فعلى أخرج الأمور من نطاق المقالات السياسية إلى حيز العمل الفعلي، وهذا جعلهم يقلقون كثيراً.. و«مولى فى» تريد أن يكون لها السبق الدبلوماسى «على غرار السبق الصحفي» .. بأن تقول لقيادتها فى الخارجية الأمريكية أنها «التقت بجمال أسعد الذى كان يقف وراء صدور هذا البيان» ..وكان كل مجهود جون لبيب خلال هذه المحادثة التليفونية منصباً على التأكيد ومحاولة إقناعى بأنه مصرى وليس أمريكيا، وهو مجرد موظف بالسفارة الأمريكية وبالطبع هذه الادعاءات لم تقنعنى ، وإن كنت تظاهرت أمامه بالسذاجة حتى لا يقلق كثيراً، وحتى أستطيع أن أعرف كل النوايا السيئة التى يريدونها من خلال هذه المقابلة.

أعود مرة أخرى إلى اللقاء الذى تم داخل السفارة الأمريكية بالقاهرة.. إذ أردت أن أؤكد على شىء هام كان يجب أن يتم التعامل على أساسه.. فقلت لـ «جون لبيب».. أنا بحديثى معك، أتحدث مع أمريكا .. فقال لي: لا .. أنا لست أمريكيا، أنا مصرى.. فقلت له: الآن أنت موظف فى السفارة الأمريكية ولقائى معك الآن على هذا الأساس. ومن ثم فأنت تابع لأمريكا أو على الأقل تمثل أمريكا وتتحدث بلسان خارجيتها أمامى وأنا هنا حسب نص القانون الدولى على أرض أمريكية وأريد أن أتحدث مع الحكومة الأمريكية على أرضها. ثم أكملت كلامى، بأننى دخلت مجلس الشعب وأنا شخص فقير وخرجت منه أكثر فقراً، وهذا ما أمتاز به وما سأورثه لأبنائى من بعدى فأنا لا أمتلك عزبة أو قصراً أو حتى أموالاً، فقط أنا مجرد موظف فى بنك التنمية لا أملك سوى راتبى ، ولا أطلب شيئاً من أحد، ولن أفعل ذلك على الإطلاق.. وهذا جعلنى أختلف مع القذافى وأنا داخل الأراضى الليبية لأننى لا أتقاضى أموالاً منه. نفس الشىء حدث مع حسن الترابى وعمر البشير فى السودان .. ولا أريد سوى موقف وطنى لصالح مصر سواء داخلها أو خارجها.. لذلك أنا

هنا أيضاً لنفس الهدف. فقال لى: نحن نعلم أنك لا تريد شيئاً من أحد وهذا الذى يجعلك تعبر عن رأيك فى مواجهة الجميع بجرأة زائدة عن الحد !.

فقلت له: ماذا تقصد بكلمة زائدة عن الحد؟ فأجاب نحن نعلم أنك تعبر عن رأيك بوضوح شديد وتخلق معارك كثيرة فى كل الاتجاهات لأنك لا تريد شيئا من أحد.. فابتسمت وقلت « الله ينور عليك يا «جون» أنت الآن تعلم أننى هنا على أرض أمريكية ولا أريد شيئاً من أحد» ثم واصلت كلامى وقلت له: لن أقول لك لماذا أنا هنا ، على طريقة المخابرات الأمريكية ومنطق أمن الدولة أيضًا..لأننى متأكد من وجود ملف خاص بى على «ديسك» كمبيوتر لديكم!! فأجاب ضاحكاً: بالتأكيد لدينا هذا.. فقلت وبالتأكيد أيضا تعلمون كل شىء عنى، فابتسم وقال يعنى !.

فى أثناء هذا الحوار نظرت إلى تلال الجرائد الموجودة على المكتب. فوجدت أنها تحتوى على الكثير من المقالات التى نشرت فى الجرائد المختلفة حتى القديمة منها.. ويوجد حولها خطوط بقلم أخضر اللون خاصة حول بعض كلمات داخل هذه المقالات (!!).. فتأكدت أن هناك رصدا كاملا لكل ما أكتبه، ومن ثم هناك هدف ما وراء هذه المقابلة وكنت أدرك ذلك تماماً.. ومن ثم كنت مصراً على خوض هذه التجربة، حتى أعلن موقفى السياسى المحدد والذى أعلنته دائماً.

ثم استمر الحوار، وكان جون لبيب يريد أن يعلم المزيد من المعلومات عن أفكارى وتحركاتى السياسية ودورى السياسى داخل أسيوط وعلاقتى بالكنيسة ومعركتى مع البابا شنودة الثالث وأشياء أخرى كثيرة . ومنذ دخلت إلى حجرة المكتب الخاصة بـ جون لبيب لم يتوقف عن كتابة كل ما أقوله ولم يغادر القلم يده ، وظل يسجل كل كلمة أقولها.. ولكن بعد قليل دخلت شابة أمريكية جميلة.. قدمها جون لبيب لى بأنها الآنسة « مولى فى» مسئولة القسم السياسى وحقوق الإنسان وشئون المسيحيين بالسفارة الأمريكية. وهى فتاة فى الخامسة والعشرين من العمر تقريباً، رشيقة القوام تتمتع بقدر كبير من الجمال ، متوسطة الطول، ترتدى جيب مفتوحة من الأمام وبلوزة بسيطة .. جلست على المقعد المقابل لى واضعة ساقا فوق ساق، حتى أن فتحة « الجيب» كانت تظهر مافوق الركبة بأكثر من عشرة سنتيمترات.. كان معها

ورقة وقلم وبدأت في تحيتي ، وقالت أنها تتحدث العربية ولكن ببطء، ومن ثم فإن الذي لاتستوعبه سوف تسأل فيه جون لبيب ليترجمه لها.

بعد دخول « مولى فى» بدأ حوار آخر كانت هي الطرف الآخر فيه بدلاً من جون. وسألتني، لماذا أصدرت البيان وكيف قمت بجمع توقيعات كل هذا الكم من الشخصيات السياسية والعامة، ولماذا وقعوا على هذا البيان ؟.. هل قاموا بالتوقيع على هذا البيان لأنهم يكرهون أمريكا أم أن هناك أسباباً أخرى؟! وكانت هذه الأسئلة مباشرة وصريحة، بشكل أكد لى أن الإدارة الأمريكية انزعجت من صدور هذا البيان وبهذا الشكل، والذى كان يعبر عن موقف سياسى ضد السياسة الأمريكية فى المنطقة ، لذلك فهم يريدون معرفة أسباب صدور هذا البيان وماذا جرى قبل صدوره.

قلت لها : إن الأقباط على مدار الحقب التاريخية المختلفة كانوا ـ ولايزالون ـ يرفضون التدخل الأجنبى فى الشئون الداخلية لمصر.. وظهر هذا فى رفضهم للحملات الصليبية وكذلك أثناء الحملة الفرنسية، وفى القرن العشرين عارضوا تصريح ٢٨ فبراير وفكرة التمثيل النسبى أثناء مناقشة دستور ١٩٢٣، ولهم دائماً مواقف وطنية ثابتة بهذا الشأن والآن يوجد تدخل أمريكى فى شئون مصر تحت دعوى الدفاع عن الأقباط ، ومن ثم كان واجباً على الأقباط أن يسجلوا هذا الموقف.. ولأنهم فى هذه الأيام ولظروف كثيرة ، فإن حركتهم السياسية ليست على نفس المستوى الذى كان فى العشرينيات من هذا القرن عندما رفضوا التدخل الاستعمارى الانجليزى.. وهذا يرجع إلى الممارسات المتطرفة من قبل الجماعات الإرهابية والإحساس بالاضطهاد.. كذلك مايفعله أقباط المهجر إزاء مشاكل الأقباط.. بالإضافة إلى عدم مشاركة الأقباط فى الحياة السياسية وسلبيتهم وتقوقعهم.. كل هذا جعل بعض الأقباط يستسيغون التدخل الأجنبى (!!) مما جعلنى أستشعر خطورة هذا الموقف، فقمت بالاتصال ببعض الرموز القبطية الوطنية التى تحظى باحترام الجميع مثل الدكتور يونان لبيب رزق والدكتور وليم سليمان قلادة، وجورج إسحق وغيرهم كثيرون ، وكان هذا مشجعاً لتكوين حركة وطنية لإثبات موقف الأقباط المناهض للتدخل الأجنبى وبالتحديد محاولات التدخل الأمريكى، ولتسجيل موقف للتاريخ.. لذلك حضرت من بلدتى فى أسيوط (القوصية)

وقمنا بإعداد البيان وكتابته، ثم قمنا بالاتصال بالرموز الوطنية المصرية التى وقعت على البيان.. وكل هذه الشخصيات لاتكره أمريكا كدولة أو شعب، ولكنها شخصيات وطنية وقعت على هذا البيان لرفضها التدخل الأمريكى فى شئون مصر باسم الأقباط.

قالت« مولى فى».. نحن لانتدخل فى شئون مصر سياسياً، وما نفعله ليس سياسة، بل نتدخل لأن القانون الدولى يعطينا هذا الحق (؟!) .. دفاعاً عن حقوق الإنسان؟ وكذلك لأن الأقباط المصريين فى أمريكا طلبوا من الحكومة الأمريكية والكونجرس التدخل لصالح الأقباط!.

فقلت لها.. يا آنستى.. إن التدخل باسم حقوق الإنسان ممكن أن يكون له مشروعية دولية وقانونية ونحن لا نختلف فى هذا.. لكن أين حقوق الإنسان عندما تريد أمريكا أن تضغط على مصر وتلوح بقطع المعونة.. هل هى حقوق إنسان أم ضغط اقتصادى وسياسى ؟.. وأين هى حقوق الإنسان عندما يصدر الكونجرس الأمريكى قانوناً لمعاقبة بعض الدول التى تدعى أمريكا أنها تضطهد الأقليات ، وهى تقصد بذلك مصر على وجه التحديد، بحجة أنها تضطهد الأقباط.. هل هذا دفاع عن حقوق الإنسان أم ضغوط سياسية.. ونحن نعلم أن أمريكا وهى دولة صديقة لمصر، حيث قامت مصر بالتوقيع على معاهدات كامب ديفيد، ومن ثم تحصل مصر على المعونة الأمريكية لقيامها بدور بارز فى إقرار السلام كما تقول أمريكا.. لكن الآن السياسة الخارجية المصرية، فى ظل المتغيرات الخطيرة التى طرأت على المنطقة فى الفترة الأخيرة لم تعد مرضية للإدارة الأمريكية.. خاصة فى ظل مساندة الرئيس مبارك ومصر للقضية العربية والفلسطينية والتشاور مع الفلسطينيين فى كل صغيرة وكبيرة من أجل الوصول إلى سلطة فلسطينية تحكم جزءا بسيطا من الأرض الفلسطينية المحتلة.. كذلك هناك موقف آخر لمصر لايرضى أمريكا، وهو رفض تقسيم العراق ، والوقوف بجانب الشعب العراقى البائس، الذى يموت أطفاله وشيوخه يومياً بسبب الحصار الظالم المفروض على العراق.. وأيضاً موقف مصر ومساندتها للشعب الليبى والمطالبة برفع الحصار المفروض على ليبيا ، ونفس الشىء فى الموقف من السودان، رغم الخلافات المصرية السودانية.. إذ أن مصر لم توافق على تقسيم السودان لأن هذا ضد الثوابت الوطنية والقومية المصرية وأيضا ضد

الأمن القومى المصرى.. كل هذا بالطبع أزعج أمريكا التى تناست عن عمد أن مواقف بنيامين نتنياهو عندما وصل إلى الحكم ، وكان موقف من يريد أن ينهى كل ما وصلت إليه اتفاقيات السلام حتى اتفاقية أوسلو التى وقعت عليها الحكومة الإسرائيلية مع الجانب الفلسطيني. لقد أعلن عدم التزامه باتفاقيات ومواثيق دولية تمت فى ظل تعهدات أمريكا ، لكن أمريكا لا تستطيع أن تفعل شيئاً مع نتنياهو ومن ثم تريد أن تضغط على مصر وترفض السياسة المصرية التى لاتتسق مع الأهداف الأمريكية وتتعارض مع مطامع إسرائيل التى لا تنتهى .. وكل هذا كان سبباً فى أن تستغل ورقة الأقباط لتكون حجة فى الضغط السياسى على مصر بزعم حماية الأقباط والدفاع عن حقوق الإنسان.

قلت لها أيضاً.. النقطة الثانية يا آنستى التى أريد أن أؤكد عليها هى أن أقباط المهجر لا يملكون الحق فى مطالبة أمريكا للتدخل والضغط على مصر بدعوى حماية الأقباط ، لأن أى مواطن مصرى فى أى مكان وأى زمان لايمكن أن يطلب من دولة أجنبية الضغط على بلده، لكن هؤلاء الذين يفعلون ذلك هم مواطنون أمريكيون لاينتمون إلى مصر.. ومن ثم يسقط ادعاء هؤلاء الأقباط المتأمركين.

وبعدما انتهيت من كلامى هذا قالت لى «مولى فى»: لكن ما رأيك فى مشاكل الأقباط.. أليست هناك مشاكل للأقباط ، فهناك موريس صادق المحامى يقول لنا أن هناك مشاكل للأقباط ونعلم الكثير من خلال موريس صادق وهذا نموذج أقوله لك.

قلت لها: يا آنستى أنا لايعنينى موريس صادق كشخص، لكن الخطورة أن موريس صادق لديه مركز يدعى الدفاع عن حقوق الإنسان للاسترزاق ؟.

هنا قاطعتنى « مولى فى» وسألت : ماذا تعنى بكلمة الاسترزاق ؟

قلت لها: هذا يعنى أن يحصل على الدولارات مقابل هذه المعلومات والادعاءات ، فابتسمت «مولى فى» ولم تقدم أى تعليق. فواصلت كلامى وقلت.. الآن علمت أنك أنت من يتعامل مع موريس صادق وغيره من أصحاب المراكز التى تتاجر وتسترزق من وراء قضايا الأقباط، هؤلاء لايعلمون شيئاً عن مصلحة الأقباط.

فقالت : كيف؟

قلت لها: لايمكن إنكار أن هناك مشاكل للأقباط... بل أصبحت هذه القضايا

مادة صحفية يومية ،كل الجرائد تتحدث عنها، وأصبح الكثير من المسلمين المستنيرين يتحدثون عن هذه المشاكل. والبيان الذى أصدرناه هو أول بيان فى تاريخ العلاقة الإسلامية ـ المسيحية فى مصر والذى يحمل فقرة تتحدث عن مشاكل الأقباط وتطالب بحلها.. وهذا متغير سياسى خطير وعظيم أيضاً.. ونحن نقول أن هناك مشاكل والأمريكان والأقباط المتأمركون يقولون أن هناك مشاكل لكن الفرق أننا نطرح هذه المشاكل على أرضية وطنية، لكن أمريكا وأقباط المهجر يطرحونها على أرضية طائفية.

فقالت لى : أنا لا أفهم ماذا تقول؟!

قلت لها: نحن نتصدى لمشاكل الأقباط من خلال أرضية علمية.. فهناك أربعة أسباب أدت إلى المناخ الطائفى فى مصر، ولا أقول الاضطهاد الدينى ، فلا يوجد اضطهاد دينى .. والمناخ الطائفى يعنى أن العلاقة بين المسلمين والمسيحيين لم تعد سوية . لذلك فهناك أسباب تفسر كيف تكون العلاقة غير سوية بين أبناء شعب واحد ووطن ومصير واحد بل وتاريخ ولغة وتراث واحد أيضاً. أولاً: هناك تراث تاريخى طائفى ، جعل التاريخ والأحداث التاريخية يقرأن بشكل طائفى وليس بشكل وطنى مصرى.. وعلى سبيل المثال فإن الأقباط لديهم أفكار عامة يعتقدون من خلالها أشياء غير حقيقية. بمعنى إذا كان هناك أحد الحكام المسلمين قام باضطهاد المسيحيين ، فإنه يؤخذ فى الضمير الجمعى المسيحى أن كل الحكام المسلمين يضطهدون المسيحيين وأن الإسلام يضطهد المسيحية، بل ويعمل من أجل القضاء عليها وعلى الأقباط. وهذا خطأ. والواقع من خلال قراءة التاريخ بشكل منطقى ، أن هناك حاكما مسلما ظالما وآخر عادلا والتاريخ يثبت ذلك. على الجانب الآخر فإن المصريين المسلمين يأخذون نموذجاً من الأقباط الخونة ويعممون هذا على كل الأقباط ويعتبرونهم خونة.. رغم أن أى مجتمع خلال أى حقبة تاريخية يوجد به الخائن والوطنى المحترم ، ونجد على سبيل المثال الجنرال يعقوب الذى تحالف مع نابليون وكون مايسمى بالفيلق القبطى الذى حارب بجانب القوات الفرنسية مقابل المصريين.. هذا خائن.. لكن من خلاله يعتبر المسلمون أن هذه الخيانة تنسحب على كل الأقباط (!!) رغم أن الصورة الحقيقية أن كل الأقباط رفضوا الجنرال يعقوب وما قام به من تصرفات.. بل إن التاريخ يقول إن الجنرال يعقوب أراد أن يدخل الكنيسة

ممتطياً حصانه مثلما فعل نابليون عند دخوله الأزهر. هناك أيضا واقعة شخص يدعى أخنوخ فانوس الذى قام سنة ١٩٠٨ بإعلانه عن قيام حزب مسيحى لمساندة الانجليز فى مواجهة مصر.. وهذا الخائن سقط بعد خمسة أيام فقط بعد رفض الأقباط ـ قبل المسلمين ـ الانضمام لهذا الحزب.. فهل تصرف أخنوخ فانوس يعنى أن كل الأقباط خونة يقفون بجانب الاحتلال الانجليزى ضد وطنهم مصر؟! أو أن يعتبر المسلمون أن المسيحيين ولاؤهم مع الأجانب وليس لمصر باعتبار أن هناك عاملا مشتركا بينهما وهو الانتماء الدينى للمسيحية ؟!.

هذه القراءة الخاطئة للتاريخ تخلق فى الضمير الجمعى المصرى لدى المسيحى والمسلم فكرا طائفيا خاطئا متوارثا.

ثانياً: هناك ممارسات طائفية وليس اضطهاداً من قبل الحكومة المصرية. وهى القضية الرئيسية التى يمكن أن نطالب بحلها ونضغط مصرياً وشعبياً فى هذا الاتجاه ولكن هذا لن يكون على الإطلاق من خلال التدخل الأمريكى.. وهذه التصرفات الحكومية مثل الخط الهمايونى ، وهو وثيقة متقدمة وضعت أثناء الخلافة العثمانية وكانت تعطى غير المسلمين حقوقهم وتساوى بينهم وبين المسلمين، وكانت تنظم بناء الكنائس لكن كون هذه الوثيقة المتقدمة تخلفت بحكم الزمن وأصبحت تستغل بشكل مضاد لبناء الكنائس، حتى أصبحت هناك بعض المهازل مثل أن يصدر قرار جمهورى لكى يتم بناء أو ترميم دورة مياه داخل إحدى الكنائس؟! وهذا خطأ سياسى حكومى . كذلك غياب الشخصية القبطية فى الدراما التليفزيونية وباقى وسائل الإعلام، مما يجعل المواطن المصرى المسلم لايشعر أن هناك مواطنا مصريا مسيحيا يعيش معه ومن ثم أصبحت هذه الأعمال تظهر المجتمع كما لو كان كله من المسلمين فقط ، وهذا يسبب تراكما ثقافيا خاطئا عند مشاهدة هذه الأعمال.. وأيضا تشعر المصرى المسيحى بالدونية وعدم الوجود والاغتراب، إذ أنه لايجد نفسه خلال هذه الأعمال الدرامية ووسائل الإعلام.. هذه مشكلة الحكومة أيضاً. هذا بالإضافة إلى إسقاط الحقبة التاريخية القبطية من المناهج الدراسية.

كل هذه الأشياء وغيرها الكثير، أخطاء من جانب الحكومة نسميها ممارسات طائفية حكومية ويمكن أن تصلحها الحكومة بقرارات مباشرة، بمعنى أنها يمكن أن تزيد من نسبة دخول الأقباط إلى كليات الشرطة، فإذا كانت خمسة فليكونوا

خمسين، وليس فى هذا مشكلة ولن يؤدى إلى أزمة طائفية أو إثارة للمناخ الطائفى، وهذا حق ووضع طبيعى لكن للأسف فإن الممارسات الطائفية المتوارثة جعلت الحكومة تتوارث أيضا هذه الممارسات ولاتقوى على تغييرها أو أحبت هذا ورفضت التغيير!

ثالثاً: حدث خلال الفترة الأخيرة وبالتحديد منذ نهاية السبعينيات انتشار تيار إسلامى متطرف والذى مارس العديد من العمليات الطائفية ضد الأقباط من قتل واعتداء على الكنائس وترويع وسرقات للتجار الأقباط.. مما جعل الأقباط يرتعبون ويعممون الحكم على كل المسلمين والإسلام ذاته وأنه يعمل ضد الأقباط ويتربص لهم بالإرهاب والتصفية.. حتى أن الأقباط تساءلوا ـ وقد طرحت هذا التساؤل عندما كنت عضوا بمجلس الشعب ـ وكان السؤال هو إذا كانت هذه الأحداث والعنف الموجه ضد الأقباط يحدث فى ظل نظام حكم غير إسلامى أى لاتسيطر عليه الجماعات الإرهابية، فماذا سيكون حال الأقباط إذا وصل هؤلاء الإرهابيون إلى الحكم لتشكيل مايسمونه بالحكومة الإسلامية؟! وفى تلك الفترة حدث تداخل بين ممارسات الجماعات الإرهابية الإسلامية والإسلام كدين والمسلمين بصفتهم يعتنقون هذا الدين.. وهذا جعل إحساس الأقباط بالاضطهاد يزداد بشدة.

رابعاً: هناك ممارسات من قبل القيادة الكنسية لايمكن إنكار أنها ممارسات خاطئة.

هنا توقفت الآنسة «مولى فى» وسألتنى بتعجب قائلة: وماهى علاقة القيادة الكنسية بهذا الأمر، وهل هذه القيادة طرف فى تعرض الأقباط للمشاكل؟.

قلت لها: مهلاً يا آنستى .. سوف أوضح لك الأمر بالتفصيل.. لقد تصورت القيادة الكنسية التاريخية الحالية أنها ليست زعيمة روحية فقط للأقباط بل أيضا زعيمة سياسية تتحدث باسم الأقباط، وللحقيقة القيادة الكنسية سعت بقوة للقيام بهذا الدور المزدوج. وهذا الأمر دفعنى لأن أكتب كتاباً لمناقشة هذه القضية الخطيرة وأعطيته عنوان: «من يمثل الأقباط الدولة أم البابا؟» لأن البابا أراد أن يكون زعيماً سياسياً، وكان يفرح لذلك ويدعو أن يلتف كل رموز الأقباط حوله ويدوروا فى فلكه الخاص، وهذا عمل على زيادة هجرة الأقباط إلى الكنيسة والتقوقع داخلها، وهذا أدى بدوره إلى عزوف الأقباط عن المشاركة فى الحياة العامة وزيادة سلبيتهم خاصة فى مجال المشاركة السياسية والمشاركة فى إدارة شئون الوطن.. وهذا ظهر فى

إحجامهم عن ترشيح أنفسهم فى النقابات المهنية والأندية الاجتماعية والجمعيات الأهلية، بل وصل الأمر أيضاً إلى تراجع دورهم حتى داخل الأندية الرياضية.. مما جعل مصر تفقد مساهمة جزء من أبنائها بعدم مشاركتهم فى الحياة العامة وصنع القرار ، بل إن الأمر انقلب تماماً حتى أن الكنيسة نفسها بدأت تئن من وطأة زيادة العبء عليها لهجرة الأقباط إليها !.. فأصبحت الكنيسة تزوجهم وتوفر لهم الوظائف وتساعدهم اقتصادياً وتقوم بنشاط الرحلات والدورات الرياضية والمنتديات الثقافية لتصبح بديلا للدولة ، ليولد الشخص القبطى ويموت ويمارس كل أنشطته داخل أسوار الكنيسة ، وأدى قيام الكنيسة بتقديم هذه الخدمات للشباب القبطي ، فى الوقت الذى تراجع فيه دور الدولة فى تقديم مثل هذه الخدمات حتى للشباب المسلم، مما أدى إلى تفضيل شباب الأقباط الهجرة للكنيسة والاقتناع التام بأن الكنيسة هى بديل الدولة والمجتمع وبالتالى فإن القيادة الكنسية هى زعيمة هذه الدولة المنعزلة وهى الممثل الروحى والسياسى .

هذه الظاهرة المتطرفة سلبياً، دعمت الانعزالية لدى الأقباط وعملت على عزلهم تماماً عن المجتمع بكافة أنشطته باستثناء الجانب الاقتصادى ، حيث لم يبرز الأقباط إلا على الجانب الاقتصادى فقط.. وهذا جعل البابا يشعر ويتأكد تماما أنه الزعيم السياسى الأوحد للأقباط حتى أنه كتب مقالاً عند إعادة ترشيح الرئيس مبارك لفترة رئاسة جديدة يقول فيه بالحرف الواحد: « باسم الأقباط فى مصر أوافق على ترشيح حسنى مبارك». وهنا تجاهل البابا الحق الدستورى الذى أتاح لكل المواطنين ومنهم الأقباط بالطبع حق الموافقة أو الرفض كل حسب توجهاته وانتماءاته السياسية، ولم يترك لأى قبطى الفرصة ليعبر عن رأيه فى قضية سياسية بهذا الحجم ليصبح البديل السياسى للأقباط ممثلا فى شخص واحد فقط هو قداسة البابا شنودة الثالث !.. رغم أننى على سبيل المثال مصرى مسيحى ولم أكن موافقاً على إعادة ترشيح الرئيس مبارك بناء على قناعات سياسية ، وهذا حق طبيعي، بل وقد أعلنت ذلك صراحة للرئيس مبارك فى لقاء معه بالقصر الجمهورى عام ١٩٨٧ أثناء قيام أعضاء مجلس الشعب بالذهاب إلى الرئيس لإبلاغه موافقة مجلس الشعب على إعادة ترشيحه مرة ثانية. فكيف يعبر البابا شنودة نيابة عني وكأنه البديل السياسى لى وتناسى أنه قيادة روحية فقط بنص الإنجيل وقانون الكنيسة ودستور الدولة.. أليس هذا خطأ سياسيا ودينيا من الدرجة الأولى؟ !.

هنا وجدت « مولى فى» تنصت بكل تركيز لكل ما أقوله كما لو كانت تسمعه للمرة الأولى.. فقلت لها: هناك واقعة أخرى تورط فيها البابا أيضا، وكان هذا قبيل انتخابات نقابة الأطباء التى يوجد بها عدد كبير من الأقباط، إذ قام بدعوة الأطباء الأقباط لاجتماع بالمقر البطريركى وطلب منهم أن ينتخبوا شخصا بعينه ، لكن هذا المرشح وهو بالمناسبة مسلم الديانة، لم يفز، وفاز بمقعد نقيب الأطباء المرشح المنافس ، أليس هذا خطأً سياسياً وتدخلا فى الشئون الداخلية لواحدة من أهم النقابات المهنية فى مصر أو توريطا للكنيسة فى شئون لا تخصها، بل تزيد من المناخ الطائفى بين الأطباء.. بل إن سقوط المرشح الذى وقف خلفه البابا بهذا الشكل جعل الوضع وكأن البابا هو الذى فشل ، وبالتالى تكون الكنيسة قد وضعت نفسها فى موقف المتحدى السياسى ، وهذا التدخل غير المشروع من البابا أساء إلى الكنيسة والأقباط بل والبابا بشكل شخصى الذى يفترض أن موقعه روحى وأكبر بكثير من أن يتدخل فى أمور سياسية زمنية ، خاصة أن السياسة شأن مادى قابل للتغير والاختلاف ، وبالتالى ليس من صالح البابا أو الكنيسة التدخل فى مثل هذه الأمور وكان الأجدر به أن يترك للأقباط حرية التعبير عن أنفسهم والانخراط فى الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدنى.. وللأسف الشديد هناك اختلاف وتضارب بين مايقوله البابا فى المؤتمرات الصحفية وما يمارسه بالفعل داخل أسوار الكنيسة من تكريس للانعزال والتقوقع.

لذلك أقول أن هناك أربعة أسباب للمناخ الطائفى الحالى فى مصر.. وهذا المناخ أدى إلى سلوك طائفى وهذا يتيح فرزا طائفيا قد يؤدى ـ لا قدر الله ـ إلى فتنة طائفية قد تحرق مصر كلها، لذلك لابد من تنقية هذا المناخ الطائفى لكى يكون مناخاً مصرياً وطنياً خالصاً .

وبعدما وجدت أن «مولى فى» قد استوعبت هذه النظرية التى أتبناها وأدعو إليها كحل حقيقى للمناخ الطائفى فى مصر سألتها: هل ترون أن التدخل الأمريكى الذى يطالب به أقباط المهجر ـ على حد زعمهم سوف يحل أزمة المناخ الطائفى فى مصر أو حتى على الأقل ينهى التوتر أم أنه سوف يزيده اشتعالاً ؟!

وهل قيام بعض أقباط المهجر المتأمركين أو بعض أقباط الداخل الذين يحصلون على التمويل الأمريكى ، ومطالبتهم الحكومة الأمريكية بإصدار قرارات بعينها، هل ذلك سيحل المشكلة ؟.

ولو فرضنا ـ جدلاً رغم عدم صحة هذا الفرض ـ أن هذه القرارات سوف تحل المشكلة ، فهناك ما يسمى بالتوازن السياسى الذى سيجعل يد الحكومة المصرية مغلولة عن إصدار هذه القرارات، لذلك فإن الأمر يحتاج إلى القضاء على المناخ الطائفى أولاً، وبعدها سيكون صدور هذه القرارات أمراً طبيعياً.. بل نظراً لهذا المناخ الطائفى نجد أن هناك الكثير من القرارات الجمهورية الخاصة بالتصريح ببناء كنائس جديدة تصدر ولاتجد طريقاً للتنفيذ لأن العلاقات المسيحية الإسلامية فى بعض المناطق تكون متوترة.

ثم سألتها مرة ثانية : هل التدخل الأمريكى لصالح الأقباط أم ضدهم؟ إننى أجد أنه ضد الأقباط، بل إن أمريكا نفسها لا تحب أقباط مصر، وتريد أن يتم القضاء عليهم لتحدث الفتنة الطائفية التى تسعى وراءها!!

فنظرت «مولى فى» إلىّ بدهشة وسألت: كيف يكون هذا ؟.

قلت لها: الشىء الذى لا تعلمينه أنت .. أن أمريكا تتعامل مع الإسلام على أساس نظرية صدام الحضارات لـ «هنتنجتون».. والتى تتبناها أمريكا الآن، وتزعم أن الإسلام يقف فى المواجهة مع المسيحية واليهودية، وهذا جعل أمر الاختراق الصهيونى لكثير من الطوائف المسيحية الأمريكية أمراً سهلاً من خلال مايسمى بالحكم الألفى للمسيح ، ومايزعم حول بناء هيكل سليمان فى القدس العربية والذى يجب أن يتم حسب زعمهم من خلال شعب إسرائيل بصفته شعب الله المختار.

رغم أن كل هذه النظريات التى وردت فى العهد القديم (التوراة) قد انتهت حسب الإيمان المسيحى بمجىء المسيح.. لكننا كمسيحيين شرقيين (مصريين وعربا) نختلف عن تلك الطوائف المسيحية الأمريكية المخترقة من قبل الصهيونية، بل ونختلف عن كل مسيحيى العالم، لأننا نقتنع بأن الإسلام كحضارة وثقافة وتاريخ هو جزء من تكوين الشخصية المصرية والعربية مسلمين ومسيحيين.. أى أن المسيحى العربى والمصرى يحمل فى تكوينه الحضارى والثقافى ثقافة إسلامية. لذا نعتبر أن الإسلام جزء من تكويننا الثقافى والتاريخى فى الوقت الذى تتعاملون أنتم فيه مع الإسلام على اعتبار أنه عدو لكم. وهنا أنتم تسقطون هذه الحقيقة الخاصة بنا، وبالتالى تسقطون المسلمين من المعادلة الإسلامية المسيحية فى الشرق.. لذلك فإن

حل مشكلة المسيحيين فى مصر لن يكون إلا من خلال مشاركة الطرف المسلم.. لأنه لو لم يكن الطرف المسلم جزءًا من المشكلة ، ما كانت هناك مشكلة لدى المسيحيين أصلاً.. لأن وجود المسلمين مع المسيحيين هو الذى يجعل هناك أيضا مناخاً طائفياً.. فكيف تسقطون المسلمين من نظريتكم التى تزعمون أنها سوف تحل مشكلة الأقباط ؟!.

أنتم يا آنستى بتدخل أمريكا للضغط على مصر تعتقدون واهمين قدرتكم على التأثير، لأن المسلمين المصريين لن يقبلوا مثل هذه التصرفات المستفزة .. بل إن أى مواطن فى أية دولة بالعالم حتى وإن لم يكن يمتلك شعور الانتماء الوطنى الكافى سوف يستفزه أى تدخل أجنبى ضد وطنه .. لذلك فإن التدخل الأمريكى فى الشئون الداخلية لمصر سوف يستفز كل المصريين ، والخطورة تكون عندما تستخدم أمريكا الأقباط حجة للتدخل ، فإن هذا سوف يؤدى إلى ازدياد المناخ الطائفى اشتعالاً.. لذلك فأنا هنا على أرض أمريكا (السفارة الأمريكية) أقول لكم أن أمريكا تتدخل ضد الأقباط وليست مع مصالحهم.

بعد انتهائى من هذا الحديث تقدم أحد موظفى السفارة بورقة أعطاها للآنسة «مولى فى» التى قرأتها وقالت إنها تعتذر لاضطرارها لمغادرة المكان بعد عشر دقائق لمقابلة نائب السفير الذى سيذهب إلى الأقصر ، وأنه إذا كان لدى متسع من الوقت أنتظرها لتكمل الحديث معى. فقلت لها: إن شاء الله.. وفى هذه الأثناء تناولنا «نسكافيه» وكان چون لبيب يسجل كل ما دار كلمة كلمة.. وبعد خروجها عاد يتجاذب معى أطراف الحديث بشكل شخصى ليؤكد أنه مصرى ، وبدأ يحدثنى عن حركتى السياسية. وقلت له أنت كمصرى قبطى وليس كأمريكى هل تشعر أن أمريكا ستحل مشاكل الأقباط؟ أم أن هذا التدخل سيزيد الوضع اشتعالاً ؟.

والغريب أن جون لبيب لم يعارضنى فى هذا الطرح الذى أتبناه، بل أظهر تأييده لما أقوله ، وعندما تحدثنا عن الكنيسة والبابا أظهر عدم ارتياحه للبابا وأنه يريد أن يكون زعيماً سياسياً .. وعندما تحدثنا عن دور البابا فى رفض التدخل الأمريكى قلت له أن هذا الرفض ليس كافياً ، بل لابد أن يكون هناك تحرك بين الشباب القبطى لكى نقنعهم بأن أمريكا ليست صاحبة الحل بل ستزيد المشكلة اشتعالاً.. وأعلنت هذا له حتى يكتب ويسجل ذلك للخارجية الأمريكية بأننى أجوب كنائس محافظة

أسيوط الأرثوذكسية والكاثوليكية وأدير مع شبابها حوارات مطولة لإقناعهم بضرورة أن يكونوا على مستوى الوطنية المصرية حتى وإن كانت هناك مشاكل قبطية فلابد أن تحل على الأرضية الوطنية داخل مصر.. بل إن أمريكا هى السبب فى إشعال المشاكل الطائفية، كما أن مواقفنا التاريخية كأقباط كانت دائماً وأبداً ترفض التدخل الأجنبى خاصة عندما يكون باسم حماية الأقباط.

وتحدثت مع چون لبيب حتى الساعة الثانية عشرة إلا الربع ظهرا وانتهى الحوار بيننا بكلام على المستوى الشخصى ، وقال لى أنه يتعجب كثيراً لصراحتى ، وأنه لأول مرة يلتقى بسياسى بهذه الصراحة والوضوح ولايتسم بأى دبلوماسية ! فقلت له: إننى لا أبغى هدفاً ولا أومن بغير موقفى ولا داعى لأى دبلوماسية. فقال لى: بصراحة لقد فوجئنا بمجيئك لمقابلتنا داخل السفارة الأمريكية ولم تطلب المقابلة فى أى مكان آخر؟ فقلت له: إننى جئت لأستكشف هذا المكان الذى يبدو غامضاً بالنسبة لى. ثم تناولنا الشاى مرة أخرى. وفى هذه الأثناء قال لى «چون» أنه تعرف على الكثير من الساسة والمفكرين المصريين من خلال عمله فى هذا الموقع وأنه يلتقى بالدكتور ميلاد حنا وموريس صادق والدكتور فاروق المسيرى عضو مجلس الشعب السابق بأسيوط وشخصيات أخرى كثيرة. وكان كل حديثه منصباً على الشخصيات المسيحية ولم يذكر لى أسماء إسلامية، وعلمت أنه يلتقى بهذه الشخصيات المسيحية لأنه يرصد مايسمى بحقوق الإنسان ومشاكل الأقباط وأن هذه الشخصيات هم الذين يقدمون التقارير للسفارة الأمريكية.

وقبل أن أغادر مكتبه، قلت له: اكتب ما تشاء فى تقريرك لأننى أقول هذا الكلام سواء فى الداخل أو فى الخارج ، وليس لدى شىء أخفيه، بل أكتب هذا مراراً وتكراراً فى الصحف. وإن كان الجديد فقط أننى أتحدث بهذا الكلام داخل السفارة الأمريكية وأقول ما أشاء ضد أمريكا.

وأخيراً اصطحبنى إلى المصعد وأصر على اصطحابى معه فى سيارته، لكن افترقنا على باب السفارة الرئيسى لأنه كان فى طريقه إلى المقطم لمقابلة سليمان شفيق بصفته سياسيا مصريا يعمل فى مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية والذى يرأسه الدكتور سعد الدين إبراهيم ، وهو مركز لنا معه مواقف حول قضية الأقباط خاصة بعد عقده لمؤتمر الأقليات المشبوه فى قبرص، بعدما كان يريد أن يعقده فى القاهرة لكن تصدينا له جميعاً فى وسائل الإعلام .

بعد هذه المقـابلة تأكدت أن طبيعـة العلاقة بين السفارة وكـل من موريس صادق ومركز ابن خلدون وغيرهم تقوم على تقديم التـمويل المالى مقابل التقارير المشبوهة. وكانت هذه الزيارة التى قمت بها إلى السـفارة الأمريكية غير مدرجة على الإطلاق، ولم أكن أتـصور أنهم سوف يـتصلون بى يـوماً لأزور هذا الحصـن المنيع القـابع فى قلب القاهـرة بمنطقة جاردن سيتى .. لكـن هذا البيان كان سبباً فى الـزيارة التى تمت يوم الأربعاء العاشر من ديسمبر ١٩٩٧.

إذا كانـت تلك الزيـارة قد أكدت وباعـتراف جون لـبيب تعـامل بعض الأقـباط بشكل مباشر مع ذلك القسم الخاص بشـئون المسيحيين ، والذى لايدع مجالا للشك على أن تلك المعاملات والمقابلات هى نوع من تقديم المعلومات للسفارة الأمريكية ، وبالـتحديد تـلك التـى تخص مـايسمى بـاضطهـاد الأقباط ، وذلـك من وجهة نـظر هؤلاء. ويتـضح ويتأكـد ذلك ، بعد حوالـى العامين فـى نهاية ١٩٩٩ وبـعد صدور قانون حماية الحريات الدينية ، ذلك القانون الذى أصدره الكونجرس الأمريكى ليس حباً فى الأقباط أو دفاعاً عن الأقليات ، بقدر ماهو قانون يستعمل من قبل أمريكا فى الوقت الذى تـراه فى التوقيت الـذى يحقق مصالحهـا. مع العلم أن هذا الـقانون قد شرع اعتماداً علـى لجنة شكلتها الخارجيـة الأمريكية قدمت تقارير خـاصة بما يسمى حقوق الأقليات الدينية فى العالم ، وقد لعبت دوراً كبيراً فى هذه اللجنة رئيسة بيت الحرية (نيناتيا) وهى يهودية عن طريق كتابها الخطير باسم « فى عرين الأسد» . الذى تؤصل فيه المفـاهيم المرتبطة بالاضطهـاد والتأسيس التاريخى. وأهم مـن هذا الكتاب هو الرصد الواقعى لبعض الحالات من خلال الاتـصالات التى قامت بها رئيسة بيت الحريـة «اليهوديـة» مع المؤسسـات الأهلية والأفـراد من خلال الحصـول منهم عـلى تقارير تدعى الاضطهاد الدينى للأقباط فى مصر مع العلـم أن قانون الاضطهاد الدينى الذى صدر من الكونجرس الأمريكى بحجة حمـاية حقوق الأقليات الدينية ينص فى إحدى مواده على مكانة المؤسسات الأهلية والأفراد الذين يقدمون تقارير بالاضطهاد للأقليات فى أى مكان فى العالم.

لم يكتف بيت الحرية الذى يلعب دورا صهيونيا منذ ١٩٤١ فى مواجهة الشيوعية ثم فى مواجهة الإسلام الآن بذلك فقط ، بل قام هذا البيت فى نهاية عام ١٩٩٩ بمنح جائزة لسبعة من الشخصيات المصرية الذين قدموا لبيت الحرية ولأمريكا خدمات فى

إطار تقـديم التقارير والأبـحاث التى تدعـى أن هناك اضطـهادا للأقباط فـى مصر ، وذلك تبريراً للتدخل فى شئون مصر.

ولم يكن غريـباً أن يكون ضمن السبعة شـخصيات أسماء بعينهـا جاء ذكرها فى هذا الفصل مثل القس منيس عبد النور الذى حاز تلك الجائزة المشبوهة والذى رفض التوقيع على البيان برفض التدخل الأمريكى ضد مصر ، بحجة حماية الأقباط والذى قال لى عندما طلبت منه التوقيع علـى البيان «من الذى قال لك أن أمريكا تتدخل فى شئون مصر بحجة حماية الأقباط ، فأنا ليس لدى أى فكرة عن ذلك» ياسبحان الله يا أيها الـقس ، فعلا إنـك لاتعرف شيـئاً ولذلك استـحققت تـلك الجائزة الـتى أكدت دورك فى هذا.

كما حصل على تلك الجائزة سعد الدين إبراهيم صاحب مركز ابن خلدون وهذا المركز معروف دوره فى مـشكلة الأقباط من خلال ما تطلب أمـريكا فى هذا الإطار. وهو ومـركزه أول المحرضـين على تـدخل أمريـكا فـى شئون مـصر بحـجة حمـاية الأقباط.

كما حـصل على تلـك الجائزة الأنبا ويـصا أسقف البـلينا والذى لـعب دورا فى أحداث الكشح الأولـى عام ١٩٩٨ بتصعيده الأمر إلى خارج حـدود الوطن وإشاعة أن هناك اضـطهادا ضد الأقـباط فى مصر ،كـما حصل علـى الجائزة يوسـف أنطون سيدهم صاحب جريدة وطنى لما يقوم به من دور طائفى فى جريدة وطنى أما المفاجأة فكانت حصول الأنبـا توماس أسقف القوصية (بلدتى) عـلى هذه الجائزة والذى قام بإلغـاء ندوة الأربعاء ، تلـك الندوة التـى كنت أقيمـها وأستضيـف فيها رمـوز الفن والسـياسة والصـحافة من الـقاهرة والـتى كانت تجمع المسـلمين مع المـسيحيـين فى الكنيسة ، الشـىء الذى يوضح العلاقة الأصيلة بين المصريين ، تـلك الندوة التى قام بإلغائها الأنبا توماس كما تم توضيح ذلك فى الفصل السابق من هذا الكتاب.

إذن العلاقات متـداخلة بين أمريكا وبيـت الحرية والمصريين الذين يـقومون بدور مشبوه بـإثارة مايسمى قضـايا اضطهاد الأقبـاط ، وأيضا بين دور السفارة الأمـريكية الذى تـأكدت منـه بعد زيـارتى للـسفـارة ، وهناك فـرق بين مشـاكل الأقبـاط وبين اضطهـاد الأقباط ، وبعد الـبيان التاريـخى الموجه مـن الأمة ضد محاولات الـتدخل الأمريـكى بزعـم الدفـاع عن الأقبـاط.. وبعد الـزيارة الـتى قمـت بها إلـى الـسفـارة

الأمريكية والتى أوضحت فيها أن تدخل أمريكا ليس هدفه من قريب أوبعيد مصلحة الأقباط، بل إن هدفه الأساسى هو السيطرة على زمام الأمور فى السياسة المصرية لأهميتها وثقلها. ولكونها دولة محورية ولما كان البيان ولأول مرة يجمع المصريون من خلاله بكافة انتماءاتهم أن للأقباط مشاكل لابد أن تحل على الأرضية الوطنية المصرية وداخل مصر ، فقد جاءت فكرة لتشكيل لجنة من المسلمين والمسيحيين تناقش بموضوعية علمية وهدوء وبعيداً عن أى ضجة إعلامية على طريقة ما كانت تفعله جريدة وطنى فى ذلك الوقت ، على أن تقوم هذه اللجنة بدراسة القضايا الأساسية المحورية التى عليها بعض المآخذ والملاحظات... وأيضا كيفية معالجة هذه القضايا خاصة تلك المتعلقة بالإعلام والتعليم وبناء الكنائس وما إلى ذلك من القضايا الشائكة.

وبالفعل تشكلت اللجنة من ستة عشر عضواً من الشخصيات الوطنية المصرية مثل الدكتور على الدين هلال وزير الشباب الحالى وعميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية فى ذلك الوقت ، والدكتور نعمان جمعة عميد كلية الحقوق الأسبق ورئيس حزب الوفد، وعادل حسين أمين عام حزب العمل وسليم العوا ود. وليم سليمان قلادة و د. ثروت إسحق، ود. مكرم نجيب، وجورج إسحق والدكتور محمد عمارة وآخرين ، وكان من رأيى أن يكون داخل اللجنة بعض الرموز المحسوبة على التيار الإسلامى.. وذلك أن أى حديث حول العلاقة بين المسلمين والمسيحيين لابد أن يمثل فيها الجانب المحسوب على التيار الإسلامى ، لأن مشاركة مثل هذه الرموز يجعل الوصول إلى حل قابل للتطبيق ، ويجعل عمل هذه اللجنة أمراً حقيقياً ويعطيها مصداقية أمام رجل الشارع ، من خلال مشاركة هؤلاء المنتمين إلى التيار الإسلامى مع غيرهم.. وبالفعل تم عقد عدة اجتماعات لهذه اللجنة، وتم أيضاً تقديم أوراق بصيغة علمية ومنطقية حول التعليم وقانون الخط الهمايونى ولاتزال هذه اللجنة تعمل فى هدوء تام حتى هذه اللحظة من أجل سلامة هذا الوطن. والله والوطن من وراء القصد.

جمال أسعد

المحتويات

كواليس الكنيسة والأحزاب والإخوان المسلمون

استهل الرئيس مبارك عهده بالحكم بلقاء زعماء المعارضة السياسية والذين تم اعتقالهم فى سبتمبر الحزين من عام ١٩٨١.. وهكذا كان الرئيس السادات قد ترك دنيانا ووراءه عشرات من السياسيين والمثقفين ورجال الدين فى السجون والمعتقلات.. كان من بينهم صاحب هذه الذكريات والذى خرج من معتقل «المرج» إلى القصر الجمهورى مباشرة ليحضر لقاء المصالحة بين العهد الجديد ورموز الحركة الوطنية، وهو اللقاء الذى اختاره صاحب هذه الذكريات ليكون بداية لتدوين تفاصيل دقيقة من حياته السياسية.

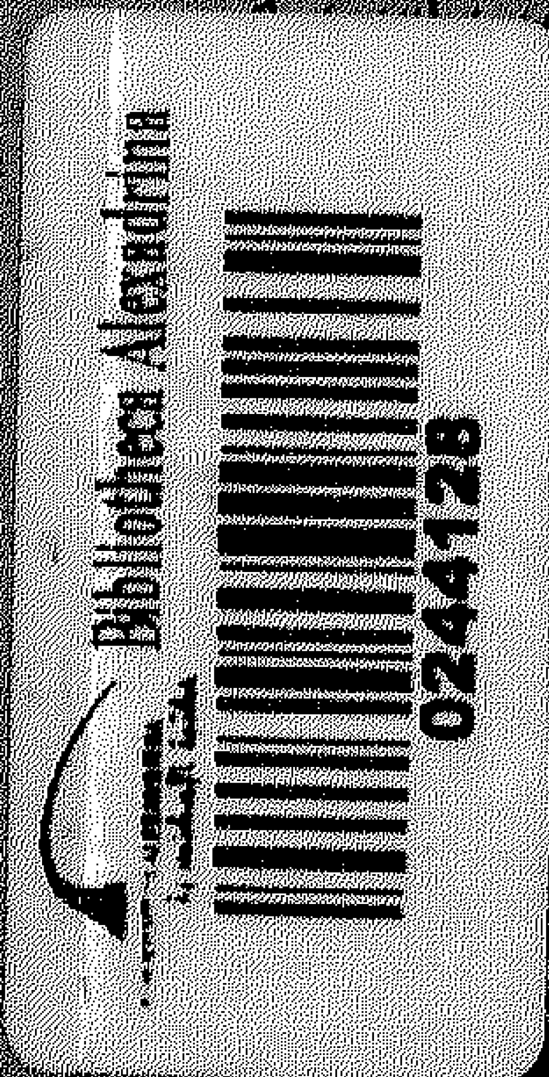
وبذلك فهذا الكتاب والذى نراه سوف يكون مثيرا إلى درجة الضجة وفريداً فى المكتبة العربية إلى درجة التوحد، سوف يدخل بنا كواليس عالم تتداخل فيه الحدود ما بين سلطة المؤسسة الدينية القبطية ورأسها، والأحزاب المصرية وزعمائها والبرلمان المصرى وسلطة رئيسه وكيفية إدارة صنع القرار من خلاله.

ولسوف تصدمنا هذه الذكريات وهى تسرد كثيراً من التفصيلات الطائفية فى سلوك بعض الشخصيات العامة وأيضاً رجال الدين، وكذلك السلوك والإدارة الأبوية البطريركية التى يمارس بها زعماء الأحزاب المصرية تصريف شئون أحزابهم، وهو الأمر الذى يؤكد أننا مازلنا على أعتاب الحياة السياسية الحزبية الصحيحة وأن أحزابنا لاتزال خاضعة لظروف نشأتها «الكارتونية».

ولعل المساحة الأكبر من هذا الكتاب مخصصة لتوضيح طبيعة الخلاف السياسى بين صاحب هذه الذكريات وقيادة الكنيسة القبطية.. ويوضح المؤلف أنه من غير المتصور أن تتصرف القيادة الكنيسة ليس على أنها زعامة روحية للأقباط بل أيضاً زعامة سياسية.. وأن الكنيسة قد سعت للقيام بهذا الدور المزدوج.

إن من شأن أمر كهذا أن يدفع الأقباط على مزيد من الهجرة داخل الكنيسة والاحتماء بأسوارها. ويؤدي إلى عزوف الأقباط عن المشاركة الس... والمشاركة فى إدارة شئون الوطن، وهذا ظهر فى إحجامهم عن ترشي... فى البرلمان والنقابات المهنية والأندية الاجتماعية والجمعيات الأهل... وهو الأمر الذى أدى إلى أن الكنيسة بدأت تئن من وطأة زيادة العـ... بهجرة الأقباط إليها، واعتمادهم عليها فى كل شئون حياتهم.

نحن عبر هذا الكتاب ندعو إلى مشاركة سياسية كاملة تؤدى إلـ... كاملة لكل المصريين.



دار الخيال - القاهرة - لندن